

مركز دراسات الوحدة العربية

العـــراق والمنطقة بعد الحرب

قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي

بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

هذا الكتاب ينشر لصالح لجنة الأمم المتحدة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



مركز دراسات الوحدة العربية

العـــراق والمنطقة بعد الحرب

قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي

بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

العراق
والمنطقة بعد الحرب

قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي

بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي: بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
٣٣٣ ص.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-18-8
١. الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٢. إعادة الإعمار - العراق. ٣. العراق - السياسة الاقتصادية. ٤. برنامج النفط مقابل الغذاء (العراق). ٥. التنمية - العراق. أ. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ب. ورشة عمل العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا حول إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣: بيروت).
355. 02809567

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

قام مركز دراسات الوحدة العربية بترجمة الأجزاء الموضوعة باللغة الانكليزية من هذا الكتاب وتحريره وطباعته لصالح ونيابة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا).
الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٤

المحتويـــات

قائمة الجداول ٧

استنتاجات وتوصيات .... مرفت تلاوي ٩

تقديم .... مركز دراسات الوحدة العربية ١٥

المشاركون ١٧

كلمة الافتتاح .... مرفت تلاوي ٢١

الفصل الأول : تحديات المرحلة الانتقالية:

المراحل الحرجة .... محمود عبد الفضيل ٢٥

المناقشات ٣٧

الفصل الثاني : البعد السياسي لإعادة تطوير العراق ٤١

(١) نماذج من جهود إعادة الإعمار العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ .... جعفر ضياء جعفر ٤٣

(٢) سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب .... مايكل هدسون ٥٧

المناقشات ٦٣

الفصل الثالث : تعريف المسائل المالية والنقدية الأساسية في العراق .... جورج قرم ٦٩

المناقشات ٨٧

الفصل الرابع : الأبعاد السياسية والاجتماعية ٩٧

(١) الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب: التحديات - الأولويات - الضرورات .... أنطوان حداد ٩٩

(٢) الآثار السياسية - الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة .... هاني فارس ١١٣

المناقشات ١٢٤

الفصل الخامس : التنمية والمجتمع المدني ١٣١
(١) التنمية الاجتماعية في العراق :
المسارات والآفاق .... عدنان ياسين مصطفى ١٣٣
(٢) القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني ...... فالح عبد الجبار ١٥٣
(٣) نقاط في واقع العراق واحتمالاته .... هاني فحص ١٥٩
(٤) النفط والغذاء والتنمية :
أولويات اجتماعية واقتصادية للعراق .... كامل مهدي ١٦٥
المناقشات ١٦٨

الفصل السادس : النفط مقابل الغذاء ١٧٥
(١) النفط مقابل الغذاء
وأعقابه والبدائل .... سعد الله الفتحي ١٧٧
(٢) النفط مقابل الغذاء –
النفط مقابل إعادة الإعمار .... رمزي سلمان ١٨٧
المناقشات ١٩٧

الفصل السابع : السياسات الاقتصادية ٢٠٣
(١) تعريف المسائل المتعلقة بالاقتصاد
وبإعادة الإعمار في العراق .... جورج قرم ٢٠٥
(٢) السياسات الاقتصادية في العراق
والتطلعات والسياسات الاجتماعية .... باسل الحسيني ٢١٣
المناقشات ٢٢٩

الفصل الثامن : العبر التي يمكن استخلاصها من تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الحرب . وليد محل عين ٢٣٣
المناقشات ٢٤٠

الفصل التاسع : إعادة بناء العراق :
استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات ..... عاطف قبرصي وعلي قادري ٢٤٣
المناقشات ٢٦٨

الفصل العاشر : المجتمع الدولي
ودور الأمم المتحدة .... نواف سلام وكريم مقدسي ٢٧٣
المناقشات ٣٠٢

فهرس ٣٢٥

قائمـــة الجــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ – ١	سعة مصافي النفط المقامة في العراق حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	٥٣
٢ – ٢	محطات الطاقة الكهرومائية المقامة في العراق حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	٥٣
٢ – ٣	محطات الكهرباء البخارية في العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	٥٤
٢ – ٤	محطات الطاقة بمحركات العنفة الغازية في العراق كما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	٥٥
٢ – ٥	ملخص قدرة توليد الكهرباء المقامة في العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، والقدرة الصافية المتبقية في نيسان/ أبريل ١٩٩١	٥٥
٣ – ١	أنواع المطالب المقدمة من مختلف القطاعات لإعادة إعمار العراق	٨٥
٥ – ١	بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق عام ١٩٩٧	١٣٨
٥ – ٢	شبكات الأمان الاجتماعي في العراق	١٤٤
٥ – ٣	أعداد الأسر الفقيرة المستفيدة من راتب رعاية الأسرة لسنوات مختارة	١٤٦
٥ – ٤	الرعاية الاجتماعية/ راتب رعاية الأسرة	١٤٧
٥ – ٥	أعداد دور الدولة (للأيتام ومن في حكمهم) وأعداد المستفيدين منها للسنوات المؤشرة	١٤٧

٦ - ١ عقود التزويد بحسب القطاع بموجب مذكرة تفاهم للأمم المتحدة - حساب (٥٩ بالمئة) ١٨٤
٦ - ٢ برنامج «النفط مقابل الغذاء» الخاص بالأمم المتحدة ١٨٥
٦ - ٣ الاستثمار المتوقع في قطاع الطاقة العراقي في العام ٢٠١٠ ... ١٨٦
٦ - ٤ انتاج مصافي النفط ١٨٦
٧ - ١ مقارنة بين الناتج الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ٢٢٠
٧ - ٢ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ٢٢٢

استنتاجــات وتوصيــات

مرفت تلاوي(*)

عُقدت ورشة العمل عن «العراق والمنطقة ما بعد الحرب: قضايا حول إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي» في بيت الأمم المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ وحضرها مشاركون من كندا ومصر والعراق وألمانيا ولبنان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وكان الهدف الرئيس لورشة العمل هو بحث سبل العمل البديلة التي يمكن أن تعتمدها الحكومات والشعوب في المنطقة، ومنها العراق، وسبل العمل المتاحة للمفكرين والمنظمات غير الحكومية في مواجهة تحديات إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وكذلك الجهود الإنمائية الأبعد مدى، في بلد مزقته الحرب، وفي منطقة تعاني الحروب وعدم الاستقرار.

قدمت خلال ورشة العمل أوراق بحثية وتقارير مختلفة، كما جرت مناقشات لوجهات النظر والمقترحات التي قدمها المشاركون. وقد نُظّمت الموضوعات المختارة للمناقشة تحت عدد من العناوين نوقشت على مدى ثلاثة أيام. وانصب التركيز في اليوم الأول على آثار الحرب في العراق وفي المنطقة. ونوقشت في اليوم الثاني قضايا إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتنمية. أما اليوم الثالث، فقد خصص بوجه عام لتحليل آفاق المستقبل بالنسبة إلى العراق. وأعقبت كل جلسة مناقشات عامة حول النقاط التي أثيرت في العروض، مما أتاح للحضور أن يعبروا عن آرائهم ويطرحوا الأسئلة، كما أتاح للمتحدثين أن يشاركوا مشاركة فعالة في حوار ذي مغزى.

وقد دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خبراء بارزين

(*) تشغل منصبيْ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام التنفيذي للإسكوا.

لتقديم آرائهم في ورشة العمل التي شارك في رعايتها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز اللبناني للدراسات ومكتب مؤسسة فريديرش إيبرت في بيروت. وقد بُذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة عدد كبير من الخبراء العراقيين، المقيمين حالياً في العراق أو خارجه.

وكانت ورشة العمل محاولة من جانب «الإسكوا» لبذل جهود متضافرة لمعالجة الحالة الراهنة في المنطقة، وبحث البدائل المتاحة لتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في العراق. كما كان من أهداف ورشة العمل بحث آفاق المستقبل والدور الذي يمكن للأمم المتحدة بشكل عام، و«الإسكوا» خاصة، أن تقوم به.

واختتمت ورشة العمل أعمالها بعدد من التوصيات، بعضها شامل وذو طابع عام، وبعضها الآخر كان أكثر تحديداً يتناول الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والقانونية للوضع في العراق ما بعد الحرب.

ومنذ انعقاد الورشة في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، تفاقمت الأوضاع بشكل متصاعد في العراق، سواء على الصعيد الأمني، بازدياد ملحوظ لعمليات مقاومة قوات الاحتلال وكذلك باستمرار الخلل السياسي المتمثل بعدم الوصول إلى سلطة عراقية شرعية مقبولة محلياً ودولياً. وقد جاء ذلك جلياً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣[١].

وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع عملي ملحوظ في دور الأمم المتحدة على الأرض في العراق ما أدى إلى تعليق عمل المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، عقب التفجيرات التي استهدفت مقر الأمم المتحدة في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وغيره من مقار البعثات الدولية، في الوقت ذاته، ازدادت المطالبة المحلية والدولية، بإعطاء دور أكثر وضوحاً وفاعلية للأمم المتحدة. كما ازدادت المطالبة بوضع برنامج زمني واضح لنقل السلطة السياسية والأمنية إلى جهات عراقية شرعية مقبولة محلياً ودولياً، كما نص على ذلك - في وقت لاحق - قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣).

وقد أعاد القرار رقم ١٥١١ التأكيد على سيادة العراق وسلامة أراضيه، وشدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة بالمسؤوليات والسلطات

---

(١) Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 24 of Resolution 1483 (2003) and Paragraph 12 of Resolution 1511 (2003), S/2003/1149.

والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي والمعترف بها والمنصوص عليها في القرار ١٤٨٣ (٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣). كما نص القرار، استتباعاً للقرار ١٥٠٠ (١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣)، على أن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التي تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقت في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، على جدول زمني لانتقال السلطة إلى العراقيين، إلا أن هذا الاتفاق، بصيغته الحالية، قد لقي معارضة شديدة من قبل أوساط عراقية عديدة.

وعلى صعيد إعادة التأهيل والتنمية فقد كانت الخطوات العملية المنجزة متباينة، فقد كان فقدان الأمن السبب الرئيس لاستمرار المعاناة في العراق، خصوصاً في المناطق الوسطى حيث تتركز العمليات ضد القوات المحتلة وردود هذه القوات عليها. أما على الصعيد الدولي، فقد شكل انعقاد مؤتمر مدريد للمانحين (٢٣ و٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، خطوة هامة في إطار الدعم الدولي لجهود إعادة إعمار العراق، حيث تم التعهد بما يقارب مبلغ ٣٣ مليار دولار في شكل منح وقروض حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد حصل تقدم متفاوت في إعادة تشغيل مرافق الخدمات العامة، مثل الماء والكهرباء والهاتف وتوزيع الوقود، لكن البنى التحتية القديمة بحاجة إلى استثمارات كبيرة لتوسيعها ولتحديثها حتى تلبي كل حاجات المجتمع العراقي الحالية والمستقبلية. وفي قطاعي الصحة والتعليم، عاد العمل وتقديم الخدمات إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب الأخيرة تقريباً، لكن التدهور البنيوي المتراكم عبر العقود السابقة في مؤشرات هذين القطاعين يبرز الحاجة الماسة لإجراء إصلاح هيكلي لكل من نظامي الصحة والتعليم، لتحديثهما وجعلهما أكثر استجابة للحاجات الحالية والمستقبلية للشعب العراقي.

أخيراً، تشير الأرقام إلى أن البطالة أصبحت مرتفعة جداً، وثمة تقديرات تتحدث عن نسبة بطالة تفوق الـ ٥٠ بالمئة من إجمالي القوى العاملة، في ظل استمرار غياب آليات توليد فرص العمل الجديدة. ويبرز هذا الحاجة إلى طرح برامج جديدة لدعم الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى، كبديل لبرنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي سلمت الأمم المتحدة إدارته إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

وقد نجمت النسبة العالية للبطالة عن أسباب متعددة، أهمها انهيار مؤسسات

الدولة السابقة، بما في ذلك القسم الأعظم من مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، حيث إن الدولة كانت المورد الرئيس لنسبة قد تزيد عن ٧٠ بالمئة من العمالة. وارتفعت الأسعار بشكل كبير ما أدى إلى معاناة إضافية للطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع العراقي، وتتمثل هذه المعاناة بالاحتجاجات الشعبية المتنامية والتي يلحظ ازدياد اتسامها بالعنف.

ومن جهة أخرى أدت سياسة «الانفتاح الواقعية» في الاقتصاد العراقي، وبخاصة الحركة الحرة للسلع والمعدات، بدون أية عوائق إدارية أو جمركية، إلى توفر مختلف السلع بشكل واسع في الأسواق العراقية. وشهد القطاع التجاري انتعاشاً ملحوظاً، مما أفرز فئات جديدة بمداخيل عالية نسبياً. أما القطاع المصرفي، فقد بدأ يتحرك بشكل تدريجي، بما في ذلك مؤسسات مصرفية خاصة؛ كما أن أوراق عملة جديدة قد أنزلت إلى الأسواق.

على أن المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لا تزال عالية بالنسبة إلى شرائح واسعة في المجتمع العراقي، حيث لم تبرز بعد أية سياسة اقتصادية معلنة لسلطات الأمر الواقع في العراق، بما فيها سلطات الاحتلال، ولم تتبلور بعد برامج وخطط واضحة لإعادة التأهيل والإعمار والتنمية، رغم كثرة حديث الإدارة المؤقتة الأمريكية للاحتلال عن ذلك. كما لم تبدأ بعد أية خطوات عملية لإعادة بناء فعالة للأجهزة والإدارات الحكومية، في حين أصدرت الجهات الحكومية الجديدة إشارات متناقضة حول موضوع الخصخصة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولهذا لا بد من برامج واضحة وسريعة وفعالة لإعادة تأهيل وإصلاح جهاز الإدارة الحكومية العراقية.

إن هذه التطورات تؤكد معظم ما جاء من توصيات في ورشة العمل، وتستدعي المزيد من الجهد لتوضيح صورة العمل أمام المجتمع الدولي، وأمام السلطة الشرعية العراقية حول ما يجب عمله لتخفيف آلام الشعب العراقي. وضمن هذا الإطار يجري نشر هذه الوقائع بصيغتها الحالية التي قد تتضمن تنقيحاً طفيفاً للأوراق التي تم تقديمها خلال الندوة.

ويجري نشر الوقائع الكاملة باللغتين العربية والإنكليزية. فقد أبدى «مركز دراسات الوحدة العربية»، في بيروت - الذي شارك خبراء منه في أعمال الندوة - الرغبة في المشاركة في نشر هذه الوقائع باللغة العربية، حيث قام بترجمة الأوراق والتعقيبات والمداخلات التي قدمت باللغة الإنكليزية، كما قام بتحرير المناقشات من التسجيلات الصوتية للندوة. وبهذا يعتبر شريكاً في نشر الوقائع باللغة العربية.

ختاماً، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وشركاءها في تنظيم الندوة وفي نشر هذه الوقائع، يضعون هذه الوثيقة وما فيها من توصيات إلى الجهات العراقية بشكل خاص، لأن من المفترض أن تكون هي صاحب القرار الأساسي بكل ما يتعلق بإعادة التأهيل والتنمية في العراق. كما يأملون أن يجد الباحثون وأصحاب القرار في القضايا ذات العلاقة فائدة عملية من هذه الوقائع، حالياً وفي المستقبل.

تقديـــــم

مركز دراسات الوحدة العربية

كان المؤتمر الموسع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) في بيروت (في ٩-١١ تموز/يوليو ٢٠٠٣) - والذي أسمته «ورشة عمل» لأسباب عملية في الأساس - واحداً من أوائل النشاطات الفكرية الخصبة والعميقة التي عقدت استجابة للحدث الخطير الذي وقع بغزو العراق واحتلاله. له - إذاً - فضل الريادة في المجال الاقليمي والدولي.

ولم يكن قد مضى على بداية الغزو سوى ثلاثة أشهر، وعلى نهاية «العمليات العسكرية الرئيسة» (وفقاً لتعبير الرئيس الأمريكي جورج بوش) سوى شهرين اثنين، حينما جمعت «الإسكوا» هذا العدد الكبير من المفكرين والخبراء والأكاديميين والباحثين من مختلف البلدان (عربية وبينها العراق، وأجنبية وبينها بعض دول «التحالف») فضلاً عن فعاليات الأمم المتحدة، لدراسة ومناقشة ما اعتبر أول موضوع على رأس أي جدول أعمال يمكن تصوره لعراق ما بعد الحرب. . . وهو موضوع إعادة إعمار العراق اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً.

مع ذلك، ومع قصر الفترة الزمنية التي أتيحت للمشاركين، فإن هذا المؤتمر أعطى من النتائج والاستنتاجات والأفكار والاقتراحات ما لا يمكن تجاوزه لزمن طويل، بصفة خاصة الآن ودور الأمم المتحدة يتحول من بند مرفوض على جدول الأعمال الدولي من جانب الولايات المتحدة إلى مطلب عراقي - عربي - إقليمي - دولي. . . وحتى إلى مطلب أمريكي رسمي وشعبي على السواء.

لهذا تبقى أعمال هذه «الورشة» بمثابة دليل يرجع إليه كل معني بشأن التطورات في العراق أينما كان اتجاهها، وأياً كان توجهه. ووجود هذا الدليل باللغة العربية - كله - وفي أوجز صورة ممكنة - كان حافز **مركز دراسات الوحدة العربية** على الإقبال

الإيجابي على تبني فكرة الإصدار المشترك له مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لإتاحته لأوسع قاعدة ممكنة من القراء العرب في وقت بلغ اهتمامه أقصاه بما يجري في العراق وبما سيجري فيه لاحقاً، وهو اهتمام تشير كل الدلائل إلى أنه سيمتد لسنوات قادمة.

إن مركز دراسات الوحدة العربية - كشريك في إصدار أعمال هذه الندوة باللغة العربية - يتوجه بها إلى القاعدة العريضة من المثقفين العرب، بمن فيهم العراقيون بطبيعة الحال، كإطار متعدد الأبعاد والمزايا لمتابعة الأحداث والقضايا والإشكاليات التي تمر بالعراق وتعميق فهمها وتوقع تطوراتها، لما فيه مصلحة الشعب العراقي، وبالتالي الوطن العربي ككل.

المشاركـــون

أ.	أ. هـ. الرحيمي	المملكة المتحدة
أ.	أحمد البلوشي	الإمارات
أ.	أحمد حسين	الإمارات
أ.	إدموند آدم	الأردن
أ.	أشيم فوغت	ألمانيا
أ.	ألكسندر كونتي	المملكة المتحدة
أ.	الياس غنطوس	لبنان
أ.	أمين مدني	لبنان
أ.	أنطوان حداد	لبنان
أ.	إيمان نويهض	لبنان
أ.	باسل الحسيني	العراق
أ.	برثولد هانسمان	لبنان
أ.	بلال صعب	لبنان
أ.	بيان طبارة	لبنان
أ.	تانيا فولكر	لبنان
أ.	تيريز مسعد	لبنان
د.	جعفر ضياء جعفر	الإمارات
أ.	جو فيليبس	المملكة المتحدة
أ.	جورج أبو جودة	لبنان
د.	جورج قرم	لبنان
أ.	جورج قصيفي	لبنان
أ.	جيم غاليجيان	لبنان
أ.	جيم كاريديانيس	كندا

د.	حسن الشريف	لبنان
أ.	حسن منيمنة	لبنان
أ.	حنان رباني	الأردن
أ.	خليل امبريس	لبنان
د.	خير الدين حسيب	لبنان
د.	ذكاء الخالدي	لبنان
أ.	رغيد الصلح	لبنان
د.	رمزي سلمان	قطر
أ.	رنا حبيب	لبنان
أ.	رياض تبوني	لبنان
أ.	زيد عبد الهادي	سوريا
أ.	سامر جبور	لبنان
أ.	سامي عبود	لبنان
أ.	سامي عفيش	لبنان
أ.	سحر بعاصيري	لبنان
أ.	سعاد عباس	لبنان
أ.	سعد الله الفتحي	الإمارات
أ.	سعد فتح الله	العراق
أ.	سليم نصر	لبنان
د.	سمير مقدسي	لبنان
أ.	سميرة البياتي	لبنان
أ.	سينتيا سلوم	فرنسا
أ.	شارل عدوان	لبنان
أ.	عادل شكور	لبنان
د.	عاطف قبرصي	لبنان
أ.	عايدة الحسيني	لبنان
أ.	عبد الإله الديوه جي	لبنان
أ.	عبد الهادي عبد الله	الإمارات
أ.	عدنان قدورة	لبنان
أ.	عدنان ياسين مصطفى	العراق
أ.	علي الأعسم	المملكة المتحدة

أ.	علي قادري	لبنان
أ.	علياء الدالي	لبنان
أ.	عمر بعاصيري	لبنان
أ.	عمر حلبلب	لبنان
أ.	عمر رزاز	لبنان
أ.	غسان زعتري	لبنان
د .	فاديا كيوان	لبنان
أ.	فاروق مولوي	لبنان
أ.	فالح عبد الجبار	المملكة المتحدة
أ.	فرج الأعور	لبنان
أ.	فرهنك جلال	الأردن
أ.	فريد الخازن	لبنان
د.	فهمية شرف الدين	لبنان
أ.	كارين قنيصل	النمسا
أ.	كامل العضاض	لبنان
د.	كامل عباس مهدي	المملكة المتحدة
أ.	كامل مهنا	لبنان
أ.	كريم مروة	لبنان
أ.	كريم مقدسي	لبنان
أ.	كلوفيس مقصود	لبنان
أ.	لارا سعادة	الولايات المتحدة
أ.	لوري براند	الولايات المتحدة
أ.	ليسلي ترامونتيني	لبنان
أ.	مارغريت ميتشيل	الولايات المتحدة
أ.	مارلين ديك	لبنان
أ.	ماري حبيب	الولايات المتحدة
أ.	مانفريد كروب	لبنان
أ.	مايكل لودرس	ألمانيا
أ.	مايكل هدسون	الولايات المتحدة
د.	محمود عبد الفضيل	مصر
أ .	مرفت تلاوي	لبنان

أ.	مريم العواذي	لبنان
د.	مسعود ضاهر	لبنان
أ.	مصطفى برغوتي	فلسطين
د .	مصطفى حمود	لبنان
أ.	مصطفى النجار	عُمان
أ.	منعم مرة	لبنان
د.	منى فياض	لبنان
أ.	ناظم عبد الله	لبنان
أ.	نبيل النواب	لبنان
أ.	نبيلة صعب فتح الله	لبنان
د.	نجيب عيسى	لبنان
أ.	نهى الراضي	لبنان
د.	نواف سلام	لبنان
د .	هاني فارس	كندا
أ.	هاني فحص	لبنان
أ.	هدى زريق	لبنان
أ .	هشام شرابي	الولايات المتحدة
أ.	هلا مهنا	لبنان
أ.	وليد محل عين	لبنان
أ.	وليد هلال	لبنان

كلمـــة الافتتـــاح

مرفت تلاوي

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أرحب بكم في هذا الاجتماع الهام، وأخص بالذكر الإخوة الحاضرين من العراق الشقيق، وأقدم الشكر لشركائنا في عقد هذا الاجتماع على تعاونهم، وهو المبدأ الذي سنته الإسكوا أن العمل التنموي بصفة خاصة يتطلب التعاون والشراكة بين كل الأطراف. فنرحب بالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمركز اللبناني للدراسات والـ «Fredrick Ebert Association» على تعاونهم ومشاركتهم لنا.

حضرات السيدات والسادة

نجتمع اليوم تحت هذا العنوان: «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا حول إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي»، وهو موضوع غاية في الأهمية.ونأمل أن يكون هذا الاجتماع مساهمة متواضعة في الجهود الساعية إلى مساعدة العراق للخروج من أزمته، لماذا؟ لأن هناك شعوراً دفيناً داخل كل إنسان عربي يدفعه للاهتمام بالعراق. فالعراق عضو هام في الأمة العربية، وتأثيره وما يحدث له واضحان في باقي الأمة. سقوطه هو انتقاص من الأمة العربية، وكذلك فإن نموه وتقدمه ينعكسان بالفائدة على الأمة العربية. وهذه الكلمات ليست عاطفية ولكنها علمية وواقعية، فمن الناحية التاريخية والثقافية العراق صاحب حضارة عظيمة، وهو ذو ثروة بشرية متقدمة في الفكر والعلم، وثرواته الاقتصادية واضحة. كان دولة مؤسسة للأمم المتحدة، وكان من أوائل الدول التي ساهمت في إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم حضر مؤتمر سان فرانسيسكو لتأسيس الأمم المتحدة، وهو عضو مؤسس للجامعة العربية، وعضو أساسي في الإسكوا. إن حضوره على المسرح العربي السياسي والاقتصادي غني عن التذكير والتعريف.

لهذه الأسباب الأساسية، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والمتمثلة حتى في وقت الحصار على العراق، بالاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت بين العراق والأردن ومصر ولبنان وسوريا في برنامج محدد، وهو النفط مقابل الغذاء، وكانت قيمتها بالملايين.إن انقطاع العمل بهذه الاتفاقيات سيؤثر في هذه الدول.وبالتأكيد أن أوضاع العراق سياسياً واقتصادياً ستؤثر في أوضاع الدول العربية.

وهذا دافع في داخل كل إنسان عربي لأن يسعى ويحاول مساعدة العراق للخروج من هذه الأزمة.

السيدات والسادة

إن تأثير الحرب في المنطقة تأثير كبير. لقد قامت الإسكوا بإجراء دراسات عن تأثير حرب عام ١٩٩١ في المنطقة، والآن عن تأثير هذه الحرب، وقبل ذلك عن تأثير الحرب مع إيران. إن هذا كله قد أثر، خلال العشرين عاماً الماضية، في النمو في المنطقة العربية، وأدى به إلى التراجع، وهذه مسألة أرقام.

إذاً فارتباط الاستقرار السياسي لهذه الدول بالنمو الاقتصادي والاجتماعي هو ارتباط وثيق. هناك أجيال كاملة في الأمة العربية ضاعت فرصها في أن تكون أحسن حالاً ممّا هي عليه الآن بسبب هذه الحروب المستمرة، وبسبب عدم الاستقرار، وبسبب عدم إعطاء فرصة لأركان التنمية في أن تتفاعل، وأن ينعكس نموها وتقدمها على أبناء الأمة العربية. وعلى سبيل المثال، فمن إحصائيات الأمم المتحدة (Gross in Real GDP Per Capital in the Escwa Region) نرى أن مجموع النمو في عقد السبعينيات هو ٤,٩ بالمئة، في الثمانينيات وفي التسعينيات أصبح ٣,٤ بالمئة، وفي التسعينيات إلى سنة الألفين أصبح صفراً بالمئة تقريباً. إذاً صحيح أن الثمانينيات تعتبر عقداً ضائعاً، ولكن بالنسبة إلينا نحن في العشرين سنة الماضية النمو كان في تراجع. يضاف إلى ذلك هذه الحروب.. إذاً إلى متى سيستمر هذا التراجع؟ أعتقد أنه يجب عمل شيء ما، ويجب التفكير في أبناء هذه الأمة، وفي مصادر ثروتها التي تعطيها المبررات الفعلية لأن تتقدم أسوة بالمناطق الأخرى.

لقد صدر أمس **تقرير التنمية الإنسانية** (Human Development Report) التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وأوضاع الدول العربية فيه إذا ما قورنت بالأعوام الماضية لا تقدم فيها. وربما نجد في بعض الحالات تراجعاً في أولوياتها على قائمة الدول. الإسكوا أيضاً كانت قد أعدت تقريراً يستعرض سنوياً تطورات العولمة والتكامل الاقليمي. وهذا التقرير يوضح عناصر الإخفاق في تقوية وتدعيم التكامل الاقليمي في المنطقة بسبب اعتمادنا على الاقتصاد الريعي- النفطي بالذات- وعدم

عقلانية أسعار المنتجات بحيث تستطيع أن تتنافس مع الأسعار الأخرى، وتباين الأنظمة الاقتصادية، وتشابه البنية الإنتاجية، وعدم وجود تحديد دقيق لقواعد المنشأ، وفرض رسوم وضرائب، وفرض عوائق غير جمركية بشكل حواجز إدارية وكمية، وتكلفة النقل بين الدول العربية ـ فعلى الرغم من قرب المسافة التكلفة ما زالت عالية، وغياب الإرادة السياسية الكافية لتفعيل اتفاقيات تحرير التجارة، وعدم وجود آلية لتعويض المنتجين المتضررين من عملية تحرير التجارة البينية العربية.. أسباب عديدة تحول دون التكامل الاقتصادي. إذاً هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية تعوق المسيرة.

لقد قامت الإسكوا في ضوء هذه الظروف بمتابعة أحداث العراق متابعة دقيقة وإنشاء فرق عمل واستدعاء الخبراء والمتخصصين لدراسة ومتابعة ما يجري في العراق. وتم عقد عدة اجتماعات، وكان الحماس شديداً من قبل جميع المفكرين، وهم بدون أي مقابل يقدمون وقتهم وجهدهم وعطاءهم، وهذا يرجعنا إلى النقطة الأولى التي بدأت بها وهي الدافع الداخلي الموجود لدى الإنسان العربي تجاه العراق. هذه المتابعة مستمرة، وهذا الاجتماع يمثل حصيلة المتابعة. وسوف تستمعون في هذا الاجتماع لأصحاب الأوراق التي تم إعدادها، والى شرحهم وتداولهم النقاط موضع البحث. ماذا نريد من كل هذا؟ نريد مساعدة العراق، ونريد أن نبعث بفريق من الخبراء ومن أبناء العراق العاملين في الأمم المتحدة للوقوف على احتياجات العراق الواقعية، الاحتياجات الفعلية وليس الاحتياجات الوصفية التي نسمع عنها في الجرائد، بل تلك التي يصلون إلى معرفتها عن طريق اتصالاتهم الشخصية بالأفراد والأصدقاء والمسؤولين الموجودين على أرض الواقع في العراق، لكي تحدد الإسكوا والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي ما تستطيع تقديمه وعمله كمساهمة متواضعة للعراق. فالعراق عضو أساسي في الإسكوا، ومن مسؤوليتنا أن نتابع تطورات أوضاعه، ونحاول قدر الإمكان – على الرغم من تشابك الأمور السياسية من احتلال أو عدم احتلال – أن نحدد دور الأمم المتحدة، فهل يقف عند القضايا الإنسانية أم يتدخل في القضايا السياسية؟ بغض النظر عن كل هذا الجدل، ما يهمنا في المقام الأول هو مساعدة العراق بإعادة بنيته الاقتصادية والاجتماعية، لأن تأثيره هائل في باقي الدول العربية، وفي النمو المتواضع في الدول العربية، وفي المستقبل السياسي لهذه المنطقة ولأبنائها، وتفكير أجيالها القادمة حول ما يحدث في إحدى البقاع الغالية من الأمة العربية.

إننا نعتمد عليكم في ـ مساعدتنا للوصول إلى الأهداف التي نرمي إليها، وعلى فكركم وخبراتكم.. وأتمنى لاجتماعكم النجاح، وأكرر جزيل الشكر لتفضلكم بالحضور، وشكراً.

الفصل الأول

تحديات المرحلة الانتقالية: المراحل الحرجة

محمود عبد الفضيل(*)

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية في القاهرة. وتتضمن هذه الدراسة التقرير العام المشار إليه في المناقشات الأخيرة من هذا الكتاب، وكذلك التوصيات المقترحة.

يشمل مشروع إعادة بناء «عراق جديد» العديد من المسائل والتحديات الصعبة. ونود هنا أن نحاول تحديد المشاكل والتحديات الأساسية التي تواجه عملية إعادة إعمار وتنمية «العراق الجديد»، والتي يجب أن تعالج خلال «المرحلة الانتقالية» المهمة.

وتجدر الإشارة منذ البداية إلى أن هدف عملية إعادة الإعمار هو ليس فقط تطوير البنى التحتية «الصلبة» (مثل الطرق) بل البنى التحتية اللينة أيضاً التي تتألف من إدارة ثابتة، أي إطار دستوري وقانوني لتزويد الشعب العراقي بمستوى الرفاهة والأمن المخول له.

١ - إعادة الخدمات الأساسية

من الواضح أن إعادة «القانون والنظام» تشكل شرطاً مسبقاً لإعادة خدمات أساسية أخرى إلى الدولة، و لا سيما الكهرباء والمياه النظيفة، ومراكز الهاتف. وقد شكل التأخير في إعادة الإمدادات الكهربائية مصدراً أساسياً لغضب العراقيين واستيائهم من قوات الاحتلال، وذلك لأن توليد الكهرباء هو أمر أساسي تعتمد عليه بشكل كبير نشاطات الحياة الاقتصادية واليومية.

علاوة على ذلك، لقد دمرت مصانع معالجة مياه الصرف في بغداد بشكل كبير خلال (أو بعد) الحرب بحيث لم يتم معالجة أي مياه صرف خام بل ضخت إلى نهر دجلة. وسيستمر هذا الوضع لأشهر عديدة. لذلك تشكل نوعية المياه مشكلة أساسية بالنسبة إلى بغداد بسبب تفريغ النفايات في نهر دجلة مع كل المخاطر الصحية المرافقة لذلك.

باختصار، تعتبر إعادة «القانون والنظام» المصلحة العامة الأكثر أهمية في ظل الظروف الحالية في العراق وذلك بغية توفير الأمن الإنساني والعام في كل مكان في الدولة.

٢ - تسريع عملية إعادة الإعمار وإعادة التنظيم السياسي

تنص ديباجة قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ على ما يلي:

- تأكيداً على حق الشعب العراقي في اختيار مستقبله السياسي وإدارة موارده الطبيعية بحرية تامة، وترحيباً بالتزام كافة الأطراف المعنية لدعم خلق بيئة يستطيعون من خلالها تحقيق ذلك بأسرع وقت ممكن، وتعبيراً عن العزم بأن يكون اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم قريباً.

- تضيف مشكلة القرار: «تأكيداً على ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً في تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق وإعادة المؤسسات المحلية والوطنية الخاصة بالحكم التمثيلي».

استناداً إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتقصير المرحلة الانتقالية بغية نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً. يتطلب هذا الأمر توسيع دور الأمم المتحدة ووكالاتها لمساعدة إطلاق مشروع حقيقي لبناء الأمة بعيداً عن تلاعب المصالح الأجنبية والخطط المرسومة مسبقاً.

- ويشكل تحضير اللوائح الانتخابية مهمة ملحة لوضع أسس لانتخاب جمعية تأسيسية تضع مسودة دستور جديد ولتأمين نجاح عملية نقل السلطة السياسية إلى الشرعية والسيادة. يجب أن تجرى الانتخابات خلال العام ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمم المتحدة بما أنها نظمت بشكل ناجح الانتخابات العامة الأخيرة التي حصلت في كوسوفو وتيمور الشرقية.

٣ - صناديق إعادة الإعمار

تختلف تقديرات كلفة إعادة الإعمار بشكل كبير بسبب عدم وجود مخطط (أو تصميم) واحد لإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي «لعراق جديد». تتضمن المخططات والصور البديلة لإعادة بناء «عراق جديد» اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تكاليف وأعباء مختلفة.

وبحسب التقديرات المتوفرة، تتراوح كلفة فاتورة إعادة إعمار العراق بين ٩٠ و١٠٠ مليار دولار من دون تحديد العناصر الأساسية المختلفة لفاتورة إعادة الإعمار أو الآفاق الزمنية لعملية إعادة الإعمار. وفقاً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في العراق، تبلغ الأموال المخصصة لإعادة الإعمار والمحددة في ميزانية العام ٢٠٠٤ حوالى مليار دولار مع «هوة مالية» قدرها ٥ مليارات دولار.

من الواضح أن عائدات نفط العراق السنوية للأعوام القادمة لن تكون كافية لتغطية تكاليف إعادة الإعمار والتنمية المستحقة (بما في ذلك صناعة النفط والغاز). يمكن تغطية «الهوة المالية» بشكل جزئي من المصادر التالية:

أ- مؤسسات متعددة الأطراف (مثلاً مجموعة البنك الدولي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

ب- وكالات المساعدة.

ج- شركات متعددة القوميات معدة للاستثمار في البنى التحتية العراقية بموجب مخططات مختلفة (بما فيها بي. أو. تي.).

من المتوقع أن يجمع مؤتمر مانحي الأمم المتحدة للعراق المقرر عقده في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ مبالغ لعملية إعادة الإعمار تقدر بمليارات الدولارات بما أن توقعات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ضعيفة جداً، على الأقل في المدى المتوسط، ولا سيما أن العراق دولة ذات اقتصاد متقلب وخدمات غير جديرة بالثقة ونظام سياسي غير مختبر.

مع ذلك، تكمن المسألة الأكثر أهمية في هذا الاطار في قيام قوات الاحتلال بتقديم العديد من عقود إعادة الإعمار المربحة إلى بعض الشركات الأمريكية من دون اتباع أي عملية مناقصة حسب الأصول.

وخير مثال على ذلك، منح عقد تقييم البنى التحتية النفطية العراقية وتصليحها إلى شركة فرعية تابعة لشركة هاليبرتون للخدمات النفطية بأوامر مباشرة من الحكومة الأمريكية «لكسب أفضلية على منافسات محتملة لإعادة تطوير الصناعة النفطية القديمة والواسعة في البلاد».وبحسب بعض مسؤولي النفط العراقيين: «تستخدم شركة هاليبرتون ما يبدو أنها صلاحية غير محددة لاحتكار السوق الذي يرغب به منافسوها بشكل فعلي ولكسب أعمال يستطيع العراقيون القيام بها بأنفسهم.

تضم الشركات الأخرى شركة بيكتل/ بارسونز برينكرهولف التي منحت عقداً بقيمة ٧٨٠ مليون دولار للإشراف على جهود إعادة بناء العراق.

هذا يسلط الضوء على المخاطر التالية: المبالغة في إعداد الفواتير، والنقص في الشفافية، والنقص في الاعتماد على الخبرة المحلية في جهود إعادة الإعمار القيمة كما هو مشار إليها في بحث السيد جعفر الذي يبين بوضوح أهمية الاعتماد على الموارد المحلية (أدوات وموظفين) في جهود إعادة الإعمار. تبين تجربة الأعوام (١٩٩١- ٢٠٠٢) بوضوح إمكانية تنفيذ نشاطات إعادة الإعمار في وقت أقصر وبكلفة أقل حتى في ظل النقص الحاد في العملات الأجنبية. ويشير هذا الواقع إلى حاجة التوجه محلياً من خلال الاعتماد على الخبرات والموارد العراقية والعربية في الجهود الجديدة المبذولة لإعادة إعمار العراق.

٤ – عائدات النفط وصندوق التنمية

يشدد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ على ضرورة استخدام صندوق التنمية «لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي، ولإعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي للبنى التحتية العراقية، ولنزع أسلحة العراق، ولتكاليف الإدارة المدنية المحلية، ولأهداف أخرى يستفيد منها الشعب العراقي».

مع ذلك، إن الترتيبات المؤسسية الكامنة وراء «صندوق التنمية» المنشأ حديثاً غير مرضية لأنه يضم نماذج مختلفة من النفقات في مجموعة مختلطة.

هناك حاجة لإنشاء ثلاثة صناديق مستقلة بغية تأمين التمويلات الخاصة بثلاثة أنواع من النشاطات: (أ) إغاثة وإنعاش (ب) إعادة تأهيل (ج) إعادة إعمار وهي على النحو التالي:

أولاً: صندوق الإغاثة والإنعاش: يجب أن يخصص هذا الصندوق لتقديم المساعدات الأولية الطارئة والمساعدات الإنسانية والإغاثة. يجب أن يتم تمويل هذا الصندوق بواسطة منح تقدمها المنظمات الدولية والاقليمية فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. التمست الأمم المتحدة ١,٣ مليار دولار وهو أكبر رقم طلبته المنظمة حتى يومنا هذا وهو جزء من مبلغ يقدر بـ ٢,٢ مليار دولار كمساعدات إنسانية تعتبرها الأمم المتحدة مطلوبة في العراق في الأشهر الستة القادمة.

ثانياً: صندوق إعادة التأهيل: يجب أن يخصص هذا الصندوق لتمويل عمليات إعادة بناء البنى التحتية في البلاد: الطرق، والمدارس، والمستشفيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمواصلات العامة. يجب أن يتم تحقيق مزيج مالي مناسب (ثنائي/ متعدد الأطراف) لهذا الخصوص. يقدر بعض الخبراء أن كلفة إصلاح البنى التحتية العراقية قد تبلغ ٦٠ مليار دولار في السنوات القادمة. بات من المسلم به أنه عمل صعب لتحتكره الشركات الأمريكية.

ثالثاً: صندوق إعادة الإعمار: يخصص هذا الصندوق لتمويل النشاطات المتعلقة بإعادة بناء منشآت العراق الإنتاجية والصناعة النفطية والبنى التحتية الثقافية والاجتماعية وتحديثها في إطار خطة تنمية اجتماعية واقتصادية جديدة. يجب أن تتدفق عائدات النفط إلى هذا الصندوق.

إن من شأن إنشاء هذه الصناديق الثلاثة المتميزة المساعدة بالتأكيد على تأمين مزيد من الشفافية والمسؤولية في تمويلات نشاطات الإنقاذ وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في العراق. مع ذلك، يبقى الحل الأفضل، على المدى القصير، وضع عائدات النفط

العراقية تحت وصاية دولية إلى أن تثبت حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً قدرتها على إدارة المسائل الاقتصادية والسياسية الخاصة بالبلاد.

٥ - إعادة بناء الاقتصاد العراقي ومسألة الخصخصة

لقد عانى الاقتصاد العراقي من اضطرابات وتشوشات هامة بسبب آثار الحرب المدمرة. فنتج بالتالي تخلف عن دفع الرواتب والأجور ومعاناة معظم الشعب من «أزمة خطيرة في السيولة». لذلك، تبرز حاجة ملحة لإنهاء الأعمال المتأخرة المتعلقة بالرواتب والأجور غير المدفوعة لموظفي الحكومة والقطاع العام. أما أقرب مصدر للتمويل، فهو الاعتماد على أصول العراق المجمدة في الخارج.

كما تبرز حاجة أخرى لإصدار عملة موثوقة وثابتة في العراق.

ستتخذ السلطة العراقية المؤقتة قراراً بشأن أي عملة سيتم استخدامها على المدى القصير. ولكن اختيار العملة للمدى الطويل سيعود للحكومة العراقية الدائمة التي ستتولى الحكم مكان السلطة المؤقتة. أما أحد الخيارات فهو إصدار عملة جديدة يمكن استبدال كافة العملات الموجودة بها. وتمت مناقشة الموضوع بشكل مفصل في المستندين اللذين قدمهما جورج قرم وعاطف قبرصي.

ومما لا يقل أهمية على ذلك، خلال المرحلة الانتقالية الحالية، هو إعادة إحياء عمل النظام المصرفي والمالي. ذلك لأنه بغياب نظام مصرفي يعمل بشكل جيد، تصبح قدرة الاقتصاد العراقي على تعبئة الموارد المحلية الضرورية للحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي شبه مستحيلة.

من جهة أخرى، تسعى السلطة المؤقتة للتحالف الأمريكي إلى تحديد مستقبل الاقتصاد العراقي من دون الحصول على أي تفويض واضح من الشعب العراقي.

وتشمل التحركات السابقة في هذا الاتجاه:

أ- البحث عن اقتراحات من مصارف دولية ومجموعات إدارية حول كيفية إصلاح أكبر مصرفين عراقيين في العراق (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) اللذين يسيطران على أكثر من ٩٠ بالمئة من الأعمال المصرفية في العراق.

ب-ربحت الشركة الاستشارية «بيرنج بوينت» عقداً لتقديم الاستشارات حول الإصلاح الاقتصادي في العراق. تعمل الشركة الاستشارية على تقييم عدد كبير من المؤسسات التي تملكها الدولة بغية تأمين تقييمات عملية لأهداف الخصخصة.

أشار بول بريمر من جهته إلى أن نقل الأشخاص والموارد من مؤسسات الدولة

إلى شركات القطاع الخاص قد يكون أحد أهداف سلطات الاحتلال. ووفقاً لبريمر: «سيكون أحد العناصر الأساسية لهذه العملية إجبار مؤسسات الدولة على مواجهة قيود قاسية تفرض على الميزانية من خلال خفض الإعانات والصفقات الخاصة.»

إن عملية الخصخصة الجبرية هذه تتعارض مع حرية اختيار الشعب العراقي لنظامه الاجتماعي والاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب. فكما يشير كيليدار وسوتار: «مهما بدت الخصخصة مغرية لبعض الباحثين الاقتصاديين، من المهم جداً ألا يتم فرض هذه النظرية على العراق بل أن تكون نتيجة للأخذ بعين الاعتبار حسنات الخصخصة وسيئاتها وباختيار من الحكومة العراقية الشرعية الجديدة».

٦ - قيود دين العراق الخارجي وتعويضات الحرب

من الواضح أن العراق عاجز عن إنتاج إيرادات تصدير كافية لتغطية أقل مستلزمات خدمة الدين الخارجي. فبالنسبة إلى دولة كالعراق الذي قد يحصل حوالى ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار سنوياً من عائدات تصدير النفط، يصبح تحمل أعباء خدمة الدين السنوية أمراً مستحيلاً وصعباً.

إن تحقيق أي تخفيض في أصل الدين ومدفوعات الفائدة المستقبلية مع إجراء إعادة جدولة مناسبة هو مطلوب للغاية في حالة العراق بغية السماح بإدارة ديون العراق الخارجية بطريقة ملائمة.

ولكن حجم مشكلة الدين وتعقيدها يستلزمان «استراتيجية مخرج» طارئة مع مدة إعادة دفع طويلة نسبياً ومدة إمهال مناسبة، يمكن تحقيقها فقط من خلال مفاوضات فعالة ومتعددة الأطراف.

أما بالنسبة إلى تعويضات الحرب الضخمة المتوجبة على العراق والتي تعود لتاريخ اجتياح الكويت، فيبرهن بعض المحللين على ضرورة إلغاء مطالب تعويضات كهذه تماماً كما ناقش كينز مسألة التعويضات الالمانية بعد الحرب العالمية الأولى. فالتاريخ يشهد على أن دفعات التعويضات الثقيلة تسبب الاستياء وعدم الاستقرار والاحتكاكات الاقليمية المستقبلية.

من جهة أخرى، قد يكون العراق مخولاً للحصول على «تعويضات الحرب» نظراً لحجم الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والاضطرابات الخطيرة التي أصابت الاقتصاد العراقي. بمعنى آخر، من الممكن أن يتم ترتيب إلغاء متبادل لنوعي «تعويضات الحرب»: تلك التي يدين بها العراق للآخرين وتلك التي يدين بها الآخرون للعراق.

٧ - مسائل إعادة الإعمار الاجتماعي

إن عملية إعادة الإعمار في العراق عملية متعددة الأوجه. ومع ذلك، تشكل عملية إعادة الإعمار الاجتماعي بعداً أساسياً وحيوياً من جهود إعادة الإعمار العالمية لبناء «عراق جديد». لقد تركت سنوات الحصار والإفقار الطويلة المجتمع العراقي في حالة سيئة جداً. اذ واجهت عدة طبقات ومجموعات اجتماعية صعوبات ومعاناة اجتماعية وهي بحاجة ماسة إلى برامج اجتماعية لإعادة التأهيل والإنعاش.

فلا بد من وضع مجموعة من «السياسات الاجتماعية» بهدف معالجة بعض المشاكل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً في البلاد. ومن أبرز هذه المشاكل:

أ- البطالة المتفشية بين الشباب وأفراد الجيش والبيروقراطية الذين عزلوا من مناصبهم مؤخراً (وهي تبلغ حوالى ٥٥ بالمئة من اليد العاملة العراقية).

ب- عدد السكان المشردين والمرحلين الكبير بسبب الحرب وسياسات التهجير الإجباري التي اعتمدها النظام السابق.

ج- مستويات المعيشة المنخفضة التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع العراقي بسبب اضطراب سبل عيشها الأساسية والأجور المنخفضة والتضخم الجامح.

د- الضغط الاجتماعي والاقتصادي المزدوج على الطبقة العراقية الوسطى التي كانت تشكل العمود الفقري للدولة العراقية الحديثة.

هـ- الأزمة الحادة التي يعاني منها أطفال العراق وتلامذته. إذ إن نسبة ٢١ بالمئة من الأطفال المؤهلين لا ترتاد المدارس الابتدائية في العراق فضلاً عن ظاهرة انتشار عمالة الأطفال في ظل ظروف عمل سيئة .

و- عدد السكان المعاقين الكبير نتيجة ثلاث حروب متتالية ومهلكة.

ز- معدل الحرمان الاجتماعي المرتفع من ناحية النفاذ إلى المياه النظيفة، والتعليم الجيد، والعناية الصحية الأولية، والأمن الاجتماعي.

ح- انتشار الفساد وغياب القيم الأخلاقية بسبب انهيار الآليات والقواعد الأساسية التي كانت تؤمن إدارة جيدة للاقتصاد والمجتمع العراقي خلال الخمسينيات والستينيات ومعظم السبعينيات.

مع ذلك، تشكل مسائل البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، وهيكلية الدفع المسائل الأكثر إلحاحاً خلال المرحلة الانتقالية.

٨ - دور الأمم المتحدة الرقابي المطلوب في العراق

إن المسألة التي تطغى حالياً هي مسألة الحكم في عراق ما بعد الحرب. وبالتحديد من سيتولى إدارة العراق؟ وهل سيكون ذلك لمصلحة الشعب العراقي أو القوى الخارجية؟

من أجل ملء فراغ السلطة، يتوجب على سلطات الاحتلال تسليم مسؤولية إدارة الدولة إلى حكومة عراقية منتخبة وشرعية تحت إشراف الأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن. ذلك لأن الأمم المتحدة تملك خبرة واسعة في تسهيل نقل السلطة السياسية وبناء الثقة وتعزيز الحوار بين مختلف المجموعات العرقية والاجتماعية والدينية من دون الوقوع في فخ النظام الطائفي للتنوع اللبناني.

نظراً لأداء القوات الأمريكية الضعيف في الأشهر الأولى من احتلالها للعراق، هناك دعوات عديدة لإنهاء الاحتلال خلال أقصر فترة زمنية ممكنة. إن القول بضرورة وجود مستشارين أمريكيين في كل وزارة عراقية كلام غير مقبول وغير مبرر، ولا سيما في دولة تملك محترفين مدربين بشكل جيد وأشخاص موهوبين مثل العراق.

نظراً لهذه الظروف، يجب أن يكون للأمم المتحدة على الأقل دور «رقابي» من شأنه أن يعزز شرعية ومصداقية عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق. وذلك لأن الأمم المتحدة تعتبر ميسِّراً «أكثر حيادية» من الولايات المتحدة التي يرى العديد أن سياستها في العراق خاضعة لتأثير التكتلات السياسية.

فضلاً عن ذلك، بغياب الدور المركزي للأمم المتحدة لن يتمكن العراق من جذب أموال كافية من المانحين الدوليين لتلبية قسم من تكاليف إعادة الإعمار المستقبلية.

٩ - البعد الاقليمي

«لا يمكن تقديم استراتيجية إعادة إعمار العراق من دون الإشارة إلى البيئة الاقليمية التي ستتجلى من خلالها التطورات العراقية. إن الاقتصاد العراقي على صلة وثيقة بالاقتصاد الاقليمي من خلال التجارة والموارد والاستثمار وانتقال اليد العاملة. لا يعقل التفكير بإعادة بناء العراق من دون تحديد طبيعة الروابط التي يمكن الحفاظ عليها مع الدول المجاورة ومن دون إيجاد الحوافز الضرورية للجيران ليتكيفوا مع جهود إعادة إعمار العراق.

١٠ - توصيات ورشة العمل التي نظمتها الإسكوا (٩-١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣)

لقد وافقت ورشة العمل التي عقدتها الإسكوا لمناقشة المسائل المتعلقة بإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي للعراق (في بيروت ٩-١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣) على التوصيات الشاملة التالية بغية توجيه عمل الأمم المتحدة والإسكوا خلال المرحلة الانتقالية الحرجة:

- يجب إشراك الموارد البشرية العراقية في عملية إعادة إعمار العراق على مستوى إعداد خطط إعادة الإعمار وتطبيقها.

- يجب ألا ينحصر دور الأمم المتحدة في الميدان الإنساني. فنظراً لخبرتها الدولية، تستطيع هذه المنظمة من خلال مشاركتها الفعالة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأمين مساهمة قيمة في عملية إعادة تأهيل العراق.

- يجب أن تشجع الدول العربية والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس التعاون الخليجي على الاضطلاع بدور مهم في جهود إعادة البناء وإعادة التأهيل.

- يجب ألا تقتصر جهود إعادة التأهيل والإصلاح على الهيكلية الإدارية والحكومية في العراق، بل أن تشمل المجتمع العراقي على مستوى القاعدة بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

الصندوق (١)

لائحة بعقود إعادة إعمار البنى التحتية المادية العراقية بواسطة (وكالة التنمية الأمريكية) (USAID)

تبين المعلومات المتوفرة حتى يومنا هذا أنه بدءاً من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ منحت وكالة التنمية الأمريكية (USAID) عقوداً وهبات للحصول على أعمال إعادة إعمار العراق الذي دمرته الحرب. لقد تمت عنونة المجالات التالية كما يلي:

- المياه والتصحاح

تأمين الخدمات الصحية وإمدادات المياه والتصحاح في العراق هيئة إغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسف)، ٨ ملايين دولار.

البنى التحتية العامة

- إعادة تأهيل البنى التحتية في العراق وتحديثها وبنائها وإعادة بنائها وهي تشمل: المرفأ، وخمسة مطارات، ومختلف أنظمة الطاقة الكهربائية، وشبكات الطرقات، وأنظمة السكك الحديدية، وخدمات المياه والتصحاح البلدية، والمنشآت المدرسية والصحية، والمباني الحكومية، وأنظمة الري (٦٨٠ مليون دولار/ شركة بيكتل).

- دعم هيئة المستخدمين والموظفين لتخطيط مشاريع إعادة البناء وإدارتها (شركة International Resources Group، ٧,١ ملايين دولار سنوياً).

- إدارة المرفأ (شركة Stevidoring Services of America أمريكا ٤,٨ ملايين دولار).

البنى التحتية الخاصة بإنتاج النفط

- إعادة بناء البنى التحتية العراقية الخاصة بإنتاج النفط (شركة هاليبرتون ٧ ملايين دولار)

- تقييم المخاطر والأشغال. إخماد الحرائق المشتعلة في آبار النفط والتصرف في حال وقوع أي تسرب نفطي (شركة Keelog، Brown، وRoot ٥٠,٣ مليون دولار).

شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية

- تأمين خدمات الهاتف الخليوي إلى ١٠٠٠٠ عسكري وعمال إنقاذ في بغداد (شركة أم.سي.أي، المعروفة سابقاً Worldcom، ٣٠ مليون دولار).

التعليم

- إعادة تفعيل دور المدارس العراقية وترسيخ التعليم (شركة RISE). يشمل المشروع تحديث المدارس وإعادة تجهيز الصفوف وتدريب الأساتذة. (شركة Creative International Incorporation)، مليار دولار ماليزي ورأسمال قدره ٦٢,٦مليون دولار).

المناقشــات

مرفت تلاوي

الآن أدعوكم لطرح الأسئلة و إبداء الآراء في ما قيل. أنا فهمت أن الدكتور كلوفيس مقصود يريد أن يتناول أحد الجوانب التي أثارها الدكتور محمود عبد الفضيل عن العلاقة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة فيما يتعلق بالعراق.

كلوفيس مقصود

هناك ضرورة ملحة لأن تسترجع الشرعية دورها من خلال العمل الدبلوماسي والتعبوي والإعلامي لتنفيذ التصورات التي تحدث عنها الدكتور محمود عبد الفضيل. ومن هنا اقترحنا على السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى العديد من الاقتراحات الأخرى، أن ينشأ في جامعة الدول العربية مكتب للشؤون العراقية. هذا المكتب عليه أن يتدارس وأن يعين مستشارين قانونيين ليفعلوا لا فقط دور الجامعة العربية، بل دور الأمم المتحدة المهمش أصلاً. هذا يعني **أولاً**، أنه في ضوء التداعيات الحاصلة على مستوى الفوضى وفقدان الأمن داخل العراق أن نبدأ بالتعبئة نحو أن تكون الأمم المتحدة، قوات حفظ السلام بدلاً من قوات الاحتلال، ولكن لا اعتراض على وجود قوات أمريكية أو بريطانية داخل قوات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة، قد يبدو هذا مستبعداً فوراً، ولكن لا بد من الضغط لإعادة النظر واللجوء إلى مجلس الأمن لأخذ قرار يتناسب مع هذه المتطلبات حتى يصبح هناك وضع شرعي في العراق.

النقطة **الثانية**، أن يتمكن دور الأمم المتحدة في العراق، من أن يكون هو المشرف على المرحلة الانتقالية لقيام سلطة عراقية تسترجع، تدريجياً، معالم السيادة أو أية عملية انتقالية إلى ما هو مطلوب، أي حكومة عراقية منبثقة من إرادة الشعب العراقي وبإشراف موضوعي من الأمم المتحدة.

النقطة **الثالثة**، أن نضمن في هذه المرحلة الانتقالية أن لا توضع عوامل أو حقائق جديدة على الأرض مثل فتح الأبواب أمام شركات إسرائيلية لأن هذا من شأنه أن يغير معالم الحالة العراقية التي هي جزء من الأمة العربية.

النقطة **الرابعة**، من الضروري جداً أن تقوم جامعة الدول العربية خوضاً لتعبئة داخل الأمة العربية من جهة؛ ولكن أن يتم الاجتماع إلى حد ما يخرج الجامعة العربية من التهميش الراهن ويخرج الأمم المتحدة من محاولات التهميش التي تقوم بها سلطات التحالف.

أعتقد أن هذه المبادرة التي تقوم بها الإسكوا اليوم هي مبادرة فذة، أرجو أن يتم تفعيلها بالشكل الواضح المتواصل بغية أن تكون نموذجاً لما يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به مستقبلاً إذا تمكنت الإسكوا في هذه الظروف من أن تقوم بمشاريع في بناء العراق ليس فقط في التنمية وليس فقط في إعادة الإعمار ولكن في تنمية إعادة كيان العراق إلى سيادته ضمن الأمة العربية.

مرفت تلاوي

هناك اجتماعات بين الأمم المتحدة والجامعة العربية منصوص عليها في قرارات من الجمعية العامة، وهي أن تجتمع الهيئتان بمؤسساتهما كل عامين لدراسة التعاون بين المنظمة الاقليمية والمنظمة الدولية. ويمكن طرح العديد من الفعاليات التي قد تقام في برنامج عمل بينها وبين الجامعة في هذا الإطار. قطعاً مستقبلاً سنبحث هذا الأمر. والآن طلب الكلام الدكتور خير الدين حسيب.

خير الدين حسيب

شكراً سيدتي الرئيسة. أولاً أود أن أبدأ بشكر المنظمات التي قامت بتنظيم ورشة العمل هذه وعلى رأسها الإسكوا. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر للأمين العام للإسكوا عن امتناني لهذه الحلقات النقاشية والعصف الفكري، والتي تمثل خروجاً عن الدور التقليدي للإسكوا. وهي خطوات مباركة نرجو أن تستمر على يد الإسكوا.

لدي تعليق على موضوع التعويضات الذي أثاره د. عبد الفضيل، هناك لجنة للتعويضات عن حرب ١٩٩١ في الأمم المتحدة مقرها في جنيف، وحسب المعلومات التي لدي أنه حتى أيلول/ سبتمبر من السنة الماضية هذه اللجنة أقرت تعويضات بحدود ٣٠ إلى ٣٢ مليار دولار. منها ٢٣ ملياراً للكويت، تعويضات عن تصليح الأضرار وعن النفط الذي فقدته الكويت نتيجة عدم تصدير نفطها خلال تلك

الفترة وأشياء أخرى. وقسم منها دفع من المبالغ التي كانت مخصصة من دخل النفط كانت ابتداءً ٣٠ بالمئة ثم ٢٥ بالمئة وحسب قرار مجلس الأمن الأخير ٥ بالمئة.

بالنسبة إلى التعويضات المطلوبة للعراق، أولاً، من حق العراق أن يطالب بتعويضات ولكنني لا أعتقد أن إدارة الاحتلال الحالية ستسمح بهذا في الوقت الحاضر.

أولاً، إن الولايات المتحدة وبريطانيا احتلتا العراق بشكل غير شرعي ودونما تخويل من مجلس الأمن، وبناء على معلومات غير صحيحة، بالإضافة إلى أن غزو العراق يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، لأن العراق لم يهاجم أمريكا ولا يمثل تهديداً لأمريكا. وإضافة إلى الولايات المتحدة، فإن معظم الدول العربية مسؤولة عن التعويضات ويجب أن يطالب بها العراق يوماً عندما تقوم فيه حكومة وطنية. الحرب لم تكن ممكنة لولا الكويت، والقوات البري لولا قطر القاعدة الرئيسية، ولولا البحرين القاعدة البحرية، ولولا الإمارات (المطارات)، وعُمان وكذلك السعودية ومصر والأردن، وعندي معلومات تفصيلية من الجانب الأمريكي عما قدمته كل من هذه الدول. فالدول العربية عموماً وبدرجات مختلفة كانت ما بين ساكتة وخائفة ومتواطئة سراً أو علناً. وبالتالي من حق العراق أن يطالب بتعويضات على الدمار الذي لحق به. أظن معنا الدكتور كامل عباس مهدي وهو يقوم بدراسة تفصيلية عن خرائط التعويض وربما في هذه الجلسة أو في جلسات أخرى يعطينا صورة أكثر وضوحاً عما تم حول التعويضات حتى الآن.

جورج قرم

لدي ثلاث نقاط رئيسية.

النقطة **الأولى**، هي أن تخبط العراق اليوم في هذا الفراغ القانوني بالإضافة إلى النقصان التام في الشرعية يجب مناقشته واستدراكه. فالقرار ١٤٨٣ سمح بالحد الأدنى من الإنفاق من قبل قوات التحالف، إنما لم يعط أبداً إطاراً صالحاً لكي تجري كل الإجراءات التي يجب أن تتخذ في جميع الميادين،وأن يعطى لها الشرعية الدولية التي لا يمكن النقض بها أو التعرض إليها مستقبلاً. فأي عودة إلى الثقة الاقتصادية في العراق يتطلب ملء هذا الفراغ بسرعة.

ثم هناك نقطة **ثانية** هي أن قضية العراق تعطينا فرصة لمناقشة أمور النظام الاقليمي العربي من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية وفي إطار تأسيس الديمقراطية في المنطقة العربية. لماذا نترك قضايا الديمقراطية للغربيين أو الولايات

المتحدة، ولا ندخلها نحن سواء كأمم متحدة أو إسكوا أو كمثقفين عرب؟ إن أي بناء لنظام عربي إقليمي مستقبلي لا يمكن أن ينجح في حال غياب الحوار الرصين والهادئ بين الأنظمة العربية، وليس ما تشهده اجتماعات الجامعة العربية من انفعالات مستمرة.

النقطة **الأخيرة**، هي طبعاً القوى البشرية العراقية، أعتقد أنه على العراقيين - ولا تنقصهم الخبرات - أن يجمعوا أنفسهم وأن يناقشوا هذه الأمور، نساعدهم في ذلك، إنما لا أعتقد أن المثقفين أو الخبراء العرب يمكن أن يحلوا محل المثقفين والخبرات العراقية في وضع نظرة مستقبلية لبلادهم.

مرفت تلاوي

سأعطي الكلمة إلى آخر متدخل في مناقشة هذه الورقة، وننتقل إلى الورقة التالية، والمتحدث هو النائب جيم غاليجيان، وهو عضو في البرلمان الكندي.

جيم غاليجيان

حيثما نبدأ في التحدث عن إعادة البناء لا بد من أن نتحدث - وقد أشرتم إلى ذلك بالفعل - عن ضرورة اشتراك عراقيي المهجر، وبخاصة في كندا وكل أمريكا الشمالية، فهم يريدون أن يلعبوا دوراً، ولكنهم يحتاجون إلى أن توجه إليهم الدعوة للانخراط في إعادة البناء. ولكن ما لم يوفر الاستقرار في المنطقة فإننا ندور في حلقة مفرغة، مؤتمرات و مؤتمرات، وإذا ما قامت ديمقراطية أو حكم أقلية - أو سمه ما شئت - فإنه لا بد من أن يتحقق استقرار، وعندئذ يمكن الترحيب بعراقيي المهجر إلى الطاولة، وهم لم يلقوا ترحيباً في كل ما جرى حتى الآن. وأترك هذه المهمة لكم.

مرفت تلاوي

الآن نطلب من الدكتور جعفر ضياء جعفر التفضل بتقديم ورقته، وهي الورقة الثانية، وهو دكتور في الفيزياء وكان قد عمل في منظمة الطاقة الذرية في العراق. وهو باحث زائر في المركز الأوروبي للبحوث النووية، وعالم نووي مسؤول عن البرنامج النووي العراقي وعمل كوكيل لوزارة الصناعة والتصنيع، وكان له دور في إعادة إعمار العراق بعد حرب الكويت.

الفصل الثاني

البعـد السياسـي لإعـادة تطـويـر العـراق

١ - نماذج من جهود إعادة الإعمار العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢(*)

جعفر ضياء جعفر(**)

مقدمة

أدت الحرب التي وقعت خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٩١، والتي أعقبتها هبات في اثنتي عشرة محافظة من بين محافظات العراق الثماني عشرة، إلى أضرار للأملاك العامة والخاصة على السواء. فقد ألقيت كميات تربو على ١٠٠ كيلوطن (١٠٠ ألف طن) من المتفجرات بواسطة صواريخ التحالف وقواته الجوية التي قامت بأكثر من ١٠٠ ألف طلعة خلال أيام الحرب التي بلغت ٤٢ يوماً. وقد هاجم السلاحين الجويين الأمريكي والإنكليزي وكذلك صواريخهما من نوع كروز المنشآت الصناعية العراقية في عدد من المناسبات اللاحقة أثناء الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨، وكانت أكبر هذه الهجمات تلك التي شنت على مدى أربعة أيام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حينما دمر عدد ضخم من المنشآت الصناعية تدميراً واسع النطاق.

إنه ليكون من قبيل المستحيل تناول كافة مشروعات إعادة الإعمار التي نفذت في العراق خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢، وذلك ببساطة، لأن هذه الورقة تعتمد على ذاكرة كاتبها، وعلى أي الأحوال فإن الوقت المخصص لها محدود بعض الشيء. ومن ثم ستركز هذه الورقة على الخبرات (والذكريات) الشخصية في تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار وستحاول أن تبين العوامل الجوهرية المشتركة التي تترك أثراً كبيراً في العادة على جهود إعادة الإعمار ذات النطاق الواسع. ولا بد من أن النظر بطريقة ملائمة في هذه

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ١٠٣-١١٦.

(**) عالم نووي عراقي.

العوامل سيكون مفيداً في الظروف الجارية والمستقبلية في العراق، وربما في غيره.

ويتعين أن نقرر من البداية أنه حتى قبل أن يوضع وقف إطلاق النار في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١ موضع التنفيذ كان يجري تنفيذ خطوات محسومة نحو إعادة الإعمار. كان مدى التدمير الذي لحق بقطاعات الكهرباء والخدمات هائلاً ولكنه لم يفد غالباً في تحقيق أي غاية عسكرية تتعلق بالأهداف المعلنة لتلك الحرب. مع ذلك فلا بد من أن النية كانت تركيع الشعب العراقي (والحكومة). ونظراً لهذا فإنه لم تكن تقدم أي مساعدة من أي طرف خارجي (عدا بعض المنظمات غير الحكومية، وقليل من المبادرات الفردية وبعض الإغاثة الإنسانية). كان الأمر اليومي هو الاعتماد على النفس، وكان ذلك مفهوماً لنا جميعاً في العراق. لم تكن شركات كيلوغ (Kellog) وبراون (Brown) وروت (Root KBR) (الأمريكية) تقدم أي مساعدة، ولا كانت شركة هاليبورتون (Halliburton) تفعل. ولم تعقد وكالات الأمم المتحدة أية ورش عمل، مثل هذه الورشة، دعماً لإعادة الإعمار. لجنتان، الأولى برئاسة السيد مارتي أهتيساري(*) (Martti Ahtissari)، والثانية برئاسة الأمير صدر الدين آغا خان(**)، أوفدتا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ لاستعراض الوضع الإنساني في العراق. وقد نشر تقريراهما وهما متاحان للإطلاع العام.

وإذا نظرت إلى الأمور بأثر رجعي، فلعله كان من حسن الطالع أنه لم تكن هناك أي من شركات KBR (أو بعض مثيلاتها من الشركات الهندسية الكبرى) تلاحقنا في ذلك الوقت عن قرب، وذلك لسببين. **أولهما** أنها ما كانت لتتبنى بعض خيارات أعمال التصليح التي نفذت بالفعل، لمجرد أنها ليست المستوى السائد ولا تظهر في كتيّباتها الارشادية الهندسية. وبطبيعة الحال فإن خيار التصليح المناسب كان سيصبح عندئذ استبعاد المعدات المتضررة وإصدار أمر استبدال (مع تأخير يمتد لعدة شهور أو أكثر). **ثانياً** أن تكاليف التصليح من شأنها أن تتصاعد فلكياً إلى عدة مليارات من الدولارات سواء بالنسبة للمعدات أو بالنسبة للجهود الهندسية (قدرت تقارير الأمم المتحدة حاجة تبلغ عشرة مليارات دولار لقطاعات الخدمات، وبصفة أساسية للكهرباء). ومن قبيل المصادفات أن تقديرات مماثلة تقدم الآن!

(*) مارتي أهتيساري (فنلندي) كان في ذلك الوقت يشغل منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدى العراق (المحرر).

(**) الأمير صدر الدين آغا خان ربطته علاقة وثيقة بالأمم المتحدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وفي الوقت الذي تتناوله هذه الورقة كان منسق الشؤون الإنسانية وبرامج المساعدات الاقتصادية لأفغانستان (١٩٨٨ - ١٩٩٠) ثم ممثلاً خاصاً للأمم المتحدة لشؤون المساعدات الإنسانية للعراق والكويت بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ و١٩٩١ (المحرر).

١ – عوامل مهمة تؤثر على إعادة الإعمار

هذه العوامل هي من فئتين، الأولى على الصعيد العالمي، والثانية على صعيد المشروع.

أ) على الصعيد العالمي

- الوضع الأمني العام (القانون والنظام).
- تنظيم كافة المصادر المتاحة (الحاضرة).
- تحديد أولويات عند مستوى القطاع ثم عند مستوى المشروع داخل كل قطاع.
- اعتماد مصادر مادية بما يتفّق مع الأولويات المتبناة.
- حل سريع للصراعات المتعلقة باعتماد المصادر بمجرد ظهورها.
- توفر الأموال المطلوبة.
- دافع قوي لدى أفراد الطواقم المشتركين.
- أعمال تعزيز المعنويات.

ب) على مستوى المشروع

- إزالة الأنقاض.
- تقارير تقدير تفصيلية للأضرار.
- إدراج قائمة بخيارات الإصلاح.
- انتقاء الخيار الملائم الذي يتيح الارتجال.
- تخطيط التصليح الملائم والمتابعة الملائمة باستخدام تقنيات تخطيط النفقات وتقديرها (Cost Planning and Appraisal /CPA).
- مراقبة الجودة والاختبار التام لكل أعمال التصليح بالإضافة إلى توثيق أي ابتعاد عن مستوى الممارسة الهندسية.
- تنفيذ كل مستويات السلامة المناسبة وتوثيق أي ابتعاد يمكن أن تفرضه الضرورة في بعض الأحيان.
- تقديم تقارير متعددة عن تقدم العمل (يومياً/ أسبوعياً).

٢ - جوانب معينة عرقلت عمل إعادة الإعمار في العراق

عرقلت العوامل التالية كل عمل إعادة الإعمار في العراق:

أ) العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٠، والتي لم ترفع إلا مؤخراً.

ب) نقص العملة الأجنبية الذي جعل استيراد سلع وقطع غيار وخدمات امراً شبه مستحيل إلى أن نفذ برنامج «النفط مقابل الغذاء» في أواخر عام ١٩٩٦. وحتى عندئذ كانت لهذا البرنامج نجاحات محدودة في مجال مشتريات قطع الغيار في قطاعات الطاقة والاتصالات والنفط نظراً للتأخيرات الطويلة في الموافقة على العقود، وهي تأخيرات كانت تفرضها لجنة الـ ٦٦١ التابعة لمجلس الأمن (المؤلفة في معظمها من ممثلين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة).

ج) صعوبة الاتصالات (في الشهور الأولى التي أعقبت الحرب مباشرة) لأن كافة الاتصالات الهاتفية الرئيسة كانت قد قذفت بالقنابل وكانت وصلات الميكرويف خارج الخدمة وظلت كذلك حتى نهاية عام ١٩٩١.

٣ - تحديد الأولويات

قبل نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩١ كانت أولويات إعادة الإعمار قد حددت بوضوح. وقد خصصت الأولوية الأولى لمصافي تكرير النفط في الدورة وفي الشمال. أما الأولوية الثانية فخصصت لتوليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. وخصصت الأولوية الثالثة لإعادة إعمار قطاعات النقل والبناء (أي إنتاج الإسمنت). وتبعتها الاتصالات والمنشآت الصناعية الأخرى. أما المصادر التي لم تكن مطلوبة لأية مشروعات أولوية أولى فقد خصصت لها الأولوية الثانية تلقائياً، وهكذا.

وكان بعض الاستثناءات ضرورياً. وعلى سبيل المثال فإن جسر الجمهورية في وسط بغداد خصصت له أولوية أولى في إعادة الإعمار ونفذت هذه المهمة من قِبل شركات الإنشاء المرتبطة بوزارة الإسكان في غضون أربعة أشهر.

٤ - إعادة إعمار مصفاتين للنفط

يبين الجدول رقم (٢-١) سعات مصافي النفط الرئيسة الثلاث في العراق. فالسعة الاسمية للتكرير في الدورة (بغداد) هي ١٠٠ كيلوبرميل يومياً، أما تلك في الشمال فسعتها ٣١٠ كيلوبرميل يومياً. وقد خُصصت الأولوية الأولى لإعادة إعمار كلا

هاتين المصفاتين نظراً لأن إنتاجهما من النفط عُد ضرورياً وكافياً لتلبية الطلب لما تبقى من سنة ١٩٩١ وربما لوقت غير قصير من عام ١٩٩٢. وكان هذا راجعاً بصفة أولية إلى توقع مستوى منخفض للطلب في أعقاب الحرب مباشرة، نظراً إلى الدمار الذي لحق بكثير من المجمعات الصناعية التي تعد في العادة المستخدم النهائي لمنتجات النفط.

صدرت التعليمات إلى المدير العام لمصفاة الدورة أثناء الأسبوع الأخير من الحرب (حوالي ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩١) بأن يعد تقرير تقدير أضرار وأن يرفع خطة لعملية إعادة تأهيل عاجلة للمصفاة. وقد رفع التقرير خلال أيام قليلة، وكان قائماً على مصادر القوة البشرية المتاحة في المصفاة وانتهى إلى استنتاج بأن المصفاة يمكن أن تصبح في الخدمة في غضون نحو ١٨ شهراً. وبطبيعة الحال فإن هذا المشروع كان سيحتاج إلى قطع غيار أساسية مثل الأنابيب والمضخات وتجهيزات المراقبة. ولم تكن نسبة كبيرة من هذه القطع الأساسية متوفرة في المصفاة.

بعد مناقشات حامية ووعود بالدعم من مؤسسات وزارة النفط (مثل الشركة الحكومية لمشروعات النفط) خفض الوقت اللازم لإعادة تأهيل المصفاة إلى نحو ١٢ شهراً.

في هذه المرحلة أصبح واضحاً بجلاء أن أي خفض كبير في زمن تنفيذ أي مشروع يمكن أن ينجز فقط بإشراك مصادر إضافية كبيرة (بشرية ومادية على السواء) من مؤسسات خارج وزارة النفط. وعلى سبيل المثال فإن عدد فرق اللحام التي أمكن مبدئياً تجنيدها من الدورة ومن الشركة الحكومية لمشروعات النفط لم يكن سوى أربع.

وكان من حسن الطالع أن المشروع البتروكيماوي رقم ٣ (PC3 الذي كان الاسم الشيفري للبرنامج النووي العراقي) كان يملك قوة بشرية ضخمة مدربة وكذلك مصادر مادية معتبرة. فكان متوفراً عدد لا يقل عن أربعين من فرق اللحام ذات الخبرة بكل أنواع تقنيات اللحام (بما فيها اللحام بالشعاع الالكتروني). كذلك فإن بعض الهيئات داخل هيئة التصنيع الحربي استطاعت أن تجند مصادر إضافية.

وفي حالة مصفاة الدورة أقيم مكتب ميداني هندسي ضخم في الموقع. وأنتجت رسوم بيانية لمد الأنابيب وتشغيل الأجهزة، وكذلك أنتجت رسوم لمواقع مد الأنابيب ورسوم مجسمة للأشغال. ووجه انتباه خاص إلى نقاط العبور. وتم تقسيم مشروع إعادة الإعمار في الدورة إلى نحو تسعة قطاعات مستقلة ذاتياً. وكان مشروع PC3 مسؤولاً عن أربعة قطاعات وأضيف إليه في وقت لاحق قطاعين آخرين. أما الهيئات التابعة لهيئة التصنيع الحربي فكانت مسؤولة عن ثلاثة قطاعات. وكان أفراد طواقم المصفاة مسؤولين عن الخدمات ومراقبة الجودة والتنسيق العام بين مجموعات العاملين

المختلفة. واستمر العمل على مدار الساعة على ورديتين مدة كل منهما ١٢ ساعة. وقد ظل جميع أفراد الطواقم في الموقع وسمح لهم بيوم عطلة واحد أسبوعياً. وكانت تسلم أجور إضافية بقيمة ١٠ أيام زيدت فيما بعد إلى ١٥ ثم إلى ٢٠ يوماً إلى جميع العاملين ونفذ هذا في كافة مشروعات الإعمار التالية. وكانت الروح المعنوية عالية جداً وكان العمل يتقدم باطراد بصورة جيدة إلى أقصى حد. وفي النهاية بدأت المصفاة عملياتها في يوم ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩١، بعد ما لا يزيد عن شهرين من بدء إعادة الإعمار.

ويمكن أن تحكى قصة مماثلة عن إعادة إعمار مصفاة الشمال، التي كانت سعتها ثلاثة أمثال تلك. وهناك بدأت العمليات في منتصف تموز/ يوليو ١٩٩١. في هذا الوقت كانت منتجات النفط تتاح في جميع أنحاء البلد وتلبي الطلب. واستؤنفت الصادرات من بعض المنتجات الفائضة إلى بلدان مجاورة (خارج برنامج النفط مقابل الغذاء).

٥ – القدرات المتاحة في قطاع الكهرباء قبل حرب عام ١٩٩١ وفي أعقابها

كانت مؤسسة الكهرباء في عام ١٩٩٠ تضم عدداً إجمالياً من نحو ٢٦ ألفاً من الموظفين في إطار ثلاث شركات للقطاع العام (شركات مملوكة للدولة). وكانت إحدى شركات الدولة مسؤولة عن توليد ونقل الكهرباء ذات الضغط العالي (HV) والضغط العالي الفائق (UHV)، في حين كانت الشركتان الأخريان تؤديان مهمة توزيع الكهرباء من الضغط المتوسط (١١ – ٣٣ كيلوفولت) حتى مستوى المستهلك العام لدرجة ٤٠٠ فولت.

وفي جانب التوليد فإن أنواعاً ثلاثة من الأنظمة كانت مقامة:

أ) **الكهرومائي** – يُدرج الجدول رقم (٢-٢) قائمة الحدود القصوى لمحطات القوى الكهرومائية التي كانت في حالة تشغيل في العراق في عام ١٩٩٠ (أي قبل الحرب) وكذلك وضعها في نيسان/ أبريل ١٩٩١ (أي بعد الحرب وفي أعقاب الهبّات). وكانت القوة الكهرومائية المقامة تعادل ٢,٥ جيغاوات (GW) في ست محطات رئيسة للقوى. وقد بقي نحو ٦٠ ميغاوات (MW) (أو ٢,٤ بالمئة من القدرة المشيّدة) في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١. وجدير بالإشارة هنا أن قرابة ٢,٤ جيغاوات من الطاقة الكهرمائية الإضافية كان قيد الإنشاء في ذلك الوقت، وهو ما كان من شأنه يضاعف قدرة الطاقة الكهرومائية. وكانت كل هذه المشروعات – المدرجة في الجدول رقم (٢-٢)، مخططة للاكتمال أثناء الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. وكان أكبر هذه المشروعات مشروع سد البخما على رافد الزاب الأعلى من نهر دجلة في المنطقة الكردية من العراق. وقد كانت إمكانات القوى الكهرومائية في العراق،

لنهري دجلة (وروافده) والفرات تقدر بـ ١٤ جيغاوات. وكل المشروعات المائية التي كان قد تم بناؤها في العراق كانت ترمي أساساً إلى أغراض السيطرة على المياه وأغراض الري. لهذا كانت السيطرة على تدفق المياه موضوعة دائماً تحت إشراف وزارة الري. وكان توليد الكهرباء يعتبر بمثابة نتاج جانبي مفيد. وفي السنوات الأخيرة عانى العراق من انخفاض في تدفق المياه من نهري دجلة والفرات معاً، الأمر الذي أثر على إنتاج الطاقة من كل محطات الطاقة الكهرومائية (HPS).

ب) **البخار** - يدرج الجدول رقم (٢-٣) قائمة الحدود القصوى الرئيسة لكل محطات القوى البخارية (SPS) التي كانت في حالة تشغيل في عام ١٩٩٠ وكذلك حالتها في نيسان/ أبريل ١٩٩١. إذ كانت القدرة الكلية المقامة ٥,٥٢ جيغاوات في ثمانية مواقع. وقد بقيت ٢٢٠ ميغاوات (أو نسبة ٤,٢ بالمئة فقط من القدرة المقامة) في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١. كذلك كانت أربع محطات للطاقة الكهرومائية لا تزال قيد الإنشاء في عام ١٩٩٠. وكان يمكن لها أن تضاعف تقريباً قدرة محطات الطاقة الكهرومائية بحلول عام ١٩٩٣.

ج) **العنفة (المحركات التوربينية) التي تشتغل بالغاز** - يبين الجدول رقم (٢-٤) الحدود القصوى المتغيرة لمحطات القوى الرئيسة التي تشتغل بواسطة محركات العنفة الغازية (GTPS) التي كانت في حالة تشغيل في عام ١٩٩٠ وكذلك حالتها في نيسان/ أبريل ١٩٩١. فقد كانت القدرة المقامة ١,٧٦ جيغاوات في أكثر من عشرين موقعاً (حيث إن الوحدات المتنقلة كانت موزعة على نطاق واسع). وبقيت ٤٤٠ ميغاوات (قرابة ٢٨ بالمئة من القدرة المقامة) في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١. وكان قد تم التوقيع على إنشاء مشروع واحد لمحطة تشتغل بمحركات العنفة الغازية (التوربينات) خلال عام ١٩٩٠. وفي الأوقات السابقة كانت وحدات محركات العنفة تعد بصورة عامة مفيدة لوحدات تغطية حمولات الذروة وليس لوحدات حمولة أساسية.

ويلخص الجدول رقم (٢-٥) الوضع الإجمالي للطاقة الكهربائية في العراق. وكانت قدرة توليد الطاقة الكهربائية المقامة في عام ١٩٩٠ حوالى ٩,٨ جيغاوات والقدرة التي بقيت سليمة في نيسان/ أبريل ١٩٩١ حوالى ٧٧٠ ميغاوات فقط (أو ٧,٨ بالمئة فقط). وينبغي أن نشير هنا إلى أن الأضرار التي لحقت لم تكن قاصرة على توليد القوة الكهربائية، إنما لحقت أضرار واسعة النطاق ببعض المحطات الفرعية للضغط العالي (HV) والفائق (UHV) وكذلك بعض خطوط النقل وخاصة في جنوب العراق. كذلك فقد تضررت على نطاق واسع شبكات التوزيع في المحافظات التي عانت من هبّات خطيرة في أعقاب الحرب مباشرة.

٦ – إعادة إعمار قطاع الكهرباء

بدأت أشغال إعادة الإعمار مبكراً في آذار/ مارس ١٩٩١. ومرة أخرى قُدم دعم واسع النطاق من البرنامج النووي (PC 3) وهيئة التصنيع الحربي. وانخرط عدة آلاف من العاملين من خارج قطاع الكهرباء في إعادة الإعمار في كافة مواقع محطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الطاقة البخارية ومحطات محركات العُنفة الغازية التي كانت قد تضررت. في كل موقع منها أقيم مشروع منفصل بإدارة مهندس ذي خبرة، وليس بالضرورة من قطاع الكهرباء. وكان يملك سيطرة تامة على مصادر الموقع ومنح سلطة إدارية ومالية كافية لتأمين تنفيذ العمل في حينه. وأقيم مكتب مركزي متخصص في توجيه المصادر. وعهد إلى هذا المكتب بمهمة توزيع المصادر المتاحة وتوجيهها طبقاً للأولويات التي تم إقرارها على أساس قاعدة تقديم الخدمة حسب أولوية الحضور. وقد أنجزت بنجاح كبير مهام كثيرة لم يكن العاملون في قطاع الكهرباء العراقي قد حاولوا إنجازها من قبل، مثل تبديل وتصليح وضبط الدوارات البخارية الضخمة، وتصليح المحولات الكهربائية الضخمة حتى قوة ٤٤٠ ميغافولت و٤٠٠ كيلوفولت. وقد استمد العاملون أنفسهم خبرة واسعة وأصبحوا أكثر ثقة بقدراتهم من الناحية التقنية. وفي النهاية كان باستطاعتهم أن يتولوا أية مهمة تقنية بمعدل معقول من النجاح. وقد كان تصليح شبكة النقل للضغط العالي والضغط الفائق أقل صعوبة وبهذا نفذ في الوقت ذاته. أما شبكة التوزيع فتم تصليحها بواسطة طاقم من شركتي التوزيع من دون مساعدة كبيرة من مؤسسات خارج القطاع.

بحلول منتصف أيار/ مايو ١٩٩١ كانت الكهرباء قد أصبحت متاحة من الشبكة الوطنية في كل محافظات العراق (بما في ذلك الشبكات الكردية الثلاث). وبحلول تموز/ يوليو ١٩٩١ كان طلب المناطق الريفية على الكهرباء قد لبي، وكان المتاح منها أكثر من ثلاثة آلاف ميغاوات. وفي تموز/ يوليو ١٩٩٢ لبيت حمولة ذروة بمقدار ٤٥٠٠ ميغاوات وفي وقت لاحق في عام ١٩٩٤ حَفزت الحمولة إلى ٥٢٠٠ ميغاوات، وهكذا تجاوزت حمولة الذروة التي كانت قد سجلت في تموز/ يوليو – آب/ أغسطس ١٩٩٠ (أي مستويات ما قبل الحرب). ولم يكن هناك عملياً أي تبديد للحمولة في جميع أنحاء البلد حتى صيف عام ١٩٩٦. مع ذلك كان الطلب على الكهرباء يزداد بمعدل ٥ – ٧ بالمئة سنوياً. ولم تسمح العقوبات التي فرضت على العراق من آب/ أغسطس ١٩٩٠ بتشييد قدرة إضافية لتوليد الكهرباء، ولا هي سمحت باستيراد قطع غيار أساسية من أجل مواجهة الحدود التي فُرضت على الكهرباء في معظم محطات الطاقة الكهرومائية ومحطات محركات العنفة الغازية بسبب نقص قطع الغيار اللازمة لعمليات الصيانة المعتادة، ومن أجل الإبقاء على إنتاج

الكهرباء من كل وحدة عند قيمته المرسومة. وفي النهاية تعطل نظام التردد ٥- هيرتز وأصبح من الضروري تسريب الحمولة الخطيرة. وفي فترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ بلغت نسبة العجز في الإمدادات ٣٠ بالمئة في تموز/ يوليو - آب/ أغسطس، مع بعض تحسن في سنة ٢٠٠٢.

٧ - إكمال مشروع ري شمال الجزيرة

يقع مشروع ري شمال الجزيرة غرب الموصل على الحدود مع سوريا. والهدف من المشروع هو أن يكون مكملاً لأعمال ري ١٦٠ ألف دونم (الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع) من الأراضي الصالحة للزراعة. وكانت هذه المنطقة ذات الخصوبة العالية من العراق تعتمد على الأمطار لإنتاج محاصيل استراتيجية مثل القمح والشعير. ولم يكن بالإمكان ضمان الأمطار المطلوبة سواء من حيث تكرارها أو كميتها، ومن ثم كان المحصول يخفق في بعض المواسم. ولهذا كانت الحاجة إلى ري إضافي. وأثناء فترة العقوبات كانت مثل هذه المشروعات تحظى بأولوية عالية في محاولة لتحقيق اكتفاء ذاتي في المحاصيل الاستراتيجية. وقد استكملت - بواسطة شركة أجنبية في عام ١٩٩٠ - المرحلة الأولى من المشروع، التي تألفت من تشييد محطة ضخ ضخمة تضم ١٢ مضخة كهربائية (يتطلب كل منها ٤ ميغاوات) تحت خزان صدام. وبلغ قدر المياه التي رفعت إلى ارتفاع ٨٥ متراً ٤٠ متراً مكعباً، وذلك من أجل ري ٥٠ ألف دونم في المرحلة الأولى، وكان مقرراً رفع منسوب المياه مرة أخرى خلال المرحلتين التاليتين. أما المرحلة الثانية من المشروع فكانت بالكاد قد بدأت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ وكانت تستلزم إنشاء محطة ضخ ثانية من أجل رفع المياه بمعدل ٢٧ متراً مكعباً إلى ارتفاع ٢٢ متراً لكي تروي ٧٥ ألف دونم أخرى. وكانت المرحلة الثالثة تتطلب إنشاء محطة ضخ ثالثة لرفع ٩ أمتار مكعبة من المياه إلى ارتفاع ٢٣ متراً لكي تروي باقي دونمات المشروع وهي ٣٥ ألف دونم. ولم يكن أي من تجهيزات المرحلتين الثانية أو الثالثة قد تم استيراده قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠ حينما غادر جميع أفراد طاقم المقاول الأجنبي العراق.

ولقد كان من حسن الطالع أن كانت قد أقيمت لمحطة الطاقة البخارية في الناصرية دائرتا تبريد منفصلتان، إحداهما أقيمت على قاعدة الحلقة المفتوحة، والثانية كانت حلقة مغلقة. وقد شُغِّلت دائرة الحلقة المغلقة لفترة وجيزة حينما افتتحت محطة الطاقة البخارية في عام ١٩٧٩، ولكن تبين أن بها مشكلة لأن بخار الماء المتصاعد من برجي التبريد الملحقين كانت تحمله الريح مباشرة إلى مساحة التحويل السفلي مباشرة، الأمر الذي كان يسبب إطلاق شرارات متكرر وكان ينتج عن هذا إغلاق تجهيزات الضغط الفائق. أما نظام التبريد بالحلقة المفتوحة فقد عمل بشكل سليم وكان كافياً

تماماً للتشغيل العادي، ومن ثم فإنه جعل نظام الحلقة المفرغة زائداً عن الحاجة، بل عديم الفائدة.

وقد أظهر التفتيش الدقيق على الحدود القصوى المائية للمضخات الثماني التي تؤلف الحلقة المغلقة أنها ستكون صالحة للمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع ري شمال الجزيرة. فقد كان بإمكان كل مضخة أن تعطي ٦,٦ متراً مكعباً من رفع المياه بحد أقصى قدره ٢٧ متراً، بينما تحتاج إلى ٢ ميغاوات من الطاقة الكهربائية عند نقطة التشغيل هذه. وكان قد تقرر إزالة هذه المضخات الثماني من محطة الطاقة البخارية في الناصرية وإقامتها في محطتين للرفع شيدتا لهذا الغرض في مشروع ري شمال الجزيرة. وأقيمت خمس مضخات للمرحلة الثانية، ومضختان للمرحلة الثالثة، وحفظت الأخيرة في المخازن. وقد اكتمل هذا المشروع في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ونفذ في نحو ١٨ شهراً. وكان واحداً من مشروعات الري الرئيسة التي استكملت خلال حقبة العقوبات.

ما الذي يمكن تعلمه من خبرة إعادة الإعمار السابقة؟

في ظل ظروف أمنية مستقرة يمكن استنتاج ما يلي:

– لا بد لأي جهد لإعادة الإعمار أن يبدأ بتجميع كافة مصادر القطاع الصناعي ككل.

– لا بد من تحديد واضح للأولويات على مستوى القطاع وكذلك على مستوى المشروع.

– لا بد من إقامة مشروعات منفصلة وتعيين مديرين ذوي خبرة ولديهم سلطات إدارية ومالية كافية.

– يمكن – بدوافع كافية وتنظيم جيد لطواقم الأفراد العراقيين تنفيذ أي مشروع لإعادة الإعمار بمساعدة ضئيلة، أو بلا مساعدة في الموقع من مقاومين أجانب.

– سيتوجب استيراد قطع الغيار الأساسية والمواد التي تحتاج لاستبدال، وسيتعين على المورّدين الأجانب أن يبذلوا أقصى جهدهم لخفض الوقت اللازم للتسليم.

– من المتوقع أن تكون التكاليف الإجمالية لإعادة الإعمار أدنى بكثير حينما ينخرط فيها أفراد طواقم عراقيين أساساً. وبالإضافة إلى هذا فإن من المتوقع أيضاً حدوث خفض معتبر في الوقت اللازم لتنفيذ المشروع.

– أود أن أشكر طاقم شركة بترول الهلال، كريش ودامو ونويل، للمساعدة التي أسدوها إلي في وضع هذه الورقة.

الجدول رقم (٢-١)
سعة مصافي النفط المقامة في العراق حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

مصفاة النفط	سعة/ برميل يومياً	المجموع
دورة/ بغداد	٧٠٠٠٠ + ٣ × ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الشمال/ باجي	١٥٠٠٠٠ + ٢ × ٧٠٠٠٠ + ٢ ١٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠
الجنوب/ البصرة	٢ × ٧٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
وحدات صغيرة مكررة	١٤ × ١٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
	المجموع	٧٠٠٠٠٠

الجدول رقم (٢-٢)
محطات الطاقة الكهرومائية المقامة في العراق حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

اسم المحطة	عدد الوحدات	الوحدة القصوى (ميغاوات)	الطاقةالإجمالية (ميغاوات)	الحالة في نيسان/ أبريل ١٩٩١
سد صدام				
السد الرئيس	٤	١٨٧,٥	٧٥٠	ضربت بالقنابل
السد المنظّم	٦	١٥	٩٠	ضربت بالقنابل
خزان المياه المضخوخة	٢	١٢٠	٢٤٠	ضربت بالقنابل
دوقان	٤	١٠٠	٤٠٠	نهب
دير بنديخان	٣	٨٠	٢٤٠	نهب
سامارا	٣	٢٧	٨١	ضرب بالقنابل
حمرين	٢	٢٥	٥٠	على ما يرام
حديثا	٦	١١٠	٦٦٠	ضرب بالقنابل
محطات أخرى			< ١٠	على ما يرام
المجموع	**٢٥٢١ ميغاوات**			
محطات الطاقة الكهرومائية قيد التشييد في آب/ أغسطس ١٩٩٠				
بخما	٦	٢٥٠	١٥٠٠	نُهبت
بغدادي			٣٠٠	على ما يرام
بدوش			٤٠٠	على ما يرام
مخول			٢٥٠	على ما يرام
المجموع	**٢٤٥٠ ميغاوات**			

ملاحظات:

أ) سعة محطات الطاقة الكهرومائية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ = ٢٥٢١ ميغاوات.

ب) الباقي من سعة محطات الطاقة الكهرومائية في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١ = ٦٠ ميغاوات (٢,٤ بالمئة).

ج) توقف العمل كلياً في مشروعات محطات الطاقة الكهرومائية في آب/ أغسطس ١٩٩٠ ولم يبدأ حتى اليوم.

الجدول رقم (٢-٣)

محطات الكهرباء البخارية في العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

اسم المحطة	عدد الوحدات	الوحدة القصوى (ميغاوات)	الطاقةالإجمالية (ميغاوات)	الحالة في نيسان/ أبريل ١٩٩١
باجي	٦	٢٢٠	١٣٢٠	ضربت بالقنابل
ديبوس	٤	١٥	٦٠	ضربت بالقنابل
دورة	٤	١٦٠	٦٤٠	ضربت بالقنابل
جنوب بغداد	٦	٦٠	٣٦٠	ضرب بالقنابل
المسيّب	٤	٣٢٠	١٢٨٠	ضربت بالقنابل
الناصرية	٤	٢١٠	٨٤٠	ضربت بالقنابل
الحرثا	٤	٢٠٠	٨٠٠	ضربت بالقنابل بشدة
النجيبة	٢	١١٠	٢٢٠	على ما يرام
المجموع	٥٥٢٠ ميغاوات			
محطات الطاقة البخارية قيد الإنشاء في آب/ أغسطس ١٩٩٠				
الشمال	٤	٣٥٠	١٤٠٠	على ما يرام
اليوسفية	٨	٢١٠	١٦٨٠	على ما يرام
الأنبار	٤	٤٠٠	١٦٠٠	على ما يرام
الناصرية ٢	٢	٢٣٠٠	٦٠٠	على ما يرام
المجموع	٥٢٨٠ ميغاوات			

ملاحظات:

أ) سعة محطات الطاقة البخارية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ = ٥٥٢٠ ميغاوات.

ب) الباقي من سعة محطات الطاقة البخارية في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١ = ٢٢٠ ميغاوات (٤,٢ بالمئة).

ج) توقف العمل كلياً في مشروعات محطات الطاقة البخارية في آب/ أغسطس ١٩٩٠. وبدأ العمل بالمشروعين ١ و٢ في عام ٢٠٠١ ضمن برنامج «النفط مقابل الغذاء».

الجدول رقم (٢-٤)
محطات الطاقة بمحركات العنفة الغازية في العراق كما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

اسم المحطة	عدد الوحدات	الوحدة القصوى (ميغاوات)	الطاقةالإجمالية (ميغاوات)	الحالة في نيسان/ أبريل ١٩٩١
الموصل	١٢	٢٥	٣٠٠	ضربت بالقنابل
دبيس	٣	٣٥	١٠٥	ضربت بالقنابل
	٣	٢٥	٧٥	
تاجي	٨	٢٥	٢٠٠	ضربت بالقنابل
دورا	٤	٣٥	١٤٠	على ما يرام
هيلا	٤	٢٥	١٠٠	ضربت بالقنابل
النجف	٣	٧٠	٢١٠	ضربت بالقنابل
شيابا	٢	٢٥	٥٠	على ما يرام
بي سي ١	٤	٢٥	١٠٠	على ما يرام
خور الزبير	٤	٧٠	٢٨٠	ضربت بالقنابل
موبايل ١	١٠	١٢	١٢٠	على ما يرام
موبايل ٢	١٠	٨	٨٠	على ما يرام
المجموع	١٧٦٠ ميغاوات			
محطات الطاقة بمحركات العنفة الغازية في آب/ أغسطس ١٩٩٠				
خور الزبير ٢	٤	١٢٠	٤٨٠	على ما يرام

ملاحظات:

أ) سعة محطات الطاقة الغازية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠= ١٧٦٠ ميغاوات.

ب) الباقي من سعة محطات الطاقة الغازية في حالة تشغيل في نيسان/ أبريل ١٩٩١ = ٤٩٠ ميغاوات (٢٧,٨ بالمئة).

ج) توقف العمل كلياً في مشروعات محطات الطاقة الغازية في آب/ أغسطس ١٩٩٠. وتم تطوير العمل، بشكل جزئي، في بعض المشاريع ضمن برنامج «النفط مقابل الغذاء».

الجدول رقم (٢-٥)
ملخص قدرة توليد الكهرباء المقامة في العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، والقدرة الصافية المتبقية في نيسان/ أبريل ١٩٩١

نوع	القدرة المقامة (ميغاوات)	القدرة المتبقية في نيسان/ أبريل ١٩٩١ (ميغاوات)	القدرة السليمة (بالمئة)
كهرومائية	٢٥٢١	٦٠	٢,٤
بخارية	٥٥٢٠	٢٢٠	٤,٢
غازية	١٧٦٠	٤٩٠	٢٧,٨
المجموع	٩٨٠١	٧٧٠	٧,٨

٢ - سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب(*)

مايكل هدسون(**)

أتوجه بالشكر إلى منظمي هذا المؤتمر الجدير بالاهتمام على دعوتهم لي لتقديم ملاحظات قليلة حول موضوع بالغ الصعوبة - البعد السياسي لإعادة تطوير العراق تحت الاحتلال الأمريكي.

أما أن الاحتلال قد أسيء استعماله حتى الآن، فهو أمر ظاهر للعيان. ومن الواضح أن حسابات إدارة بوش لفترة ما بعد الحرب كانت خاطئة. وإذا ما تبين أن مشكلات إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلات قاسية، حتى بالنسبة إلى بلد يفخر بهذه الأمور، فإن مسألة الشكل السياسي لعراق ما بعد صدام ربما تكون أشد وعورة.

نماذج للعراق

من زاوية نظر أكاديمية بحتة، شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجربة علمية سياسية هي الأكثر تكلفة في التاريخ. فواشنطن تعتقد أنها «بمسح لوحة الأحداث تماماً» بوسائل عسكرية، قد خلقت لوحة ناصعة (tabula rasa) تستطيع أن يقوم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي. وإنها لسخرية صغيرة أن المهندسين المعماريين لهذه الخطة يوصفون بـ «المحافظين الجدد» في حين أن الحقيقة هي أن فلسفتهم متطرفة. ولو كانت هذه هي الثورة الفرنسية لكانوا في صف روبسبيير(***)، لا في

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق تحت الاحتلال» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٧٨-٨٣.

(**) أستاذ بمعهد الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون- واشنطن.

(***) ماكسميليان روبسبيير (Maximilien Robespierre) (١٧٥٨ - ١٧٩٤) أحد زعماء الثورة الفرنسية وواحد من أكثرهم إثارة للجدال، انتخب في عام ١٧٩٣ عضواً في لجنة السلامة العامة حيث نمت سلطاته =

صف إدموند بيرك(*). وبالنسبة إلى إدارة جاءت إلى الحكم بنظرة محتقرة عن «بناء الأمة»، فإن مشروع بناء أمة هو بالتحديد ما تتولاه في العراق. ولكنها تفعل هذا عن جهل فاضح بأي نوع من الأمة كان العراق، ومن الواضح أنها تفعل هذا من دون أن يكون لديها تفكير جاد بشأن ما يمكن أن يصبح عليه العراق.

ماذا كان

اختلق البريطانيون العراق بعد الحرب العالمية الأولى. لقد بنوا دولة من العديد من المقاطعات الإدارية العثمانية التركية السابقة، على أمل أن تصبح - ربما - أمة وأن تحقق في النهاية استقلالاً وتقريراً للمصير تحت حكم ملكية هاشمية شبه سلطوية. وبالفعل، فإن العراقيين بدأوا يظهرون حساً بالهوية القومية. ولكن «القومية - الدولة» في العراق - كما هي الحال في غيره من أنحاء الوطن العربي - كانت مفهوماً إشكالياً بقدر ما كان متداخـلاً مع أنماط بازغة أخرى من الهوية. أحد هذه الأنماط كان قومياً فائقاً - تمثل في «اليقظة العربية» من المشرق ومصر، إلى شبه الجزيرة العربية والخليج، وغرباً عبر الشمال الأفريقي إلى المحيط الأطلسي. وكان نمط آخر هويات أدنى من قومية، عرقية وطائفية، وخاصة بين الأكراد في شمال العراق. وخلال حقبة الملكية طور العراق أيضاً أحزاباً قوية: شيوعيين وبعثيين وقوميين عرب ناصريين ودستوريين وليبراليين و - تحت السطح - حركات إسلامية.

بلغ صعود صدام حسين كدكتاتور للعراق في أعقاب انهيار الملكية في عام ١٩٥٨ ذروته بعد عام ١٩٧٩، في تطور أكثر النظم قسوة وقمعاً في الوطن العربي الحديث على الإطلاق. لقد سعى نظام صدام الستاليني لأن يزرع إحساساً بالقومية العربية، حيث العراق أصفى تعبير عنها، وكان هذا أشبه ما يكون بإفساد ستالين الأممية الشيوعية بتحويلها إلى «اشتراكية في بلد واحد». وبمرور الوقت، زالت صيغة صدام الشرعية للعروبة والاشتراكية والتحرر من الإمبريالية الغربية في «دولة

= ومكانته، وأدت أخطار الغزو الخارجي والحاجة إلى الحفاظ على الأمن الداخلي والوحدة إلى أن افتتحت اللجنة ما اصطلح المؤرخون على تسميته حكم الإرهاب. لعب روبسبيير دوراً بارزاً فيه على الرغم من أنه كان مناهضاً للتطرف اليساري وللمعتدلين. ألقي القبض عليه في العام التالي وحوكم سريعاً وأعدم في اليوم التالي (المحرر).

(*) ادموند بيرك (Edmund Burke) (١٧٢٩ - ١٧٩٧) رجل دولة وخطيب برلماني ومفكر سياسي بريطاني ذائع الصيت. لعب دوراً بارزاً في كافة القضايا السياسية في زمانه، خاصة بعد عام ١٧٦٥، ويظل حتى عصرنا الحاضر شخصية مهمة في تاريخ النظرية السياسية. أكد بيرك في المناقشة حول موضوع الامبريالية البريطانية أن حكومة بريطانيا سلكت بطريقة غير حكيمة وغير متسقة، وأن طريقها في تناول مسألة المستعمرات كان قانونياً صرفاً فيما كان ينبغي أن تؤخذ الظروف والمبادئ الأخلاقية في الاعتبار (المحرر).

المخابرات» الفظة التي محاها الغزاة بقيادة الأمريكيين في عام ٢٠٠٣. وأجسر على أن أقول إنه لم يُذرف دمع كثير على رحيلها، حتى من جانب العراقيين المصممين على مقاومة الاحتلال الأجنبي الذي حررهم.

ما هو الآن

على الرغم من أن المحتلين بقيادة الأمريكيين قد ألحقوا هزيمة سريعة بجيش صدام، إلا أنهم لم يتمكنوا من توطيد الأمن الضروري لبناء نظام سياسي عراقي جديد. فعلى الرغم من مضي عدة شهور على انتهاء الصراع الرئيسي، ما زال العراق في حالة توتر وقلاقل مزمنة. لقد دمرت قوات التحالف - بقيادة الأمريكيين - دولة، ولكنها غير قادرة حتى الآن على أن تؤسس دولة جديدة. ولقد دمرت أيضاً صيغة صدامية لـ «أمة»، ولكنها - وهذه مفارقة - وفي الآن نفسه ربما تكون قد بدأت مشروعاً وطنياً جديداً يمكن أن يثبت أن له آثاراً ضمنية معاكسة لمخططات إدارة بوش للمنطقة أو على المنطقة. كذلك، فإن فوضى حقبة ما بعد صدام تفاقم مخاطر الهويات تحت القومية والمعادية للقومية، إذ أن مجلس الحكم الذي عينه الأمريكيون هو تحت هيمنة زمر خارجية إما يجندها البنتاغون أو وكالة المخابرات المركزية (السي. آي. إي.) ويفتقر إلى الشرعية والسلطة - على السواء - لإقامة نظام سياسي جديد. إن التدمير القسري لواحد من المشروعات الوطنية لم يؤد حتى الآن إلى بناء مشروع جديد متماسك.

ماذا يريده بوش أن يكون

تريد إدارة بوش أن تبني ديمقراطية ليبرالية من طراز أمريكي في عراق ما بعد صدام. وينبغي لهذا النظام الجديد أن يتميز بانتخابات حرة وعادلة، وحماية للحقوق والحريات المدنية، وأمن لجماعات الأقليات، وإدارة شفافة وفعالة، والتزام بسياسات اقتصادية ليبرالية أساسها السوق، وأخيراً وليس آخراً، سلوك «معتدل» في مجال السياسة الخارجية، بما في ذلك قبول إسرائيل وعلاقات حميدة مع جيرانه المباشرين، وبصفة خاصة الكويت. ولن يكون هناك مكان لأيديولوجيات «متطرفة» مثل النزعة الإسلامية أو القومية العربية.

يعتقد كثيرون من طلاب عملية الدمقرطة - وعلى سبيل المثال اختصاصيو مؤسسة كارنيغي (Carnegie) - أن انتقالاً كهذا لا يمكن أن يحدث سريعاً، إنما يمكن أن يستغرق عقداً أو أكثر. فإذا صحّ هذا، فإن مسؤولي الإدارة يجدون أنفسهم في مواجهة سؤال صعب: متى ينبغي أن ينتهي الاحتلال؟ وهم يعتقدون أن رحيلاً مبكراً

يمكن أن يؤدي إلى فوضى، ولكن احتلالاً طويل الأجل يمكن أن يثير مقاومة منظمة لا نهاية لها. بالإضافة إلى هذا، فإنه إذا أثبتت المقاومة أنها باهظة التكاليف للولايات المتحدة بمقاييس الدم والثروة، فقد يتهاوى الدعم الداخلي للاحتلال، مهدداً سيطرة الحزب الجمهوري على البيت الأبيض والكونغرس. والمشكلة هي وضع استراتيجية خروج تحقق محصلة سياسية مرضية في العراق - كحد أدنى - وتعزز (أو على الأقل لا تمحو) نفوذ أمريكا ومصالحها في أرجاء المنطقة. فإذا ما قدرت الإدارة الأمور تقديراً خاطئاً، يمكن أن يؤدي رحيل مبكر إلى فوضى بلا نهاية تذكّر بالحرب الأهلية التي دامت ١٥ عاماً في لبنان. لكن رحيلاً متأخراً يمكن أن يعرقل - لا أن يدعم - التوصل إلى نتيجة ديمقراطية ليبرالية مستقرة.

ما الذي يمكن أن يكون نماذج لعراق جديد

هناك - كما ينبغي أن يأمل المرء - نافذة على فرصة لتطوير نظام سياسي جديد للعراق يتفادى الفوضى أو تجاوزات نزعة سلطوية جديدة. والمشكلة الوحيدة هي إيجاد هذه الفرصة. ولفعل هذا، ربما يكون من المفيد النظر في نماذج عديدة مستمدة من التاريخ والنظرية السياسية. وقد تكون التطورات المتعاقبة هي المفتاح إلى النجاح. فهل ينبغي للانتخابات أن تسبق أو تلحق وضع دستور جديد؟ هل يستطيع مجلس حكم عينه الأمريكيون أن يعلن دستوراً جديداً وأن يكون من شأن هذا الدستور أن يعد شرعياً؟ وكم من الوقت يمكن أن يحتاجه تنفيذ هذا الأمر؟ هل ينبغي أن يحدث انسحاب كامل أو جزئي لقوات الاحتلال قبل الانتخابات الوطنية، أم أنه ينبغي اجراء استفتاء دستوري؟ هل تتولى الأمم المتحدة دور سلطة الحكم كمطلب مسبق لانتخابات ناجحة ودستور؟

على أوسع صعيد للنظام السياسي، تتضمن الخيارات ما يلي:

١ - ملكية دستورية، شبيهة ربما بنظام الحكم الهاشمي الذي كان قائماً حتى ثورة ١٩٥٨.

٢ - جمهورية إسلامية، ربما على غرار إيران أو نموذج أكثر ليبرالية كذلك الذي يتبناه بعض المنظّرين السياسيين المسلمين.

٣ - جمهورية علمانية نسبياً مستمدة من نماذج غربية ومن حالات شرق أوسطية معينة، مثل تركيا ولبنان واسرائيل.

في اطار النموذج العالم ثالثي يستطيع المرء أن يتصور أنواعاً من النظم، بينها التالية:

ـ نظام برلماني على طراز ويستمنستر (البريطاني)، من ملامحه نظام ما بعد الانتخاب المسمى «First-Past-the-Post Electoral Process»[*]، وهو يعتمد قاعدة الأغلبية، ودوائر العضو الواحد الانتخابية، ومجلساً تشريعياً من مجلسين وسلطة قضائية مستقلة، وقانون للحقوق.

ـ نظام رئاسي على الطراز الأمريكي، ملامحه سلطات تنفيذية قوية وفصل قوي بين السلطات، وحزبان رئيسان، وربما مجمع انتخابي.

ـ نظام على الطراز الأوروبي يقوم على التمثيل النسبي وتعدد الأحزاب وحكومات ائتلافية وربما دائرة واحدة (كما هو الحال في إسرائيل).

ـ نظام اتحادي فدرالي أو كونفدرالي، مع تطوير كبير للسلطة في مجالات وظيفية معينة نحو الوحدات الفدرالية أو الكونفدرالية. ومن شأن هذا النظام أن يحتوي على مناطق أو مقاطعات (كانتونات) محددة جغرافياً على نحو ما نرى - مثلاً - في كندا أو سويسرا.

ـ نظام ديمقراطي مبني على الطوائف والعشائر (Consociational) على الأسس اللبنانية، تكون فيه صيغة للمشاركة في السلطة على أسس عرقية وطائفية. ومن شأن مثل هذا النموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسة - وهي مهمة ليست يسيرة في عراق اليوم. ويكون الهدف الرئيسي هو ضمان المشاركة والأمن للأكراد والسنة العرب وغيرهم من الجماعات ضد احتكار ممكن (وإساءة استخدام)، للسلطة من جانب الغالبية الشيعية.

هناك - اذن - خيارات مهمة للأخذ بها. ومن ثم يستطيع المرء أن يقدر الصعوبات التي ستحدث مستقبلاً في كتابة دستور.

ما لا ينبغي أن يكون «صداماً مخفّفاً»

وختاماً، يتعين علينا أن ننظر بجدية في إمكان أن يأتي النموذج الذي سيظهر من الالتباس الحادث في ما بعد الحرب مماثلاً لنظام حكم المخابرات السلطوي الذي أطيح به للتو. فاذا ما سارت الأمور على نحو ضار بالنسبة إلى الأمريكيين، فإنهم قد يجدون أنفسهم في حالة بحث عن «رجل قوي» لإجبار العناصر العراقية الجامحة على الدخول

(*) هذا تعبير «شعبي» عن ما يشار إليه في العلوم السياسية بأنه تعددية الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (SMPD) حيث يختار كل ناخب مرشحاً واحداً. ويتم عد كل الأصوات ويفوز المرشح الذي يحرز أغلب الأصوات (المحرر).

في الصف؛ وعندئذ يمكن أن يكتشفوا ان جهودهم البائسة لإقامة قوة أمن داخلي «نظيفة» ولكنها فعالة، يمكن أن تفضي إلى نتيجة «قذرة». وقد ينتهي الأمر بأولئك المسؤولين والمحللين الذين يعتقدون أن اقامة عراق مستقر يتطلب يداً حاكمة قوية، إلى تبني نظام حكم يسميه المعارضون (على طريقة إعلانات البيرة الشعبية الأمريكية) «صداماً مخففاً».

ختـــام

إن بناء أمة في العراق لن يكون سهلاً، كما توقع عقائديو ادارة بوش أصلاً، ولكي تتحقق محصلة تنطوي على حد أدنى من الرضى نحتاج - في ما اعتقد - إلى عمل التالي:

١ - انهاء الاحتلال ونقل سلطة السيادة إلى العراقيين بأسرع ما يمكن. وإلى أن يتم ذلك نحتاج على الأقل إلى توسيع سلطات مجلس الحكم.

٢ - اتخاذ خطوات لإقامة حكومة شرعية - أي حكومة ينتخبها العراقيون. فإن مجلس الحكم الراهن - الذي عينته سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية - يفتقر بشكل واضح إلى الشرعية، وهو أيضاً مبني بطريقة يمكن أن تفضي إلى هيمنة مؤقتة من جانب زعيم زمرة معينة يفتقر إلى القاعدة العريضة للدعم الضروري للانتقال إلى حكومة شرعية.

٣ - اتخاذ خطوات لتقوية المجتمع المدني العراقي، لكي يشترك العراقيون من قطاعات المجتمع كافة في الحياة العامة. وهذا يعني تشجيع ظهور الأحزاب السياسية (حتى تلك التي تمثل مواقف لا تستسيغها إدارة بوش) والحياة القائمة على الروابط.

٤ - مساعدة العراقيين وتشجيعهم في مجال اقامة هياكل وإجراءات حكومية شفافة وفعالة وإشراكية ومحدودة.

وهذه مهمة يمكن أن تنجز على أحسن وجه بواسطة الجماعة الدولية تحت راية الأمم المتحدة، وليس بواسطة الولايات المتحدة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة تستطيع - وينبغي - أن توفر مساعدة كبيرة في تطوير مجتمع مدني.

المناقشات

جورج قصيفي

لدي اقتراح بسيط للدكتور جعفر. حبذا لو كان هناك جدول يعطي المتغيرات التالية: الأضرار التي لحقت بالعراق بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢. الجدول كالتالي: القطاع، كهرباء، تكرير نفط: درجة الأضرار، تقديرات الكلفة. لقد ذكرت مثلاً أن الأمم المتحدة ذكرت عشرة بلايين دولار، ولكن فعلياً كان هناك مائتا مليون دولار في الإصلاح، الكلفة الفعلية وفعالية التصليح. أعتقد أنه إذا كان هناك جدول من هذا النوع يركز على القطاعات الرئيسية ويبرز الفترة(١٩٩١-٢٠٠٣)، نستطيع كما قال الدكتور عبد الفضيل تبيان لأي درجة يتم حالياً التفريط بالمال العام حالياً. لقد سمعتم بعض الأرقام عن شركة بيكتل (Bechtel) وما إلى ذلك. إذاً اقتراح من هذا النوع يعطي فكرة بشكل واقعي وجدي عن الأضرار التي ستلحق بالمال العام العراقي بسبب غياب الشفافية، وبسبب عدم إعطاء العقود بصورة صريحة.

ولدي سؤال آخر للدكتور هدسون: أود أن أعرف منك ما هو سيناريو الحد الأدنى الذي يقبل به الأمريكيون في العراق، فما ذكرته يمثل سيناريو الحد الأقصى. ورأيي أنا هو أن الحد الأدنى هو سيطرة مباشرة على كل الأمثلة لوجود عسكري، وأريد أن أعرف رأيك.

كلوفيس مقصود

إنني قلق من أن خطط الطوارئ لإعادة الإعمار والتنمية والمؤسسات الاجتماعية ليست عوامل في الواقع الموضوعي القائم الآن. فهذا أمر يتعلق بالمدة التي سيطول وجود الاحتلال فيها. ذلك أنه إذا أظهر الاحتلال قدرة على الدوام فهناك احتمال لظهور مقاومة منظمة، فما الذي سيحدث عندئذ لاقتراحاتنا العلمية؟ ما دام الاحتلال قد قرر أنه يريد أن يستمر لفترة لا يحتملها الشعب العربي، و قد أصبحت هناك مقاومة منظمة، وهي مقاومة يمكن أن تتطور إلى مقاومة معترف بها رسمياً في الوطن العربي والمجتمع الدولي.

فرهنك جلال

لي تعليق بسيط بالنسبة إلى محاضرة الدكتورعبد الفضيل، في الحقيقة، أنا أؤيد التوجهات العامة في المحاضرة، ولكن أريد أن أضيف بأنه عند دراسة أية مسألة من هذه المسائل يجب أن نأخذ في الاعتبار تاريخ المشكلة في العراق. يعني إذا أخذنا القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو أي قطاع آخر فلا نكتفي فقط بما حدث في الثمانينيات والتسعينيات، وإنما نذهب إلى أبعد من ذلك، ونحلل التطور، وسنجد الكثير من العبر في هذا التطور.

وبالنسبة إلى محاضرة د. جعفر أريد أن أبين التالي: قطاع الكهرباء واستناداً إلى الخبرات الذاتية تطور تطوراً كبيراً خلال التسعينيات. أما قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى الصناعية، فالأرقام التي أمامي هي من الإسكوا تقول بأنه بلغت قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في سنة ١٩٩٠ حسب أرقام إسكوا ملياراً وستمائة وسبعة وعشرين مليون دولار. في سنة ٢٠٠٠ هبطت إلى ٤١١ فلماذا لم نستطع بقدراتنا الذاتية أن نطور القطاع الصناعي التحويلي؟ أردت أن أبين بالنسبة إلى هذه النقاط الثلاث أولاً القيادة الموحدة والتركيز والمحفزات. يجب أن نعرف الآتي، أنت إذا كنت في دولة مثل العراق تعطي كل أولوياتك لقطاع معين لا بد أن تعطي تقدماً. وأنت إذا أردت أن تعطي محفزات بالطريقة التي أعطيت في العراق فسوف تخلق حقيقة طبقة المهراجات والعبيد في أي مصنع أو أي معمل في العراق. ترى مجموعة قليلة من الناس ذوي الامتيازات الهائلة، ذوي الرواتب اللامحدودة، وبجانبهم العديد الذين يكادون يموتون جوعاً. هل حقيقة نريد أن نستخدم هذا النوع من الحوافز؟ أنا أعتقد أنه أخطر شيء للعراق أن يستخدم مثل هذه الحوافز التي استخدمت في الفترة السابقة.

أما مسألة القيادة الواحدة والسيطرة إلخ، مثلاً عندما نتكلم على الاستقرار مثلما قال د. جعفر وغيره، أي استقرار نريد؟ هل نريد استقرار المقابر الجماعية مرة أخرى؟ هل نريد استقراراً مبنياً على الحزب القائد الذي يختصر المجتمع كله في شخص واحد أو في شخصين؟ هذا النوع من الاستقرار يجب أن نكون ضده، ولا ندعو له أبداً.

علي الأعسم

في الحقيقة بالنسبة إلى محاضرة الدكتور جعفر، يجب أن نهنئ المهندسين العراقيين وكل القطاع الصناعي العراقي في تلك الفترة، والتي بالتأكيد قدمت إنجازات كبيرة في إعادة بعض المنشآت الصناعية الاستراتيجية في العراق. وهذا يؤكد الأمر الأساسي، وهو أن العراقيين هم الوحيدون القادرون على إعادة إعمار بلدهم، ولا

أرى أن الاحتلال سيكون بإمكانه أن يقوم بهذه المهمة.

بالنسبة إلى ضرورة تركيز توجه بناء إعادة إعمار العراق بشكل مبرمج وموحد، أعتقد أنه شيء ليس فقط على العراق يجب أن يقوم به، ولكن على كل الدول التي قامت بإعادة إعمارها بعد الحروب مثل اليابان وألمانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. الفرق بين توجيه الاقتصاد وإعادة الإعمار وخلق النظام الذي يعمل وفقاً لمبدأ المساءلة. وأريد أن أوجه سؤالاً للدكتور جعفر: في الظروف التي كانت صعبة في عام ١٩٩١ إلى أي درجة أثر هذا النظام السياسي التعسفي الذي كان موجوداً في نشاطكم، نشاط فئة المهندسين في إعادة إعمار العراق؟

ولدي تعقيب على د. هدسون. لقد عانى العراقيون الكثير على مدى ٣٥ عاماً وما نحتاجه هو مجرد نظام لديمقراطية انتخابية. ولا بد أن يكون للعراقيين دستورهم، ويمكنهم أن يستفيدوا بدرجة هائلة - على سبيل المثال - من تجربة عام ١٩٥٨ حيث كان هناك مجهود هائل لبناء العراق ومؤسساته.

جعفر ضياء جعفر (يرد)

الملاحظة التي تخص ما قاله الدكتور فرهنك جلال بشأن الصناعات التحويلية: إن السبب الرئيسي في انخفاض قيمة منتجات الصناعات التحويلية في عقد التسعينيات هو انخفاض قيمة القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي. كيف؟ مثلاً قبل عام ١٩٩١ كانت شركة الصناعات الالكترونية تنتج نحو مئة ألف إلى مئة وخمسين ألفاً سنوياً. وكان التليفزيون يباع بما يعادل في العملة العراقية ٢٠٠ دولار للتلفزيون الواحد، وكانت تصدر بعض هذه المنتجات. أما في نهاية عقد التسعينيات فقد انخفض الطلب على مثل هذه الأجهزة إلى نحو ٨٠٠٠ جهاز سنوياً. ولهذا السبب تجد أن قيمة المنتجات انخفضت من ١٦٠٠ مليون دولار ما قبل عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار في الصناعة التحويلية بسبب انخفاض كبير جداً في القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي. أما في قطاع الكهرباء فلم يحدث هذا الأمر لأن الطلب على الكهرباء هو طلب غير مرن بالمعنى الاقتصادي، يعني الحاجة إلى الكهرباء هي حاجة مهمة. وتأثير السعر ليس كبيراً، ومع ذلك لم يزدد سعر الطاقة الكهربائية، بل انخفض بالنسبة إلى المواطن العراقي في عقد التسعينيات.

ورد في محاضرة الدكتور الزميل محمود عبد الفضيل عن خط كركوك - حيفا، وما قاله نتنياهو. في الحقيقة لا يوجد خط كركوك - حيفا، يوجد خط على الخارطة فقط لأنه تم إزالة جميع الأنابيب من هذا الخط ولا يمكن استخدامه لنقل أي مقدار من

النفط من كركوك إلى حيفا.أقول ذلك حتى نحل الإشكال في هذه المسألة.

سأتكلم مع د. هدسون باللغة الإنكليزية عساه يفهمني بشكل أفضل، يعني في موضوع الديمقراطية أعتقد أنه في الدول النفطية تذهب واردات النفط إلى الحكومة، اي الحكومات هي التي تملك النفط، لهذا لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، لأن الحكومة ليست بحاجة إلى الشعب، بينما الشعب بحاجة إلى الحكومة. وهذه تظن أنها تمنح الشعب هبات حينما تعطيه إيرادات. فإذا أعطيتني مثالاً على دولة واحدة منتجة للنفط ولديها ديمقراطية بينما الإيرادات تذهب للحكومة عندئذ نستطيع أن نناقش الأمر.

مرفت تلاوي

أقدم الدكتور مايكل هدسون (Michael Hudson)، وهو مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة بمعهد الحركة الدبلوماسية، وأستاذ العلاقات الدولية والدراسات العربية بجامعة جورج تاون.

كلوفيس مقصود

سؤالي إلى د. هدسون: ما هي العملية التي نريد التأكيد عليها؟ وما هي الإجراءات التالية وماذا ستكون النتيجة؟ إنني معني بصفة خاصة بأننا إذا تحدثنا عن هياكل سياسية بينما أثناء العملية التي تحاول أن تقيمها تجري أشياء ذات علاقة بالهيكل الاقتصادي على أرض الواقع، في هذا أعتقد أنه علينا أن نكون عدوانيين، وأن نوقف هذا.

عمر رزاز

سؤالي موجه إلى المتحاورين(د. جعفر ود. عبد الفضيل ود. هدسون) وهو: بالنظر إلى تاريخ المنطقة، هل نحن واثقون بأنه في حال تشكل حكومة لديها إمكانية الوصول إلى عوائد النفط فإنها ستكون مستعدة فعلاً للخضوع لمعايير المساءلة والشفافية أمام شعبها ومجتمعها المدني؟ أم أنها ستحكم السيطرة؟ أعتقد أن هذا السؤال يشكل تحدياً أمام المفكرين. .

محمود عبد الفضيل

المشكلة التي أثارها للتو الدكتور عمر الرزاز تحتاج حقاً إلى عمل كثير. كيف يمكن في نظام ديمقراطي تسيير موارد النفط بطريقة مضمونة؟ وكيف نضمن أن

تعتمد موارد النفط للإنفاق بطريقة إنمائية وليس بطريقة فاسدة؟

مرفت تلاوي

أعتقد أن اعتماد الموارد للإنفاق في أي بلد نام، وحتى في بعض البلدان المتقدمة، أمر يحتاج إلى مراقبة، لأنه حتى في غياب الفساد أحياناً تذهب الاعتمادات إلى الهدف الخطأ، بينما تعتمد لأهداف أخرى مصادر أقل. لهذا فإن هذه مشكلة تحتاج للتصدي لها ولإيجاد حلول وتقديمها للدول الأعضاء.

مايكل هدسون (يرد)

حول السؤال عن سيناريو الحد الأدنى الذي يمكن أن ترضى به أمريكا، فإن ما أستطيع أن أخمّنه هو أنه إذا كان الأمر سيستمر على هذا النحو من الشدة بالنسبة إلى مقاومة الاحتلال بحيث تؤدي الخسائر البشرية الأمريكية إلى تحويل الرأي العام الأمريكي والقوى السياسية الأمريكية ضد إدارة بوش، فإن الأمور قد تسير نحو ديمقراطية شكلية، نحو صيغة «صدام مخفف» (Saddam Lite) (كما تذهب النكتة). ولكن هذا سيكون بمثابة إهانة كبرى قد لا يكون بالإمكان قبولها. ولكن قد يكون بالإمكان قبول رئيس تنفيذي قوي مع بنية نيابية تأتي نتيجة انتخابات ولو كانت تحت السيطرة إلى حد كبير. هذا ما قد تقبل به أمريكا إذا كانت تبحث لها عن مخرج. وفي هذه الحالة ربما تسمح حكومة (عراقية) من هذا القبيل ببقاء قواعد عسكرية إلى أجل غير مسمى، وما إلى ذلك.

أما في ما يتعلق بإسرائيل فإنني أعتقد بأنه من الإنصاف أن نقول إن نصيحة إسرائيل تُسمع بإنصات في أعلى المستويات، وسأترك هذه النقطة عند هذا الحد.

وآتي بعد ذلك إلى النقطة التي أثارها د. كلوفيس مقصود عن ضرورة وجود خط من المقاومة، وأعتقد أنه في وجود مقاومة سيتعلق الأمر دائماً بعرقية عراقية ما، كما أنه في وجود المقاومة يأخذ الأمن الأولوية على الدمقرطة، وفي هذه الحالة سيكون التحرك وفق جدول يمثل الحد الأدنى.

عدا ذلك فإنني أتوقع انبعاث النزعة القومية من جديد، سواء أكانت قومية عراقية أم قومية بمعنى أوسع. ولست أعتقد كما يظن بعضهم أن القومية قد ماتت، فهي يمكن أن تعود إلى الحياة بفضل اختفاء صدام حسين الذي كان عائقاً ضخماً بوجه المشروع القومي. والسبب الثاني ما كان صدام يصفه بتأثير الجزيرة، أي تعبئة، المشاعر القومية وتصورات المقاومة وما إلى ذلك.

مرفت تلاوي

في ختام هذه الجلسة لدينا اقتراحات سنحتفظ بها إلى نهاية هذا الاجتماع، لنفكر فيها ونضع حلولاً وتوصيات. أي نوع من الحكم يصلح في العراق؟ هل الاستقرار ثمنه إقامة ديكتاتورية - وهذا أحد الأمور التي طرحت- أم نظام على نمط لبنان؟ إذ لا داعي لأن نزيل ديكتاتوراً ونضع أنماطاً من الممكن أن لا تكون ناجحة كثيراً. من الممكن أن نفكر بأنماط مثل ماليزيا مثلاً. كيف يمكن أن نضمن عائدات النفط سواء أكانت حكومة عراقية موجودة أم قوات الاحتلال؟ القيمة الحقيقية للعقود التي تقدم الآن.. الاستقرار في العراق وتأثيره في النظام الاقليمي العربي.. هل المنطقة العربية والدول العربية والجامعة العربية تستطيع أن تظل بعيدة عما يجري في العراق، وعن تقرير مصيره؟ ... هل هناك مسؤولية أدبية في إنهاء الوضع القائم في العراق؟ إنها بعض الأسئلة التي تثار، وسنتناولها في الجلسات القادمة. شكراً.. وأعلن اختتام الجلسة.

الفصل الثالث

تعريف المسائل المالية والنقدية الأساسية في العراق

جورج قرم(*)

(*) مستشار في الشؤون الاقتصادية والمالية ووزير المالية سابقاً.

مقدمـة

لقد أجري العديد من التقديرات حول واجبات العراق المالية وحاجات تمويل إعادة الإعمار.

يبدو أن هذه التقديرات عشوائية بالنسبة إلى المسألتين إذ تبلغ ٤٠٠ مليار دولار في ما يخص التعويضات المطلوبة من العراق بسبب غزو الكويت وديونها و٢٠٠ مليار دولار لحاجات إعادة الإعمار.

أما بالنسبة إلى الوضع النقدي والمالي الراهن، فنحن لا نملك سوى معلومات قليلة حول التضخم، وقيمة الدينار العراقي، ومعدل الأجور الحقيقية في الاقتصاد، ومعدل البطالة . . .

يبدو أن هناك ثلاث فئات مختلفة من الأوراق النقدية المتداولة في العراق:

هناك الدينار السويسري المطبوع في سويسرا والمتداول بشكل كبير في الأقسام الشمالية من البلاد؛ لا يمكن تزوير هذه الأوراق النقدية التي تتخطى قيمتها قيمة العملات الأخرى المطبوعة محلياً. لكن كمية هذه العملات محدودة.

هناك أوراق نقدية من فئة ١٠٠٠٠ دينار مطبوعة محلياً من قبل البنك المركزي وقد قبل التجار ٧٠ بالمئة فقط من فئاتها نظراً لسهولة تزويرها.

هناك أوراق نقدية من فئة ٢٥٠ ديناراً يحاول الشعب العراقي الحصول عليها مقابل الأوراق النقدية من فئة ١٠٠٠٠ دينار لتفادي خسائر قيمة هذه الأخيرة.

لقد تقلب سعر صرف الدولار خلال الأشهر السابقة وتراوح بين ٣٠٠٠ دينار عراقي كحد أقصى و١٤٠٠٠ دينار عراقي كحد أدنى. يتم مقايضة الدولار حالياً بحوالى ١٦٠٠ دينار عراقي. وقد تختلف الأسعار من سوق إلى آخر (أي بين المملكة العربية السعودية والأردن).

كما يتم تداول الأوراق النقدية من فئة الدولار في العراق. وقد استخدمت الولايات المتحدة أوراقاً نقدية من فئة ٢٠ دولاراً لتسديد الأجور الأولى للموظفين

المدنيين العراقيين. وكانت عمليات تهريب النفط في ظل النظام السابق تتم بالدولار الأمريكي.

كما هو معروف، انهار النظام المصرفي في العراق خلال الحرب بسبب عمليات النهب التي طالت البنك المركزي والمصارف التجارية. بدأ البنك المركزي مؤخراً استئناف عملياته ولكن ما من معلومات حول مصرف الرافدين أو المصارف الخاصة التي تم انشاؤها بعد حرب الخليج الأولى. كذلك يبدو أن وزارة المالية قد تعرضت بدورها للنهب مما أدى إلى نشوء حالة من الفوضى المالية والنقدية في العراق منذ بداية شهر نيسان / أبريل ٢٠٠٣.

على الرغم من أنه أفيد عن وجود خبراء من وزارة المالية الأمريكية في العراق منذ أوائل أيار / مايو، فإن إدارة «التحالف» في العراق لم تبد اهتماماً بالمشاكل النقدية والمالية إلا منذ بضعة أيام حين أعلنت عن إصدار عملة جديدة (من دون صورة الديكتاتور السابق عليها) وعن وضع ما يشبه ميزانية للأشهر الستة القادمة.

كما أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الذي رفع بموجبه الحصار عن العراق أعطى بعض الإشارات حول الإطار الاقتصادي والمالي للفترة الانتقالية التي لن تكون فيها أية حكومة عراقية ذات سيادة. مع ذلك، تبقى عدة مسائل متعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية «للسلطة» (أي قوات الاحتلال) في طي النسيان حتى الآن.

أولاً: الإطار القانوني المالي الحالي لعمل الدولة العراقية

أشار القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى بعض التدابير المؤسسية الأساسية:

١- إن إنشاء صندوق تنمية للعراق (الفقرات ١٢، ١٣، ١٤) هو في جوهر القرار.

أ - لم تحدد الطبيعة القانونية لهذه الهيئة بشكل واضح فيبدو أنها أشبه بحساب أكثر من كونها مؤسسة مؤهلة تماماً.

ب - تشير الفقرة ١٢ إلى ضرورة حفظ الصندوق لدى البنك المركزي على أن يتم التدقيق فيه من قبل محاسبين عامين مستقلين مما يعني أن الصندوق مجرد عملية مسك دفاتر تحل مكان الاجراءات القانونية للمحاسبة العامة العادية القائمة في كل دولة والمطبقة من قبل وزارة المالية. لا يعتبر هذا التدبير ايجابياً للغاية لأن من شأنه أن يسلب وزارة المالية العراقية وظائفها القانونية الأساسية أي مراقبة نشاطات الإنفاق

الخاصة بالجهاز الحكومي. باستثناء تقييم الضرائب المحلية وتحصيلها، فقدت وزارة المالية العراقية بموجب هذا القرار وظائفها التقليدية. لكن البنك المركزي العراقي سينشأ أقوى بكثير مما كان عليه لأنه سيحفظ أموال صندوق التنمية.

ج - تحدد الفقرة ١٤ مختلف أنواع الإنفاق التي يجب أن تمر عبر الصندوق:

- الحاجات الإنسانية.

- إعادة الإعمار الاقتصادي وإصلاح البنى التحتية.

- نزع أسلحة العراق المستمر.

- تكاليف الإدارة المدنية العراقية.

- أهداف أخرى يستفيد منها الشعب العراقي.

تعتبر هذه اللائحة غريبة نوعاً ما لأنها تضم النفقات المتكررة للميزانية (الإدارة المدنية) مع نفقات إعادة الإعمار بحيث لا يعتبر تماماً صندوقاً لإعادة الإعمار بل يبدو أشبه بصندوق ميزانية.

د - أما بالنسبة إلى الإيرادات، فيجب أن يستلم الصندوق:

- أرباح بيع الصادرات النفطية إلى أن يتم قيام حكومة عراقية معترف بها دولياً (الفقرة ٢٠).

- في الوقت الراهن، تطلب الفقرة ١٧ من أمين عام الأمم المتحدة تحويل مبلغ مليار دولار من الأموال العراقية غير المرهونة لدى الأمم المتحدة إلى صندوق التنمية بموجب القرار ٩٨٦.

- كما يجب أن يستلم الصندوق (الفقرة ٢٣):

- أي أموال خارجية أو موجودات مالية خاصة بالحكومة العراقية السابقة أو هيئاتها.

- أي أموال أو موجودات مالية أو موارد اقتصادية تم نقلها من العراق من قبل أعضاء في النظام السابق وعائلاتهم.

هـ - إن السلطة الوحيدة التي يحق لها الإنفاق من الصندوق هي قوات الاحتلال (السلطة) «بالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة». وليس هناك أي ذكر لضرورة استشارة المجلس الاستشاري والرقابي الدولي الخاص بصندوق التنمية حول نفقات محددة متعلقة بنشاطات إعادة الإعمار.

و – يضم المجلس الاستشاري والرقابي الدولي ممثلين عن الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير المنتدب لصندوق النقد الدولي، ومدير عام الصندوق العربي (الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) ورئيس البنك الدولي وهم «مؤهلون حسب الأصول.» باستثناء صلاحية الموافقة على تعيين محاسب عام يقوم بتدقيق حسابات الصندوق، لم تحدد له أي وظيفة خاصة في مضمون القرار. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المحاسب سيتولى التدقيق في كافة مبيعات تصدير النفط ومنتجات النفط والغاز. (الفقرة ٢٠).

ز – باختصار، تسبب هذا القرار بتغيير إدارة المالية العامة العراقية والإدارة المالية للدولة بمنح قوات الاحتلال السيطرة الكاملة عليها. وعلى الأرجح أن تطلب أي حكومة عراقية مستقبلية تعديل فقرات هذا القرار التي تشوه كثيراً الآلية المؤسسية والقانونية لإدارة المالية العامة في البلاد.

٢ – تجدر الإشارة إلى أن القرار يعالج أيضاً المطالب المالية المتوجبة على العراق.

أ – في ما يخص الدين، «ترحب الفقرة ١٥ باستعداد الدائنين، بما في ذلك نادي باريس، البحث عن حل لمشاكل دين العراق.» تحمي الفقرة ٢٢ عائدات العراق من مبيعات النفط وأصول صندوق التنمية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ من أي دعوى قانونية بشأن تسديد الديون الخارجية. يشير النص إلى «الرغبة في إتمام إعادة هيكلة دين العراق بشكل فوري من خلال العملية المشار اليها في الفقرة ١٥» (مع ذكر استعداد الدائنين للبحث عن حل لديون العراق من خلال نادي باريس).

ب – أما بخصوص مطالب التعويضات المتوجبة على الحكومة العراقية منذ اجتياح الكويت، فيؤكد القرار على واجبات العراق المالية بموجب القرار ٦٨٧ ولكنه يحدد المدفوعات السنوية بنسبة ٥ بالمئة من مبيعات النفط التي يجب إيداعها في صندوق التعويضات الذي أنشىء بموجب القرار ٦٨٧ (فقرة ٢١). يجوز تغيير هذا الشرط عن طريق موافقة متبادلة بين الحكومة العراقية المستقبلية المعترف بها وبين مجلس الحكم التابع للجنة الأمم المتحدة للتعويضات. تعتبر هذه خطوة جيدة من شأنها أن تحمي العراق من ضغط مالي شامل. وكان من الأفضل لو أشار القرار إلى حد أعلى لمدفوعات الديون الخارجية.

تعالج فقرة طويلة من القرار، (١٦)، بالتفصيل العديد من النقاط والمسائل القانونية المتعلقة بوقف «برنامج النفط مقابل الغذاء» على مراحل خلال الأشهر الستة القادمة.

يجب أن تنقل كافة العمليات المتبقية تحت هذا البرنامج إلى السلطة والإدارة العراقية.

يجب أن توافق السلطة والإدارة العراقية على الشحنات المتبقية.

يجب أن يتم وقف العمليات على مراحل بموافقة السلطة والإدارة العراقية وبإشراف مجلس الأمن.

٣- مع ذلك، ليس في هذا القرار أي إشارة إلى عمل النظام النقدي في العراق، ولاسيما استخدام عملات أخرى غير الدينار العراقي كعملات قانونية. استخدمت السلطة الأوراق النقدية الخاصة بالدولار الأمريكي لدفع بعض الأجور، ويمكن القول فعلياً بأن العراق يخضع حالياً لنظام عملتين من خلال استخدام الدينار العراقي والدولار الأمريكي. تم تداول بعض المبالغ المسروقة من المصارف (٤٠٠ مليون دولار أمريكي و٤٨ مليار دينار عراقي) فضلاً عما سرق من مخزونات المصارف (نقد وذهب). كما تبرز مسألة المبالغ التي كان يأخذها صدام حسين وعائلته من الدولة قبل الحرب عن طريق عمولات غير مشروعة على بيع النفط أو خلال الحرب. يبدو أن السلطة قد صادرت بعض هذه المبالغ. في الواقع، هناك مبالغ عديدة خاصة بالعراق متفرقة حالياً داخل العراق وخارجه:

أ - مبالغ تحتفظ بها الأمم المتحدة تحت برنامج النفط مقابل الغذاء وهي ناتجة عن العائدات الرسمية لمبيعات النفط تحت إشراف الأمم المتحدة.

ب - مبالغ تخص هيئات رسمية عراقية (البنك المركزي، بنك الرافدين، وهيئات القطاع العام الأخرى) مجمدة في المصارف الأجنبية إما منذ بدء الحصار في العام ١٩٩٠ أو منذ بدء الحرب.

ج - مبالغ أخذها صدام حسين وعائلته يمكن تقسيمها إلى فئتين:

- مبالغ محصلة من عمولات غير مشروعة على مبيعات النفط ومحولة إلى شركات مجهولة في بعض المراكز البعيدة. يمكن تحديد هذه الشركات مع الوقت ومن خلال إجراء أبحاث مناسبة.

- مبالغ نقدية مسروقة من المؤسسات المصرفية العراقية.

د - مبالغ نقدية صادرتها القوات الأمريكية والبريطانية في العراق والتي كان قد سرقها على الأرجح نجل صدام حسين خلال الحرب.

٤ - في الواقع، لا شك في أن العراق يملك النقود، ولكن المشكلة تكمن في

جمع هذه المبالغ في بنك مركزي مجدداً، وإعادة إحياء مجمل وظيفة وزارة المالية العراقية حيث يجب أن تتمركز كافة المدفوعات والإيرادات. أما أنا فلست من رأي الذين يطالبون بإنشاء هيئات مستقلة تتولى إدارة «صندوق إعادة الإعمار» كما سيتم توضيحه في ما يلي. تتطلب الشفافية في المالية العامة جعل كافة الأموال مركزية، ومن ثم إعادة إرسالها أو تحويلها وفقاً للقواعد المالية التقليدية وللممارسات الأنسب. كما يجب أن تسدد حصيلة القروض الأجنبية إلى وزارة المالية لمصلحة الهيئات المعنية.

ثانياً : الديون المستحقة على العراق ومطالب التعويضات المتوجب دفعها عن الاجتياح السابق للكويت

توفرت عدة تقارير حول الواجبات المالية العراقية. ولكن جاء معظمها غير دقيق، ولاسيما تلك التي تتعلق بمطالب التعويضات الخاصة باجتياح الكويت. ففي الواقع، أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تقريراً حول الوضع الشرعي لمطالب التعويضات الذي لم يفهمه الصحافيون الماليون أو المؤسسات المختلفة التي أعدت تقارير حول هذه المطالب.

والجدير ذكره أن مجلة **الايكونوميست** في أحد آخر أعدادها أيدت إعفاء كاملاً للعراق من أي تعويضات إذا كان لا بد من تحقيق انتعاش في الاقتصاد العراقي. وتذكر المجلة القراء بالخطأ الكبير الذي ارتكبته دول التحالف بعد الحرب العالمية الأولى بفرضها تعويضات هائلة على ألمانيا، الأمر الذي سهل ظهور النازية. أما صحيفة **الفايننشيال تايمز** وغيرها من الصحف الغربية، فقد ناقشت مبدأ الديون «البغيضة» التي عقدها الاستبدادي والتي تستطيع الحكومة الجديدة رفضها (كما فعل السوفيات بالديون التي عقدها قيصر روسيا). ولكن قد يكون الاتجاه الأساسي في الدوائر الغربية إعادة جدولة الديون بدلاً من إلغائها.

وهناك ثلاثة أنواع من المطالب المالية المتوجبة على العراق: الديون، ومطالب التعويضات، والعقود التي وقعت ولم تنفذ.

١ - المديونية الرسمية العراقية

إن تقديرات المديونية الخارجية العراقية عشوائية. في الواقع، يجب التفريق بين الديون المتوجبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وللاتحاد السوفياتي السابق والديون المتوجبة للكويت وللملكة العربية السعودية، والتي كانت سبباً لاجتياح الكويت عام ١٩٩٠.

بلغت قيمة الدين قبل اجتياح الكويت حوالى ٧٠ إلى ٨٠ مليار دولار، القسم الأكبر منه (٣٠ إلى ٤٠ مليار يدين به إلى الكويت والمملكة العربية السعودية) بينما كان

القسم المتبقي مستحقاً بشكل أساسي للاتحاد السوفياتي السابق ولبعض الدول الصناعية (مثل ألمانيا وفرنسا).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديون المتوجبة على الدول النامية للاتحاد السوفياتي السابق قد تم تسديدها عادة بمعدل ١٠ إلى ١٥ سنتاً للدولار الواحد أي أن ديون العراق المستحقة لروسيا لن تشكل عبئاً مالياً كبيراً.

علاوة على ذلك، يجب ألا ننسى بأن المملكة العربية السعودية قد حررت العراق من دينه قبل اجتياح الكويت (مقابل توقيع معاهدة عدم اعتداء). هذا يعني أن دين العراق الخارجي لا يشكل مشكلة كبيرة إلا في حال طالبت المملكة العربية السعودية والكويت بالقروض المقدمة خلال حرب إيران/ العراق (وهذا أمر بعيد الاحتمال) واستمرت الكويت، كما كانت تفعل في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠، بطلب تسديد القروض التي منحتها للعراق خلال الحرب ضد إيران.

طالبت الدول الأوروبية بضرورة التوصل إلى اتفاق في نادي باريس لإعادة جدولة الديون وأخيراً إلغاء بعض قروضها للعراق، بينما كانت الولايات المتحدة تلمح بضرورة أن تقوم روسيا وأوروبا بإعفاء العراق من كافة هذه الديون كمساهمة منها في إعادة إعمار العراق. إن هذه المسألة الحساسة بين أوروبا وروسيا والولايات المتحدة قد تمت معالجتها في القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للامم المتحدة كما سبق وأشير.

في الواقع، عقد نادي باريس اجتماعاً قصيراً خلال الأسبوع الأخير من نيسان/ أبريل حول الدين العراقي حيث تمت الموافقة على أن تقوم الدول الدائنة بتحديد مطالبها من العراق. كما هو معروف، لا يعالج نادي باريس سوى القروض التي تقدمها الدول الغربية للدول الأقل نمواً. استثنائياً دُعيت دول لا تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مثل روسيا) إلى اضافة قروضها. وفقاً للأرقام التي تمت مداولتها بعد الاجتماع، بلغت قيمة الديون العراقية المتوجبة للأعضاء ال ١٨ الدائمين في نادي باريس حوالى ٢٠ مليار يورو في العام ١٩٩٠. في حال أخذنا بعين الاعتبار الديون المستحقة للاتحاد السوفياتي السابق (٦ إلى ٨ مليارات دولار) وعلى الأرجح الديون المستحقة لبعض الدول الأوروبية الشرقية السابقة (بعض المليارات) فضلاً عن الكويت (٣٠ ملياراً) فقد يتراوح المبلغ بين ٦٠ إلى ٨٠ مليار دولار ما عدا الفوائد المتراكمة.

بالطبع، اذا أضفنا الفوائد المستحقة على الديون غير المدفوعة على مدى ثلاثة عشر عاماً بمعدل سنوي نسبته ٥ بالمئة، قد يصبح المبلغ ١٣٠ مليار دولار. مع ذلك، يستطيع العراق أن يظهر بأن حصار الأمم المتحدة حال دون خدمته للدين وتسديده للفوائد.

وبحسب تقرير مالي جديد، كان بعض صناديق الاستثمار المتخصصة في ديون الدول الناشئة يقوم بشراء أقسام من الدين العراقي. وقد ارتفع سعر دين كهذا من ٨ سنت للدولار في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ سنتاً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وحالياً ٢٥ سنتاً. ويقدر أنه يتم المتاجرة بحوالى ١١ مليار دولار من الدين العراقي في السوق. تملك صناديق الاستثمار ٢,٦ مليار دولار من الديون العراقية في محفظتها.

في هذه الحالة، لن تتمكن الحكومة العراقية المستقبلية من الاقتراض لتلبية حاجات إعادة الإعمار قبل تسوية هذه القروض القديمة المستحقة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الوكالات الحكومية أو المصارف التجارية) أو التوصل إلى إجماع حول إعادة الجدولة.

بحسب تقرير حول الديون الخارجية العراقية، أعدته اكسوتكس وهي شركة تتخذ مقراً لها في لندن وتتاجر في ديون الأسواق الناشئة، قدرت الديون الخارجية العراقية على النحو التالي:

- بلغ الدين المتوجب لنادي باريس حوالى ١٧ مليار دولار مع دين إضافي قيمته ٢,٦ مليار مستحقة للمصارف التجارية الخاصة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي لا تغطيها أية ضمانة حكومية (تم إعادة جدولة هذه الديون في ما يسمى بنادي لندن).

- بلغ الدين المستحق لروسيا ٨ مليارات.

- بلغ الدين الخارجي العراقي الإجمالي ١١٦ مليار دولار (بما في ذلك مبلغ ٢٦ مليار دولار لديون غير محتسبة وحوالى ٤٧ مليار دولار للفوائد غير المدفوعة).

يشبه هذا التقدير إلى حد ما تقديرات بنك التسويات الدولية/ البنك الدولي التي بلغت ١٢٧,٧ مليار دولار بما فيها متأخرات دفع الفائدة.

أما السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه فهو ما إذا كانت السلطة ستوقع بالنيابة عن العراق على اتفاق مع نادي باريس حول إعادة جدولة الديون أو أن اتفاقاً كهذا يجب أن توقعه حكومة عراقية معترف بها من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٢ - مطالب التعويضات

من خلال إلقاء نظرة معمقة على عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات يتبين أن هذه الأخيرة قد تلقت أكثر من ٢,٦ مليون طلب بحيث بلغت قيمة التعويضات الإجمالية ٣٥١ مليار دولار. تمت معالجة أغلبية المطالب (١,٥ مليون) التي بلغت

قيمتها ٤٤ مليار دولار. كما تم دفع مبلغ ١٧,٥ مليار دولار من عائدات مبيعات النفط تحت إشراف الأمم المتحدة. قامت ٩٦ حكومة بالنيابة عن مواطنيها وشركاتها وبالنيابة عن نفسها بإعداد هذه المطالب بينما قسمت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات هذه المطالب كما يلي (انظر الجدول رقم (٣-١)):

- مطالب فردية (فئة أ) متعلقة بالرحيل الفردي من الكويت بسبب الاجتياح. تمت معالجة ٩١٩٧٠١ مطلب بقيمة ٣,٥ مليار دولار. كما منح مبلغ ٣,٢ مليار دولار لـ ٨٦٠١٢٩ مطلباً تم تسديد معظمها.

- مطالب فردية (فئة ب) متعلقة بالإصابات والوفاة. لكن المبلغ المعني ضئيل (١٣,٥ مليون دولار) وقد تم تسديده بشكل كامل.

- مطالب فردية (فئة ج) متعلقة بأنواع أخرى من الأضرار التي أصابت مواطني الكويت والتي بلغت ١٠٠٠٠٠ دولار للمطلب الواحد. بلغ عدد المطالب التي تمت معالجتها ١٦٥٩٨٣٥ بقيمة ٨,٨ مليارات دولار تم منح ٥ مليارات دولار منها الى٦٣٣١٢٥ قضية سدد معظمها تقريباً. لكن بقيت ٤٣٨٢٤ قضية من دون معالجة وقيمة التعويضات المطلوبة ٣,٤ مليار دولار.

- مطالب فردية (فئة د) متعلقة بأنواع أخرى من الأضرار تتخطى قيمتها ١٠٠٠٠٠ دولار. بلغ عدد المطالب التي تمت معالجتها ٧٢٧٤ بقيمة ٣,٦ مليار دولار. ومن أصل هذا المبلغ، تم منح وتقريباً تسديد ١,٦ مليار دولار لحوالى ٦٥٨٥ قضية. هناك ٦٠٥١ قضية متبقية مع قيمة تعويضات تبلغ ١٧ مليار دولار.

- مطالب قطاع النفط (فئة هـ ١) وقد تم معالجة (٦٦ قضية) بقيمة ٤٤,٣ مليار دولار. منحت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات مبلغاً قدره ٢١,٤ مليار دولار يمثل ٤١ قضية تم تسديد ٦٦٠ مليون دولار منها فقط. أما المطالب التي لم تعالج بعد (٣٩ قضية) فهي تشكل مبلغاً قدره ٢٨٥ مليوناً.

- مطالب الشركات غير الكويتية (فئة هـ ٢ التي استثنت قطاعي النفط والمقاولات) التي تمت معالجتها (١٧٦٥ قضية) والتي بلغت قيمتها ١٢,٢ مليار دولار؛ تم منح ٨٣٠ مليون دولار لـ ٧٢٠ قضية في حين سدد مبلغ ٧٧١,٦ مليون دولار. أما بالنسبة إلى القضايا المعلقة (٦٧٩) فتبلغ قيمة التعويضات المطلوبة ١,٥ مليار دولار.

- مطالب الشركات غير الكويتية التي تعمل في قطاعي البناء والهندسة (فئة هـ ٣) التي تمت معالجتها (٣٧٢ قضية) وقد شكلت مبلغاً قدره ٧,١ مليارات دولار. أما التعويضات التي منحت لـ ١٤٩ قضية فقد بلغت قيمتها ٣٦٢,٢ مليون دولار بينما بلغت التعويضات المدفوعة ٣٣٦,٧ مليون دولار. بلغ عدد القضايا المعلقة (٢٦)

وقيمة التعويضات المطلوبة ٩٤٨ مليون دولار.

– مطالب الشركات الكويتية (فئة هـ ٤ التي استثنت قطاع النفط) التي تمت معالجتها وهي بقيمة ١٠,١ مليار دولار لـ ٢٢٩٩ قضية. تم منح ٣ مليارات دولار (٢٠٢٠ قضية) وتسديد ٢,٩ مليار دولار. بلغت قيمة التعويضات المطلوبة للقضايا المعلقة (عددها ٥٧٨) مليار دولار.

– مطالب ضمان وتأمين التصدير (فئة هـ/ و) التي تمت معالجتها (١٢٣ قضية) لمبلغ ٦,١ مليار دولار ؛ تم منح تعويض إلى ٥٧ قضية بقيمة ٣١١,٣ مليون دولار سدد منها ١٨٠,١ مليون دولار.

– مطالب الحكومات والمنظمات الدولية حول الخسائر المتعلقة برحيل وبإجلاء الأفراد أو بالأضرار التي لحقت بالممتلكات (فئة و١) التي تمت معالجتها وقيمتها ١٨,٦ مليار دولار (١٠٠ قضية). بلغت قيمة التعويضات التي منحت لـ ٧٠ قضية ٢٩١,٢ مليون دولار سدد منها ٢٤٤ مليوناً.

– مطالب حكومتي الأردن والمملكة العربية السعودية (فئة و ٢) التي تمت معالجتها وبلغت ١٧,٦ مليار دولار لـ ٦٣ قضية. بلغت قيمة التعويضات التي منحت لـ ٤٦ قضية ٢٦٤,٤ مليون دولار سدد منها ٢٥٦,١ مليون دولار.

– مطالب الحكومة الكويتية (فئة و ٣ باستثناء الأضرار البيئية) التي تمت معالجتها وبلغت ١٧,٦ مليار دولار لـ ٦٠ قضية. بلغت قيمة التعويضات التي منحت ٦,٧ مليارات دولار لـ ٥٩ قضية تم تسديد ٢,١ مليار دولار منها. بقي مطلبان لم يعالجا حتى الآن وقيمتهما ٩٦,٣ مليار دولار.

– مطالب حول الأضرار التي لحقت بالبيئة والاستنزاف الذي طال الموارد الطبيعية (فئة و ٤) والتي تمت معالجتها وبلغت ١,٨ مليار دولار لـ ١٣٥ قضية. تم منح تعويضات لـ ٩١ قضية بلغت قيمتها ٩٥٤,٣ مليون دولار وتم تسديد ٣١٤,٩ مليون دولار منها. بقي ٣٦ قضية لم تعالج، وقد طالبت بتعويضات قدرها ٧٩,٦ مليار دولار.

على وجه الإجمال، يمكننا استنتاج ما يلي:

أ – تم تسديد ١٧,٦ مليار دولار من أصل مبلغ قدره ٤٤ مليار دولار منحته لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ما يعني أنه بقي على العراق دفع ٢٦,٤ مليار دولار. هذا واجب على الحكومة العراقية المستقبلية تؤكد عليه إحدى هيئات الأمم المتحدة. ولكن يجب ألا يتم احتساب فائدة على هذه المبالغ وأن تخفض لما بقي متوجب تسديده للحكومة الكويتية.

ب - يبلغ عدد المطالب التي لم تحل ٥١٢٣٥ مع تعويضات تبلغ قيمتها ٢٠٠,١ مليار دولار. ولكن تعود معظم هذه المطالب إلى الكويت والأردن والمملكة العربية السعودية. ويبدو من الصعب أن تقوم لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، في ظل هذه الظروف الجديدة في العراق، بمنح المبالغ التي تسعى اليها الحكومات، ولاسيما على ضوء القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي حدد قيمة التعويضات التي يستطيع العراق تسديدها سنوياً بنسبة ٥ بالمئة من عائداته النفطية.

٣ - مطالب بموجب عقود موقعة ولكن غير منفذة

هناك نوعان من المطالب بموجب العقود الموقعة:

- العقود الموقعة بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. لقد أمن القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة آلية لتعريف هذه العقود التي سيتم تطبيقها. يجب التسليم بأنه لن يتم الدفع للعقود الأخرى من دون نتائج قانونية للعراق. ولكن تبقى هذه الخطوة قيد الدرس.

- العقود التي وقعها نظام صدام حسين من دون إشراف الأمم المتحدة. لقد صرحت شركة النفط الروسية (LUKOIL) عن عزمها باللجوء إلى المحكمة في حال لم يحترم هذا العقد.

يصعب تقدير المبالغ المستحقة بموجب كافة هذه العقود.

ثالثاً : إعادة إعمار العراق

تسبب مسألة إعادة الإعمار التباساً كبيراً. لذلك لا بد من معالجة مسألتين مستقلتين:

١ - تقدير حاجات العراق

لا يمكن الاعتماد على هذه التقديرات التي ترتفع مثل الحاجات لتتراوح بين ٣٠ و٤٠ مليار دولار مخصصة لتمويل أعمال إعادة الإعمار سنوياً ولأعوام عديدة. وهنا أيضاً، ليس واضحاً ما إذا كان هذا التقدير يشمل الحاجة إلى إعادة تأهيل المنشآت النفطية وتوسيعها. حتى في هذه الحالة، نحن نعتقد بأن الرقم مضخم إذ تشير معظم التقديرات الأمريكية إلى رقم قدره ٢٥٠ مليون دولار.

ولكن من المعروف جداً أن هذه التقديرات لا تنتج عن تقييم ميداني دقيق

للأضرار، الأمر الذي يعتبر ضرورياً لتفادي المبالغة في التقدير. في معظم الحالات، تجرى التقديرات بطريقة متهورة باستخدام تقنيات جديدة ومكلفة جداً وبحجة استباق الحاجات المستقبلية نتيجة النمو الاقتصادي والديمغرافي. تقوم الشركات المتعددة الوطنيات عادة بالمبالغة في تقدير كلفة أعمالها في الدول الأقل تطوراً، ولاسيما إذا كانت الدولة تملك موارد طبيعية مثل النفط.

مع ذلك، وبالنسبة إلى لبنان الذي لا يملك موارد نفطية، لدينا تقدير حول إعادة الإعمار أجرته شركة بكتل في العام ١٩٩٢. قدرت التكاليف آنذاك بـ ٣,٥ مليار دولار. بعد ذلك قامت حكومة السيد الحريري الأولى برفع الرقم إلى ١٨ مليار دولار (الخطة العشرية) في حين أشارت تقديرات أخرى إلى ارتفاع فاتورة إعادة الإعمار إلى ٢٥ أو ٣٠ مليار دولار.

أما بالنسبة إلى العراق، فيمكن أن يرتكز التقدير الموضوعي على التقدير اللبناني الأول والواقعي وضربه بسبعة أو بعشرة أضعاف كحد أقصى أي قيمة تتراوح بين ٢٥ و٣٥ ملياراً باستثناء إعادة تأهيل وتوسيع قطاع النفط. في حال تمت الاستفادة من اليد العاملة والقدرة التقنية العراقية ستنخفض بالتأكيد هذه الكلفة.

ولكن اللعبة الأمريكية على العراق هي بالتأكيد لتضخيم الحاجات قدر الإمكان لكي تكسب الشركات الكبرى تكاليف غير مستحقة وغير عادلة.

٢ - المسائل المالية

أ- تفادي الاقتراض

يعتبر تفادي الاقتراض نقطة أساسية لمستقبل العراق. سيتعرض صانعو القرار العراقيون والأمريكيون إلى الضغط للاقتراض من السوق الدولي بغية تمويل حاجات إعادة الإعمار. لقد سبق وأشارت بعض الدوائر المالية إلى أن العراق قد يقدم على وهن عائداته النفطية المستقبلية لتمويل إعادة الإعمار. نحن لا نعتقد بأنها خطوة جيدة لأنها قد تحث الحكومة على المبالغة في الإنفاق على إعادة الإعمار بهدف إرضاء الشركات الأجنبية والشركات التجارية المحلية.

كما سبق وذكرنا، يملك العراق النقود فضلاً عن الأموال التي جمعتها الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية (حوالى مليار دولار) والمبالغ التي أمنتها وكالة التنمية الأمريكية (١,٦ مليار دولار).

ب - تفادي إنشاء مؤسسات مستقلة لإعادة الإعمار

كما سبق وذكرنا في المستند السابق، نرى ضرورة أن تكون نفقات إعادة الإعمار أداة:

- لإعادة تأهيل وزيادة فعالية الوزارات الفنية والوكالات الحكومية المستقلة.

- لتطبيق اللامركزية المالية.

تتسبب المؤسسات المستقلة لإعادة الإعمار بخلافات بيروقراطية، ولا تسمح بتحقيق الشفافية المالية الكاملة، وتمنع محاسبة مؤسسات إعادة الإعمار التي تلقي دائماً مسؤولية الأخطاء والتأخيرات والمبالغة في التكاليف على مؤسسات معينة أخرى (محلية أو دولية).

ج - الحفاظ على وحدة الميزانية

لقد سبق وذكرنا هذه المسألة. إذا كانت المرونة مطلوبة في عمليات الدفع، فيجب ألا يتم ذلك بواسطة إجراءات مراقبة جانبية ومهملة.

د - نظام ضريبي فعال

هذه مسألة أخرى مهمة لا يمكن مناقشتها هنا. ولكن بما أن عملية إعادة الإعمار تعود بالأرباح الوفيرة على القطاع الخاص، فيجب ألا تقوم أي قوانين ضريبية جديدة بإعفاء الشركات الخاصة من الضريبة على الدخل كحافز للاستثمار وللعمل في الدولة. في كافة الدول العربية، أثر الاعفاء الضريبي الذي منح للشركات، تحت أشكال مختلفة، سلباً في معدل إيرادات الدولة من دون المساهمة حقاً بجذب المزيد من الاستثمارات العربية أو الأجنبية.

رابعاً: المسائل النقدية والمصرفية

إن الوضع الحالي للمسائل المبينة في هذه المقدمة يضر للغاية بالمجتمع العراقي. فالعراق بحاجة ماسة إلى الاستقرار النقدي والمالي. ومع ذلك، سيكون من الصعب إنشاء نظام نقدي ومصرفي جديد بغياب حكومة معترف بها دولياً.

نستطيع إيجاز بعض المسائل التي سيواجهها العراق لبناء نظام نقدي ومصرفي سليم وفعال:

١- نحن ننصح بألا يرتكز النظام الجديد على نظام العملة المزدوجة كما هو الحال في لبنان أو الأرجنتين، أي باعتبار الدولار والدينار العراقي بمثابة عملتين

قانونيتين. فهذه الخطوة تتسبب بتشويه الاقتصاد وبتشجيع المضاربة على العملة المحلية. نظراً لتدفق موارد النفط، يجب أن تتم إعادة الدينار العراقي كعملة قوية ونحن ننصح بإصدار دينار «ثقيل» جديد بحيث يعادل كل ١٥ ديناراً دولاراً واحداً.

٢ – يجب ألا يتم اعتماد سعر صرف ثابت بين الدولار والدينار، ولكن يجب أن تبقى قيمة الدينار عائمة لكي يتمكن الاقتصاد العراقي من التكيف بحرية مع التطورات التي تطرأ على قيمة عملته المحلية. وليس من الحكمة أن يستخدم البنك المركزي احتياطات العملة الأجنبية النادرة للدفاع عن سعر صرف ثابت للعملة.

٣ – كما سبق وذكرنا في العرض السابق، نحن نساند بشدة سوق صرف حر من دون أي مراقبة على حركة الأموال.

٤ – إذا كانت استقلالية البنك المركزي هدفاً مرغوباً فيه بشدة، فيجب ألا تساعد هذه الاستقلالية السياسات الانكماشية التي من شأنها منع النمو والنشاط الاقتصادي كما حصل في العديد من الدول.

٥ – سيواجه العراق لسنوات عديدة مرحلة تسوية صعبة وستكون حاجاته من العملات الأجنبية كثيرة. وبغية مواجهة هذا التحدي، يجب ألا يكون النظام النقدي والمصرفي عبئاً على الاقتصاد العراقي كما كان الحال في لبنان والأرجنتين.

– يجب أن يشجع نظام كهذا النشاطات الإنتاجية وتنوع الصادرات خارج القطاع النفطي والبتروكيميائي التقليدي. كما لا بد من استغلال الموارد المالية بهدف تنمية الزراعة والأعمال الزراعية.

– يجب أن يوجه القطاع المصرفي إلى تمويل النشاطات الإنتاجية وليس فقط الصفقات التجارية والعقارية. لذلك، يمكن الاستيحاء من التجارب في جنوب شرقي آسيا لتعلم كيفية استمالة القدرة الإنتاجية المحلية والصناعات المخصصة للتصدير.

– يجب توفير تسليفات جزئية للشرائح السكانية الفقيرة ورؤوس أموال المشاريع للاختصاصيين الذين يرغبون بخلق قدرة إنتاجية جديدة في الاقتصاد استناداً إلى معرفتهم وقدرتهم.

٦ – يجب اعتماد قانون مصرفي جديد ما إن تسمح الظروف القانونية بذلك والبدء بتدريب مسؤولي البنك المركزي على مراقبة المصارف في أسرع وقت ممكن. ولا بد من السماح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع أو توابع لها في العراق.

الجدول رقم (٣-١)
أنواع المطالب المقدمة من مختلف القطاعات لإعادة إعمار العراق

	طبيعة المطالب	عدد المطالب التي تم البت فيها	المبالغ المطالب بها بمقتضى الحملات التي تم البت فيها	المبالغ الممنوحة بمقتضى الحالات التي تم البت فيها	عدد المطالب التي أرضيت	المبلغ الذي دفع حتى نيسان/ ابريل ٢٠٠٣	فرق لا يزال يتوجب دفعه	عدد المطالب التي تنظر البت	مبلغ التعويض الذي تسعى إليه مطالب لم يبت فيها
أ	مطالب فردية	٩١٩٧٠١	٣٤٥١٥٢٢٥٠٠	٣٢٠٢٢٦٢٠٠٠	٨٦٠١٢٩	٣١٩٧٩١٧٤٨٥	٤٣٤٤٥١٥	صفر	صفر
ب	مطالب فردية (إصابات ووفيات)	٥٧٣٤	٢٠١٠٠٠٠٠	١٣٤٥٠٠٠٠	٣٩٤١	١٣٤٥٠٠٠٠	صفر	صفر	صفر
ج	مطالب فردية (خسائر تحت ١٠٠ ألف دولار)	١٦٥٩٨٣٥	٨٧٥٥٥٥٢٤١٣	٤٩٨٦٧٨٩٦٧١	٦٣٣١٢٥	٤٩٨١٣٢٨٣٦٣	٥٤٦١٣٠٨	٤٣٨٢٤	٣٤٣٠٠٠٠٠٠٠
د	مطالب فردية (خسائر فوق ١٠٠ ألف دولار)	٧٢٧٤	٣٦٣٤٨٠٥٢٧٨	١٦٢٢٦٢٥٩٠٨	٦٥٨٥	١٦١٥٨٧٩٧٤٠	٦٧٤٦١٦٨	٦٠٥١	١٧٠٣٠٠٠٠٠٠٠
هـ ١	مطالب قطاع النفط	٦٦	٤٤٣٣٠٦٩٦٧١٩	٢١٤٢٥٢١٠٦١٢	٤١	٦٥٩٨٠٧٠٧٨	٢٠٧٦٥٤٠٣٥٣٤	٣٩	٢٨٥٠٠٠٠٠٠
هـ ٢	مؤسسات غير كويتية (فيما عدا النفط والتعاقد)	١٧٦٥	١٢٢٣٠٣٠٥٣٢٩	٨٢٩٩٦٤٥٦٧	٧٢٠	٧٧١٦٠٣٦٧١	٥٨٣٦٠٨٩٦	٦٧٩	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠
هـ ٣	مؤسسات غير كويتية (الإنشاءات والهندسة)	٣٧٢	٧١٣٧٠٧٧١٤٦	٣٦٢٢٦٤١٢٠	١٤٩	٣٣٦٧٤١٧١٤	٢٥٥٢٢٤٠٦	٢٦	٩٤٨٠٠٠٠٠٠

يتبـع

تابع

هـ ٤	مؤسسات كويتية (باستثناء النفط)	٢٢٩٩	١٠١١٦٨٧٥٦٠٩	٢٩٥٩٧١٩١٤٩	٢٠٢٠	٢٨٤٥٩٣٩٠٩٦	١١٣٧٨٠٠٥٣	٥٧٨	١٠٣٠٠٠٠٠٠٠
هـ/ و	ضمانات وتأمينات تصدير	١٢٣	٦١٢٢٩٧٧٠٠٢	٣١١٢٨٢٦٨٨	٥٧	١٨٠٠٧١٧٠٣	١٣١٢١٠٩٨٥	صفر	صفر
و١	حكومات ومنظمات دولية	١٠٠	١٨٦٠٧٩٣٤٤٩١	٢٩١١٧١٤٢٣	٧٠	٢٤٣٩٨٧٠٢٦	٤٧١٨٤٣٩٧	صفر	صفر
و٢	حكومتا الأردن والعربية السعودية	٦٣	١٧٥٧٣٧١٦٩٩٣	٢٦٤٤٢٢١٢٣	٤٦	٢٥٦١٢١٥١٨	٨٣٠٠٦٠٥	صفر	صفر
و٣	حكومة الكويت (باستثناء النفط)	٦٠	١٧٥٦٢٨٤٩٧٠٧	٦٧٥٤٣٨١٢٢٦	٥٩	٢١٤٦١٥٥٧٢٣	٤٦٠٨٢٢٥٥٠٣	٢	٩٦٣٠٠٠٠٠٠٠
و٤	بيئة ومصادر طبيعية	١٣٥	١٨٥٨٥١٠٨٦٦	٩٥٤٣٢٢٧٠٤	٩١	٣١٤٩٤٧٤٢٣	٦٣٩٣٧٥٢٨١	٣٦	٧٩٦٠٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٢٥٩٧٥٢٧	١٥١٤٠٢٩٢٤٠٥٣	٤٣٩٧٧٨٦٦١٩١	١٥٠٧٠٣٣	١٧٥٦٣٩٥٠٥٤٠	٢٦٤١٣٩١٥٦٥١	٥١٢٣٥	٢٠٠١٠٣٠٠٠٠٠٠

المصدر : United Nations Compensation Commission [UNCC], Financial Statement, Geneva.

المناقشات

رئيس الجلسة

شكراً جزيلاً د. قرم على هذا العرض لورقة غنية فعلاً، إذا دلت على شيء فهي تدل على سعة خبرة وثقافة الدكتور قرم وتجاربه في مجالات عديدة في الاقتصاد الناحية المالية، الخصخصة وما إلى ذلك. أود أن أؤكد على قضيتين أو ثلاث أثارها الدكتور قرم.

الأولى هي مشاكل الانتقال، وتفادي بعض التجارب كالتجربة الروسية في البداية، أنا أذكر أنه في موضوع خصخصة البترول في روسيا مجموعة ما يسمى الأوليغار في روسيا التي حصلت على شركة البترول عن طريق الخصخصة. دفعت ثمناً زهيداً لهذه الخصخصة استرجعته خلال سنة واحدة من تصدير البترول. خلال سنة واحدة استرجعت رأسمالها. هناك العديد من الدروس التي تجب الاستفادة منها. خطورة الخصخصة، بخبرتنا هي استبدال احتكار الدولة بالاحتكار الخاص وهذا أخطر البدائل، وغياب الشفافية أيضاً في طريقة الخصخصة وبالتالي وضع الإطار القانوني الذي أشار إليه الدكتور قرم.

نقطة **ثانية** هي في موضوع الخصخصة يعني تجربة الصين أتصور أنها تجربة مخيفة لأنه، في قضايا توفير فرص العمل، لم تعول الصين على الشركات العامة تركتها إلى حد ما إما لتعيش أو تموت أو تحاول المنافسة، ولكن الصين فتحت الباب على مصراعيه لنشوء شركات فتية جديدة تخلق فرص العمل. وبالنسبة إلى العراق صحيح أن القطاع الخاص كان موجوداً لكنه ضعيف جداً ويعمل في مجال الدكاكين والخدمات البسيطة أما قطاعات الخدمات والبنوك فلا تزال غير مدروسة.

النقطة **الأخيرة** هي قضية البورصة وأنا أتفق مع الدكتور قرم، ربما تكون هذه فرصة لإعادة النظر في بورصة عربية، يعني نتجاوز دكاكين البورصة الموجودة في كل قطر عربي، حجم المقايضة لا يسمح بإنشاء سوق حقيقي، وربما طرح قضية البورصة العربية بقوة مرة أخرى.

ونفتح المجال للحوار لدينا حوالى ٢٠ دقيقة للنقاش وبعدها نستمع للدكتور أنطوان حداد.

إن هناك نقطة مهمة جداً للتكلم عن تأهيل البيئة من أجل الإعمار، وبخاصة في العراق. بعض المعطيات الفيزيائية حول اليورانيوم المنضّب، وهو من أخطر الأسلحة التي استعملت حتى الآن لأنها تدخل في إطار أسلحة الدمار الشامل. والعراق قتل مرتين، المرة الأولى عندما تمت تغطية الحرب شرعياً حرب عام ١٩٩٠ وقذف بأسلحة اليورانيوم غير الشرعية، وهنا يجب طلب التعويض لإزالة التلوث من البيئة العراقية. والحرب الثانية غير مغطاة شرعياً وتم فيها أيضاً استخدام سلاح الدمار الشامل. إذاً العراق هو مغطى بالحالتين ويجب التعويض. يجب مطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا العمل على إزالة التلوث من البيئة العراقية ومن دول الجوار. لأن هناك ١٤ ألف قذيفة في بلدة اسمها الدوحة في الكويت، تم تدمير ١٤ ألف قذيفة، وإذا عرفنا أن العراق تعرض إلى قصف ما بين ٣٢٠ طن إلى ٨٠٠ طن فهنالك أكثر من ٢٠٠ ألف كيلو متر مربع تم تلوثها. وهذه القضية هي قضية علمية وليس قضية دعائية.

ذكاء الخالدي

شكراً سيدي الرئيس. أود أن أشكر د. قرم في الحقيقة على الحس الوطني الذي ظهر في الورقة. موضوع السيطرة على الأسعار في العراق توقف منذ عام ١٩٨٨، لا يوجد لدينا في العراق تحديد للأسعار، كان هناك جهاز مركزي لتحديد السعر ألغي في عام ١٩٨٨ وأطلقت فيها الأسعار. لكن الدعم لبعض الصناعات استمر للكهرباء للغاز للتلفون وهذا طبعاً جزء من أي دولة ريعية. العراق أيضاً ليس اقتصاداً مركزياً. في الثمانينيات تمت خصخصة شركات كثيرة وأصبحت شركات مختلفة، يعني صارت الحكومة تمتلك ٥١ بالمئة والقطاع الخاص يشتري ٤٩ بالمئة وهكذا. عندنا أكثر شركاتنا الفنادق وأسست أيضاً الجامعات الخاصة والبنوك الخاصة، يوجد لدينا الآن العديد من البنوك الخاصة وكان في السابق بنك واحد هو بنك الرافدين، بنك حكومي. أسست بنوك تجارية خاصة فالحقيقة لا يوجد في العراق الكثير مما يجب خصخصته ما عدا مصالح مثل الكهرباء وهذه أيضاً فيها علامة استفهام بأنه كدولة نفطية لا تستطيع أن تتنصل من مساعدة القطاع الخاص إلا من خلال قضايا الدعم.

أما عن موضوع القطع، فإن أول ما نحتاج إليه هو إصلاح نقدي وإلى وضع سعر معقول للدينار العراقي، طبعاً الذي كان والدكتور خير الدين حسيب أكثر من يعرف في هذه الأمور عندما كان محافظ البنك المركزي كان العراق يسيطر عليه قانون العملة يعني العملة العراقية كانت مغطاة مئة بالمئة، سبعون بالمئة عملة أجنبية وثلاثون

بالمئة سندات الحكومة المركزية. طبعاً، هذا القانون أوقفته الحكومة منذ الثمانينيات، وإلى الآن لا توجد لدينا سيطرة على العملة، وطبعاً الأمور كانت تحت السيطرة إلى أن حدث الحصار وتوقفت مصادر النفط فأصبح هناك انفلات في عرض النقد، وهذا هو السبب الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار.

في الحقيقة القطاع الخاص له دور كبير في العراق، من قبل حرب إيران وزاد بعد عام ١٩٩١. لدينا قطاع خاص وقطاع خاص نشط وظروف الحصار لم تكن ظروفاً طبيعية وخلقت تشوهات كبيرة في الاقتصاد العراقي، أيضاً عندنا بورصة، وما تفضلت به بأن أشخاص قليلين هم المستفيدون لا أعتقد في الحقيقة أنه صحيح مئة بالمئة. هناك كثيرون الآن من العراقيين يعيشون على دعم رواتبهم لـ «Subsidise Their Salaries» من خلال التعامل في البورصة للاستفادة من أرباح الأسهم، ولكن لدينا أسهماً في الشركات العراقية وعندنا أرباح سنوية.

في تصوري أكثر ما يحتاجه العراق الآن هو تأسيس حكومة وطنية، وطبعاً إنهاء الاحتلال وهذا قبل أي شيء، المسألة التي أثارها المتحدث قبلي مسألة إزالة التلوث من الجنوب العراقي والآن هذا موضوع أعتقد أنه على درجة كبيرة من الخطورة لا يمكن أن نغض النظر عنه بسبب الحقيقة أن أكثر الناس في الجنوب يعيشون في ظروف غير سليمة، لا الماء الذي يشربونه سليم، ولا الأكل ولا التربة، ولا أي شيء هذه فعلاً مسؤولية الدول التي شاركت في الحرب، ويجب عليها أن تزيل آثار التلوث. ثم مسألة معالجة الدين العام، في الحقيقة لدينا دين عام هائل سواءً داخلي أو خارجي، يحتاج إلى معالجة قبل أن نبدأ في أية عملية خصخصة أو عملية إعادة إعمار، وشكراً.

فرهنك جلال

الجميع يبدأون بالقول إن ١٣ سنة من الحصار لم تؤثر في النظام، وإنما أثرت في الشعب، وهذا غير صحيح. الحصار أثر في الشعب تأثيراً سيئاً جداً وخفض من مستواه، لكنه في الوقت نفسه أنهك النظام لسببين: أولاً، لعدم توفر المبالغ والإمكانيات للاستمرار في التسليح حسب المستويات السابقة. ثانياً، إن النظام اضطر أن يعتمد على فئة ضيقة جداً، ولهذا انهار بسرعة. فحقيقةً الحصار أثر في الشعب، وكذلك أثر في النظام إلى حد كبير وأنهكه.

ثانياً، إن مسألة الخصخصة يجب أن ننظر إليها بترو، وأن نأخذ وقتنا لدراستها ودراسة أبعادها وتهيئة كل المتطلبات لإنجاحها وعدم تكرار المآسي التي حصلت في دول أوروبا الشرقية سابقاً وأن نخلق مافيات. والآن في الحقيقة المافيات التي تكونت

خلال السنوات العشر السابقة موجودة وحاضرة لإعادة تجربة روسيا وغيرها، و يجب أن نأخذ احتياطات ضدها. ما زالت هناك أعداد كبيرة من المشاريع الحكومية غير الكهرباء والخدمات وإنما مشاريع صناعية وتجارية هي حاضرة وجاهزة للخصخصة ولكن بطريقة معقولة. وآتي إلى المسألة الأخيرة وهي مسألة المركزية واللامركزية. كما ذكرت في الجلسة الصباحية حقيقة كل هذه المواضيع لها تأريخ في العراق، ففي العراق سبق أن جربنا مسألة المركزية في التخطيط والمركزية في التنفيذ، وثم المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ، إلخ. وفي اعتقادي الشخصي لا المركزية السابقة ولا اللامركزية السابقة كانت صحيحة، وإنما نحن في ظرف جديد نحتاج حقيقة إلى أساليب أخرى للتعامل مع مشكلة المركزية واللامركزية، ولهذا الواحد يحتاج إلى أن ينظر إلى تجارب الدول الأخرى والاستفادة من خبراتها، وفي الحقيقة منظمات الأمم المتحدة بإمكانها أن تساعد العراق في هذا المجال، وشكراً.

جورج قرم

عندي نوع من الحساسية للقطاع الخاص الذي ينمو كمتفرع من نظام ديكتاتوري ريعي. أنا لا أصف هذا النظام بأنه قطاع خاص بالفعل. لسوء الحظ الاقتصادات العربية هي اقتصادات ريعية الطابع ومن بعد الازدهار النفطي في مطلع السبعينيات ظهرت فئات في كل الدول العربية، فئات ريعية الطابع تعمل بحماية القطاع العام ولا تعرف كيف تعمل في بيئة فيها تنافس حقيقي يمكن أن يزيد من القدارت التنافسية للاقتصاد ككل. وعادة عندما نتحدث عن القطاع الخاص العربي أنا باستمرار أفرق بين الكبار الذين لديهم علاقة مع السلطة السياسية والعسكرية وبين رجل الأعمال المتواضع الذي هو في معظم الأحيان مضطهد من كبار رجال الأعمال ومن الدولة. يجب أن ننتبه إلى أن لا يستولي هذا النوع من القطاع الخاص على عملية الإعمار في العراق في المستقبل.

بالنسبة إلى دعم الأسعار صحيح أنه لا يوجد دعم، بمعنى هناك دعم يطلع من موازنة الدولة، ولكن بالنسبة إلى الحصص التي كانت موزعة للشعب من المأكولات والمواد الغذائية، ما هو عدد العراقيين الذين كانوا يأخذوا هذه الحصص؟

عاطف قبرصي

لا شك في أن التجربة الغنية التي حصلنا عليها عبر الانتقال في اقتصاديات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق والصين غنية جداً، وتعطينا فكرة واضحة عن الانتقاء ما بين الـ «Shock Therapy»، الانتقال بالصدمة والانتقال التدريجي

والانتقائي، فأنا معك أن القضية هي أن نكون على قدرة على الاختيار الانتقائي والتدريجي، وأن لا نتسرع. والمشكلة ليست مشكلة ملكية، لأن الخصخصة تأخذ طابع أنها قضية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. المشكلة أكبر من ذلك بكثير لأنه كما عرفنا انتقلت إلى المافيات ولم يكن لها الشفافية. القضية هي خلق القدرات الإنتاجية وتأهيل القطاع العام حتى إذا أريد بيعه لاحقاً حافظ على قيمته، وتجربة ألمانيا الشرقية جديرة بالاعتبار، لأن الدولة استلمت بذاتها جميع الفعاليات الاقتصادية العامة، وأعيد تأهيلها لكي تصبح قادرة.

إن قضية الخصخصة ليست فقط الإطار القانوني، فالأهم من الإطار القانوني هو الإطار المؤسسي الذي يعطيك القدرة على الضبط والسيطرة والقدرة على الحفاظ على المصالح المجتمعية، وإلا انتقلنا من احتكار الدولة إلى احتكار المؤسسات الخاصة التي تريد أن تخدم مصالحها والربح والتي تكون عادة على حساب المجتمع.

د. جورج، قلت إنك تحبذ عدم حصر التعامل مع العملات الأجنبية، ولكن الخيار بالنسبة إلي في هذا الوضع أهم من ذلك، يجب أن نحافظ على قيمة الدينار العراقي لكي يصبح مستنداً أساسياً يبنى على أساسه التطور الاقتصادي، وليس بإمكاننا أن نبقى على هذه المعدلات العالية من التضخم الذي قضت على الطبقة الوسطى وقضت على القدرة الشرائية للشعب العراقي. المطلوب هنا تثبيت سعر الصرف وتثبيته حتى كما فعلت ألمانيا سنة ١٩٢٣ بأن جعلت جميع أراضي ألمانيا هي مدخرات تحافظ على قيمة الدوتش مارك. قد يجوز أن يكون هناك علاقة وهمية ولكن يجب أن نعود إليها. إن جميع الأصول البترولية والنفطية الموجودة في العراق هي لدعم سعر الصرف العراقي لكي يبقى جزءاً أساسياً ثابتاً، وعلى أساسه يمكن أن تبنى القرارات الاقتصادية والتحويلات المستقبلية (Transactions) . .وشكراً.

مصطفى برغوتي

هناك مشكلتان أساسيتان: المشكلة الأولى هي أن من يضعون جدول أعمال السياسة الذي يقرر ما هي السياسات ليسوا فلسطينيين، هي المؤسسات الدولية وخطابهم هو خطاب التعديل الهيكلي القادم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لم يوافق عليه الفلسطينيون حتى الآن، ما زلنا لا يوجد لدينا فضاء لنحكي أي نوع من فلسطين نريد.

المشكلة الثانية الداخلية كانت تتضمن شيئاً مهماً وهو نوعية الحكم الذي تطور ونوعية كيف ينشأ القرار السياسي وغيره حالت دون أن يكون هناك تغيير جذري على

الوزارات في القطاع الصحي أو حتى التعليمي حتى اليوم، ولكن كيف سيكون النظام السياسي الذي تتوقعه في العراق وكيف سيؤثر ذلك في الفكرة المجردة أن تطبق على أرض الواقع بطريقة صحيحة. وسابقاً كنا نسمي أنفسنا قطاع الفعل الاجتماعي (Social Action)، وهذا على الأقل استطاع أن يسير عملية بناء النموذج بطريقة تساعد في تطوير الأجهزة المختلفة للدولة في المستقبل.

خير الدين حسيب

إننا نتحدث عن إعادة إعمار العراق، والسؤال الأساسي الذي يجب أن يسأل، هل من الممكن إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال الحالي للعراق أم لا ؟ ما أعلن، وما سيعلن، وتوجهات الإدارة الأمريكية الحالية الموجودة، والتي سماها الدكتور جعفر «الملك بريمر»، لا أعتقد أنها ستمكن من إعادة إعمار العراق للأسباب التالية: بريمر يعتقد أن لديه جميع الصلاحيات ولديه فيتو على كل شيء بما فيه صندوق الإعمار. ولكن كبديل عن إقامة ليوجرغا عراقية لتنصيب قرضاي عراقي، فالثلاثون شخص الذين اتفقوا عليهم يذهبون ويجتمعون في مكان، ويعلنون أنفسهم كمجلس حكم انتقالي. وهؤلاء يعينون ما يسمونهم وزراء، وفي كل وزارة هناك مستشار أمريكي، والقرار هو للمستشار الأمريكي وليس للوزير. وكل قرارات الوزير يجب أن يوافق عليها المستشار الأمريكي. عندنا احتلال لا يعرف العراق جيداً، ومعارضة لا تعرف البلد، ومعظمهم متخلفون سياسياً وفكرياً. لدينا خبراء أحضرهم الأمريكان، أحضروا معهم مائتي عراقي من جنسيات أمريكية وغير أمريكية، وهؤلاء قضوا ثلاثين أو أربعين سنة خارج العراق. وكل ما نقوله نحن في هذه الندوات – و لا يوجد تواصل بيننا وبين الملك بريمر – فكيف يستفاد منه؟ وكيف نعرف إذا كان حتى يرضى أن يصغي إلينا. أنا أعتقد أن القضية ليست قضية اقتراح نماذج. الأخت ذكاء غطت الكثير من المعلومات الناقصة، ولكن هل هذا ممكن في وضع الاحتلال؟ بريمر نشر مقالة في الـ *Wall Street Journal* قبل حوالى أسبوع يلخص مشكلة العراق الأساسية في اقتصاد السوق، فهل مشكلة العراق الأساسية هي فعلاً اقتصاد السوق؟

أحد المشاركين

في الحقيقة سوف أعلق البداية بالنهاية. بالنسبة إلى ملاحظات الدكتور خير الدين حسيب: أنا لا يوجد عندي أدنى شك أنني أشاركك الرأي في ظل ما أسميته – حتى لا نقول احتلال لأننا نحن هنا في الأمم المتحدة والأمم المتحدة أعطت شرعية للاحتلال بشكل ما – الثغرة القانونية، هناك فراغ قانوني ولا يبنى شيء في الفراغ

القانوني، وأنا أشاركك الرأي. وأعتقد أن فائدة هذا الاجتماع، وغيرها من الاجتماعات هو الـ «Brain Storming»، أي كيف يمكن مستقبلاً عندما تحين الظروف بناء اقتصاد جديد للعراق. ومثلما تحدثنا في الصباح فإن الأزمة العراقية التي هي أزمة عربية عامة، تجعلنا نفكر بإعادة بناء نظام إقليمي إلى حد ما. وأركز اليوم على مجابهة حملات الـ *Wall Street Journal*. يعني كل مشكلة العراق «Free Market Economy» ويحل وكل شيء ! في ذلك سخافة وسطحية واستخفاف بعقولنا كعراقيين وكعرب بطريقة غير معقولة. نحن أملنا أتصور أن يكون ممكناً أن يصل شيء عبر الأمم المتحدة أو الإسكوا.

بالنسبة إلى الدكتورة أنا أوافق على أن المؤسسات الدولية - وخصوصاً في موضوع فلسطين، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي - هي التي تعطي الإيقاع والإطار النظري، ولكن أولاً تقديري وأملي أن العراق سيفلت من هذا الأمر، وهو لن يصبح مستعمرة مستقبلاً مثل فلسطين. فطبعاً إذا الفرضية هي أن الاحتلال سيستمر وأن الأمريكان سينجحون بما أخفقوا فيه في روسيا وفي غيرها، فإن ذلك سيكون كارثة. والمشهد العراقي سيكون مشهداً أكثر مأساوية، وهنا دور المجتمع الأهلي مهم كثيراً، وأنت تحدثت عن ذلك. في نظري يجب أن يكون المرء، مع تجربة لبنان في نهاية الحرب، فالمجتمع الأهلي كانت لديه حيوية أكثر على مدى أربع أو خمس سنوات وحتى قضايا الدفاع عن البيئة وعدم التعدي على الموارد الطبيعية البيئية كانت في نشاط هيئات المجتمع المدني، وبعدها تعب المجتمع المدني وبقيت المبادرة بيد السلطات والحكومة وكبار رجال الأعمال. المشكلة التي أتخوف منها في العراق هي مع أنه مع أن النظام ذهب، سيبقى هناك تحالف بين رجال الأعمال مع أهل السلطة من الأمريكان والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الموجودين. وأتصور أنه لا يمكننا أن نتحدث عن قطاع خاص بالتجريب، القطاع الخاص عدة شرائح بين رجل الأعمال الريعي الذي يعيش من الامتيازات التي يحصل عليها من الدولة أو من ضابط كبير بالمخابرات وبين الصناعي الذي يتعب ويجهد وعنده مشغل متوسط أو كبير أو صغير. هناك فرق شاسع، هناك شريحة فيها مخزون قدرة إنتاجية كبيرة لا نعرف أن نستغلها نحن في الوطن العربي لأن هذه الفئة الإيجابية التصرف من القطاع الخاص مقموعة من كبار رجال المال الذين يعيشون من ريع علاقاتهم مع السلطة أو مع كبريات الشركات الدولية. هذا لا يعني أنه يجوز أن هناك بعض النشاطات، يجب أن ندع شركة دولية تدخل في الشراكة أو غير الشراكة، وطبعاً هناك قدرات محلية، يجب ملء القدرات المحلية وعندما يكون هناك نقص في القدرات المحلية يمكننا إدخال القدرات الأجنبية.

بالنسبة إلى الدكتور عاطف، طبعاً إطار الخصخصة لا نريد أن تكون عملية الخصخصة هي عملية انتقال الاحتكار من أيدي الدولة إلى أيدي القطاع الخاص. الأفضل أن يبقى الاحتكار بأيدي الدولة على أن يصبح بأيدي القطاع الخاص، نحن متفقون. هذا هو الإطار الشفاف الذي تحدثت عنه.

سعر الصرف سوف نناقشه غداً، مع أنني لست من رأيك، فلبنان دفع ثمناً باهظاً، والأرجنتين دفعت ثمناً باهظاً، وحتى دول شرق آسيا الصناعية الكبيرة مثل تايوان وكوريا عندما ربطت عملتها بالدولار بسعر ثابت ضرب تصديرها. لدي عداء لقضية الربط الثابت التي لا تعطي مرونة للاقتصاد، النظام النقدي العراقي يحتاج إلى إعادة إنشاء، لأنه منهار.

حسن الشريف

لدي إجابتان، الأولى أننا كأمم متحدة ونتيجة كل هذه النقاشات سيكون هناك تقرير يرفع إلى السكرتير العام كوفي أنان، ويرفع بعد ذلك إلى كل مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل في العراق، وكذلك إلى بريمر إذا أراد أن يستفيد منه. ولكن عندي جواباً أهم من ذلك بكثير، ماذا نستطيع أن نفعل على الرغم من وجود الاحتلال؟ ماذا نستطيع أن نفعل خارج إطار الاحتلال؟ أعتقد أن هذا الموضوع يجب أن يشغلنا أكثر، نحن كمواطنين عرب وكأمم متحدة وحتى كبشر كيف نستطيع أن نساهم مع الزملاء العراقيين الذين جاء بعضهم من داخل العراق وبعضهم من خارج العراق، كيف نستطيع أن نتعاون في العمل معهم لمساعدة العراق على الوقوف على قدميه؟

محمود عبد الفضيل

أنا أعتقد أن لهذه المناقشات شقين. الشق **الأول** هو الاحتلال وبريمر وغيره، ولهم بجدول أعمال – أجندة واضحة أسميتها ليس إعادة الإعمار، إنما إعادة فك وتركيب سواء بالنسبة إلى الجيش أوالدستور أوالنظام الاقتصادي.بالنسبة إلى النظام الاقتصادي هم قادمون بفكرة اقتصاد السوق، وخصخصة عولمة. إن الأجندة الخاصة بهم واضحة وتفصيلية ويعمل عليها خبراء منذ مدة. ماذا نفعل في الاتجاه المضاد؟ هذه هي القضية الأولى. هناك أفكار عربية وعراقية في هذا المجال، ويجب أن تبلور من الوطنيين العراقيين في الداخل والخارج، وأن تستخدم مظلة الأمم المتحدة كأداة لعدم إعطائها شرعية دولية. وهناك مندوب موجود في الأمم المتحدة ومساعده غسان سلامة كضابطي اتصال عليهما أن ينقلا هذه الرغبة ويضغطا على إدارة الاحتلال

لمحاصرة المخطط الأمريكي بهدف إفشاله، وعند اللزوم وبعد تقليص مدة الاحتلال تكون الرؤية العربية العراقية نظاماً بديلاً وخطوطه مرشدة جديدة واضحة ومبلورة.

أنطوان حداد

أتعاطف مع المنطلقات التي يتحدث بها الدكتور حسيب خصوصاً بتوصيف ما حصل أن هناك احتلالاً، إنما أختلف معه حول ما يمكن أن نقوم به تحت الاحتلال. ما نستطيع أن نقوم به كثير، لأن في النهاية نحن موجودون في نظام مفتوح وإن كانت له أجندة. هو مفتوح نحو أفق مجهول حتى الآن والاحتمالات عديدة جداً، فيما كان النظام السابق مغلقاً، وكانت هناك صعوبة في أن نقول ماذا نستطيع أن نفعل للعراق، اليوم حصلت الحرب، هل يمكن أن نعود إلى ما قبل الحرب؟ طبعاً لا.

يوجد اليوم أمر واقع جديد، هناك قوة احتلال، وهناك أجندة إنما هذه الأجندة ليست قدراً، وصحيح أن الأمريكان سيحاولون أن ينفذوا قدر الإمكان منها، إنما هناك نوافذ صغيرة فتحت منها نافذة الأمم المتحدة، هناك نوافذ أخرى يجب أن تفتح هي نوافذ الدول العربية، و حتى النظام الرسمي العربي كيف سيتعامل مع وضعه في العراق، أنا أدعو إلى مقاربة أكثر إيجابية وأكثر تشاركية في التعامل مع أي وضع قائم، وأي وضع قابل للتغيير، وأي وضع قابل للتغير من الداخل، وإن كان الوضع وضع احتلال كما نعيشه اليوم في العراق.

الفصل الرابع

الأبعـــاد السياسيـــة والاجتماعيـــة

١ - الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب: التحديات - الأولويات - الضرورات

أنطوان حداد(*)

ثمة خشية أن تطول المعاناة الإنسانية والاجتماعية للشعب العراقي، وذلك بسبب تضافر الآلام المصاحبة للانتقال الجذري والعنيف من نظام إلى آخر، مع الاختلالات البنيوية، تلك الموروثة من النظام السابق أو تلك المتولدة من الحصار الدولي والحروب المتتالية على مدى ربع القرن الأخير.

صحيح أن الخسائر المباشرة، البشرية والمادية، الناتجة عن الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق جاءت أقل من التوقعات التي سبقت اندلاع الحرب، إلا أن الأوضاع الاجتماعية والأحوال المعيشية التي نشأت خلال الحرب وبعدها تتسم بدرجة عالية من الهشاشة، وهي تشمل شريحة واسعة جداً من السكان.

صحيح أيضاً أن موجة الفوضى العارمة وانعدام الأمن والقانون التي أعقبت سقوط النظام القديم قد انحسرت نسبياً، لكن استمرار الهجمات المسلحة على القوات الأمريكية في بعض المناطق من ناحية وتأخر انطلاق عملية البناء السياسي للبلاد يطرحان تساؤلات جدية حول درجة الاستقرار في المرحلة المقبلة.

وفي نظرة أولية، يمكن تلخيص القضايا والتحديات ذات الصلة أو ذات التأثير المباشر في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية لعراق ما بعد الحرب في أربع مجموعات:

- الأمن والنظام وسلامة الأفراد وحقوق الإنسان.
- الحاجات الأساسية والخدمات العامة.
- مصادر الدخل وموازنة الأسرة.

(*) خبير استشاري لدى دار التنمية.

- القضايا المرتبطة بالتربية والنظام التعليمي.

وتبقى مجموعة القضايا المتعلقة بأوضاع الفئات الاجتماعية المعرضة للتمييز ومن ضمنها أوضاع المرأة، والتي على الرغم من أهميتها القصوى، لم نتمكن من الوقوع على ما يكفي من الوقائع والمعلومات الحديثة حول أوضاعها أثناء الحرب وبعدها.

أولاً: الأمن والنظام وسلامة الأفراد وحقوق الإنسان

على الرغم من زيادة الجهود من قبل القوات الأمريكية والبريطانية لإعادة الأمن والنظام بالترافق مع بدء تشكيل سلطات محلية ونواة وحدات للشرطة وملء الفراغ الإداري في مرافق الخدمات العامة، ما زالت نقطة المعاناة الإنسانية والاجتماعية اليومية الأبرز والأشمل، أي تلك التي تطاول الغالبية العظمى من العراقيين، هي القلق على السلامة الفردية والجماعية في ظل استمرار اختلال الأمن وغياب القانون والتقدم البطيء لعودة السلطات العامة إلى التشكل وممارسة مهامها كمرجعية حماية واحتكام للقوانين.

وأبرز تعبير عن المعاناة الأمنية هي سقوط نحو ٣٠٠ قتيل في بغداد وحدها في الفترة بين انتهاء الحرب وبداية شهر تموز/ يوليو، وذلك نتيجة حوادث قتل وإطلاق نار مرتبطة بأعمال نهب وسرقة سياسات ومحال تجارية ومنازل واختطاف وانتقام وتصفية حسابات. ويترافق ذلك مع اتساع نزعة تأليف الميليشيات الخاصة ومجموعات الحماية الذاتية المسلحة في مناطق عدة من البلاد، التي لم يعد بعضها يكتفي بمهام الحماية الذاتية بل بات يفرض قواعد سلوك محددة على المواطنين.

أما الهجمات المسلحة على القوات الأمريكية والبريطانية، التي تكثفت منذ مطلع حزيران/ يونيو خصوصاً في المناطق الوسطى من العراق، والهجمات المضادة التي ترتدي أحياناً طابع الإغارة العشوائية على البلدات وأحياء المدن، فقد أوقعت حتى الآن أكثر من ١٠٠ قتيل عراقي ونحو ٨٠ قتيلاً في صفوف قوات التحالف.

وثمة تهديد آخر لسلامة الأفراد يتمثل بانتشار مئات آلاف الألغام الأرضية خصوصاً في المناطق الريفية، ووجود أسلحة وذخائر غير منفجرة في أماكن عدة من البلاد، ووجود مواد مشعة في بعض المنشآت النووية مثل مركز «التويثة». وقد أوقعت انفجارات الألغام والذخائر بعد الحرب عشرات الإصابات بين قتلى وجرحى معظمهم من الأولاد والأطفال.

وتأتي بدرجة مرتفعة من الأولوية كذلك المعاناة التي يتكبدها الضحايا المباشرين للحرب وعائلاتهم، وهم يقدرون بعشرات الآلاف بين قتلى وجرحى وأسرى

ومفقودين. واللافت أنه حتى الآن لا توجد أي هيئة عامة للعناية بأوضاع هؤلاء، لا من حيث الوقوف عند الحاجات الخاصة بهم ولا حتى من حيث التعداد والحصر والتصنيف والكشف عن مصير المفقودين منهم.

وفي ظل غياب أي إحصاء أو تصنيف رسمي للضحايا المباشرين للحرب، نورد التقديرات التالية المتوفرة من مصادر هيئات دولية غير حكومية أو صحافية:

- القتلى العسكريون: بضعة آلاف (بعض المصادر تتحدث عن ١٠ آلاف قتيل).
- القتلى المدنيون: ٧٠٠٠ قتيل.
- الجرحى: ٣٠ ألف جريح.
- الأسرى: ٣٠٠٠ (بعد إطلاق سراح نحو ٧٠٠٠ آخرين).
- المفقودون: ١٠ آلاف.

وهناك قضية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان هي قضية الكشف عن المفقودين تحت حكم النظام السابق، وهي تطاول عشرات الآلاف من المواطنين الذين انقطعت أخبارهم عن ذويهم في فترات عدة أثناء الخمس والعشرين سنة الماضية، والذين يعتقد أنه قد تمت تصفيتهم بعد اعتقالهم (منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأمريكية (Human Rights Watch) تتحدث عن نحو ٢٩٠ ألف مفقود). ويضاف إلى هؤلاء نحو ٦٠٠ كويتي كان قد تم توقيفهم واقتيادهم كرهائن أثناء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وقد بدأ مصير جزء من المفقودين يتضح مع الكشف عن مقابر جماعية في مناطق عدة من البلاد، إنما اندفاع ذوي بعض الضحايا وبعض الجهات الدينية والحزبية إلى تلك المواقع والقيام بنبشها بوسائل عفوية وعشوائية ومن ثم التفرد في إعادة دفن رفات البعض منهم سوف يكون له انعكاس سلبي على الكشف عن مصير معظم المفقودين كما أنه يخشى أن يساهم في محو الأدلة القانونية عن العديد من الجرائم بحق الإنسانية التي ارتكبت في الحقبة الماضية.

من هنا ضرورة:

أ - وقف هذه الممارسات فوراً.

ب - توعية القيادات الدينية والسياسية والأفراد إلى المضار الجسيمة الناتجة عنها.

ج - وضع آلية ملائمة للكشف عن المقابر الجماعية ومراكز الاعتقال الجماعية.

د - تكليف هيئة قانونية الإشراف على هذا الملف.

وكذلك ثمة أولوية للتعامل مع المشاكل الناجمة عن النزاعات حول الملكية بين عدد كبير من شاغلي المساكن والأراضي الزراعية الحاليين وأصحابها السابقين الذين غادروها أو أرغموا على مغادرتها في موجات عدة خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. وقد سجل بعد الحرب وقوع الكثير من الاصطدامات المرتبطة بتنازع الملكية قدرت بالمئات وقد استخدمت الأسلحة النارية في بعض منها وأوقعت عشرات الإصابات بين قتيل وجريح.

وترتدي هذه النزاعات طابعاً حساساً، خصوصاً في المناطق المختلطة بين العرب والأكراد في شمال العراق، حيث تتحدث بعض التقديرات عن أن هذه القضية تطال في منطقة كركوك وحدها نحو ٢٠٠ ألف عراقي من أصل عربي يقيمون حالياً هناك في موازاة عدد مماثل من الأكراد المهجرين والذين يرغبون في العودة.

وقد تدخلت القوات الأمريكية في بعض الحالات لفرض الأمن والتهدئة ومنع اللجوء إلى قوة السلاح، كما تمكنت أحياناً من إيجاد تسويات مؤقتة حول اقتسام المحاصيل لهذا العام أو اقتسام أشغال المنازل والأمكنة، غير أن المشكلة هي من الاتساع والعمق بحيث إنها تستلزم إنشاء هيئة متخصصة تتمتع بالخبرة والسلطة والنفوذ لحل هذه النزاعات وفق قواعد عامة وتدابير إجرائية محددة تكفل الإنصاف والعدالة وتحفظ حقوق كل المتنازعين، كما تجد حلولاً لمشكلتي السكن والعمل والمرتبطتين بهذا الموضوع.

والنزاع على الملكية ما هو إلا الجزء المرئي من جبل جليد ضحايا التنقلات القسرية للسكان التي حصلت في العراق أثناء السنوات الخمس والعشرين الأخيرة وحصيلتها، وفقاً للتقديرات، ما بين ٨٠٠ ألف ومليون مهجر داخل العراق. ويضاف إلى هؤلاء ما بين مليون ومليونين مهاجر في الخارج.

وإذا كان معظم هؤلاء لن يبدوا استعجالاً للعودة إلى أماكن سكنهم السابقة قبل استتباب الأمن ووضوح المستقبل الاقتصادي والسياسي للعراق، خصوصاً أولئك الموجودين في الخارج، فإن حجم هذه المشكلة يستدعي إنشاء برنامج خاص (أو حتى وزارة متخصصة على غرار بعض البلدان التي مرت في ظروف مماثلة كلبنان).

ثانياً: الحاجات الأساسية والخدمات العامة

ويشمل هذا القسم المسائل المتعلقة بالوضع الغذائي والوضع الصحي من ناحية، وأوضاع الخدمات والمرافق العامة الأساسية (الماء، الكهرباء، مياه الصرف، الهاتف) من ناحية ثانية.

على الصعيد الغذائي والتمويني، لم يسجل خلال الحرب أو بعدها اندلاع حالات نقص حاجة أو جماعية في أي من مناطق العراق، ومن ضمنها المناطق التي كانت مسرحاً للعمليات الحربية في الجنوب والوسط. ويعود ذلك من ناحية أولى إلى قصر أمد الحرب (نحو ثلاثة أسابيع)، ومن ناحية ثانية إلى وجود مخزون غذائي لدى معظم الأسرالعراقية يكفي أحياناً لستة أشهر، وقد أسهمت آلية التوزيع التابعة لبرنامج «النفط مقابل الغذاء» إلى حد كبير في تكوين هذا المخزون.

وعلى الرغم من أن «برنامج الغذاء العالمي» المكلف من قبل الأمم المتحدة بإدارة برنامج «النفط مقابل الغذاء» قد عاود منذ مطلع حزيران/ يونيو تنشيط «نظام التوزيع العام» (PDS) الذي يضم نحو ٤٤ ألف وكيل في مختلف أرجاء العراق والذي يستفيد منه نحو ١٦ مليون عراقي، فإن مستقبل هذه الآلية الفعالة محفوف بالشك وعلامات الاستفهام بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي يتضمن (الفقرة ١٦) إلغاء برنامج «النفط مقابل الغذاء» خلال فترة ستة أشهر تنتهي رسمياً في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٣، وتسليم موجوداته إلى «السلطة».

لفترة طويلة مقبلة، أي إلى حين تثبيت الإطار الماكرو-اقتصادي وإعادة التوازن إلى نظام المداخلي وموازنة الأسرة في العراق، ستبقى هناك حاجة ماسة لبرنامج تدخلي لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية للغالبية العظمى من السكان. من هنا ضرورة التأكد من وجود هكذا برنامج على جدول أعمال «السلطة» والأمم المتحدة، كما أنه من البديهي الاستفادة من تجربة برنامج «النفط مقابل الغذاء» الناجحة عموماً وقد يكون من الضروري الإبقاء على مكوناتها اللوجستية مثل «نظام التوزيع العام».

وفي مقابل غياب حالات المجاعة أو الشح الغذائي أو التمويني العام، فقد نبهت اليونيسيف إلى أن حالات سوء التغذية بين الأطفال ما دون الخامسة قد تضاعفت من سنة إلى أخرى لتصل إلى ٧,٧ بالمئة حالياً مقارنة بـ ٤ بالمئة في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ (أي أنها أصبحت تطاول نحو ٣٠٠ ألف طفل ما دون الخامسة). هذا الأمر يوجب عناية خاصة بهذه الفئة العمرية وتدابير خاصة في نطاق أي برناج تمويني عام (كمراجعة تركيبة الحصة الغذائية للأسر التي تتضمن أطفالاً ما دون الخامسة مثلاً)، كما يوجب تدابير استلحاقية لتعويض الأطفال الذين يعانون النقص الغذائي.

على الصعيد الصحي، ثمة أولويتان. الأولوية الأولى هي منع تفشي الأمراض الوبائية، خصوصاً الكوليرا التي ظهرت بعض الإصابات منها بعد الحرب في جنوب البلاد وتحديداً في مدينة البصرة ومحيطها. كما ظهرت في بعض أحياء مدينة بغداد عوارض محدودة لوباء آخر هو «الحمى السوداء». والجهود في مجال مكافحة الكوليرا،

كما الأمراض المعوية الأخرى، يجب أن تتركز على الجانب الوقائي، وأهمها توفير المياه النظيفة الصالحة للشرب من ناحية أولى، ومعالجة المياه المبتذلة ومنع اختلاطها بمصادر المياه المخصصة للشرب أو للري من ناحية ثانية، والتخلص من النفايات المنزلية ومنع تراكمها في الأحياء السكنية من ناحية ثالثة.

أما الأولوية الثانية فهي إعادة تأهيل وتفعيل النظام الصحي والاستشفائي الوطني، الذي تقول عنه منظمة الصحة العالمية أنه «جيد وكاف» من حيث البنى التحتية التي تضم نحو ١٤٤٥ منشأة طبية منها ١٦٠ مستشفى عاماً و١٢٨٥ مركزاً صحياً تحتوي مجتمعة على ٢٦ ألف سرير وهي تتوزع بشكل متوازن في كل المناطق العراقية. ولقد تلقى النظام الصحي ضربة مؤلمة لدى انهيار النظام القديم، حيث تعرض العديد من المستشفيات لأعمال النهب والسرقة والحريق، والبعض منها ما زال حتى اليوم متوقفاً كلياً عن العمل.

وأبرز ما يحتاج إليه النظام الصحي العراقي اليوم هو:

- إعادة تجهيز جزئية للمراكز المنهوبة.
- توفير التمويل لشراء الأدوية والمواد المختبرية.
- تغطية رواتب الأطباء والعاملين الآخرين.

وتقول منظمة الصحة العالمية أن كلفة إعادة تأهيل وتفعيل النظام الصحي العراقي لا تتجاوز الـ ٢٠ مليون دولار في الشهر.

على الصعيد الصحي كذلك، تجدر الإشارة إلى بعض التقارير التي تتحدث عن اتساع نطاق تعاطي المخدرات والمتاجرة بها بالتزامن مع انهيار النظام القديم وغياب القانون والنظام. هذه الظاهرة، المرافقة لكل تجارب الحروب أو التحول من نظام إلى آخر، تستدعي الاهتمام بها عبر برنامج خاص متعدد التدخلات ذي أبعاد تربوية وأمنية وإعلامية.

على صعيد الخدمات العامة، طرأ تحسن ملموس في أوضاع الكهرباء والماء والتزود بالوقود بعد التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية، في حين تبقى الاتصالات الهاتفية مقطوعة في معظم أحياء العاصمة بغداد ومنطقتها.

فالكهرباء، التي انقطعت كلياً أثناء الحرب والقصف الأمريكي عن بعض المناطق، ومنها بغداد، عادت تقريباً إلى كل هذه المناطق، خصوصاً بعد إعادة تشغيل محطة الدورة لتكرير النفط قرب بغداد، وهي المحطة الرئيسية في البلاد. وتتلقى بغداد حالياً نحو ٤٠ بالمئة من حاجاتها من الكهرباء، لذلك ما زال توزيع التيار متقطعاً

ويخضع للتقنيين، في حين أن بعض الأحياء ما زالت محرومة منه كلياً بسبب أعطال محلية كبيرة في الشبكة.

أما الهاتف فما زال مقطوعاً في معظم أحياء بغداد بعد تدمير أحد المحولات الرئيسية أثناء القصف، وبعد أن شب حريق كبير في محول رئيسي آخر بعد الاحتلال الأمريكي للمدينة. ولا يبدو أن هناك خطة قريبة أو عاجلة لإعادة تأهيل وتشغيل شبكة الهاتف الأرضي في ظل تقارير عن إقامة شبكة هاتف خليوي محدودة تحتوي على ٢٥٠٠ خط ستوزع على مسؤولي الإدارات المحلية.

على صعيد الماء، تشكو العديد من المناطق العراقية، خصوصاً في الجنوب، وبصورة مزمنة، من شح التزود بالمياه النظيفة الصالحة للشرب، ولا سيما في فصل الصيف. وتفتقر العديد من المناطق الريفية إلى شبكة توزيع المياه المنزلية ويقتصر التزود بالمياه فيها على الأنهار والأقنية والبرك. وقد تفاقم هذا الأمر خلال سنوات الحصار، واتخذ أبعاداً دراماتيكية أثناء الحرب الأخيرة وبعدها.

أما بغداد وسائر المدن الكبرى، فقد شهدت انقطاعاً متفاوتاً في التزود بالمياه أثناء الحرب وبعدها، يعود إما إلى التضرر من الحرب أو إلى انقطاع الكهرباء الضرورية للضخ. لكن شبكات التوزيع تشكو أصلاً القدم والتآكل. ويورد تقرير لليونيسف أن شبكة توزيع المياه في بغداد متضررة بنسبة ٤٠ بالمئة وأنها تعاني من نحو ٥٠٠ انقطاع مكاني. ولا شك في أن أوضاع الشبكة في المدن والتجمعات الأخرى ليست بحال أفضل، وذلك بسبب تدني الإنفاق على الصيانة والاستثمار خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة.

أما بالنسبة إلى نوعية المياه، فهناك نقص كبير في عدد وطاقة وحدات معالجة المياه المبتذلة، خصوصاً في المدن الكبرى. ففي بغداد ومنطقتها وحدهما، يصب نحو مليون متر مكعب من المياه المبتذلة يومياً في نهري دجلة وديالى من دون أن تخضع لأي معالجة، بسبب قصور محطات المعالجة المتضررة أصلاً من أيام حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات عن استيعاب كامل المياه المبتذلة في المنطقة.

إن التزود بالمياه النظيفة الصالحة للشرب يبقى شرطاً أساسياً من شروط الصحة والسلامة البشرية. وهذا الأمر يستحسن أن يتم على مرحلتين:

أ - خطة طوارئ عاجلة لتأهيل شبكات التوزيع ومحطات المعالجة القائمة حالياً.

ب - خطة متوسطة/ طويلة الأمد لإدارة الموارد المائية للبلاد وفق أسس التنمية المستدامة.

ثالثاً: مصادر الدخل وموازنة الأسرة

إن انهيار الحكومة العراقية السابقة يطرح علامة استفهام كبيرة حول مصير مصادر الدخل لشريحة واسعة جداً من العراقيين. فالإنفاق الحكومي، الذي كان دائماً يستحوذ على الجزء الأكبر من الناتج المحلي، والذي كانت الرواتب تشكل في المرحلة الأخيرة النسبة الأساسية منه، كان المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي من جانب الطلب على السلع والخدمات وكان هو الذي يولد موجات الدخول المتتالية.

فالعاملون في الإدارة العامة والدفاع وحدهم كان يبلغ عددهم نحو مليون ومئتي ألف شخص (٨٠٠ ألف موظف مدني، ونحو ٤٠٠ من أفراد القوات المسلحة)، وهم يشكلون ٢٤ بالمئة من مجموع القوى العاملة في العراق. وإذا أضفنا إلى هؤلاء، العاملين في قطاع التعليم والعاملين في قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي، وهم يشكلون تباعاً ٧,٨ بالمئة و٢,١ بالمئة من مجموع القوى العاملة، يصل إجمالي عدد الذين يتقاضون رواتب حكومية نحو ١,٧ مليون موظف يعيلون نحو ٧,٥ مليون شخص. وإذا أضفنا إلى هؤلاء جميعاً المتقاعدين الذين يستفيدون من المعاشات الحكومية، نجد أن أكثر من ثلث الشعب العراقي كان يعتمد على الرواتب والمعاشات الحكومية كمصدر رئيسي للدخل.

وتأثير غياب الحكومة العراقية لا يطال هذه الشريحة فحسب، بل يطال بدرجات متفاوتة كل المستفيدين بصورة غير مباشرة من الإنفاق الحكومي، بشقيه الجاري والاستثماري، ومنهم العاملون في قطاعات الصناعة التحويلية والتجارة والخدمات الأخرى. ويصعب حالياً تقدير هذا الأثر في كل من القطاعات المذكورة.

ولم تعلن «السلطة المؤقتة» التابعة لقوات التحالف موقفاً نهائياً تفصيلياً ومحدداً من موضوع رواتب القطاع العام ومعاشات التقاعد، وإن كانت قد اتخذت بعض التدابير المؤقتة والمتفاوتة من قطاع إلى آخر. فمن ناحية أولى أعلنت «السلطة» عن حل الجيش العراقي البالغ عديده نحو ٤٠٠ ألف عنصر من دون ذكر أي شيء عن الرواتب والتعويضات العائدة لهؤلاء، وحل حزب البعث الحاكم سابقاً ومنع ٣٠ ألف من أعضائه من تولي المناصب والوظائف العامة، وحل وزارة الإعلام وتسريح جميع موظفيها. من ناحية ثانية، شرعت السلطة بدفع مخصصات شهرية للمتقاعدين وللموظفين المدنيين الذين لم تطلهم إجراءات الطرد والحظر المذكورة أعلاه، وذلك بقيمة ٤٠ دولاراً لكل متقاعد و٢٠ دولاراً لكل موظف.

وما إن بدأت هذه الدولارات تغرق الأسواق حتى ارتفع سعر الدينار العراقي

من ٤٠٠٠ دينار لكل دولار إلى ١٥٠٠، وذلك بسبب استمرار اقفال المصرف المركزي واقتصار السيولة بالدينار على تلك المتوفرة من فترة ما قبل الحرب، الأمر الذي عنى بالنسبة إلى الكثيرين ارتفاعاً في الأسعار بنسبة ٢٠٠ بالمئة.

هذا يعكس الحاجة الماسة إلى عودة المصرف المركزي إلى العمل على وجه السرعة، لما لمسألة التضخم وتثبيت الأسعار وتثبيت المداخيل الحقيقية من تأثير مباشر في أحوال المعيشة للغالبية العظمى من العراقيين. لكن هذا الأمر يطرح قضية أعمق هي قضية الخيارات النقدية الواجب اعتمادها في المرحلة المقبلة، ومن هذه الخيارات مثلاً: هل يجب الانتقال إلى عملة جديدة؟ ووفق أي شروط؟

رابعاً: القضايا المرتبطة بالتربية والنظام التعليمي

هناك خمس قضايا متصلة بالتربية والنظام التعليمي، منها ما هو بنيوي ومزمن، ومنها ما هو مستجد وطارئ. وهي:

- استئناف الدراسة ومصير العام الدراسي الحالي.
- الأوضاع الطارئة للهيئة التعليمية.
- قضية تعديل المناهج.
- إعادة تأهيل البنى التحتية للمدارس والجامعات.
- الإصلاح الشامل للنظام التعليمي في ضوء مفهوم التنمية البشرية.

استأنفت جميع مؤسسات التعليم عملها رسمياً في شهر أيار/ مايو، لكن عودة الخمسة ملايين طالب عراقي إلى مقاعد الدراسة في الـ ١٢٥٠٠ مدرسة و٤٠ معهداً وكلية و١٠ جامعات المنتشرة في كل أنحاء البلاد تعيقها عوامل عدة ينبغي تذليلها للتمكن من إنجاز المناهج في الموعد المحدد لإكمال العام الدراسي الحالي أي في نهاية تموز/ يوليو المقبل.

وأبرز هذه المعيقات في المدى المباشر هي:

أ - الحالة الأمنية المتفاوتة التحسن من منطقة إلى أخرى.

ب - صعوبة انتقال التلاميذ والطلاب بين بيوتهم ومؤسساتهم التعليمية.

ج - غياب عدد كبير من أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية.

د - الأضرار المادية والدمار اللاحق بعدد كبير من المباني التعليمية.

هـ - إشغال عدد كبير من المباني من قبل مهجرين أو من قبل مواطنين فقدوا مساكنهم.

و - عدم توفر الكهرباء ومياه الشرب ومياه الخدمة في عدد كبير من المباني التعليمية.

إن اتخاذ قرار نهائي بشأن إنجاز العام الدراسي وإجراء الامتحانات الرسمية المرتبطة به يعتمد على القدرة على التغلب على هذه المعيقات، الأمر الذي يستوجب جهوداً متكاملة مضنية على صعد التخطيط والإدارة والتنفيذ.

في المدى المباشر كذلك، تطرح قضية الهيئة التعليمية التي فقدت الكثير من أفرادها بسبب قرار «السلطة» حظر أعضاء حزب البعث من تولي الوظائف العامة، ومنها التعليم. وقد أدى هذا القرار إلى نتائج متناقضة. ففي حين سمح بإقصاء بعض الدخلاء عن النظام التعليمي، فقد طال القرار عدداً كبيراً من مدراء المدارس والمعاهد ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات فضلاً عن بعض الأساتذة الأكفياء الذين كانوا قد اختاروا الانضمام إلى حزب البعث (ومنهم ربما في الظاهر فقط) لأن الترقي الوظيفي كان شبه مستحيل في المرحلة السابقة من دون ذلك.

من الأولوية في هذا المجال بذل الجهود حيال «السلطة» من أجل حملها على وضع معايير أقل شمولية وأكثر تمييزاً في سياستها الرامية إلى «تطهير» الإدارات والنظام التعليمي من أفراد حزب البعث والسعي إلى حصر هذا الأمر بالأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الإنسانية والقانونية، وذلك احتراماً لحقوق الإنسان في اعتناق الأفكار التي يريد من ناحية وحفاظاً على الكفاءات والموارد البشرية من ناحية ثانية.

في المدى المباشر إلى المتوسط، تطرح قضية المناهج التعليمية التي أعلنت الولايات المتحدة منذ ما قبل الحرب أنها تنوي إجراء تعديل جذري عليها وذلك من أجل «إحلال نظام تعليمي يكون خالياً من أي أثر للخطاب الذي فرضه الرئيس صدام حسين لضمان ديمومة نظامه(...) ويضع الأسس لممارسات ومواقف ديمقراطية سواء لدى الأولاد أو لدى الأساتذة». وقد خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للحكومة الأمريكية (USAID) مبلغ ٦٥ مليون دولار لإنفاقها لدعم وإصلاح قطاع التعليم في العراق. وقد منحت أول عقد في هذا الإطار لإحدى المؤسسات الأمريكية (Creative Associates International Institute (C.A.I.I.)) بقيمة مليون دولار وبهدف «مواجهة الحاجات التربوية المباشرة وإجراء التحضيرات اللازمة لبدء العام الدراسي الجديد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ (...) وسوف يتم إدخال وسائل تعليم تشاركية لإرساء أسس الممارسة الديمقراطية لدى الطلاب، والأهل والمعلمين».

وبانتظار إقرار مناهج جديدة، عمدت إدارات المؤسسات التربوية فوراً، وبإيعاز من «السلطة»، إلى وقف تدريس مواد «الثقافة العامة» و«التنشئة القومية» كما أنها اختزلت أجزاء كبيرة من كتب التاريخ والجغرافيا خصوصاً تلك التي تشيد بـ «إنجازات الرئيس صدام حسين».

إن تعديل المناهج على أهميته وإلحاحه، لا يمكن أن يتم بهذه العجالة وعلى يد خبراء أجانب، بل من ضمن برنامج شامل للإصلاح التربوي يشارك في تحديد خياراته خبراء واختصاصيون عراقيون بالانسجام مع الأهداف العامة للعملية التربوية.

في المدى المتوسط (أي في السنة المقبلة)، يجب التعامل مع أولوية إعادة تأهيل البنى التحتية للنظام التعليمي، حيث تورد «اليونيسيف» أن ٨٥٠٠ مبنى تعليمي في حاجة إلى ترميم أو تأهيل، وأن ٥٠٠٠ مبنى آخر في حاجة إما إلى إنشاء أو إعادة بناء كاملة. والأضرار المختلفة في المباني تعود إما إلى فترة الحصار الطويلة حيث انخفضت قدرة الحكومة على الإنفاق الاستثماري والإنفاق على صيانة المباني، أو على أعمال النهب والتخريب التي رافقت سقوط النظام السابق.

إن إعادة تأهيل البنية التحتية المادية للنظام التعليمي حاجة أساسية لاستيعاب التلاميذ والطلاب العراقيين، الذين يتوقع أن يرتفع عددهم مع استقرار المهجرين في الداخل وعودة المهاجرين من الخارج.

أما في المدى المتوسط إلى الطويل، فيجب إخضاع النظام التعليمي لعملية إصلاح وتحديث شاملة كي تعالج التشوهات والاختلالات التي أصابته أثناء فترة الحروب الطويلة والحصار القاسي. وأبرز هذه المظاهر هي:

١ - انخفاض معدلات الالتحاق العامة، خصوصاً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

٢ - تناقص معدلات قيد الإناث.

٣ - تهميش التعلمي المهني والفني.

٤ - تضخم معدل الالتحاق في التعليم الجامعي.

٥ - ارتفاع معدلات التسرب والرسوب (المتعمد أحياناً).

٦ - انخفاض العدد المطلق والنسبي للمدرسين.

٧ - ارتفاع معدلات الأمية.

٨ - تقادم المناهج وضعف التواصل مع الخارج وتدني نوعية التعليم.

٩ – ضمور فرص العمل بعد التخرج وضمور العلاقة مع سوق العمل.

إن هذه المظاهر تعود إلى حد بعيد إلى انخفاض الإنفاق العام على التعليم وإلى سياسة التسيب والتساهل المعتمدة حيال القطاع التعليمي، والأمران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالحصار القاسي الذي فرض على العراق والشعب العراقي لمدة ثلاثة عشر عاماً.

إن عملية الإصلاح والتحديث الشاملة المطلوبة هي حجر الزاوية في بناء عراق جديد، ويجب أن تتم من ضمن ورشة متكاملة يقوم بها العراقيون، ويضعون نصب أعينهم خلالها الأهداف المتعددة للنظام التعليمي إن على صعيد تكوين الرأسمال البشري والاجتماعي أو على صعيد الحفاظ على الثقافة الوطنية وتنميتها.

إني أوافق على أن سياسة استبعاد الموظفين البعثيين القدامى خاطئة، وأعتقد أنه يجب أن يكون هناك ضغط من المجتمع الدولي وليس فقط في العراق، إنما في أي مكان يسعى لاحترام حقوق الإنسان في هذا الأمر. الفصل في هذه المسألة هو في أن يعاقب من نفذ وليس من فكر. أنا أعتقد أنه لا يعاقب المرء على أفكاره أو على خياراته السياسية، بل يعاقب على أفعاله، حرية الرأي يجب أن تكون مقدسة في الولايات المتحدة وفي العراق، هذه مسألة لا جدال فيها، وأعتقد أن العراقيين الديمقراطيين والأحرار والمعارضة العراقية يجب أن يكون لها صوت في هذا الأمر، فمثلما لم تقبل الظلم الذي لحق بها من النظام الديكتاتوري يجب ألا ترضى إطلاقاً بأن يلحق الظلم والتعسف بالبعثيين لأنهم فقط بعثيون.

أما الموضوع الآخر، تعديل المناهج فأنا أعتقد أن هناك ما يسمى ثقافة وطنية. الثقافة الوطنية تبنى بأياد وطنية.طبعاً الفيزياء والكيمياء ..إلخ، بحاجة إلى تعديل، لكن كتب الثقافة العامة والتنشئة الوطنية وغيرها يجب أن يضعها خبراء محليون وطنيون باستلهام مبادئ سياسية أو ثقافية أو وطنية عامة. إذا وفرت قوات الاحتلال هذا الأمر فلا بأس، اليونسكو لديها مسؤولية كبيرة في هذا الأمر، لأن من مهماتها الرئيسة المحافظة على ثقافات الشعوب وحقها في التربية المستقلة. هناك تقارير متناقضة: تدهور في بعض المناطق وتحسن في مناطق أخرى. إن مساهمة القطاعات الإنتاجية في دخل الناتج المحلي العراقي ارتفعت أكثر من السابق نتيجة الحصار وانخفاض موارد النفط وليس بسبب نموها الذاتي.وفي المطلق هي لم تنم كثيراً. يعني تراجع المكوّن النفطي في الاقتصاد. طبعاً الموضوعات التي أثارها د. تبوني لقد حاولت قدر الإمكان أن التزم في الورقة، الورقة كانت اجتماعية قدر الإمكان. التكليف كان اجتماعياً صرفاً. حاولنا بالاتفاق مع د. حسن الشريف منظم الندوة والإخوان في مجموعة المهام «Task Force» إدخال هذا المكون لصعوبة فصله عن الأوضاع

الاجتماعية. أوضاع حقوق الإنسان ليس ترفاً، بل هي محدد رئيس للأحوال المعيشية للناس، وأحوال المعيشة للناس هي المعيار الرئيس للحديث عن الوضع الاجتماعي، في الوقت نفسه حاولنا قدر الإمكان أن نقارب هذه المسألة، ربما هناك حاجة لورقة خاصة بحقوق الإنسان كما كانت هناك حاجة لورقة خاصة عن التربية.

أريد أن أعلق في الجوهر على نقطة واحدة، ربما ما يحصل فيه تدمير كبير في رأس المال ليس البشري فقط وإنما الاجتماعي، وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي في العراق هي مسؤولية المجتمع العراقي نفسه. للأسف الشديد، المجتمع الدولي له دور مساعد من الخارج، من الممكن أن يكون اليوم أحد النوافذ التي يمكن أن يفتحها الاحتلال الأمريكي للعراق هو إتاحة حرية العمل في المجتمع المدني أكثر من العمل في المجتمع السياسي، ولا يوجد لدي تقدير عن أية سياسة سيتم اعتمادها حيال الأحزاب، إنما أنا متأكد من أن هناك صعوبة أكبر لتقييد عمل المجتمع المدني والهيئات غير الحكومية من تقييد عمل الأحزاب.إنها مسؤولية العراقيين، وعلى المجتمع العراقي أن يبني مجتمعه المدني، وأن نكون نحن في الصف الخلفي في هذا المجال.

٢ - الآثار السياسية - الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية[*]

هاني فارس[**]

كان أحد النتائج الأولية للحرب الأمريكية الأخيرة على العراق انهيار النظام العراقي، وكذلك انهيار النظام الاقليمي العربي. وفي ما يتعلق بالأول كانت حالة تدمير لنظام حاكم على أحسن ما يكون التدمير، وليس مجرد تغيير النظام الحاكم. لقد قامت الحرب أكثر ما قامت بدور ثقب أسود سماوي، ابتلع عناصر الحكومة العراقية إلى النسيان ولم يترك في أثرها إلا فراغاً هائلاً. وبنهاية العمليات العسكرية يوم ٩ نيسان/ أبريل كانت سلطة العراق المركزية قد اختفت وسيادتها قد زالت. وبعد وقت قصير في أعقاب ذلك كانت مؤسساتها الوطنية قد تقوضت[١]. أما في ما يتعلق بالآخر، أي النظام الإقليمي العربي، فإن الحرب الأخيرة كانت في جوهرها بمثابة رصاصة الرحمة التي أرقدت نهائياً نظاماً إقليمياً عربياً كانت حرب الخليج السابقة في عام ١٩٩١ قد أصابته بعطب بليغ. وإذاً، فعلى الصعيدين الوطني والإقليمي كانت للحرب ولا تزال آثار بعيدة المدى. ويأمل هذا العرض أن يُبرز مسائل حيوية قليلة تواجه العراق والمنطقة العربية كنتيجة للحرب.

- ١ -

شأنه شأن الطبيعة، يبغض المجتمع الفراغ. وفي عراق ما بعد الحرب هناك عمليات جارية سعياً إلى ملء الفراغ، وسيحدد تطورها كيف يتطور الموقف في العراق. وفي هذا الصدد فإن العمليات التالية تسير:

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٣٥-٤٥.

(**) باحث وأستاذ للعلوم السياسية في معهد البحوث الآسيوية، جامعة بريتيش كولومبيا - كندا.

(١) في الأيام التي أعقبت سقوط بغداد نهب ودمر ١٥٨ مبنى حكومياً في العاصمة العراقية وحدها.

أولاً: ربما يكون التطور السياسي - الاجتماعي الأكثر دراماتيكية في فترة ما بعد الحرب هو ظهور رجال الدين الشيعة والجماعات الدينية الشيعية كمنافسين رئيسيين على السلطة. لقد أظهروا قدرة على التنظيم والقيادة وإعلان المطالب نيابة عن جماعتهم إلى حد فاجأ سلطات الاحتلال(٢). وكان بول وولفويتس قد أعلن قبيل الحرب «إن العراقيين علمانيون وفي أغلبيتهم الساحقة من الشيعة، وهم يختلفون عن الوهابيين في شبه الجزيرة (العربية). إنهم حلفاء أفضل من السعوديين». ومن الواضح أن وولفويتس لم يفهم شيعة العراق، وربما يكون قد اختلط الأمر عليه بفعل مطلبهم الكاسح بإنهاء مبكر للاحتلال. ولا يعني هذا ضمناً أن شيعة العراق كتلة موحدة. فهم منقسمون إلى حضريين وريفيين، متوطنين وقبليين، أغنياء وفقراء، وهناك انقسامات كثيرة بين زعمائهم الدينيين و الدنيويين. وعند هذا الحد يثير نشاط الزعماء الدينيين الشيعة والحركات الدينية التساؤلات التالية:

١ - إذا كان بعض الزعماء الأساسيين والحركات الأساسية يرفضون اللعب وفقاً للقواعد الأمريكية بشأن حكم العراق، هل يمكن إقامة حكومة تمثيلية وفعالة(٣)؟

٢ - هل ستشرع الزعامة الدينية الشيعية في تنفيذ جدول أعمال شيعي بحت وتصبح مشغولة بكسب السلطة، أم أنها ستقيم اتصالاً مع أقرانها السنة وتسعى لبناء جبهة وطنية لإنهاء الاحتلال؟ لقد ظهر كل من هذين الحافزين.

٣ - إلى أي مدى سيبقى الشيعة متحدين، نظراً لما يعرفونه من أن الأمريكيين والبريطانيين يمكن أن يلجأوا إلى سياسات فرق تسد، على النحو الذي دعا مارتن إنديك(*) بالفعل الإدارة (الأمريكية) لأن تفعله(٤)؟

٤ - هل سيلعبون الدور ذاته إزاء قوات الاحتلال الذي لعبه نظراؤهم في لبنان

(٢) انظر: Glenn Kessler and Dana Priest, «Iraqi Shiite Strength Surprises U. S.,» *Washington Post,* 23/4/2003.

(٣) يُلقي التساؤل عن سلطة الأمريكيين في إقامة سلطة انتقالية من جانب آية الله علي السيستاني ومقتدى الصدر - وهو رجل دين من عشيرة لها زعامة في النجف، ظلالاً من الشك على فاعلية وشرعية مثل هذا المجلس حتى قبل أن يقام.

(*) مارتن إينديك (Martin Indyk) سياسي ودبلوماسي أمريكي سابق، شغل مناصبي سفير لدى إسرائيل ولدى سوريا وكان مسؤول الشرق الأوسط في جهاز مجلس الأمن القومي (في عهد كلينتون). وكان - قبل ذلك - قد أسس وأدار «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المعروف بتأييده للسياسة الإسرائيلية. ويشغل في الوقت الحاضر منصب مدير «مركز صبّان» لبحوث الشرق الأوسط التابع لمؤسسة «بروكنغز» في واشنطن (المحرر).

(٤) هناك علامات متزايدة على انشقاق بين زعامتي عشيرتي الصدر والحكيم وأتباعهما.

إزاء الإسرائيليين في الفترة التي امتدت من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٩، إذا ما أصبحوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة تعتزم إحباط تحركهم نحو التمكن من السلطة(٥)؟

٥ - أخيراً، هل سينظرون - عن رغبة منهم أو لأن الظروف ستجبرهم - نحو إيران طلباً لدعم وزعامة، أم أنهم سيوسعون نطاق شعبيتهم ليشمل مجتمعات عربية أخرى؟

ثانياً: ثمة تطور سياسي - اجتماعي رئيس آخر هو تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، وبخاصة العشيرة، والأسرة الواسعة والرابطة الدينية المحلية. فمع تفكك السلطة المركزية تقدمت هذه البنى للأمام لتقدم حماية وتطلب اعترافاً وسلطات بالمقابل.

إن العشيرة تشكل للمجتمع عدة تحديات محددة. فهي لا تدعم قيماً تقليدية وقطرية فقط، إنما تتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وممارسة السلطة السياسية. والعشيرة - في السياق العراقي - هي مسألة مثيرة للانشغال حيث يقدر أن ربع المجتمع منظم على نحو قبلي(٦).

إن عملية العشرنة (اضفاء الطابع العشائري) التي كانت قد أُضعفت بدرجة كبيرة بعد (ثورة) عام ١٩٥٨ كانت قد ازدهرت في المنطقة الكردية بشمال العراق بعد عام ١٩٩٢، وأصبحت مقبولة في كافة المناطق الأخرى من قبل نظام حاكم كان بحاجة يائسة إلى توسيع القاعدة الشعبية لتأييده بعد حرب عام ١٩٩١ الماحقة. مع ذلك فإن النظام الحاكم، الذي كان قد أمد رؤساء العشائر بامتيازات ومزايا، قد أبقاهم خارج الدائرة الضيقة للسلطة. وتستخدم سلطة الاحتلال في الوقت الحاضر رؤساء العشائر لإدارة بعض المدن العراقية الكبيرة. وهي أيضاً تضيف أعداداً منهم إلى الهيئات المحلية والوطنية التي أنشئت لمساعدتها في إدارة البلد، ولإقامة السلطة الانتقالية. ومؤخراً شرعت في تأسيس تشكيل عسكري جديد سيستمد أعضاءه بصفة استثنائية من الصفوف العشائرية. ويثير هذا الأمر التساؤل التالي: أي أثر سيكون لتعزيز قوة البنى التقليدية على احتمالات إقامة نظام سياسي حديث وليبرالي وديمقراطي؟

(٥) على الرغم من أن ظروف الجماعات الشيعية اللبنانية والعراقية مختلفة بصورة ليست محل تساؤل، فإن هذا التحليل يفترض أن الاحتلال الأجنبي يؤدي إلى بعض التجارب المشتركة التي يمكن أن تسفر عن ردود مماثلة.

(٦) انظر: رضوان السيد، «الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ١٣٣.

ثالثاً: كان لا بد لانهيار النظام الشمولي السابق أن يوفر للعراقيين - بعد عقود من القمع والعنف - تحدي فرصة إعادة بناء مجتمعهم المدني وإصلاح أنظمتهم الاقتصادية والسياسية. وقد احتكرت الإدارة الأمريكية في العراق حتى الآن هذه المهام المضنية نفسها على الرغم من أنها تفتقر إلى الاستعداد للقيام بأي منها. وفي هذا الصدد تحتاج المسائل التالية إلى نظر:

١ - أن معظم العراقيين إما يرفضون صراحة وجود الأمريكيين والبريطانيين في بلدهم، أو يتوقعون لقوات هذين البلدين ومديريهم بقاء قصيراً. وفي مثل هذه الظروف سيكون أي نظام لحكم العراق تفرضه أو تدعمه سلطات الاحتلال موضع شك ويفتقر إلى الشرعية[٧].

٢ - وشأن أي احتلال، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحكم البلد بصورة مباشرة، إنما يتعين أن يكون لها وسيط أو محاور للتعامل مع السكان. وتواجه الولايات المتحدة مأزقاً. فالجماعات المهاجرة التي عادت مع القوات الأمريكية من بلدان غربية، والتي دعمتها الولايات المتحدة على مدى سنوات، تفتقر إلى أي أتباع ذوي شعبية. كذلك فليس لها مؤيدون إقليميون. ولا تشكل هذه الجماعات مجموعة حاكمة قادرة على البقاء، والأمريكيون يتعلمون الآن هذا بثمن باهظ. مع ذلك فإنه إذا أشركت الولايات المتحدة زعماء أقوياء وذوي شعبية، فإن هؤلاء الزعماء لن يسيروا على جدول أعمال أمريكي لوقت طويل، خشية أن يفقدوا قاعدة تأييدهم الشعبية. والتأخر في تأسيس سلطة انتقالية ناشئ عن هذا المأزق[٨].

٣ - إن الهدف المعلن للولايات المتحدة هو بناء ديمقراطية ليبرالية تقوم على تمثيل فردي كان قد تم قبل الحرب ربما لن ينفذ أبداً على الأرجح. بدلاً من هذا يبدو المسؤولون الأمريكيون يتحركون باتجاه إقامة نظام طائفي؛ مماثل في بعض جوانبه للنظام الطائفي اللبناني. وتستخدم المخاوف الكردية وحجم الجماعة الشيعية كذريعة لتبرير تطور كهذا. وسيكون من سوء الطالع أن يتحرك العراق في هذا الاتجاه[٩]، إذ

---

(٧) كان قد نقل عن مقتدى الصدر قوله «سيرفض الشيعة أية حكومة يأتي بها الأمريكيون، وأي زعماء وأي دولة. إن الثورة كامنة في قلوبهم».

(٨) انظر طبيعة المأزق الذي يواجهه الأمريكيون ومؤيدوهم العراقيون وكذلك خصومهم في: علاء اللامي، «مأزق مركب يشمل جميع الأطراف،» **الأدب** (أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ٥٩-٦٢.

(٩) للإطلاع على وجهات نظر مؤيدة لنظام طائفي مبني على «صيغة متفق عليها» حيث تتطور المؤسسات الدينية الطائفية والمؤسسات الاجتماعية الثقافية وحيث ستكون «الدولة الديمقراطية القائمة على تمثيل فردي» أمراً من أمور المستقبل، انظر: Yitzhak Nakash, «The Shi'ites and the Future of Iraq,» *Foreign Affairs* (July-August 2003), p. 23.

تبرهن التجربة اللبنانية على أن نظاماً طائفياً إنما يقاوم الإصلاح ما أن يؤسس، ويدعم التقسيمات والقيم الطائفية. وبعبارة أخرى فإنه يدعم الانقسامات للإبقاء على ذاته. والنظرة الساكنة (الستاتيكية) إلى المجتمع - التي تبرر تأسيس نظام طائفي وتفترض أن العراق مؤلف من ثلاث جماعات متميزة ولا رابط بينها، هي نظرة لا مبرر لها في حالة العراق[10].

٤ - في تاريخ العراق الحديث جددت مؤسستان شخصية البلد ومصائره - الجيش وصناعة النفط الوطنية. وقد تحرك المديرون الأمريكيون لحل الأول وهم يدفعون الآن باتجاه خصخصة الأخير. وفي حينها فإن هاتين المسألتين تضعان البلد على مسار مواجهة مع الولايات المتحدة.

٥ - وأخيراً تحتاج إعادة بناء المجتمع المدني إلى أن تقوم على تعددية واستثنائية وثقة متبادلة. وسيؤدي حظر حزب البعث واستبعاد أعضائه الذين يعدون بمئات الآلاف من مواقع الخدمة المدنية والقوات المسلحة إلى تقويض جهود إعادة البناء. وبالإضافة إلى هذا فإن تاريخ العراق الحديث يشير إلى أنه ليس بالإمكان إخفاء جماعة سياسية من الحلبة السياسية ودفعها إلى الانقراض، مهما كانت درجة العنف الذي يُستخدم ضدها[11].

يوحي الوصف السابق للآثار السياسية والاجتماعية للحرب على المجتمع العراقي والعملية الجارية في الوقت الحاضر بأن سلطات الاحتلال تواجه مأزقاً،

---

(١٠) ثمة مدرسة بين الباحثين في شؤون الشرق الأوسط تدعم وجهة النظر القائلة بأن المجتمعات العربية مؤلفة من جماعات عرقية و/ أو طائفية يائسة تعيش في عزلة أو في صراع. وتناقش هذه النظرة في: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١١٤-١٢٠. وإن وجود حريات وولاءات مبالغ فيها، وزيجات مختلطة ومشاريع مشتركة اقتصادية واجتماعية، وخبرات تاريخية مشتركة مستمدة من العيش معاً، إما ترفض أو يتم تجاهلها. وأنصار هذه النظرة العامة ـ اتفاقاً مع مقدماتهم ـ يذهبون أيضاً إلى أن العرب في العراق يحتفظون بقوميتين؛ فالسنة ينادون بالقومية العربية والشيعة بالقومية العراقية. وللإطلاع على أمثلة إيضاحية، انظر: Fouad Ajami, «Iraq and the Arabs' Future,» *Foreign Affairs* (January-February 2003), pp. 6-10, and Nakash, Ibid., p. 18.

وهذا الانفصال ذو دلالة تاريخية ملتبسة. فقد شارك الشيعة العراقيون في كل الأحزاب السياسية العراقية الرئيسة، بما فيها حزب البعث والحركة القومية العربية. وكان بين الشخصيات الشيعية المعروفة التي دافعت عن القومية العربية محمد مهدي كبة، محمد رضا الشبيبي، فؤاد الركابي، مؤسس البعث العراقي، سعدون حمادي، شمس الدين كاظم، أحمد الحابوبي، ناجي طالب، حازم جواد، طالب شبيب، يوسف الخرسان، غسان عطية، عبد الإله النصراوي، محمد المشاط، وكثيرون غيرهم.

(١١) كان حزب البعث العراقي جزءاً مكملاً من المشهد السياسي للبلد منذ الحرب العالمية الثانية. وهو قابل للعودة للحياة، ما أن يتحرر من قبضة الزعامة الحالية.

مرشحاً للتصاعد. وبدلاً من هذا الجهد الأمريكي الفردي لإقامة نظام حاكم مفصل على أيدي الأمريكيين ويتعاطف مع مصالحهم، ثمة حاجة ماسة إلى عملية متعددة الأطراف وشفافة. ثمة حاجة لأن تتولى الأمم المتحدة دوراً قيادياً وأن تحتفظ بوجود كبير لها في العراق. وبدون مثل هذا الدور للأمم المتحدة لن تكون هناك شرعية لأية جهود ترمي إلى إصلاحات سياسية واقتصادية، وسيكون الاستقرار أبعد من أن يؤمَّن.

- ٢ -

لم تكن الحرب ماحقة للعراق فحسب، إنما كانت أيضاً ضارة بصورة خطرة للمنطقة العربية في أكثر من جانب. مؤخراً كتب توماس فريدمان، وهو معلق صحفي أمريكي شهير ومقروء وتُنقل مقتبسات عنه على نطاق واسع - يكتب في صحيفة **نيويورك تايمز** - قائلاً لقرائه أن السبب الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق ناشئ من حاجة أمريكا بعد ١١ أيلول/ سبتمبر إلى إرضاء نزوع إلى الانتقام بالضرب في قلب العالم العربي والإسلامي[(١٢)]. من هنا كان اختيار العراق. لقد فهم فريدمان - على صعيد ثقافي - أهمية العراق وشعبه للحرب. لقد كانت مشاهدة بغداد تحترق تجربة صادمة بدرجة عالية لمعظم العرب. وهذه تعادل الكيفية التي كان يمكن للغربيين أن يشعروا بها إزاء تدمير رموز حضرية مثل باريس أو روما أو فيينا. ألا يعني اسم بغداد مكاناً «منحه الله» وكانت موطناً لألف ليلة وليلة، وظلت لعدة قرون «مدينة لا نظير لها في العالم كله»[(١٣)]؟ ونحن لا نزال لا نعرف أية أفكار وأية أفعال تعتمل في الوقت الحاضر داخل المجتمعات العربية والإسلامية للرد على الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق.

كانت حرب عام ٢٠٠٣ - على الجانب الخاص بالعلاقات العربية - العربية والنظام الإقليمي - استمراراً وتعزيزاً وتصعيداً لآثار حرب عام ١٩٩١. ويوفر بيان عن عواقب حرب الخليج عام ١٩٩١ السياق الضروري لشرح آثار حرب عام ٢٠٠٣[(١٤)].

لقد تحدت حرب الخليج عام ١٩٩١ النظام الإقليمي العربي في جانبين مهمين.

---

(١٢) Thomas Friedman, «Because We Could,» *New York Times,* 4/6/2003, p. 31.

(١٣) Philip Hitti, *History of the Arabs* (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 302.

(١٤) هذه الرواية مستمدة من دراسة للمؤلف بعنوان «النظام السياسي العربي بعد حرب الخليج» نشرت في: Ibrahim Ibrahim, ed., *The Gulf Crises: Background and Consequences* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1992), pp. 216-227.

في **الأول**، تحدّت القواعد الأساسية التي كانت تنظم السلوك السياسي لنظام الدولة العربية الحديث منذ بدايته في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي الثاني تسببت في انقسامات لم يسبق لها مثيل بين البلدان العربية، وأدت إلى ظهور ائتلاف بين الأعضاء العرب في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق. وقد حاول هذا الائتلاف - ولكنه فشل - القيام بالدور القيادي في نظام عربي جديد[١٥].

ولقد تطورت القواعد الأساسية بمرور الوقت. وبينما لم تكن مرعية فإنها نادراً ما واجهت تحدياً أو أظهرت تباهياً علنياً. بعضها سجل في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وبعضها الآخر كان مواثيق سياسية خُولت سلطة كافية بهدف فرض الالتزام بها. وقد سمحت هذه القواعد لنظم الحكم العربية المختلفة بأن تتعايش، وأتاحت مراعاتها قدراً من الاستقرار في العلاقات العربية - العربية.

كانت القاعدة الأولى قبول الدول العربية استقلال ووحدة أراضي كل منها. وقد جسدت جامعة الدول العربية هذه القاعدة وكانت مبنية على أساسها. وكان الأثر السياسي لهذه القاعدة هو أن تصون الخريطة السياسية التي أورثتها الدول الاستعمارية الأوروبية للوطن العربي. وتضافرت مصالح الاثنين للحفاظ على الواقع الراهن حيثما واجه تحدياً من جانب دولة عربية أو حركة سياسية.

قوّض الغزو والضم العراقي للكويت وجود النظام العربي ذاته. فقد رفضت كافة الدول العربية - بلا استثناء - زعم العراق بامتلاك الكويت وضمه لها. وبالمثل فإن كافة الدول العربية - بعد التمرد في جنوب العراق وشماله - دافعت عن الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه.

وكانت القاعدة الثانية هي عدم جواز انضمام دول عربية إلى أحلاف مع دول أجنبية ضد دول عربية أخرى. وكان التعبير الأول عن هذه القاعدة هو معاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك التي وقعت في حزيران/ يونيو ١٩٥٠. وقد دارت السياسات العربية المضطربة في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حول مسائل مثل وجود القواعد العسكرية الأجنبية، والتكتلات العسكرية بقيادات أجنبية، والمعاهدات العسكرية مع دول أجنبية، والجيوب الاستعمارية الأوروبية. وفي نهاية هذه الفترة، بلغت السياسات العربية ذروتها بإقامة قاعدة ثانية - بدأت الحكومات العربية مراعاتها في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن

(١٥) تشكل هذا الائتلاف من مصر وسوريا وبلدان مجلس التعاون الخليجي بقيادة العربية السعودية. وقد أعلن في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١ في «إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية».

العشرين. وقد أطلق غزو العراق زناد أحداث قلبت العملية التي وضعناها. فقد أتاح الغزو خلق تحالف متعدد الأطراف - أجنبية وعربية - وأدخل قوات عسكرية غربية مجدداً في شبه الجزيرة العربية. وتسبب هذا في انقسامات حادة جداً في نظام الدولة العربي.

أما القاعدة الثالثة فكانت ربط أهداف عربية بجانبين رئيسين من المسألة الفلسطينية: محنة الفلسطينيين والنزعة التوسعية الإسرائيلية. لقد اعتبرت السياسات الإسرائيلية خطراً يهدد أمن ورفاهية الوطن العربي برمته. ونتيجة لهذا نشأت أربع نتائج طبيعية: (١) أن القضية الفلسطينية لا تقبل الانفصال عن الصراع العربي الإسرائيلي. (٢) لا يمكن لبلد عربي أن يتنازل عن حقوق فلسطينية عبر اتفاقات منفصلة مع إسرائيل. (٣) ينبغي أن تقوم العلاقات العربية مع بلدان غير عربية على أساس المواقف التي تتبناها البلدان بشأن مسألة الحقوق الفلسطينية. (٤) بعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وقد اكتسبت هذه النتائج مستوى معيناً من القدسية في الدبلوماسية والسياسات العربية. وقد دفع منتهكوها أرواحهم ثمناً لتجاوزاتهم. وفي حرب الخليج تبنى العراق مقاربة انتهازية أضرّت بقضية الفلسطينيين. وبعد الحرب قبل عديد من البلدان العربية الفكرة الإسرائيلية - الأمريكية عن مؤتمر إقليمي ومفاوضات على مسارين، وتبني إجراءات لبناء الثقة تسبق التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية. وقد انطوت هذه المقاربة ضمناً على فصل بين القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.

وباختصار فإنه من بين القواعد الثلاث التي عرّفت أقل المحددات المشتركة بين البلدان العربية، تركت القاعدة الأولى في حالة شلل، وأما الثانية والثالثة فقد علقتا وربما دفنتا.

وكان التطور الأهم بين حربي الخليج عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ هو قرار الولايات المتحدة بإقامة وجود عسكري ضخم في شبه الجزيرة (العربية) بصفة دائمة. وتدريجياً نسي السبب الأولي لإدخال قوات أجنبية، واعتبر الوجود الأمريكي وجوداً استعمارياً وتغلغلاً غربياً جديداً في المنطقة.

أدت الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق في حقبة ما بعد حرب عام ١٩٩١ إلى رفع درجة حدة مشاعر العداء تجاه الغرب. واكتملت الدائرة، ففشلت عمليتا مدريد وأوسلو لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في الخروج بنتيجة ذات مغزى. زعزعت هذه التطورات استقرار المنطقة، مما أدى بالحكومات

العربية إلى زيادة جهودها لقمع المنشقين وطلب الحماية وأمن النظام الحاكم من دول أجنبية. وخلق هذا دائرة شريرة أنتجت ظواهر من نوع (تنظيم) القاعدة وأدت إلى كارثة ١١/ ٩ المأساوية.

لقد أتاحت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر - أكثر من أي شيء آخر - لعصبة من المحافظين الجدد الذين تولوا مواقع رئيسة للسلطة في إدارة بوش أن تأخذ الولايات المتحدة للسير على مسار جديد في المضمار الدولي. وقد حذر الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر من هذه العصبة في مقالة له نشرت في صحيفة **واشنطن بوست**، وكتب: «يبدو أن مقاربات جديدة تتطور من مجموعة محورية من المحافظين الذين يحاولون أن يحققوا طموحات طال انتظارهم لها تحت غطاء الحرب المعلنة ضد الإرهاب»[١٦]. لكن مثل هذه التحذيرات أخفقت في ثني الإدارة عن شن حربها على العراق، والتي بدا أنها كانت قد تقررت بالفعل. وخلافاً لحرب عام ١٩٩١ - التي شنت للحفاظ على الوضع الراهن - فإن هذه الحرب الأخيرة شنت لتغيير الوضع الراهن. وفي هذه العملية دمرت قاعدة السلوك الوحيدة في النظام الاقليمي العربي التي كانت قد نجت من حرب الخليج عام ١٩٩١.

والآن لقد انتهت الحرب. وتقف الولايات المتحدة في موضع السيد على العراق. وعند هذا المفصل ليس من الممكن تحليل ما ستكون عليه الآثار الاقليمية لهذه الحرب بأي قدر من اليقين. والسبب الرئيس وراء عدم اليقين هذا هو أننا لا نزال لا نعرف ما هي الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة، على النقيض من أهدافها المعلنة. هل ترتبط هذه الأهداف باكتساب امبراطورية والمضي في هذا الشأن في حالة من الإنكار العميق للواقع؟ هل خرجت الولايات المتحدة في حملة صليبية لتغيير خريطة المنطقة وخلق شرق أوسط مستقبلي يرى «أمريكا تصعد، وإيران تهبط والعراق يسقط»؟ هل هدف الولايات المتحدة هو الهيمنة الكلية على نفط الخليج؟ ألم يكتب مهندسو «المشروع من أجل قرن أمريكي جديد» في رسالتهم التي تحمل تاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ إلى الرئيس كلينتون أن صدام يعرض للأخطار قسماً كبيراً من امدادات العالم النفطية وأن الإطاحة به وبنظامه الحاكم من السلطة تحتاج لأن تصبح هدف السياسة الخارجية الأمريكية؟ ألم يزعموا أن أمن العالم في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سيتحدد بدرجة كبيرة بنجاح هذا المشروع؟ أم أن الحرب الأمريكية على العراق شنت خدمة لحليف إقليمي، أي لإسرائيل؟ هل هذا ما عناه بول وولفويتس حينما قال «إن العراق ليس يعني العراق فحسب»؟ أم - أخيراً - أن الولايات المتحدة حركتها قيم

(١٦) *Washington Post*, 5/9/2002.

أعلى لتحرير العراقيين من الطغيان وإدخال الديمقراطية؟

لو كان بإمكان المرء أن يبصر الهدف المتبقي (أو الأهداف) من وراء الحرب سيوحي هذا بدوره بطول المدة التي تعتزم الولايات المتحدة أن تبقى فيها، وأية إجراءات ستتخذ في العراق وأي شكل من أشكال الوجود ستتخذ. فهذه هي المسائل التي ستحدد الآثار الطويلة الأمد الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية للحرب على المنطقة وكيف سيستجيب اللاعبون الإقليميون لها.

إن النظريات المبنية على أساس القيمة لا تساعد في تفسير سلوك الدول الكبرى، وبالأخص الدول العظمى. إن الولايات المتحدة ليست طرفاً في الأعمال الخيرية وليست دولة تبشيرية. إنها لا تنفق حياتها وثرواتها لإدخال نظام سياسي جديد على مجتمع يقع على بعد قارات منها. فاعتبارات المصلحة القومية، حقيقية كانت أو متصورة، توفر مفتاح فهم السلوك السياسي. وتبعاً لذلك فإنني أستبعد الزعم القائل بأن الولايات المتحدة قد شنت الحرب على العراق لتجلب الديمقراطية إلى شعبه.

بالإضافة إلى هذا فإن هندسة مجتمع ما مهمة صعبة، حتى على دولة عظمى. وهندسة منطقة بأسرها حماقة وتؤدي إلى صراع دائم. ولا يبدو أنها توفر تفسيراً ملائماً للسلوك الأمريكي. ويتركنا هذا مع التفسير العقلاني الوحيد: إن الولايات المتحدة مدفوعة بأولويتين - النفط وإسرائيل. فإذا كان الحال كذلك ينتج ما يلي:

١ - ستبقى الولايات المتحدة في العراق لفترة طويلة، طويلة قادمة. فإذا ما نجحت في إقامة نظام حكم مستقر وصديق لها، سيكون وجودها سياسياً من ناحية أولية. أما إذا لم تنجح في هذا فستحتفظ بوجود عسكري في العراق لتأمين مصالحها.

٢ - إذا فشلت الولايات المتحدة فإنها ستفتح الباب لأعمال المقاومة. وتصبح إيران - بصفة خاصة - وسوريا على سبيل الاحتمال، معرضتين للتورط إذا تطور وضع من هذا القبيل. فهما إما ستخطوان للداخل طوعياً، أو ستستدرجان إلى التدخل.

٣ - لقد وضع مهندسو هذه الحرب حساباتهم على أساس أن المركز التفاوضي للفلسطينيين ومؤيديهم العرب سيضعف بدرجة كبيرة بفعل تدمير النظام الحاكم العراقي واستبداله. وسيكونون مستعدين في مفاوضات المستقبل للتسليم بقدر كبير من حقوقهم التاريخية والتراجع عن مواقعهم السابقة. وإذا حكمنا على أساس تاريخ الصراع فإن مثل هذه الرؤية قصيرة النظر. ذلك أنه إذا لم تلب تسوية ما الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، سترفض وستعرض استقرار المنطقة لمزيد من الهزات.

٤ - نحن نشهد بالفعل تجليات عدم استقرار في عدد من بلدان المنطقة. والمشاعر معرضة لمزيد من الاشتعال إذا تبين أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو وجود طويل الأجل.

إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو وجود طويل الأجل.و في الوقت نفسه فإن النظام الإقليمي العربي قد تداعى، ولم تبق قواعد لتوجيه سلوك الدولة العربية، والبنى والبرامج والسياسات من أجل عمل عربي مشترك هي من أمور الماضي.

ثمة قول مأثور يقول: «تتماسكون معاً أو تشنقون منفصلين». ونظم الحكم ليست متماسكة معاً. سلبيتها ورضاها الذاتي اللذان طال أمدها يسمحان لغير العرب بأن يشكلوا المستقبل العربي[١٧].

(١٧) للإطلاع على دراسة كتبت قبل الحرب وتقدم تحليلاً على درجة عالية من الفهم للأحوال الاقتصادية والعلاقات العربية - العربية ومخططات الدول الأجنبية بشأن المنطقة، انظر: Vahan Zanoyan, *Time for Making Historic Decisions in the Middle East* (Kuwait: Center for Strategic and Future Studies at Kuwait University, 2002).

المنـاقشـات

جورج قرم (رئيس الجلسة)

شكراً د. فارس، لرسم هذه اللوحة العريضة والقاتمة في الوقت نفسه للمعطيات العراقية والمعطيات العربية، ونفتح باب النقاش لهذه التصورات.

سعد فتح الله

إذا كانت الولايات المتحدة تعتبر أن حربها على العراق هي حرب وقائية للمنطقة والعالم باسم الديمقراطية، فأي مفهوم لهذه الحرب الوقائية الأمريكية؟ وهل هذه البدعة الأمريكية الجديدة كافية لإيهام العالم مع مخالفتها للقوانين العالمية للأمم المتحدة، وبالتالي العالم، بفرض الحرب على العراق عنوة، وسلب مقتنياته الصناعية والزراعية والبترولية والسيطرة على أرضه وشعبه خدمة للديمقراطية الأمريكية الغريبة والبعيدة كل البعد عن المنطق العربي والمتوسطي والأوروبي؟ كل سطو وعنف مفروض بالقوة - مهما كانت الاعتبارات الأمريكية خلفه - سيواجه بالمقاومة القوية من الشعب العراقي، حيث هناك في كل يوم جنود أمريكان يقتلون. لذا لا بد لنا من الإشارة إلى ضرورة المشاركة العربية والاقليمية لمساعدة العراق العربي من هول السيطرة الأمريكية هذه، ولترك المشاركة للعراقيين لبناء وطنهم حسب طبيعتهم وعقولهم وعقليتهم هم - وليس غيرهم - لتقرير مستقبلهم بمساعدة الأمم المتحدة والجامعة العربية، حرصاً على الشفافية وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، وإبعاد الخصخصة الأمريكية المتوحشة للشركات التي تبغى الربح السريع فحسب على حساب الشعب العراقي الفقير.

سليم نصر

ثمة تناقض في ما قاله د. فارس. فهو أشار أولاً إلى أن الشيعة لا يمثلون كتلة واحدة، ولكنه ما لبث أن عاد ليتحدث عن جدول أعمال شيعي واحد، كما لو كان

يعتبرهم فاعلاً سياسياً واحداً. والحقيقة أنهم مليئون بالتناقضات شأن الجماعات الأخرى في العراق من المجلس الأعلى (للثورة الإسلامية إلى حزب الدعوة إلى السيستاني..). وينطبق هذا على الهياكل العشائرية. فهذه عقود سياسية وغالباً ما استغلت، استغلها صدام من قبل والآن فإنها تستغل من جانب الأمريكيين، فينبغي أن لا نتحدث عنها وكأنها وقائع اجتماعية. إن من الضروري أن يحاول المرء الربط في العراق بين حقيقة حقوق المواطنين كأفراد وبعض أشكال التمثيل الجماعي. ذلك لأن إنكار وجود بعض الهويات الجماعية في تقاليد كثير من الايديولوجيات السياسية في المنطقة في السنوات الخمسين الماضية قد أدى بنا إلى كارثة.

وملاحظتي الثانية، هي أن ورقتك - المسرفة في منهجيتها وبنيتها المنطقية أغضت من شأن حقيقية أن الولايات المتحدة شأن أي دولة أخرى - حتى لو كانت قوة عظمى - تملأها صراعات سياسية بين جماعات المصالح المختلفة والشخصيات، وهذه كلها قبالة للتغيير إذا تغير ميزان القوة الداخلي. ونحن إذا ما أخذنا ما يجري الآن نجد سياسية فوضى في العراق - حتى من زاوية النظر إلى مصالحهم - إنهم غير مستعدين، يرتجلون ويخطئون كثيراً، وهذا لمصلحتنا. فلا ينبغي أن نبالغ في إسقاط صورة منطقية متماسكة و قوية على الخصم.

رئيس الجلسة

إنني أشعر بالأسى حينما أسمع مثقفين عرباً وأصدقاء لنا يستخدمون إطاراً عرقياً (اثنياً) وطائفياً لتحليل ما يجري. وأنا أعتقد أن ثمة اختلافاً بين العراق وبيننا في أن العراقيين لم ينشأوا - كما هو الحال معنا - لمئتي سنة أي منذ المتصرفية على أن الديمقراطية هي تمثيل طائفي. فالعراقي كانت لديه فرصة كبيرة ليصبح قومياً عربياً، ولهذا فإنه تجاوز السني والشيعي - حتى وإن لم يتجاوز الكردي - في علاقاته العربية. إنني أعتقد أن التحليل العربي والطائفي يفيد من يعملون على تجزيء العراق.

ليسلي ترامونتيني (من المعهد الألماني للدراسات الإيرانية)

لدي سؤال بسيط للغاية: ماذا كان الهدف الحقيقي وراء الغزو الأمريكي للعراق. وقد ذكر د. فارس أنه يظن أنه إسرائيل والنفط. ولكنني أعتقد غير ذلك. فالأمريكيون يستوردون نسبة ١٣ بالمئة من حاجتهم النفطية من الخليج، هم إذاً ليسوا معتمدين على هذا النفط، فهم يحصلون عليه من عندهم في تكساس ومن بلدان أخرى. فلماذا نبقى على إصرارنا على أنه النفط هو هدف الأمريكيين. إن الأوروبيين واليابانيين أكثر اعتماداً على نفط الخليج من الأمريكيين.

فرهنك جلال

إن أكثرية العراقيين تفكر مثلما الأردنيون ذكروا شعار الأردن أولاً، فسمعت لحسن الحظ أن كل العراقيين يقولون الآن العراق أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً، فالتأكيد هو على العراق. وعلى كل حال حتى إذا كانت هناك ثورة عراقية، ونقرب الأشياء مثل فلسطين، فهي بالنتيجة لن تكون الدافع لتحقيق الأماني العربية الكبيرة، أشك في ذلك كثيراً.

الأمر الثاني الذي استنتجته من المحاضرة هو أن الأكراد والشيعة يجب أن يسكتوا عما نالهم من مصائب.. الآن قل للكردي : يجب أن لا تميز نفسك، ولن تسمع منه أي رد فعل إيجابي. وكذلك الحال بالنسبة إلى الناس الآخرين في العراق. حتى مثلاً قسم من الإخوان يذكرون أسلحة الدمار الشامل. أنا أتمنى أن هذه الأسلحة لم توجد في العراق لكي يتحول الأمر إلى أضحوكة وإلى نوع من الضغط على الأمريكان لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن. ولكن في الوقت نفسه لا يمكن أن أنسى أن أسلحة الدمار الشامل استعملت ضد العراقيين، وقتل الآلاف منهم خلال فترات زمنية قليلة. إن تكرار مأساة السابق بحجة أن الأمريكان جاءوا للدفاع عن النفط وإسرائيل، وأن العراقيين يجب أن يقوموا بثورة لخدمة الأمانة الكبرى، والأكراد والشيعة يجب أن يسكتوا عما يصيبهم من أذى . .إن هذا لن يجد أي آذان صاغية في العراق إلا من فئات قليلة، وشكراً.

هاني فارس

لا بد من إدراك أهمية تأثير النفط في الاقتصاد العالمي. إنه يشكل نحو ١٠ بالمئة من إجمالي صادرات العالم، وهو بالتالي أكبر سلعة مصدرة على ظهر الأرض، والطلب على النفط يتزايد بمعدل ٢ – ٣ بالمئة سنوياً. وينبغي أن نتذكر أن النفط مصدر قابل للنضوب. وقد تنبأت مجموعة هارفرد التحليلية أن يصل إنتاج النفط في عام ٢٠٠٨ إلى ذروته. ولهذا قال عالم من جامعة برينستون مؤخراً أن على المجتمع الدولي أن يقاتل بالنقود بدلاً من السلاح من أجل النفط.

رمزي سلمان

في ما يتعلق بأهمية النفط فإن الولايات المتحدة تعتمد اليوم على الواردات بنسبة ٥٥ بالمئة، وبحلول عام ٢٠٢٥ ستصل هذه النسبة إلى ٦٨بالمئة. وقد ذكر أندرو غرين السفير الأمريكي الأسبق لدى السعودية أن العرب يعتقدون أن هناك دافعين للحرب

الأمريكية على العراق، الأول السيطرة على النفط، والثاني إزالة عدو استراتيجي لإسرائيل. كذلك فإن سفيراً أمريكياً سابقاً آخر في السعودية هو جيمس أيكنز يروج للفكرة القائلة بأن الهدف من هذه الحرب هو السيطرة على النفط، النفط مهم جداً في الموضوع من أي زاوية نظرت.

خير الدين حسيب

سيدي الرئيس، ما كنت أنوي المداخلة في هذه الجلسة لولا مداخلة الأخ فرهنك جلال. للأسف الشديد لا توجد أية دراسات ميدانية تبين لنا اتجاهات الرأي العام في داخل العراق، فلا أدري من أي مصدر استطاع الدكتور فرهنك جلال وهو جالس مقيم في عمان أن يعرف أن أكثرية الشعب العراقي تقول العراق أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً؟ يمكن أنه يتكلم عن رأي الأكراد إذا كان يعرف رأي الأكراد، وهذه ليست أول مرة يقال هذا الكلام، من حق الأكراد أن يطالبوا بحقوقهم.

ولكن يجب أن أبين في ما يتعلق بالأكراد والشيعة، أن العراق منذ الثلاثينيات كان دولة علمانية، دور المؤسسة الدينية سواءً السنية أو الشيعية، في السياسة في العراق كان محدوداً جداً. المؤسسة الشيعية، الحوزة الدينية لا تريد التدخل في السياسة، دورها ديني وفقهي. . وما كانت ترغب في تشجيع الأفراد في الطائفة على أن يذهبوا إلى المؤسسة العسكرية، الجنود كانوا بسبب التجنيد الإجباري يذهبون حسب نوعية السكان، ولكن الضباط كانوا قليلين، ولذلك من سنة ١٩٥٨ وما بعدها كان الحكم انقلابات عسكرية، وعدد الضباط الشيعة الذين ساهموا فيها كان محدوداً.

أما بالنسبة إلى موضوع الأكراد، فالأكراد - وهذه ليست أول مرة وآمل أن تكون آخر مرة - يتحالفون مع القوى الأجنبية ضد العراق، وقد حصل هذا مع الإنكليز، ومع إيران في عام ١٩٧٠ وانتهت المحاولة في عام ١٩٧٥، وتكررت في عام ١٩٩١. وأنا نفسي سمعت بإذني جلال طالباني قبل أن تنتهي حرب الخليج الثانية يقول: نحن عراقيون وطنيون ولن نتدخل إلى جانب قوات التحالف. بعدها بأسبوعين قال بوش الأب ثوروا، وبدأت العمليات التي أدت إلى تدخل عراقي. . .

أحب أن أقول أن كثيرين في لبنان يحاولون إسقاط الوضع اللبناني على العراق وهذا غير صحيح، السنة في العراق لا يستطيعون أن يزايدوا على الشيعة في عروبتهم وقوميتهم. الشيعة في العراق قبائل عربية تشيعت قبل نحو أكثر من مائتي سنة، ولا تزال هناك قبائل عربية في العراق، في الجنوب هي شيعة وفي الشمال هي سنة. ثانياً،

الأحزاب في العراق إلى عام ١٩٥٨ لم تكن تتشكل على أساس ديني، وكل الأحزاب الموجودة في العراق تضم شيعة وسنة وأكراداً.

هناك سبعة رؤساء وزراء من الشيعة، وعدد من الأكراد صاروا رؤساء وزراء، وأكثر وزراء الداخلية هم من الأكراد. رئيس الديوان الملكي كان كردياً، لم يكن هناك أي شيء يمنع أي شيعي أو كردي حسب الظروف المحيطة من المشاركة. أنا لا أقول إن الأكراد لم يصبهم أذى في النظام السابق، لكن السبب هو أنهم تحركوا في عام ١٩٩١ ضد النظام بناء على طلب بوش الأول. صحيح أنهم تحملوا أذى كبيراً من النظام السابق، ولكن إذا كان يذكر شيء للنظام السابق فهو العدالة في الظلم، الأكراد والشيعة والسنة وحتى البعثيون ربما كان الظلم عليهم أقسى. أنا أتمنى من الأخ فرهنك، وأنا لأول مرة أحس أن عنده الشوفينية الكردية القومية، و لم أكن أعرف هذا، ولكن يبدو أن أحداث العراق قد زادت منها. وأنا كشخص قومي عربي أقول إن من حق الأكراد أن يقرروا مصيرهم، فإذا الأكراد في المنطقة كلها، في كردستان في العراق وتركيا وإيران أتيحت لهم الفرصة لأن يقرروا جميعاً مصيرهم، فاختاوروا دولة مستقلة فهذا من حقهم. ولكن طالما هم في العراق الآن، فإن أي نوع من نظام فدرالي أو غير فدرالي لا يمكنهم أن يقرروه هم ويفرضوه على الشعب العراقي. الجمعية التأسيسية التي تنتخب وتعد الدستور هي التي تقرر بالاتفاق بين الأكراد والآخرين نوع العلاقة بين جميع الفرقاء، وشكراً.

هاني فارس

منذ أسابيع سئل وولفويتز – وكان في جنوب شرق آسيا في أحد المؤتمرات – لماذا العراق وليس كوريا الشمالية؟ فأجاب أن العراق يعوم في بحر من النفط. لم يقل إن العراق منطقة صحراوية، ولا أن هناك أعداداً هائلة من النخيل، ولا أنه يريد إدخال الديمقراطية من أجل أحمد أو علي. وبالإضافة إلى هذا فإن أمريكا ليست هناك لإغلاق الصمامات أو فتحها، إنما هي هناك لتأمين الحصول على النفط في الخليج والتحكم في السعر. إذا كان هناك من يعتقد فعلاً أن أهداف أمريكا من احتلال العراق هي إدخال قيم الديمقراطية فإنه يحلم. أقرأوا المزيد من الأدبيات – **فورين أفيرز** (*Foreign Affairs*)، **فورين بوليسي** (*Foreign Policy*) انصتوا إلى تصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية. إنهم يتحركون بالعراق نحو سياسة طائفية فيها ثلاث صيغ لثلاث جماعات، سنة وشيعة وأكراداً. اقرأوا العدد الأخير والعدد ما قبل الأخير من المجلة الأولى . .اقرأوا فؤاد عجمي – وهو عربي أمريكي – ومقالته عن العراق، وانظروا إلى نوع المنطق الذي يستعمله في وصف المجتمع العراقي وكيف يتحدث عن

قومية عربية وقومية عراقية. وأود أن أحذركم جميعاً من أمر واحد. خلال ١٥ عاماً عانى لبنان من حرب أهلية قتل وأصيب فيها الآلاف، وكان هناك لبنانيون يقولون: لبنان أولاً وثانياً وثالثاً، لا يهمني الآخرون وليذهب الفلسطينيون إلى الجحيم. وكان هناك كويتيون في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ يرددون ليذهب العرب إلى الجحيم، الكويت أولاً وثانياً وثالثاً. ألم يقل المصريون الشيء نفسه تحت تأثير السياسات التي تبناها السادات؟ والآن هناك بعض العراقيين يرددون القول ذاته. وليست أقلل من شأن معاناة الشعوب ولا الجماعات، ولكن لهذا السبب نفسه أقول إن الأمريكيين على الأرجح لن يسمحوا بديمقراطية ليبرالية قائمة على التمثيل الفردي.

الفصل الخامس

التنميـــة والمجتمـــع المدنـــي

١- التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق(*)

عدنان ياسين مصطفى(**)

مقدمـة

هذه الدراسة تستهدف البحث في القضايا الاجتماعية العاجلة في العراق، والسعي لإعطاء تصورات وأفكار باتجاه معالجتها.

وإذا كان تاريخ العمل الاجتماعي في أي مجتمع جزءاً لا يتجزأ من تاريخه، لأن التاريخ نفسه هو الذاكرة الحافظة لتفاصيل التجربة الإنسانية، فإن أهم مصادر الفشل التنموي على الصعيد الاجتماعي في معظم الأقطار النامية هو: الفشل في إدراك البعد الثقافي - التاريخي للتنمية. فالحياة الاجتماعية تتطلب عادات مشتركة ومعايير وقيماً مشتركة، كما تتطلب معتقدات وأفكاراً، وهي كلها من العناصر التي تتكون فيها الثقافة. ولذلك، فإن التنمية بقدر ما تحتاج إلى مؤسسات ونظم، فإنها تحتاج أيضاً إلى أنماط سلوكية تتسق مع إجراءاتها، وتدعم أنشطتها.

وفي هذه العجالة لا نريد أن نستقرىء ونتابع مسيرة التنمية على نحو تفصيلي، بل أن نؤشر بعض الخطى التي تحققت عبر تلك المسيرة، كما نؤشر عثراتها من خلال رؤية نقدية موضوعية ليست مقصودة لذاتها بقدر ما هي مقدمة أو مدخل لرؤية مستقبلية، ذلك لأننا ندخل مرحلة جديدة وندشّن عهداً مختلفاً. ولا شك في أن المفاهيم والمرجعيات والإجراءات ستتحرر من طابعها القديم، وسيأخذ الفعل التنموي أبعاداً متباينة، مدركين أن أيديولوجيا الأمس بقدر ما تصلبت وافتقرت إلى المرونة والشفافية، فإنها تنقلب اليوم إلى يوتوبيا فيها من الأمل قدر ما فيها من ضرورات الصبر عليه والعمل الشاق والمتواصل من أجل تحقيقه.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٦٨-٨٧.

(**) رئيس قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد - العراق.

في هذا اللقاء العلمي التاريخي نتطلع إلى أن يكون هناك قدح في الذهن وعصف للآراء واختلاف حولها. فنحن إذ نتحدث عن المستقبل (وهو بيد الله)، لا نملك في وقتنا هذا وضع تصور محدد سوى الأماني لما نريد أن يكون عليه المجتمع العراقي في المستقبل سواء في المشروعات الاقتصادية أو الاجتماعية.

سنتناول هنا بعض المؤشرات التاريخية عن التنمية الاجتماعية في العراق وصولاً إلى أفق مستقبلي نأمل جميعاً أن نراه متحققاً في زمن قريب قادم.

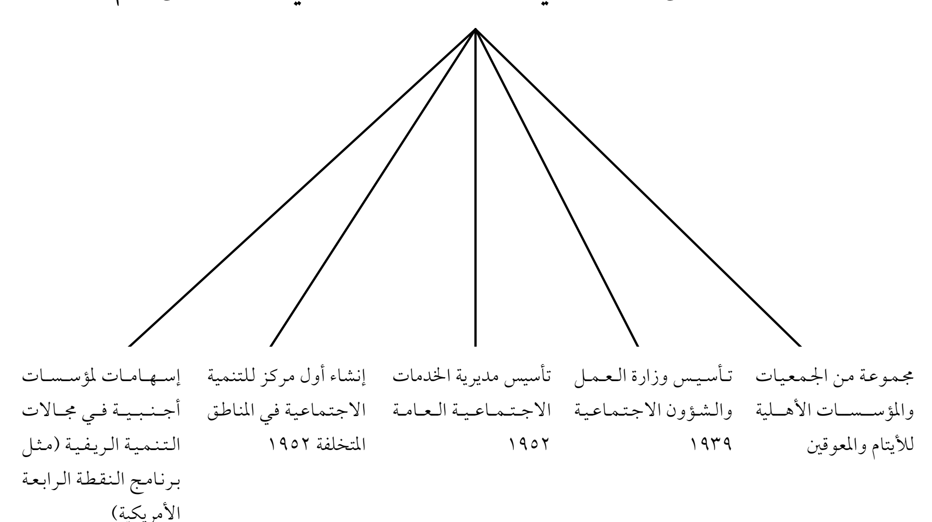
أولاً: ما تحقق.. وما لم يتحقق

العراق ليس مجرد أرض وشعب، بل إنهما معاً دلالة عبقرية التفاعل المنجز ما بين خبرة تاريخية متراكمة وإرادة إنسانية رشيدة منحت المكان والإنسان هويته المميزة. ولذلك قال حكماء العرب والمسلمون إن العراق جمجمة العرب. وقال قدماؤه إن من يملك العراق يملك الجهات الأربع. وقال شيخ المؤرخين أرنولد توينبي إن العراق مركز الأرض، وأشار جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا الأسبق إلى أن العراق هو أخطر بقعة على الأرض. إن مثل هذه الرؤى لا تقتصر على المزايا الجيو - بوليتيكية التي يمثلها العراق، ولا تقتصر على ثرواته وموارده، بل هي رؤى مركبة تدرك أن هذا المجتمع كان ضرع حضارة غذت الإنسانية على امتداد زمنها. فقد أبدع العربة كما أبدع الكتابة، وبحث عن الخلود واستكشف العالم السفلي، بقدر ما تطلع إلى الأفلاك دون أن يقطع جذره النابت عميقاً في الأرض. فالحكمة العراقية هي التي أبدعت قوانين أورنمو ولبت عشتار وشريعة حمورابي. وعلى أرض العراق، حيث تتأصل الوحدة في صلب التنوع، تطورت مرجعيات التعامل الإنساني مع البشر. فكان للمسيحية والإسلام دورهما المميز في إيجاد مظلات أمان اجتماعية مؤثرة كالأوقاف والصدقات والجمعيات والهيئات الدينية. وقد كانت لهذه المظلات وشبكات الأمان أدوارها الفاعلة بعد أن أجهز هولاكو على بنيته السياسية، وسحقت سنابك خيله جزءاً كبيراً من نتاجاته الثقافية، وبعد أن دخل العراق مرحلة «الضغط المنخفض» حين هاجمته الرياح من كل مكان وظل أسير التخلف لقرون طويلة استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، ثم قيام دولته الفتية عام ١٩٢١ لكي يبدأ مسيرة جديدة في مجالات العمل الاجتماعي اعتمدت أساساً على الأنشطة الطوعية ذات الطابع الديني. فقد أسس الآباء الكرمليون خدمات لرعاية الأيتام في بغداد والبصرة تكاملت أنشطتها مع أنشطة الميتم الإسلامي وجمعية العلل الاجتماعية وجمعية حماية الأطفال وغيرها. ومع أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تأسست عام ١٩٣٩، فإن جهودها ظلت محدودة جداً. وظل العمل الاجتماعي يتسم بطابع المساعدة الطارئة فاقداً للمضمون التنموي.

لقد كان بناء الدولة العراقية شاقاً، وخصوصاً في النصف الأول من القرن العشرين. وقد قدم الدكتور هاشم جواد في كتابه **مقدمة في كيان العراق الاجتماعي** وصفاً لا يبعث على الرضا عن أحوال العراق آنذاك. ففي حوالى منتصف العقد الرابع من القرن الماضي كان سكان الأرياف يشكلون ما نسبته ٦٥ بالمئة. ومع أن ٢٥ بالمئة من السكان يستوطنون المدن، فإن ما لا يقل عن ١٥ بالمئة منهم كانوا مهاجرين(١). وقد كان العامل الرئيسي في توزيع السكان هو العامل الاقتصادي، فضلاً عن تأثير الكوارث الطبيعية وقسوة الإجراءات الإقطاعية(٢). وفي هذه الفترة شهد العراق انتشاراً واسعاً لمختلف الأمراض، وفي مقدمتها الملاريا بنسبة ٥٠,٤ بالمئة من مجموع الأمراض السارية. وكانت الملاريا تؤدي إلى ٥٠,٠٠٠ وفاة سنوياً. ولم تكد حصة مصلحة الصحة العامة تزيد على ٦ بالمئة من مجموع ميزانية البلاد، مقابل ٣٠ بالمئة للدفاع. وقد كشفت لجنة من جامعة كولومبيا عن أن التعليم في العراق آنذاك كان يتسم بالجمود والابتعاد عن حياة الناس. ولم تكن ميزانية التعليم لتزيد على ١١ بالمئة، ولم يتخرج من مراحل الدراسة الثلاث بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٤ سوى ٨١,٠٠٠ طالب(٣).

الشكل رقم (٥-١)

بعض مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمية والطوعية في العراق قبل عام ١٩٥٨



---

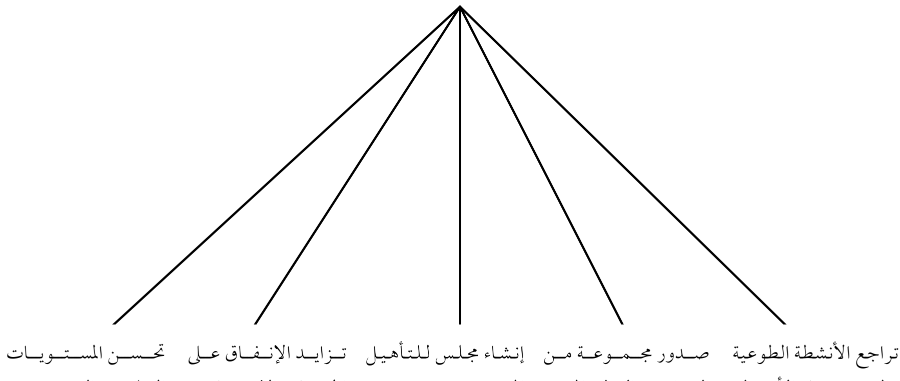
(١) هاشم جواد، **مقدمة في كيان العراق الاجتماعي** [بغداد: مطبعة المعارف]، ١٩٤٦)، ص ١٧-١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

إن تحولات حدثت مطلع العقد الخامس من القرن الماضي، فقد بدأت الحكومة العراقية بالحصول على ٥١ بالمئة من عائدات النفط. وبذلك تحققت لها موارد يمكن أن تكون مصدراً لحركة تنموية مؤثرة على الصعيد الاجتماعي. وبدأت بالفعل تطبق توصيات اللورد سولتر لإنعاش الاقتصاد العراقي مركزة على المشاريع الصناعية بعد عام ١٩٥٨. غير أن العمل الاجتماعي شهد انحساراً في أنشطته الطوعية واستمر تشتت الجهد بين عدة وزارات وخصوصاً العمل والداخلية والصحة. وخلال الفترة ١٩٥٨-١٩٧٠، اشتدت الصراعات السياسية في المجتمع العراقي، وكان لها تأثيرها المباشر في العملية التنموية. ومع ذلك صدرت قوانين ونظم اجتماعية مهمة في مجالات الرعاية الاجتماعية وإصلاح الأحداث والتأهيل المهني ومنع البغاء وغيرها.

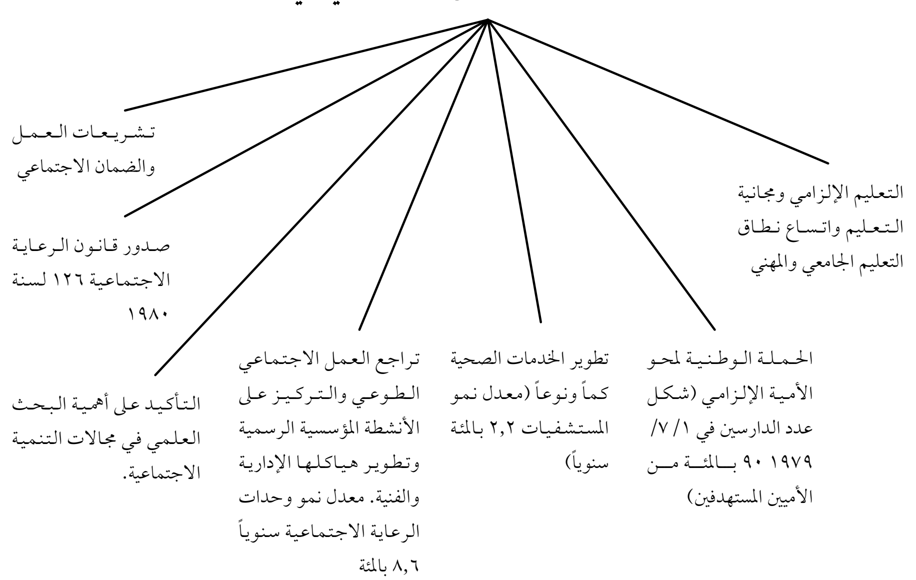
الشكل رقم (٥-٢)
بعض مؤشرات العمل الاجتماعي الرسمية والطوعية
في العراق بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠



وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ شهد المجتمع العراقي تطورات تنموية مهمة. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي لعموم الاقتصاد العراقي نمواً كبيراً قدره بحسب بعض التقديرات حوالى ١١,٣ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠. وشهد المجال الاجتماعي بالذات نسبة نمو مقدارها ٥,٨ بالمئة في التعليم والصحة بصورة أساسية. وتزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي من ٦٩٠ مليون دينار عام ١٩٧٦

إلى مليار دينار بمعدل سنوي بلغ ١٠,٤ بالمئة. وقدرت عائدات النفط بنحو ٩٥ مليار دولار، وعلى أساس ذلك بنيت خطتا التنمية القومية للأعوام ١٩٧٠-١٩٨٠[٤].

الشكل رقم (٥-٣)
بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي في العراق (١٩٧٠-١٩٨٠)



غير أن ثمار الجهود التي بذلت بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ سرعان ما أصبحت حطباً لنار الحرب العراقية - الإيرانية التي تواصلت لثماني سنوات. وازدادت معها ضغوط السلطة، وتراجعت مؤشرات التنمية البشرية، ولم تعد التنمية - حتى في أحسن حالاتها - سوى محاولة لتخفيف من احتمالات الانفجار الاجتماعي أو لاستيعاب بعض آثار الحرب. بل إن العمل الاجتماعي قد بدأ يتراجع على نحو واضح خلال عقد الثمانينيات، حيث ألغيت المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتقلصت مظلة الضمان الاجتماعي للعمال، وتعاظمت أعداد الأسر الفقيرة والأسر التي تعولها الأرامل وزوجات الأسرى والمفقودين، كما تعاظمت وتراكمت ديون العراق الخارجية. ولم يعد العمل الاجتماعي يجد مصادر تمويل كافية. ذلك كله لا يقارن بالظروف والظواهر التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين إثر الاحتلال العراقي للكويت، ودخوله

(٤) محمد علي موسى المعموري، «تحليل سلوك الفقر - العراق - حالة دراسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ١٤.

حرباً خاسرة مدمرة عام ١٩٩١، وأثر فرض الحصار عليه بموجب القرار رقم ٦٦١ الذي صدر في ٦/ ٨/ ١٩٩٠. والواقع أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي استخدمت في العقد الأخير من القرن العشرين أدت إلى نوع من الحصار الداخلي تعزز يوماً بعد يوم. واحتاج العراق عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٢,٧ مليار دولار لسد النقص في الأغذية حسب تقديرات منظمة الزراعة الدولية[٥]. وتناقص مؤشر القوة الشرائية للأسرة بين ٣,٦٢ عام ١٩٩٠ إلى ٠,١٥. وهذا يعني أن الأسرة اضطرت لإنفاق ٨٠ بالمئة من دخلها على الغذاء. وتراجع برنامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة وازداد عدد الأطفال المشردين المنتشرين في الشوارع، وتعاظم عبء الفقر على النساء مع استمرار تآكل الدخل وقيمة العملة الوطنية. فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية وازدياد مصادر تهديد الأمن الاجتماعي وظواهر السلوك المنحرف والرشوة والفساد الإداري وغيرها. ومع أهمية البطاقة التموينية فإنها لم تسد إلا حوالى ٣٥ بالمئة من حاجة العراقيين. ولم تعد مجانية وإلزامية التعليم، ومحو الأمية، والضمان الصحي والاجتماعي سوى هياكل أو مسميات ضعيفة الأثر على صعيد الواقع.

الجدول رقم (٥-١)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق عام ١٩٩٧

أ - الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا أكثر من ٤٠ سنة	١٥ بالمئة
ب - سكان لا يحصلون على الخدمات الصحية	٧ بالمئة
ج - سكان لا يحصلون على مياه مأمونة	٢٢ بالمئة
د - معدل الأمية بين البالغين	٤٢ بالمئة
هـ - أطفال لا يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي	٢٨ بالمئة
و - معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف	٣١٠
ز - أطفال يموتون قبل إكمال سنة لكل ألف	١٦٩
ح - عدم معرفة القراءة والكتابة بين الإناث	٥٥ بالمئة
ط - أطفال غير مسجلين في المدارس الابتدائية	٢١ بالمئة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ٥٥-٥٦.

إن ما تحقق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ تآكل تدريجياً إلى حد يمكن معه القول

(٥) منظمة الأغذية والزراعة الدولية، «برنامج الغذاء العالمي،» التقرير رقم ٢٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٣.

إن عوامل التهديد الداخلية فاقت من حيث تأثيرها عوامل الحصار الخارجي وما يتصل به. فقد تعمقت الهوة بين المواطن والسلطة مع تراكم الأخطاء وتعاظم أثر السياسات الخاطئة. وهكذا تلكأت البرامج والإجراءات التي اتخذت لأن الكثير منها أهمل في كثير من جوانبه الإنسان أداة وهدفاً.

ثانياً: مظاهر الحرمان البشري في العراق

القضية الأساسية في مجال فهم واقع مجتمع الفقراء والمهمّشين في العراق ترتبط بضرورة تحديده سوسيولوجياً. ومن هذه الزاوية فإنه يمكن النظر إليه على أنه يتكون من الفئات المبعدة عن كل من العملية الإنتاجية والعملية الاستهلاكية.

مجتمع التهميش هذا ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي شهدته وضعيتها الاقتصادية - الاجتماعية في عقد التسعينيات.

السنوات العشر الأخيرة أحدثت شللاً مؤسسياً تاماً هدد مصادر الحياة وجعل المجتمع، وبخاصة الفئات الأكثر عرضة للتهميش، في حالة حرمان من مصادر إشباع الحاجات الأساسية.

ولعل أخطر نتائج الحروب والحصار هو بث التضخم في جميع مناحي الحياة، وبسبب استمرار الحالة لمدة طويلة فإن التضخم له آثار بنيوية في المجتمع العراقي. بمعنى أن كثيراً من الممارسات والأفعال قد تمأسست وترسخت في عمق الممارسة اليومية الاجتماعية، بحيث حازت آلياتها على الاعتراف الاجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس في الريف والمدينة. وبنيوية الظاهرة هو مكمن خطورتها، لأن زوالها أمر مستحيل، وإذا زالت فإنها تظهر بكيفيات مختلفة، فكلما فاقم التضخم من انخفاض القيمة الشرائية للنقد أدى ذلك إلى تدهور أكبر في القيم. لذلك يتعين على السياسات القريبة والبعيدة أن تدرك أنه من المحتمل أن تشكل الفئات الهامشية وقوداً لمعارك تدميرية، إذا ما أدركت في الوقت المناسب رؤيتها ضمن حقائق جديدة، أهمها أن هذه الفئات التي تتردى أوضاعها يومياً، تشكل الكتلة الكبرى في اللوحة الاجتماعية الراهنة، وتصبح موضوعاً للرهان والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى.

من هنا تنشأ الحاجة إلى إكمال الذهن للتأمل في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية المرتبطة عضوياً بالسنن الرئيسية وتحديد ملامح شبكات الأمان الاجتماعي الفاعلة.

إن مظاهر الحرمان البشري في العراق متعددة. ولبعضها جذور عميقة في الثقافة التقليدية، من ذلك مثلاً تلك التي تتعلق بتخلف المرأة عن مسيرة الإسهام في حياة المجتمع، غير أن تلك المظاهر تعاظمت وتفاقمت بعد عام ١٩٩٠ على نحو خطير.

١ - المرأة والأسرة

صارت المرأة تمثل ٥٠,٣ بالمئة من مجموع سكان العراق بحسب إحصاء عام ١٩٩٧. ولا شك في أن المرأة العراقية قد نجحت في توكيد ذاتها وتغيير بعض عناصر الصورة النمطية السلبية فيها. كما تعاظم إسهامها في سوق العمل وفي المنظمات والاتحادات. ومع ذلك، فإن من الممكن القول إن المرأة تحملت ضغوط الحصار وعبء الفقر، ومسؤوليات غياب الزوج، إلى جانب التدهور الصحي والبيئي للأسرة. على الصعيد الدولي وقّع العراق على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، كما أصدر إثر المؤتمر العالمي للمرأة (بكين ١٩٩٥) استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، غير أن الثغرة بين القانون والواقع ظلت عميقة جداً.

لقد أظهرت دراسة ميدانية أن ٦٠ بالمئة من النساء المعيلات لأسرهن تحملن عبء الحصار، وأن ٢٦ بالمئة منهن يقمن بإعالة ٧ أفراد من الأسرة بالمقارنة مع عبء الإعالة على مستوى المجتمع ككل والبالغ ٣,١ فرد. من جانب آخر بلغ معدل عدد الأطفال الرضع ١٠٧ لكل ألف ولادة حية، و١٣١ لكل ألف من الأطفال دون الخامسة، وبلغ معدل وفيات الأمهات ٢٩٤ لكل عشرة آلاف ولادة حية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨[٦]، وانتشرت الأنيميا بنسبة ٦١ بالمئة بين النساء الحوامل حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية. وأشارت دراسات أخرى إلى تزايد أعداد الحالات التي تعرض على أقسام الأمراض النفسية والعصبية في المستشفيات. وقدرت إحدى هذه الدراسات أن ٥٧ بالمئة من النساء يعانين حالات نفسية مرضية كالقلق والاكتئاب والأرق والصداع. وكان تقرير جامعة هارفرد قد أشار إلى نتائج مقاربة[٧]، كل ذلك إلى جانب تدهور الحياة الأسرية وتدني كثافة العلاقات الاجتماعية، إذ ارتفعت حالات الطلاق من ١٩٣٦٨ عام ١٩٨٨ إلى ٢٥٦٥٢ عام ١٩٩٨. كذلك تعاظم عدد المتسربات من المدارس أو غير الملتحقات. وازدادت أيضاً نسبة النساء الأميات.

(٦) انظر: سهام محمد عبد الحميد، **دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** (بغداد: [د.ن.، د.ت.])، ص ٣٦، و United Nations Children's Fund [UNICEF], *Iraq Child and Maternal Mortality Survey 1999* ([n.p.]: UNICEF, 1999).

(٧) انظر: مها حسن يوسف السالم، «بعض الآثار السلبية للحصار الاقتصادي على الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة العراقية،» (بحث غير منشور مقدم للاتحاد العام لنساء العراق، ٢٠٠٠).

إن أهم ما يمكن أن نشير إليه هنا هو أن المرأة أصبحت في موضع تحديات كبرى، هي جزء من التحديات التي واجهها المجتمع ذاته وخصوصاً في ظل الحروب والنزاعات والحصار التي انعكست على شخصية المرأة وعلاقاتها الأسرية، وضاعفت من مسؤولياتها على حساب أوضاعها الصحية والتعليمية والنفسية. وعلى الرغم من قيام الحكومة خلال العقود الثلاثة الماضية بأن توجد بعض الآليات والإجراءات للتقليل من مصادر الإحباط وعبء الفقر ومخاطر غياب رب الأسرة، غير أن الأمر لم يكن سهلاً. فقد أشار تقرير إلى أن حوالى ٣,٥ مليون عراقي من الموظفين والقوات النظامية وبعض العجزة وأرباب المعاشات صاروا يتقاضون رواتب قدرها ٢٠٠٠ دينار شهرياً (كانت تقل عن دولار واحد عام ١٩٩٥). وأضاف التقرير أن ٧١ بالمئة من السكان أصبحوا في وضع مزر، وقد باع الكثير منهم ممتلكاتهم وأثاثهم، بل حجارة منازلهم أيضاً[(٨)]. وقد حاولت وزارة العمل أن توفر مظلة أمان لهذه الأسر من خلال قانون الرعاية الاجتماعية، حيث بلغ عدد الأسر التي استفادت منه عام ٢٠٠١ ٥٧٧١٤ أسرة صرفت لها رواتب مجموعها ١٣٢٣٢ مليار دينار. كما اضطرت الأسر الفقيرة للاستفادة من صناديق التكافل والزكاة. غير أن كل تلك الإجراءات كانت شكلية، لأن الأسر الفقيرة كانت تعاني مشاكل مركبة صحية وبيئية وسكنية واقتصادية. كما أن نسبة عالية من تلك الأسر كانت تعاني مظاهر التفكك والصراعات بين أفرادها ويسود أجواءها العنف. ولا شك في أن ذلك هو أحد مصادر ارتفاع معدلات الجريمة والجنوح. فقد أشار تقرير لليونيسيف إلى ازدياد أعداد الأحداث الجانحين من ٢٦٠٠ حالة عام ١٩٩١ إلى ٤٤٢٠ حالة عام ١٩٩٦[(٩)].

٢ - الأطفال

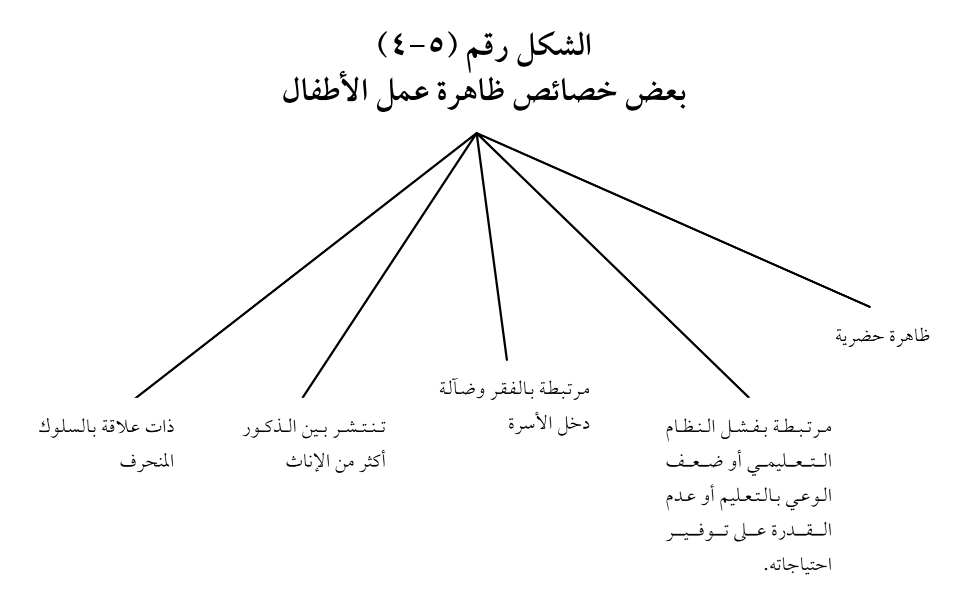
يمكن النظر إلى قضايا الأطفال من زوايا متعددة، لكن هناك ظاهرة عامة برزت في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية وهي ظاهرة «عسكرة حياة الطفل» و«أدلجة تفكيره» على نحو معين. وإذا تركنا الأطفال الأسوياء، أو ذوي الظروف السوية جانباً، سنجد أن نسبة عالية من أطفال العراق كانت تعيش مآسي بعضها غير ظاهر على السطح. فآلاف الأسر فقدت أولياءها بسبب النزاعات وضغوط الحياة. واضطر آلاف الأطفال للعمل دون السن القانونية لمساعدة أسرهم. وقد أورد تقرير لجامعة الدول العربية إحصاءات مفادها أن الأطفال شكلوا عام ١٩٨٧ ٢,٣٧ بالمئة من قوة

(٨) منظمة الأغذية والزراعة الدولية، «برنامج الغذاء العالمي،» ص ١٩.

(٩) United Nations Children's Fund [UNICEF], *Situation Analysis of Children and Women in Iraq* (Iraq: UNICEF, 1998).

العمل في العراق. والواقع أن دراسة أجريت عام ١٩٧٨ وشملت ٨٩١٢ مشروعاً، أظهرت أن عدد الأحداث العاملين ممن هم دون سن العمل بلغ ١٠٣٥٢، أي ٤٨ بالمئة من مجموع العاملين في تلك المشاريع. ولا شك في أن للفقر أثره البالغ في اتساع ظاهرة عمل الأطفال. ويشير تقرير لليونسيف أن التدهور التدريجي للتعليم ترافق مع تعاظم مسؤولية الأسرة في توفير مستلزمات الحياة، وأن عمل الأطفال يحول دون استقرار الدوام في المدارس. وتبدو خطورة عمل الأطفال من حيث علاقتها بالجنوح. فقد قدرت اليونسيف أن عدد الأطفال الذين أحيلوا إلى مؤسسات الأحداث ارتفع بنسبة خمسة أضعاف. وأظهرت إحدى الدراسات أن ٧٠ بالمئة من الأطفال العاملين الذين خضعوا للدراسة ارتكبوا جرائم سرقة، وأن ٤٥,٤ بالمئة يعانون ظروف العمل السيئة. وأظهرت دراسة مهمة أخرى شملت ٦٩ طفلاً يعملون في مهن الحدادة والسمكرة والبقالة في بغداد، أن ٤٨,٦ بالمئة منهم يقضون ٩-١٠ ساعات يومياً في العمل، و٣٩ بالمئة منهم تعرضوا للضرب، و٩٤ بالمئة تركوا مقاعد الدراسة، وأن ٦٩,٨ بالمئة يأكلون وجبة طعام واحدة، و٣٣ بالمئة يفكرون بالموت أو الانتحار.

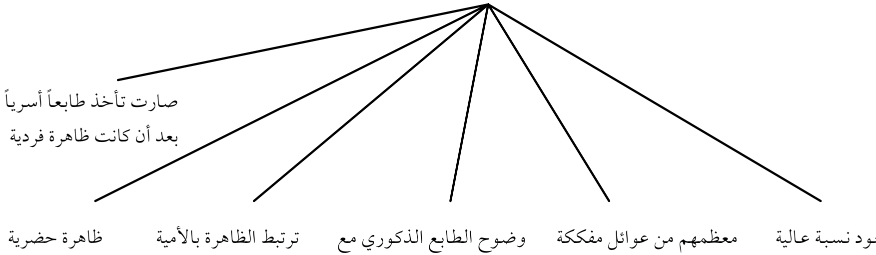
الشكل رقم (٥-٤)
بعض خصائص ظاهرة عمل الأطفال



من جانب آخر، اتسعت في المجتمع العراقي ظواهر خطيرة مثل التسول وتشرد الأطفال وأطفال الشوارع، كما اتسعت ظاهرة المرضى والمعوقين بين الأطفال، إذ قدرت اليونسيف عدد الأطفال المعوقين في العراق بحوالى ٣٣٠,٠٠٠ طفل مقابل تراجع كبير في الخدمات المؤسسية والصحية المتوفرة لهم، وخصوصاً بعد عام ١٩٩١.

الشكل رقم (٥-٥)

بعض مؤشرات ظاهرة التسول والتشرد



لقد كانت حالات اليتم بسبب وفاة الأب أو غيابه الطويل تغذي ظواهر التشرد والتسول، خصوصاً أن دور الأيتام لم تكن تقدم خدمات تربوية فاعلة تتناسب مع اتساع ظاهرة اليتم بسبب الحروب والنزاعات، بل إن عدد هذه الدور انخفض من ٢٢ داراً عام ١٩٩٠ إلى ١٩ داراً عام ١٩٩٨. وقد شاع بين نزلائها التخلف الدراسي، وأصبحت الحياة فيها مقدمة للانحراف.

٣ - المسنون والعجزة

على رغم شيوع ظاهرة الأسرة النواة، فإن الأسرة العراقية ظلت توفر لكبار السن بعض الخدمات المهمة، غير أن اتساع دائرة الحياة الحضرية جعل هذه الشريحة في حالة عوز شديد، وحاجة ماسة إلى الرعاية. وقد حاول قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لعام ١٩٨٠ أن يحل جانباً من المشكلة من خلال راتب الرعاية. كما أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أوجدت عدة مؤسسات لهذه الشريحة. إلا أن عددها انخفض من ٩ تضم ٤١٠ مستفيدين إلى ٣ فقط عام ١٩٩٨. ويرجع هذا الانخفاض إلى نقص التمويل على رغم اتساع الظاهرة بشرياً وجغرافياً، ولذلك اتجهت أعداد من كبار السن إلى التسول، وخصوصاً في ظل ضآلة الرواتب التقاعدية وكلفة الخدمات الصحية العالية.

٤ - الأيتام ومن في حكمهم

لا شك في أن الحروب والنزاعات التي شهدها المجتمع العراقي طوال العقود الثلاثة الماضية أدت إلى اتساع ظاهرة اليتم سواء بسبب موت الأب أو غيابه الطويل نتيجة الأسر أو الفقدان. كما أن ظروف الحصار قد انعكست بشكل واضح على الأسرة، وخصوصاً غياب أو تقلص مساحة التفاعل الأسري، فالأب والأم إن كانا موجودين فهما مشغولان باهتمامات ضاغطة، والابن لا يجد رعاية قادرة على ملء

اهتمامه وقد انعكس ذلك على أنماط التنشئة الاجتماعية، وازدياد معدلات الانحراف.

ثالثاً: شبكات الأمان الاجتماعي في العراق: الفعل والتحدي

إن التحولات المجتمعية السريعة التي شهدها المجتمع العراقي في عقد التسعينيات، وتآكل المكاسب التنموية التي تحققت في عقد السبعينيات، وانهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، كلها عوامل أدت إلى زيادة التوترات الاجتماعية وفتحت الطريق أمام المزيد من الانتكاسات المتكررة التي عرّضت البناء الاجتماعي لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى اتباع سياسات اجتماعية جديدة تستهدف الحد من هذه الانعكاسات وتخفيف وطأتها، وبخاصة على الشرائح الفقيرة وبعض الفئات الأكثر تعرضاً للصدمات (Vulnerable Group) مثل العاطلين عن العمل، والمهمّشين، والإناث الفقيرات، والمتسربين من العملية التربوية، وكذلك المعوقين والمسنين وغيرهم. وما دامت شبكات الأمان الاجتماعي تتكون من حزمة من البرامج الممولة بواسطة الدولة بالدرجة الأولى، يضاف إلى ذلك قدر من التمويل الذي توفره المنظمات غير الحكومية (غير الرسمية) أو المقدمة في إطار برامج المعونة من خلال الشبكات الخاصة، فإن هذه الشبكات تعتمد على مجموعة من الآليات الأساسية في تنفيذ برامجها، تتمثل في برامج دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية (غذاء، صحة، نقل، تعليم... الخ)، وبرامج المساعدات والتحويلات المادية والعينية للفئات الشديدة الفقر، وبرامج توليد فرص عمل أو إدخال للفئات التي يمكن مساعدتها على الاندماج الاجتماعي.

الجدول رقم (٥-٢)
شبكات الأمان الاجتماعي في العراق

الشبكات الخاصة	الشبكات الوطنية العامة
١ - التأمينات الاجتماعية (تشريعات التقاعد والضمان الاجتماعي: عسكرية ومدنية). ٢ - المساعدات الاجتماعية (تشريعات الرعاية الاجتماعية: (المعوقون، المسنون، العجزة من الفقراء). ٣ - برامج المساعدات والتحويلات المادية والعينية للفئات الشديدة الفقر. ٤ - برامج توليد فرص عمل أو إدخال للفئات التي يمكن مساعدتها على الاندماج الاجتماعي. ٥ - تشريعات رعاية الأحداث والقاصرين. ٦ - قانون صندوق الزكاة.	١ - توفير الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع. ٢ - دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية (صحة، غذاء، تعليم، نقل وغيرها). ٣ - تعزيز الرقابة على الأسعار.

وإذا كانت معطيات الواقع الفعلي في جميع الدول العربية تقلل من أهمية هذه الشبكات وفاعليتها في تخفيف المعاناة الأساسية للشرائح الفقيرة فيها، وتتباين من حيث تركيزها على المناطق الحضرية أو الريفية، وأن تلك الشبكات تعاني تبعات سمة عامة تتمثل في قلة مواردها التمويلية بخاصة، فإن الخطورة تزداد في العراق بسبب اتساع دائرة الفقر، وارتفاع نسبة الفئات المستهدفة إلى إجمالي السكان، فضلاً عن غياب التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتنفيذها، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تداخل وازدواجية برامج المساعدة الممنوحة لبعض المناطق الجغرافية أو لفئات اجتماعية معينة مقابل حرمان مناطق وفئات أخرى من أي شكل من أشكال الضمان أو المساندة الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن مكونات هذه الشبكة بعضها عام يستفيد منها المواطنون جميعاً، دون أي اعتبار لفقرهم. وقد اعتمد هذا المنهج في العراق من خلال دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة ومواصلات وطاقة وغيرها، حيث توسع في فترة الرفاهية الاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات، ثم بدأ بالتراجع باتجاه استرجاع كامل الكلفة أو جزء منها. والاتجاه نفسه اعتمد في نظام البطاقة التموينية حيث يحصل كل مواطن على نصيب متماثل، دون أي اعتبار لدرجة فقره أو غناه.

أما البعض الآخر من عناصر الشبكة، فهو خاص، إذ لا تمنح مزاياه إلا للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة في القانون المنظم لها.

وهنا تبرز مخاطر أساسية لعل أبرزها:

- ضعف الاستهداف، حيث إن أغلبها لا توجّه توجيهاً دقيقاً إلى الفقراء الحقيقيين، لا بل إن البعض منها يساوي في المعاملة بين الفقراء وغيرهم. لقد أصبح قاع المجتمع يعجّ بالفقراء والمحرومين والمهمّشين والعاطلين وغيرهم من ضحايا البطالة والتضخم واللامساواة، مما يحد من الجهود المبذولة في بناء شبكات أمان اجتماعي فاعلة ونموذجية.

- تزايد معدلات التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي، في الوقت الذي بقيت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توسع من رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله.

- شيوع مظاهر الفساد الإداري (الرشوة - التزوير - الاختلاس - التهريب)، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى اللجوء لإقامة شبكات أمان اجتماعي تتسم بالعمومية، لتجنب مشكلات إساءة تنفيذ السياسات الخاصة بشبكات الأمان الأكثر

دقة. وهذه الشبكات في حقيقة الأمر لا تسهم في القضاء على ظاهرة الفقر أو التخفيف منها، وإنما تخفف من حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء.

وفي العراق تؤكد المعطيات الواقعية عدم فاعلية أغلب عناصر الشبكة. فعلى سبيل المثال، يعكس راتب رعاية الأسرة للمشمولين في راتب الرعاية الاجتماعية، في ضوء ما توفر لدينا من بيانات تقديرية وبشكل واضح، ضعف دور هذا العنصر في الشبكة. فمقياس الكفاءة اعتمد بشكل أساسي على عدد المستفيدين من هذا القانون دون البحث في المقوم الآخر، وهو مقدار التحويلات النقدية المقدمة.

الجدول رقم (٥-٣)
أعداد الأسر الفقيرة المستفيدة من راتب رعاية الأسرة لسنوات مختارة

السنة	العدد	مجموع المبالغ المصروفة (مليون دينار)
١٩٨٠	١٤٧	٠,٦
١٩٨٤	٤٤٧٤١	١٨
١٩٩٠	٧١٧٧٥	٣٥
١٩٩٨	٧٠٢٣٠	٥٨٦ (بعد إضافة ٢٠٠٠ دينار لكل راتب، أي حوالى دولار)
١٩٩٥	٧٠٦٤١	١,٨٦١ مليار
١٩٩٦	٦١٤٦٨	١,٦٠٦ مليار
١٩٩٨	٥٥٢١	١,٥٢٤ مليار
٢٠٠٠	٤٤٩٦١	٢,٤٥٢ مليار
٢٠٠١	٥٧٧١٤	١٣,٢٣٢ مليار

المصدر: انظر: كوثر العبيدي، «المضامين الاجتماعية والاقتصادية لراتب رعاية الأسرة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٢).

يلاحظ تراجع أعداد الأسر مع ارتفاع حجم المبالغ المصروفة نظراً إلى تآكل قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إلى حد يمكن معه القول إن قيمة الراتب لم تعد تعني شيئاً في ظل التضخم وارتفاع أسعار السلع، لذا فإن عدم كفاية الدخل سواء من خلال راتب الرعاية أو من خلال المصادر الأخرى، أدى إلى الاعتماد على صناديق التكافل والزكاة وعلى الصدقات، بل على التسول أيضاً، وربما الاتجاه إلى ارتكاب أشكال متعددة من السلوك المنحرف.

وبهدف التعرف على فاعلية الشبكة في التخفيف من ظاهرة الفقر (انظر الجدول رقم (٥-٤)).

الجدول رقم (٥-٤)
الرعاية الاجتماعية/ راتب رعاية الأسرة

السنة	مجموع السكان الكلي/ مليون	نسبة الفقر (بالمئة)	عدد الأسر الفقيرة	عدد الأسر المستفيدة	نسبة الأسر المستفيدة إلى الأسر الفقيرة (بالمئة)
١٩٨٦	١٦,٣	٢٤	٥٢١٦٠٠	٤٧,٠٧١	٩
١٩٩٠	١٧,٩	٢٥	٥٩٦,٧٠٠	٦٥,٦٦٨	١١
١٩٩٤	٢٠	٧٠	١,٨٦٦,٦٧٠	٧٠,٢١٦	٣,٧٥

المصدر: انظر: يوسف الياس، «الفئات الأولى بالرعاية وشبكات الأمان الاجتماعي،» بحث مقدم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (مشروع إعداد خطة للتخفيف من الفقر في العراق)، بغداد، آب/ أغسطس ١٩٩٩.

وعلى صعيد آخر، فإن ما أنشأته الدولة من مؤسسات لرعاية الأيتام ومن في حكمهم لم يكن يتناسب مع حجم المشكلة. وكذلك الحال بالنسبة إلى أعداد المستفيدين، حيث ازداد عدد دور الرعاية الاجتماعية ثلاثاً فقط بين عامي ١٩٧٩ (كان عددها ٢٢ داراً) وعام ١٩٩٠ (أصبح عددها ٢٥ داراً)، إلا أنه عاد وانخفض إلى ١٩ داراً عام ١٩٩٨[١٠].

الجدول رقم (٥-٥)
أعداد دور الدولة (للأيتام ومن في حكمهم) وأعداد المستفيدين منها للسنوات المؤشرة

السنة	عدد الدور	المستفيدون		المجموع
		ذكور	إناث	
١٩٧٩	٢٢	٢٢٦	٧٧٧	١٠٠٣
١٩٨٧	٢٥	٦٥١	٤٠٠	١٠٥١
١٩٩٠	٢٥	٧٢٣	٤٨٠	١٢٠٣
١٩٩٨	١٩	٢٢٢	٣٢٠	٥٤٢

ملاحظة: البيانات من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

(١٠) انظر: عبد الحميد، **دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ص ٦٦.

خاتمة: أفق المستقبل

ما الذي نحتاجه كي نحقق تنمية اجتماعية ذات مردود إنساني؟ هذا السؤال يثير بلا شك أسئلة أخرى متلاحقة، لعل في مقدمتها: أي تنمية اجتماعية نريد؟ ما علاقتها بالتنمية الاقتصادية؟ ما علاقتها بنمط السلطة الذي سيقوم في المجتمع العراقي بعد انتهاء سلطة الدولة الشمولية؟ ما هي مصادر تمويل هذه التنمية، ولأي رقابة تخضع ومن الذي يقوّم مستوى أداء مؤسساتها؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المهمة.

لقد مر المجتمع العراقي بسنوات عجاف، كانت السلطة فيها مركزية وشمولية إلى حد أصبح المجتمع ذاته امتداداً هامشياً للدولة، محكوماً بإرادتها، ولا يتكلم إلا بصوتها. وقد تدعمت تلك التبعية بتأثير الحصار بوجهيه الداخلي والخارجي، مما ترك آثاراً بنيوية ووظيفية في كل مؤسسات المجتمع. وهكذا بدا ما تحقق في عقد السبعينيات من القرن الماضي مجرد حلم عابر لم يلبث الإنسان العراقي أن صحا منه على قرع طبول الحرب. ولأن التنمية فعل لا يحدث ولا يستمر ولا يؤثر إلا في بيئة سلام، فإن ربع القرن الماضي قد أدى إلى عسكرة المجتمع، وتصاعد حجم التحديات، والعنف، مما أدى بالفعل إلى ضياع جزء كبير مما تحقق في الماضي.

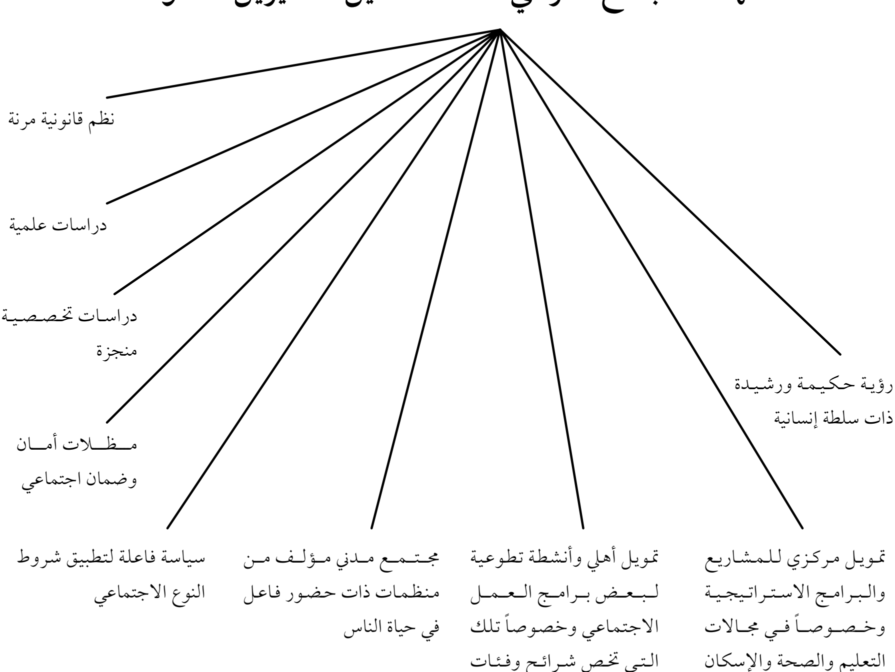
واليوم، وفي عراق ما بعد الحرب يتكرر السؤال الخطير حول مستقبل هذا المجتمع. فلم يعد للدولة ذات السلطة الشمولية وجود، كما أن الإنسان لم يعد مضطراً لحمل سلاحه والذهاب إلى المجهول، بل لا بد له من أن يسأل دائماً: لماذا؟ فهذا حق من حقوقه. كما أن عليه أن يستمع إلى رأي الآخر. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل هي أيضاً المشاركة الواعية في حياة المجتمع. وربما استطاعت الدولة الشمولية أن تنجح في بعض مجالات الصناعة، لكنها لا يمكن أن تنجح في بناء الإنسان، ولا تستطيع أن تبني من التنمية إلا هياكلها، بل إنها إذا نجحت بتوحيد ظاهري لبنية المجتمع باستخدام أساليب القوة والإجبار، فإن العقل الجمعي يظل أسير الانقسامات الثقافية والعرقية والدينية والطائفية التي تبقى مثل النار تحت الرماد.

التنمية فعل مركب. وهو في أولى سطور صفحاته العديدة يبدأ بنقد ما هو قائم في المجتمع كي يقدم البدائل. وهو إذ يبدأ بالإنسان وينتهي إليه، فإنه يجند كل الممكنات المتاحة ويستثمر الطاقات لكي يعزز الإنجاز بالإنجاز. وحين نقول إن التنمية فعل مركب وإن عناصره متفاضلة متكاملة، فهذا لا يعني صعوبته فقط، بل يعني أن الاجتهاد حوله واسع ومتعدد الأوجه، وأنه ساحة للتنظير الأيديولوجي، بقدر ما هو خطاب لوعود يوتوبية.

إن التنمية الاجتماعية في العراق لم تحقق ما يتناسب مع ما أنفق عليها، إن لم نقل

إنها فشلت، ذلك لأن المطلوب هو ليس مجرد الإنفاق. فكيف سيكون الأمر إذا ضاقت مصادر الإنفاق والتمويل كما حدث بعد عام ١٩٩١؟ ولذلك فإن أي تصور مستقبلي للتنمية الاجتماعية في العراق لا بد من أن ينطلق من تشخيص مصادر وعوامل الإخفاقات السابقة طوال أكثر من عقدين. وفي اعتقادنا أن أول تلك المصادر أو العوامل هو أن النظم الشمولية إذ تتصلب أيديولوجياً وتفتقر إلى الرؤية المرنة للواقع، فإنها تحول المجتمع ذاته إلى أداة تصبح فيه «التنمية» فعلاً يلبي حاجة السلطة إلى الدعاية لذاتها، وإلى الهياكل التي تعزز هيمنتها، وليس فعلاً يلبي حاجات الإنسان والمجتمع. وتتعاظم الخطورة حين تضفي السلطة على أوامرها ونواهيها طابع القداسة. ولأن النظم الشمولية مركزية على نحو مغلق، فإنها هي التي تخطط، وهي التي تمول، كما أنها هي وليس غيرها من يوجد ويطبق معايير النجاح والفشل، وبالتالي فهي تخنق المبادرات الفردية والطوعية، وتضيّق ساحة المجتمع المدني ومنظماته لكي توجد منظماتها الخاصة المستقلة عنها نظرياً، والدائرة حولها واقعياً.

الشكل رقم (٥-٦)
بعض شروط نجاح التنمية الاجتماعية في العراق في ضوء عوامل الإخفاق التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين خصوصاً



ويمكن التعبير عن تلك الشروط بـ:

قيام عقد اجتماعي جديد بين النظام السياسي والمواطن وبين السوق.

إن هذا التصور يعني أن على العراقيين أن يعيدوا النظر في مجمل البرامج والإجراءات والقوانين السابقة بعين ناقدة والتمسك بما هو صالح أو قابل للتعديل، وذلك حفاظاً على خبرة مفيدة أو تجربة نافعة.

إن عقداً اجتماعياً كالذي أشرنا إليه يتطلب شروطاً معقدة وصعبة. ويمكن أن نشير إلى بعضها في ما يلي:

١ - دولة تتخلى عن فكرة السلطة المطلقة (وهي فكرة عاشت في صميم النظام السياسي في العراق على رغم التخفيف الظاهري عنها من خلال المجالس والهيئات الاجتماعية) وتبتعد عن التدخل المباشر في كل الأنشطة مهما كانت المبررات الأيديولوجية.

٢ - مجتمع منجز ومبادر تبنى فيه الشخصية على أساس نمط جديد من التنشئة يعزز مشاعر المسؤولية إزاء الآخر، ويحترم رأيه، شخصية تؤمن بمبدأ التطوع قبل التكليف، وترى في العمل الاجتماعي واجباً مقدساً.

٣ - سوق يتحرر من شراهة الربح مدركاً أن تلك الشراهة هي التي تمهد للانفجارات الاجتماعية، وتهدد التالي أهم عوامل الحياة في أي سوق، ونعني بذلك الأمن الاجتماعي.

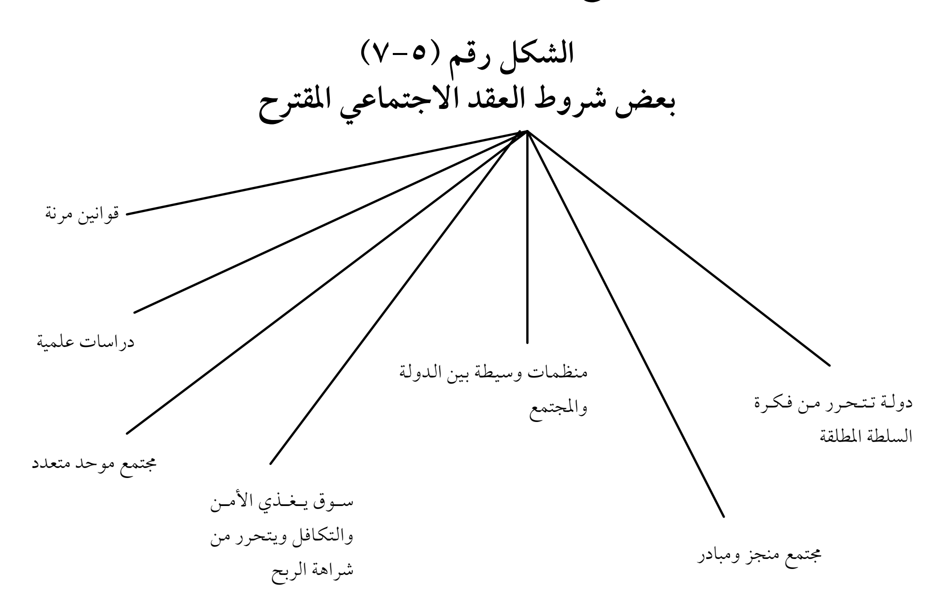
٤ - لا بد من وجود منظمات وسيطة بين الدولة والسوق والمجتمع. إن الجمعيات والمجالس البلدية، والمنظمات التخصصية والشعبية للشباب والنساء والأطفال وذوي المهن والعمال وغيرها، تشكل البنية المؤسسية للمجتمع المدني دون أن يعني ذلك العمل خارج الضوابط الضرورية.

٥ - يستند العقد الاجتماعي المذكور إلى أحد المميزات الثقافية للعراق والسمة المميزة لهويته عبر التاريخ، ونعني بذلك التعدد في الوحدة، بحيث تصبح برامج التنمية الاجتماعية متاحة للجميع وثمارها توزع على نحو عادل، وأن يكون للجميع شرف الإسهام فيها من دون أي تمييز.

٦ - التأكيد على دور المؤسسات الخاصة بالبحث العلمي للظواهر الاجتماعية والنفسية لما يمكن أن توفره من بيانات عن المشكلات الاجتماعية وعن مسيرة التنمية ومعوقاتها، وعن شخصية الفرد العراقي وهمومه وتطلعاته.

٧ – التأكيد على مرونة القوانين وشفافيتها واحترامها دون إضفاء قدسية فائقة عليها وبما يؤمّن مساحة للإبداع.

الشكل رقم (٥-٧)
بعض شروط العقد الاجتماعي المقترح



من الضروري أن ينطلق العقد الاجتماعي المقترح من رؤية وظيفية كلية، فإن من المهم أن يستند إلى تحديد واضح للأولويات. ومن الخطأ الاعتقاد بأن كل شيء يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، فنحن بحاجة إلى نمط جديد من التربية والتنشئة، وإلى نمط جديد من المؤسسات يتحرر من عبء الأيديولوجيا وينفتح على حرية فكرية منضبطة ومنتجة، وإلى أداء لا يلغي الآخر، ولا يهمل مطالب الذات، بل إننا نحتاج إلى إعادة نظر في كثير مما نعده ثوابت لا تتغير. وفي اعتقادنا أن المجتمع العراقي قادر على أن يحقق ذلك كله، مع الوقت ومع مزيد من الصبر والمبادرة والإحساس بالمسؤولية الجماعية.

أما على صعيد شبكات الأمان الاجتماعي، فإن المعالجات تقتضي التالي:

أ – تحديد مفهوم وطني للفقر، ورسم خطوطه وخارطته، ومن ثم تحديد فئات الفقراء حسب أولويات الرعاية والغاية منها.

ب – رسم سياسة واضحة ودقيقة لتحديد فاعلية أداء شبكات الأمان الاجتماعي. وهذا يتطلب منا ضرورة وجود دراسات معمقة ومستمرة لسبر أغوارها وتحديد مدى نجاحها في الوصول إلى الشرائح والفئات المستهدفة ومدى فاعليتها وكفاءتها في تغطية الاحتياجات الأساسية لهذه الفئات.

ج – توفير الموارد الكافية لإقامة شبكة أمان اجتماعي فاعلة. وهذا ما يتعذر في الغالب من الحالات، لأن الحاجة إلى الأمان تزداد عادة في الأوقات التي تتوجه فيها سياسات الإنفاق الحكومي إلى الانكماش.

د – التأكيد على أهمية تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية (الزكاة، الصدقات، التكافل) النابعة من ثقافة المجتمع، وهي تنهض بدور كبير في تعزيز قيم التضامن والتماسك وتعزيز الأمن الاجتماعي، ودفع المؤسسات الأهلية إلى أن تنسج بينها شبكة من العلاقات الأفقية والعمودية لكي تتمكن من أداء دورها الإنساني والتنموي.

هـ – التأكيد على أهمية الدور الاجتماعي الفاعل للقطاع الخاص في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ليس من خلال قيام رجال الأعمال بتقديم رعاية اجتماعية أو تبرعات مباشرة للمحتاجين كجزء من عائد أرباح أنشطتهم الاقتصادية، بل من خلال التفاعل مع المشكلات الاجتماعية، وعدم التهرب من مسؤولياتهم، والالتزام بدفع الضرائب المطلوبة، ومراعاة اعتبارات الحفاظ على البيئة، فضلاً عن تعزيز الجوانب الإنسانية للقطاع الخاص وعدم التهرب من حقوق شركائه في العملية الإنتاجية[١١].

و – تفعيل دور المنظمات غير الحكومية التي تعتمد معايير المواطن والمشاركة الطوعية من جانب هذه المنظمات في مجالات تقليل الفقر وإدماج المهمّشين والفئات والشرائح الأكثر احتياجاً.

إن تفعيل هذه المؤسسات لا يعني انتقاصاً من الدور الذي تقوم به الدولة والقطاع الخاص، بل إنه يعني تكميلاً لهذا الدور من أجل تدعيم القدرات التنافسية لمواجهة ظروف الأزمات.

وختاماً، نقول إن التجارب التنموية قد أثبتت أن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة تقوم بدور الحافز والميسر للتطور، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة وتكملها. ومما لا شك فيه أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضاً التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة. وقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً أن الحكومة الجيدة الرشيدة ليست من قبيل الترف، بل هي ضرورة حيوية، فمن دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي؟

(١١) عدنان ياسين مصطفى، «شبكات الأمان الاجتماعي العربية: الفعل والتحدي،» **مجلة دراسات اجتماعية** (بيت الحكمة)، العدد ٥ (٢٠٠٠)، ص ٥٩–٦٧.

٢ - القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني

فالح عبد الجبار(*)

ما هو المجتمع المدني حقيقة؟ وكيف هي صورة المجتمع العراقي (Macro Picture)؟

ماذا فعلت الدولة بالمجتمع المدني في العراق؟ وكيف تبدو صورته الآن؟

منذ أربعين يوماً ونحن نقوم بإجراء مسح ميداني في بغداد، وفي كربلاء، والنجف، والديوانية وسامراء.. وفي السنة الماضية أجرينا مسحاً في أربيل ودهوك والسليمانية. ونرجو أن نتمكن من الاستمرار في المسح ليشمل ذلك العراق كله.

هناك تعريف شائع في الوطن العربي، هو أن المجتمع المدني هو «Civil Association or Free Associations» وهذا في الحقيقة تعريف أمريكي، وجذوره في نظرية أليكسيس دو توكفيل (Tocqueville) في كتابه *Democracy in America*، وهو في الحقيقة دراسة مقارنة بين أوروبا وأمريكا. في فرنسا مثلاً كل شيء تقوم به الحكومة، وفي إنكلترا كل نشاط اجتماعي الراعي له يجب أن يكون باروناً أو نبيلاً. وفي أمريكا، إذا أردت أن تفتح مدرسة أو تبني جسراً يجب أن تكون هناك جمعية أهلية. فهذا الفهم في الحقيقة هو فهم ناقص، وأنا في تقديري أنه يجب أن نعود إلى عدد من المدارس الكثيرة.

المدرسة الأولى هي المدرسة الانكليزية - الألمانية، آدم سميث وفهمه للمجتمع المدني، يوصف المجتمع التجاري، المجتمع الذي يتم فيه إنتاج الثروة بمعزل عن الدولة كجهاز حكم، وبالتالي فإنتاج الثروة الاجتماعية هو فعل اجتماعي وليس فعل دولتي بالمعنى الدقيق للكلمة. طبعاً هناك نظرتان مختلفتان، حيث يرى آدم سميث المجتمع هذا ينظم نفسه بنفسه، وهو جنة التوازن. أنا لا أؤمن بهذا فهذه نظرة مثالية

(*) باحث أكاديمي في علم الاجتماع.

ليبرالية. هناك النظرة الألمانية (هيغل، ماركس) وهي أن المجتمع هذا ليس متصالحاً، فيه صراعات وصراعات جديدة، المجتمع المدني ليس شيئاً لطيفاً ومتوازناً وهذه فكرة خاطئة. إذاً هذا هو الأساس. فهمي للمجتمع المدني أنه مجتمع السوق الذي يتم فيه إنتاج الثروة بمعزل عن الدولة.

الفهم الثاني، هو الفهم الفرنسي وهو أيضاً مهم، لأنه يأخذ جانباً آخر من المجتمع المدني، ونجده عند مونتسكيو وغيره من المنظرين، والذي يقول إن المجتمع المدني هو مجتمع المنظمات الوسيطة بين الفرد و الدولة، والذي يخفف من مركزية الدولة، وهو يكون بمثابة وسادة تحمي الفرد من الدولة، وسنأتي على ذكر أمثلة من العراق.

الفهم الثالث، هو فهم أليكسيس دو توكفيل والذي هو الاتحادات الطوعية الاجتماعية، والتي هي مستحيلة دون وجود الأول والثاني، هي نتيجة لهذا، لذلك أخذها كأنها هي المجتمع المدني هو فكرة خاطئة تماماً وخصوصاً في الوطن العربي.

الاتجاه الرابع، أو المظهر الرابع للمجتمع المدني هو المظهر الثقافي، وأول من انتبه له هو المنظر الماركسي الإيطالي غرامشي وتطورات المدرسة الألمانية آدورنو وهابرماس، الذي هو الـ «public space»، أي المجال العام الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات.

إذاً فهمي للمجتمع المدني هو هذه المظاهر الأربعة، السوق المنفصلة عن الدولة، والمنظمات الوسيطة بين الفرد والدولة، والاتحادات الطوعية، وأيضاً هذا المجال العام لتبادل المعلومات.

نأتي إلى المظهر الثاني وهو كيف يبدو المجتمع العراقي عندما نطبق عليه هذه المظاهر الأربعة كمعايير للقياس وليس كتجريدات نظرية. هناك وجهتا نظر وإطلالتان على المجتمع العراقي. إطلالة ترى إليه أنه مجتمع فيه طبقات حديثة، وطبقات رأسمالية عليا، وطبقات وسطى تعتمد على الراتب أو الملكية أساسها التعليم الحديث، ثم طبقات عاملة تعتمد على بيع قوة عملها في السوق، وفلاحون وملاكو أرض.وهذه النظرة صحيحة وخاطئة معاً.

هناك نظرة أخرى غالبيتها استشراقية، ترى أن المجتمع العراقي هو مجتمع يتألف من قبائل وطرق صوفية ورجال دين وجماعات أعيان تعتمد على أيديولوجيا النسب، تعتمد على المعرفة التقليدية الدينية إلخ، أو على المكانة العشائرية وغيرها، ولا تعتمد على القيم الحديثة للإنجاز والثروة والتعليم. وهي أيضاً صحيحة وخاطئة.

في الحقيقة المجتمع العراقي هو مجتمع انتقالي، ويجب النظر إليه باعتباره مزيجاً من هاتين النظرتين. هناك فعلاً طبقات حديثة يمكن النظر إليها كطبقات حديثة وتتصرف كطبقات حديثة، وهناك أيضاً جماعات تقليدية يمكن النظر إليها بوصفها كذلك وتتصرف على هذا الأساس. وهناك جماعات انتقالية في الوسط، فنجد مثلاً رجل أعمال وهو شيخ عشيرة في الوقت نفسه. خلال المسح الاجتماعي الذي قمت به في أربيل وجدت الكثير من هذا الصنف. هناك مهندسون وأطباء. . . وهم أيضاً رؤساء أفخاذ قبائل ورجال أعمال أو موظفون أو أطباء. . .

وهناك ناس تحرروا من هذه الروابط ما قبل الحديثة، وهناك ناس لا يزالون يعيشون فيها ويستفيدون منها ويستخدمونها، وهناك ناس لا علاقة لهم بأي رابطة حديثة على الإطلاق.

فهذه الأشكال الثلاثة، الشكل التقليدي الصافي، والشكل الحديث الصافي، والشكل الانتقالي يجب النظر إليها بشكل جدي. الآن العراق بدأ عملية التحديث حقيقة منذ عام ١٨٧٤، وهناك اتفاق بين جل الباحثين العراقيين على هذه النقطة، ونبهني عليها أمس الزميل الأخ الدكتور كامل مهدي، لأن هناك ميلاً إلى أن نعتبر عام ١٩٢٠ كبداية التاريخ العراقي الحديث وهو فهم خاطئ. ماذا حدث منذ عام ١٨٧٠ إلى الوقت الحاضر؟ عمليات التحديث مستمرة، السكان في العراق كانوا أصحاب أعلى نسبة تمدين في الوطن العربي. في منتصف القرن التاسع عشر ٩ بالمئة من السكان كانوا سكان مدن، والبقية مناصفة بين بدو وزراع. عام ١٩٠٠ ٢٤ بالمئة من السكان سكان مدن والبقية: الزراع أكثر من ٥٠ بالمئة والبدو في تقلص، ووصولاً إلى الثلاثينيات صار البدو أقل من ١ بالمئة وسكان المدن نسبتهم بدأت ترتفع وصولاً إلى المناصفة. والآن نسبة سكان التمدين في العراق هي أعلى نسبة في الشرق الأوسط، وتقدر بنسبة ٦٨ بالمئة كأدنى تقدير إلى ٧٢ بالمئة كأعلى تقدير والإحصائيات غير دقيقة. وسكان المدن أيضاً هي كلمة عريضة لأن هناك مدناً طرفية، وبلدات طرفية يغلب عليها الطابع الريفي، وأيضاً المدن الكبيرة هي مراتع للمهاجرين الريفيين الذين تصح عليهم مقولة الفئات الانتقالية أو حتى الفئات التقليدية.

إن نشوء المجتمع المدني هو أولاً انفصال الفرد في إنتاجه عن الوحدة الإرثية أو التراضية، أي أن لا يعود الإنسان ينتج داخل القبيلة، أن يصبح فلاحاً، ويتحول شيخ العشيرة إلى المالك، هذه علاقة حديثة. وفي المدينة لا تعود الحرفة مهنة تتوارث بل تصبح مهنة حديثة. هذه العملية استمرت ونشأت طبقة رجال أعمال كبيرة في العراق. مثلاً عدد المليونيرات في نهاية الحكم الملكي كان ٥٤. في عام ١٩٧٨ عندنا

رقم وحيد من عهد البعث عدد المليونيرات المعترف بهم رسمياً كان ٨٠٠ فقط، حسب بيانات البنك المركزي التي نشرت الإحصائيات، ثم ألغيت هذه الإحصائيات التي كانت تتناقض مع أيديولوجيا البعث. في عام ١٩٨٨ حسب تقديرات كيرين تشيلدروس وهي اقتصادية معروفة كان هناك تقريباً ٣ آلاف عائلة من المليونيريا، وكانت طبقة رجال الأعمال في توسع رغم أن الدولة تعتمد الاقتصاد الموجه، وتعتمد فكرة أن الدولة هي مالك منتج وليس مجرد راع. الطبقات الوسطى الحديثة المعتمدة على التعليم أيضاً كانت في توسع هائل وشديد. وأنا سأعطي المؤشرات الرقمية وليس النوعية لأنها خداعة، مثلاً عندك ألف تلميذ يدرسون ولكن نصفهم مثلاً يدفعون أموالاً للحصول على الشهادات، هذا ليس بتعليم، فالنسب خداعة. نأخذ الجانب الكمي، فالطبقات الوسطى الحديثة في المدن في العهد الملكي توسعت إلى حدود ٢٤ بالمئة من سكان المدن، وكانت بالمناسبة قوة فكرية وأيديولوجية هائلة بإمكانها أن تخلق حركات سياسية ماركسية وقومية راديكالية قوية جداً. وكانت الحد الباتر في حركات الاحتجاج الحضري خلال العهد الملكي، وتمكنت من إسقاطه، وإن كانت قليلة اجتماعياً.

في عام ١٩٦٨ أي نهاية الحقبة العسكرية الجمهورية، الطبقات الوسطى في المدن المعتمدة على الراتب والتعليم والراتب - وجزء منها معتمد على الملكية - بلغت ٣٤ بالمئة، ولكن أكبر نمو لها كان في عهد البعث من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨، تقريباً وبحدود التقديرات اعتماداً على المعطيات الرسمية العراقية هناك حوالى ٥٤ بالمئة من سكان المدن. الطبقات العاملة نمت أيضاً نمواً هائلاً : ٤٠٠ ألف تقريباً في قطاع الصناعات الحديثة، وإن كانت النسبة قليلة من حيث الوزن الاجتماعي. وهناك أكثر من ٦٠٠ ألف يملكون دكاكين الإنتاج الصغيرة، القطاع الخاص أو الخدمية. . إلخ، بمجملها ٣٤ بالمئة من سكان المدن. الفئات الهامشية في عز الثورة النفطية في العراق ٨ بالمئة. أنا أعتقد أن هذه الأرقام انقلبت، ما كان فئة هامشية(٨ بالمئة) أصبح نفسه (٨ بالمئة) الواقع الحقيقي للطبقات الوسطى التي انهارت، وإن بقيت القطاعات المنهارة تحتفظ بذهنية الطبقة الوسطى دون أن تحتفظ بواقعية الثروة وإمكانيات العيش. فسلم القيم ما يزال هو سلم قيم الطبقات الوسطى، والتطلعات ما تزال موجودة، ولكن هي محبطة، وهي تشكل ما يسمى طبقة وسطى رثة، واتجاهاتها الآن قبلية ودينية وعنيفة.

ماذا فعلت الدولة بهذا المجتمع المدني الذي كان ينمو بروابطه وجمعياته وصحافته وإلخ. كان هناك أولاً تدمير منظم لممثلي الثروة الاجتماعية كقوة مستقلة عن الدولة، أول مجموعة ضربت لأسباب كثيرة - دون أن يعني هذا أنه مديح أو ذم لهذه

الطبقة، إنما نتحدث عنها كواقعة مجردة- هي طبقات ملاك الأرض، كانوا يشكلون قوة اجتماعية مقيدة للدولة بصرف النظر عن دورهم الاجتماعي السلبي، ولكن من ناحية العلاقة بين المجتمع والدولة كانت هذه قوة لاجمة للدولة فألغيت. تأميمات ٦٤ أيضاً أضعفت الطبقات المالكة، وجرى تأمين نسبة كبيرة من رأس المال ثم نبهني أمس الدكتور خير الدين حسيب إلى أن الدافع لها كان تنموياً، ولكن أنا أتحدث عن العلاقة بين الطبقة المالكة وبين الدولة.

في عهد حزب البعث - وهنا مفارقة - الدولة توسعت في وظيفتها كمالك ومنتج : إطار نموذج شمولي، والسيطرة على الاقتصاد، ودمج الاقتصاد والسياسة، والسيطرة على رجال الثقافة، وإنتاج المعلومات، حتى السيطرة على مجال إنتاج الفكر الديني. الدولة شرهة جداً وتحاول أن تتمدد في كل زوايا المجتمع. وطبعاً بسبب الثورة النفطية تمكنت من أن تبني جهازاً قمعياً هائلاً من ناحية، ومن ناحية ثانية استطاعت أن ترشي فئات اجتماعية واسعة. في الحقيقة أكبر التوسعات للطبقات الوسطى كانت في عهد حزب البعث ما بين ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨. الطبقة الوسطى تضاعفت، وطبقات رجال الأعمال تضاعفت، لكن وزنها النسبي إلى الدولة تهمش، يعني الرأسمال المصرفي الخاص في العراق مثلاً كان تقريباً ٥٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة وهو رأسمال مصرفي حكومي. في عهد البعث مع كل إجراءات الانفتاح صار ١٠ بالمئة فقط من الرأسمال المصرفي هو رأسمال خاص. أيضاً حجم مساهمة الدولة في القيمة المضافة، يعني في عهد البعث كانت مساهمة الدولة أو الرأسمال الحكومي في القيمة المضافة ١٤بالمئة عشية ثورة تموز ١٩٥٨، وأصبحت ٢٣بالمئة في نهاية الفترة العسكرية ١٩٥٨ و١٩٦٨. قفزت إلى ٧١بالمئة عام ١٩٧٤، عام ما يسمى بعام التنمية التجارية. الدولة كانت تنمو كأخطبوط كبير، وكانت تمتلك الموارد المستقلة عن المجتمع. تعرفون أن الثروة الاجتماعية سلطة، سلطة موازية للسلطة السياسية وتقررها حتى، وعندما يدمج الاثنان معاً يكون هناك كارثة كما حصل في العراق. وعلى الرغم من أن الجيل الأول استفاد منها، يعني التكنوقراط صعدوا - هناك ٢٢٥ ألف تكنوقراط بالجهاز البيروقراطي، أكثرهم من الفئات المتنعمة من حيث الراتب، ولربما يحنون إلى الماضي ولا ألومهم لأنهم كانوا متنعمين ومستفيدين.

إذاً حصلت عملية تدمير منظم حلّت محل هذا الفراغ الذي نشأت فيه المنظمات الدينية كشبكات إحسان، وأيضاً شبكات القرابة بأي صيغة كانت مفبركة أو صحيحة. وأيضاً القبائل فقد حلّت بوصفها شبكات للضمان الاجتماعي، شبكات للتكافل، وأيضاً وسائل للدفاع عن الفرد بوجه دولة عاتية لا يوجد أي قيد أمام أي سلوك تقوم به. دولة تحتكر أو تدمج في ذاتها السلطة التشريعة والتنفيذية والقضائية. صدام حسين

في مجلس الثورة كان المشرع والمنفذ، وأيضاً رئيس الجهاز القضائي، وهو البطريرك زعيم الحزب ورئيس الجمهورية وزعيم القبيلة وكل شيء.

وفي هذا الخواء الاجتماعي اقتلعت الدولة كل المنظمات الاجتماعية، ودمرت الثروة المجتمعية المستقلة عن الدولة. نحن الآن لا يمكننا أن نتحدث عن المجتمع المدني إلا كأفراد. هناك أفراد ممزقون مقطوعو الجذور في أي منظمة.. في أي مؤسسة مجتمعية حديثة، وهم يعيدون ارتباطهم بالمؤسسات التقليدية للحماية وهذا طبعاً إجراء مؤقت. أنا أريد أن أضرب مثلاً: تاريخياً العشائر تقوى حيثما تكون السلطة المركزية ضعيفة، وتضعف حيثما تكون السلطة المركزية قوية، ولذلك كان العراق مفارقة القرن التاسع عشر يسمى مقبرة القبائل.

الآن إن كانت السعودية مؤئلاً للقبائل فلأنه لا يوجد سلطة مركزية قوية في السعودية. الآن كيف يحصل أنه بعد قرن كامل على هذا التطور الحديث العظيم أن يحصل هذا، تعود القبائل، لأن السلطة المركزية ضعفت، النخب هي من بلدات طرفية ذات ذهنية قبلية أيضاً تريد أن تعيد إنتاج المجتمع على صورتها. الأمر الثاني تقوى شبكات التضامن التقليدية حيثما تضعف المؤسسات الحديثة. أنت تحتاج إلى القضاء، الناس لا يذهبون إلى السلطة، يذهبون إلى رئيس القبيلة لاسترجاع المسروقات، ولإحقاق العدل وللحماية الذاتية. والمفارقة أن رؤساء القبائل الآن يعتمدون ليس العرف العشائري إنما القانون الوضعي المدون ويطلبون الوثائق على غرار ما تفعله المحاكم، وهم يقومون مؤقتاً بوظيفة مجتمع مدني غائب. شبكات التضامن الدينية والعشائرية والمحلية بكل أشكالها تقوم اليوم مقام مجتمع مدني مغيب، وهي صرخة تقول لنا أنه كان هناك شيء عظيم أخفي بالقوة، ويجب استرجاعه.

٣ - نقاط في واقع العراق واحتمالاته

هاني فحص(*)

نميل إلى شيء من التفاؤل الحذر جداً، على أساس أن الكارثة حادثة والنهوض احتمال ممكن، ولكنه معقد.

وما حدث في العراق حتى الآن يشجعنا على التفاؤل المحدود والحذر الشديد معاً، أو يخفف من التشاؤم الشديد الذي قد يفضي إلى اليأس. مثلاً:

١ - أربعون الحسين في كربلاء (مليونا شخص) تمت من دون أي حادث يذكر ما يعني أن المجتمع الأهلي رغم كل الأعطاب في جملته العصبية قادر على تحقيق السلام الداخلي. ووجود المرجعية بين الناس كان له أثر محمود.

٢ - على عكس ما حدث في انتفاضة ١٩٩١ لم تحدث اندفاعة تصفوية ضد أعضاء حزب البعث من قبل الأهالي، لأنهم تعلموا من الماضي، وكانت المرجعية الدينية في فتاواها الرادعة ذات فعالية ملحوظة، وقد ركزت على الاحتكام إلى القانون من خلال القضاء مع دعوة صريحة إلى التسامح والنسيان.

٣ - إصرار المجتمع على المقاومة المدنية أو الممانعة مع تفعيل أو فصل مسلكي بين مواجهة تصرفات التحالف الحمقاء التي تتجاوز نظام القيم بالاستنكار والتظاهر والقوة أحياناً، وبين الشأن السياسي الذي تسوده حالة اعتراض على المصادرة الأمريكية للقرار الشعبي. وتأتي مواقف المرجعية الدينية المصرة على العملية الديمقراطية والانتخاب في كل المؤسسات المنوي تشكيلها ارتقاءً بهذه الممانعة إلى مستوى المقاومة السياسية الفعلية التي لا مانع يمنع من تطورها إلى مقاومة شاملة إذا ما بقي المسعى الأمريكي مرصوداً بالمماطلة من ناحية، والتسرع القائم على قلة فهم لحال

(*) باحث لبناني.

العراق والعراقيين من ناحية أخرى.

٤ - هناك شبه اتفاق بين الأقوام والأديان والمذاهب والأحزاب السياسية على قبول التعدد والحوار وعدم الدخول في أي لون من ألوان الصراع من دون نفي للاختلاف. وهناك اتفاق بينها على الوحدة الوطنية. غاية الأمر أن الاستقطاب التاريخي للأكراد هو لجهة ترسيخ الحكم الذاتي من خلال الاتحاد الفدرالي من دون الإلحاح على الدولة الكردية الممنوعة لأسباب معروفة. كما أن استقطاب الآخرين جميعاً تقريباً هو لجهة الوحدة ما يعني أن المحتمل هو حالة فدرالية ثنائية بين الأكراد وبقية مكونات الشعب العراقي كمناخ لإعادة تأهيل الجميع إلى الانخراط في دولة واحدة بعد أن يقتنع الأكراد من خلال الديمقراطية والعدل النسبي بعدم ضرورة الإصرار على الانفصال، والميل إلى الوحدة التامة.

وهنا تلعب المرجعيات الدينية السنية والشيعية دوراً متقدماً من خلال إلحاحها على الوحدة والتمنع عن تحويل المتغيرات المحتملة في أنصبة الدولة إلى التعبير عن غلبة أو تغلب لطرف على طرف (الشيعة على السنة تحديداً). من هنا حرص الشيعة ومنهم أولئك الموصولون بالسياق الإيراني على نفي رغبتهم في دولة إسلامية على النموذج الإيراني، مقتنعين بأنها لن تكون إلا شيعية المذهب، ما يعطي للسنة الحق في طرح دولتهم أو كيانهم السني (العربي) وهذا يعني تقسيم العراق، وتحول الوجود الشيعي إلى وصلة إيرانية تشكل خطراً إضافياً على الخليج وتطاول حدود بلاد الشام وتكون إعلاناً عن نهاية العراق وطناً ودولة، في حين أن هناك حالة وطنية عراقية موروثة من جهة ومتأثرة في عمقها وتوترها من جهة أخرى بالتجربة مع إيران (سلبية) وبالتجربة مع الدول العربية التي أهملت الشعب العراقي على مدى ثلث قرن من الطغيان والاضطهاد. إلى ذلك فإن نهج النجف الفقهي لا يتلاءم مع ولاية الفقيه.

٥ - تلاحظ درجة البطء في الحراك العراقي على كل المستويات.وتدخل في أسبابه جهالة الأمريكي وغموض نياته والارتباك الشديد في التعامل مع الحالة الشعبية الصعبة، كما تدخل في أسبابه حالة الشعب الذي قسمه النظام إلى قسمين: عشرون مليوناً ونيف مغتربون في الوطن لا يفكرون إلا بالتفاصيل من يومياتهم وسلامة أبدانهم وأرواحهم (الرهاب الشمولي) ما يعني أنهم بحاجة إلى إعادة تأهيل، بينما المهجرون (أربعة ملايين) قد ابتعدوا كثيراً واكتسبوا خبرات مفيدة ولكنها مثقلة بآليات سلوك مختلفة، ما يعني أنهم بحاجة إلى إعادة دمج... ومن أسبابه أن الأحزاب السياسية المهجرة قد فقدت قواعدها في الداخل بالقتل، وفي الخارج بالموت والترهل وتعطيل البناء والتجديد والانشقاق والانكفاء والانسحاب واستقطابات الحياة

والغياب الذي أدى إلى أن ينساها الداخل وتنسى هذا الداخل، ما يعني أنها بحاجة إلى مضاعفة نشاطها وتبديل خطابها ورؤيتها وأنماط علاقاتها بالداخل لتصبح مصدر حيوية سياسية.

٦ - هناك خراب في كل شيء من البنية التحتية إلى العمران إلى الإدارة إلى التربية إلى العلائق الاجتماعية إلى البيئة، لا ينهض بها اقتصاد عراقي عاجز ومُسيطر عليه تماماً وتواجهه عوائق كبرى على طريق العافية.. هنا يحسن أن يكون لدينا عرباً وأوروبيين ما يشبه مشروع مارشال لألمانيا بصفته التنموية من دون أن تكون له الغاية والآلية السياسية نفسهما... وهنا تتحقق المشاركة الحقيقية مع أوروبا وتحقق لها مصداقيتها في مستقبل العرب الذي سوف يكون محكوماً بضرورة الشراكة وتعطيل مصادر الحساسية.

٧ - لا بد من ملاحظة الأعطاب العميقة الغور في الكيان العراقي.. مثلاً.. ركز النظام لحماية نفسه من الاعتراض الواعي، على استقطاب رجال العشائر من خلال إغرائهم بالمكاسب المحرمة مقابل إسهامهم في تشويه بنية الاجتماع العراقي (يتعرض للسجن من لا يحمل شجرة نسب من شيخ العشيرة يحصل عليها مقابل مبلغ معين ويودعها في مقر مديرية شؤون القبائل بقيادة اللواء روكان مكفنة بمبلغ كبير من المال يدفعها للمؤسسة)، من هنا تركزت حالة عشائرية شديدة التركيز أدت إلى استشراس المستفيدين من هذا الواقع.. وأدت في ما أدت إلى عودة النسق القبلي في حياة الأسرة فتراجع وضع المرأة وتفاقم غيابها عن الحياة العامة.. هذا أمر لا بد من العناية به، ولكن مع الحذر من العقلية التحديثية التي تقدم النموذج الغربي بشكل قبيح، أي أولوية التطوير من الداخل وبروية وأناة... مع عناية موازية بمسألة الطفولة المشوهة بالرعب واليتم والجوع والتعليم الفاشي والأمراض المستوطنة... لا بد من تأسيس إمكانية لفرح الطفولة.. خاصة وأن آلاف الأسر تعاني آثار التعذيب والقتل. ويندر أن تكون عائلة خالية من حالة اكتئاب شديد أو ألزهايمر أو بارانويا أو رهاب أو فصام أو جنون دائم أو أدواري، وهذا أمر يتماشى يومياً مع البنية الذهنية والنفسية للأسرة جميعها وللصغار منها بشكل خاص وأشد خطورة.

ملاحظة: (لا بد من أن نشير إلى استشراء واشتداد العنف الأسري والزوجي «الذكوري»)

٨ - عطل النظام تقاليد أهلية في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي (الحرفي)، واجتث القواعد التي كانت تقوم عليها دورة الإنتاج المساعد (تجفيف الأهوار ١٠ آلاف كم٢ وتشتيت سكانها.. إبادة ٤٢٠٠ قرية كردية وتهجير أهلها إلى

الجنوب والوسط.. منع القادمين إلى بغداد من الجنوب والوسط قبل عام ١٩٥٨ مع فروعهم من البقاء فيها بإعادتهم إلى الريف غير قادرين على المشاركة في إنتاجه والاندماج في حياته). ما يعني أن هناك حاجة شديدة لتنشيط آليات التنمية الذاتية. (مسألة الأهوار تصبح مأساة تصغر أمامها مسألة الزعزعة التي أصابت الحضارة النوبية في أسوان بسبب السد العالي).

٩ - هناك سؤال عن المقاومة.. إن المقاومة احتمال إشكالي من دون شك.

أما ما يحصل الآن فهو الهزات الارتدادية للزلزال الكبير ولا يجمعه عنوان واحد. ففي الفلوجة والرمادي حيث كان البعثيون فيها هم عناصر الأمن التي تعتقل وتقتل بأوامر الضباط التكارتة (ضباط الجيش الكبار حصة الموصل أولاً والعشائر ثانياً) يقاتل المهددون بالمحاكمة معتمدين على المال المودع لديهم من قبل النظام، ويقاتل أبناء العشائر التي استفادت من الصدام في العراق بين النظام والعشائر الكبرى (الدليم).

ويشارك في القتال المتفرق في كل المناطق- على هدوء ملحوظ في الشمال وفي الموصل خصوصاً.. فضلاً عن الفرات الأوسط والجنوب يشارك المئة ألف محترف جريمة أطلق سراحهم النظام قبيل الحرب من دون أي ضمانة أو تأهيل أو إمكانية حياة. ومعهم الجائعون والطامعون الجدد والذين حطم القمع الطويل نظام القيم في داخلهم... ويقاتل في الجنوب والشمال والوسط أناس تعودوا على اقتناء السلاح كحاجة عفوية بسبب تخلف الدولة (لا يستبعد أن يكون هناك حالياً حالات مقاومة عفوية في حركتها وهادفة من دون التباسات كما حدث في بداية الاحتلال لجنوب لبنان)، حماية لمقتنياتهم من السرقة وأجسادهم من الثأر العشائري، وترسيخاً لقيمهم التي يمكن نقدها دائماً وتطويرها دائماً، ولكن الاجتراء عليها بنية سيئة أو جهالة يستثير الحمية التي لا يبالي عندها من تُنتهك حرمة منزله وحريمه، بأي خطر... ويقتل حتى لو كان ذلك ينتهي بقتله. إذاً فنحن أمام مشهد فوضى مسلحة أو عنف عشوائي وعفوي إلى حد بعيد... أما العنف المنظم فما زال غائباً ويفكر العقلاء الممانعون المستعدون للمقاومة مستقبلاً، بأن المقاومة لن تجدي إلا إذا كانت من ضمن مشروع يتضمنها ولا يقتصر عليها، أي في الاجتماع والسياسة والإدارة والاقتصاد وأنظمة العلائق... وهذا ليس نهجاً شيعياً أو سنياً، بل هو نهج عراقي وطني تدخل الفتوى الشرعية في آليات إنتاجه من دون أن تختزله ومن دون أن تكون المرجعية جاهزة للمغامرة بتركيب المقاومة على الفتوى حذراً من المثال الغامض، مع بقائها على استعداد لتركيب الفتوى على المقاومة الرشيدة في اللحظة المناسبة من دون تسرع أو مقامرة ببلد أصاب فيه الاهتراء كل شيء حتى ليبدو لناظره كياناً من البؤس تتلاقى فيه

الأمراض والأعطاب والظواهر السلبية الخطرة لتكون حالة من الوباء المستشري العضال والذي يحتاج الشفاء منه أو علاجه إلى أناة ومنهجية تنطلق في كراهية المرض لا المريض، أي أننا مدعوون جميعاً لتفهم المصاب والمصاب العراقي في مظاهره الارتدادية من أجل التفاهم مع العراقيين على مستقبل سليم وغير محكوم بالمشهد الجارح والمحبط وبالذاكرة الحاشدة بالفجائع . . . إننا أمام حالة يتوحد فيها الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلائق على نصاب إشكالي لا بد من معالجته معالجة مركبة تمر بإعادة التأهيل في كل المستويات مع بقاء الوحدة الوطنية ضرورة مسلماً بها لدى الجميع وخاصة المرجعية والمضطرة إلى التواصل مع تراثها التوحيدي الوحدوي.

٤ - النفط والغذاء والتنمية: أولويات اجتماعية واقتصادية للعراق

كامل مهدي(*)

في الحقيقة هذا الموضوع يختلف كثيراً عن الموضوعين السابقين، وسأحاول أن أختزل جزءاً مما كان في الورقة والذي يترابط مع ما طرح. الورقة فيها إلى حد ما استعراض لبرنامج النفط مقابل الغذاء، والجوانب الاقتصادية والسياسية للفترة التي مضت. وهي تحاول أيضاً أن تنظر إلى موضوع إلغاء البرنامج كما جرى مع إلغاء العقوبات على العراق. وسأتطرق إلى الموضوع لأرى إذا كان إلغاء البرنامج هدفاً بحد ذاته- عدا موضوع إلغاء العقوبات الذي كان هو أيضاً موضوعاً مستهدفاً.

إن إلغاء برنامج النفط مقابل الغذاء كان أمراً ذا أهمية، وسأبين أن جزءاً من خصائص هذا البرنامج لا يناسب الظرف الجديد بالذات، ظرف الاحتلال الآن، وبالتالي فالإلغاء جاء مستهدفاً. وأرى أن أتطرق إلى هذا البرنامج، وتاريخ تطوره، والأزمات التي مر فيها، ومدى فاعليته في ما كان يرجى له، أو ما هو مطروح له.

إن المقصود من هذا البرنامج أنه برنامج إنساني اتسع نطاقه في ما بعد إلى برنامج يهتم أيضاً بإعادة البنية التحتية بما يتماشى مع احتياجات الأوضاع الإنسانية، أي أنه كان هناك فصل ما بين إعادة البنية التحتية وإعادة الإعمار بشكل عام، وإعادة البنية والتحتية وإعادة الإعمار فقط لمنع تدهور الوضع الإنساني. هناك فصل واضح بين الوضع الاقتصادي والوضع الإنساني. الوضع الإنساني يعالج الشعب العراقي كمعسكر لاجئين يجب أن يمنح مقومات الحياة الأساسية، وليس كمجتمع فاعل

(*) معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة إكستر.

واقتصاد فاعل يجب أن يتطورا في ظروف طبيعية.

من خصائص البرنامج الجانب البيروقراطي المفرط فيه، فهناك قوائم طويلة جداً لكل فترة من فترات البرنامج خلال الستة أشهر لكل مشتريات العراق من عوائد نفطه، وتراقب عن كثب وبدقة من قبل مستويات مختلفة. فهي أولاً تراجع من قبل مكتب برنامج العراق في العراق نفسه وفي نيويورك، وتراجع بعد ذلك من قبل لجنة العقوبات في الأمم المتحدة والتي هي في هذه الحالة تخضع لأعضاء هذه اللجنة والذين هم الدول الأعضاء في مجلس الأمن. فكان هذا الجانب البيروقراطي جانباً مهماً جداً. طبعاً عملية البيع والشراء عملية معقدة بحد ذاتها والتعاقد يخضع لتأخيرات شديدة، ولتعقيدات كثيرة، وخصوصاً على متقنيات السلع التي تعتبر قابلة للاستعمال المزدوج بما فيها طبعاً معظم السلع الصناعية ومعظم السلع التي يحتاجها العراق لبنيته الأساسية. وعندما ننظر إلى حجم البرنامج – وهو في الحقيقة قد تبدو فيه أرقام كبيرة جداً إلا أنها في الواقع لم تكن بهذا الحجم– فإنه لا يعطي صورة حقيقية عن تأثير البرنامج. بمعنى أن المقتنيات في كثير من الأحيان لا يمكن استخدامها، أو يتأجل استخدامها لفترة طويلة من الزمن لأنها تأتي ضمن هذا البرنامج البيروقراطي الخاضع للتدخل السياسي والتأجيل من خلال القرارات السياسية.

هذا جانب، والجانب الآخر من جوانب البرنامج أنه كان بالفعل برنامجاً قصير الأجل، لم ينظر إلى احتياجات البلد على مدى أبعد. برنامج لكل ستة أشهر، طبعاً العراق نفسه لم يكن يريد البرنامج نفسه على مدى طويل لأنه يضع أسساً دائمة لبقاء الحصار، وفي الوقت نفسه كان البرنامج مطروحاً على أساس ستة أشهر، وأساس الستة أشهر هذه كانت تمنع التخطيط البعيد بالنسبة لتطور وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية المتضررة.

البرنامج أيضاً أهمل بشدة القطاع الخاص ودور القطاع الخاص. كان تأثيره مباشراً في قطاعات الدولة لتضع احتياجاتها، أما القطاع الخاص فكان خارج الموضوع كلياً. والمفروض طبعاً أن تأخذ الدولة هذا الأمر بعين الاعتبار، لكن لم يحصل ذلك في الواقع. البرنامج أيضاً أهمل موضوعاً رئيسياً هو أن عوائد النفط سابقاً كانت تشكل نسبة عالية جداً من إيرادات الدولة، تشكل أكثر ٥٠ بالمئة من إيرادات الدولة ومعها الإيرادات الأخرى المرتبطة بمستوى النشاط الاقتصادي. طبعاً إيرادات الدولة انخفضت بشكل هائل، فلم يؤخذ هذا بعين الاعتبار، وبالتالي كان له تأثير كبير في جميع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وفي مستوى الأجور بشكل خاص.

أخيراً، إن أحد العناصر التي تطرقت إليها هو موضوع أن البرنامج لن يسمح

باقتناء السلع داخل العراق إلا في المنطقة الكردية، وبحدود محدودة. وبالتالي لو نظرنا إلى واقع القطاع الزراعي وكيف تأثر بعد البرنامج، نجد أن السلع الزراعية مثلاً كانت تقتنى من الخارج بأسعار أعلى بكثير من الأسعار السائدة في داخل العراق. وبالتالي كان البرنامج يوفر واردات تنافسية مع الناتج المحلي العراقي (Competitive Imports).

وهناك عوامل أخرى كانت ذات أهمية، فالبرنامج فرض على الدولة العراقية – في الوضع الذي كانت فيه الدولة وأجهزتها ضعيفة ومفككة وغير قادرة اقتصادياً على النشاط– أن تقوم بشيء من التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة، وهذا كان جانباً إيجابياً ومهماً. وبالتالي اتجهت الدولة نحو إعادة نوع من التخطيط في البلد. ثانياً، فرض البرنامج أيضاً نوعاً من الشفافية (Transparency). ففي ظل النظام البائد في العراق وهيمنة ديكتاتورية بهذا الشكل، الذي حصل هو أن وجود البرنامج بحد ذاته فرض نوعاً من الشفافية في التعامل، وهذا كان أيضاً جانباً إيجابياً. طبعاً هناك جانب آخر مهم جداً وهو موضوع الحصة التموينية التي ساهم البرنامج في تأمينها، وهو موضوع أحب أن أتطرق إليه، حيث ذكر الدكتور عدنان أن الحصة التموينية في العراق كانت تساوي بين الجميع: الأغنياء والفقراء، وهذا أمر صحيح. وأنا أعتقد أن تكلفة تغيير وإلغاء الحصة التموينية وتحويلها إلى «Targeted Subisides and Ration» مسألة جداً معقدة في الوقت الحاضر، خصوصاً مع ما سمعناه من المتحدثين اللذين سبقانا، ومع التغير الكبير الحاصل، والانقلاب الكبير الحاصل في المجتمع العراقي باستمرار، حيث لا يعرف ما هي خصائص الفقر ودرجة الفقر والتوزيع الجغرافي. والجانب الآخر هو ثقافة الطبقات المختلفة، الطبقة الوسطى وثقافتها ومدى استعدادها للكشف عن وضعها الاجتماعي في هذه الحالة.

إن موضوع الحصة التموينية موضوع أساسي جداً. ومع إلغاء برنامج النفط مقابل الغذاء هناك نية واضحة لإلغاء الحصة التموينية بشكلها المعروف كحق للمواطن العراقي في الوقت الحاضر. هذا في اعتقادي موضوع خطير جداً في الوقت الحاضر. الحصة التموينية مسألة طرقت في وقت مع بدء الحصار عام ١٩٩١ وهي مسألة ليست اعتيادية في معظم اقتصادات العالم، وصحيح أن المسألة فيها جوانب تنعدم فيه الكفاءة، لكن في الوقت الحاضر، وفي ظرف العراق الحالي، وقبل أن يستعيد البلد عافيته الاقتصادية الحصة التموينية موضوع أساسي وحيوي. وأتصور أن أي مشروع من المشاريع المطروحة الآن يجب أن يؤكد على أن الحقوق الموجودة المكتسبة للشعب العراقي التي كانت قبل انهيار هذا النظام، يجب ألا تلغى باسم الإصلاح وباسم التغيير. وأنا أعتقد أن هذه المسألة غير مدروسة وغير واضحة لأنها مرتبطة بكثير من النظريات العامة حول الـ «Market Liberalization»، وحول «Targeted Subisides» المطروحة . . .

المناقشات

علياء الدالي

بالنسبة إلى النفط للغذاء، وهذا حصل خلال فترة معينة، أعتقد أنه يمكن اعتباره كحق مكتسب. وإذا كانت هناك ضرورة لأن يستمر، فمن الأفضل أن نعطي الناس مبلغاً معيناً يغطي الاحتياجات الأساسية من أن نعطيهم حصة تموينية تصلهم إلى المنزل، وهي تخلق نوعاً من الاتكالية للمجتمع.

محمود عبد الفضيل

أعتقد أن الأوراق التي قدمت اليوم تشير إلى قضية هامة هي أن هناك تحطيماً للبنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وأن العنوان الخاص بالندوة حول إعادة الإعمار ليس اقتصادياً فقط بل إعادة إعمار اجتماعي بمعنى ترميم البنية الاجتماعية التي تحطمت حتى تكون العمود الفقري لانطلاق اقتصادي واجتماعي للعراق. ولهذا فإن مجموعة التأسيسات الاجتماعية التي يتم تصميمها خلال الفترة الانتقالية وما بعد الفترة الانتقالية هي ضرورية جداً للنهوض بالعراق، وكما أشارت السيدة تلاوي فإن جميع المشاكل الاجتماعية التي ذُكرت موجودة في معظم البلدان العربية حتى بحصار أو من دون حصار، وهي تحتاج فعلاً إلى حزمة من السياسات الاقتصادية المهمة.

في المرحلة القادمة لا بد من سياسة واضحة للأمور وللتوظيف وللأسعار لحماية الحد الأدنى وتثبيت أوضاع الفئات المعدومة الدخل. لا بد من هذه الآلية المؤقتة حتى يتم وضع هيكل واضح للأمور وللأسعار وللتوظف في المجتمع. إن هناك نظرية ليبرالية جديدة تقول إن السوق سيحل كل المشاكل. في هذه المرحلة الدقيقة فهو لن يحل أي مشكلة بالذات في الجانب الاجتماعي.

خير الدين حسيب

شكراً سيدتي الرئيسة. أود أولاً أن أهنىء الأخوة الثلاثة على الصورة الشاملة التي أعطوها عن الأوضاع الاجتماعية في العراق. لدي ملاحظتان، وهما تضيفان معلومات أكثر مما هما بمثابة نقد للأوراق.

بالنسبة إلى الكلام عن الحضر والريف، أرجو الأخذ في الاعتبار أن الأساس هو كيف يحضر الريف، ففي إحصاءات السكان - على الأقل أتكلم من ١٩٤٧ وما بعدها - كانت الوحدة السكنية القرية أو المدينة التي سكانها أقل من ٥٠٠٠ تعتبر ريفاً، والتي سكانها ٥٠٠٠ وأكثر تعتبر حضراً. المجموعة نفسها التي يمكن لسكانها أن يزيدوا بعد عشر سنوات عن ٥٠٠٠ تتحول من «ريف» إلى «حضر»، لكن واقعها الاجتماعي والاقتصادي لا يتغير. وبالتالي إذا أخذنا في الاعتبار أن سكان العراق حسب إحصاء عام ١٩٤٧ كانوا أقل من ٥ ملايين والآن أصبحوا ٢٥ مليوناً يمكن أن يكون عدد غير قليل من سكان الريف قد تحولوا حسب الإحصاء إلى حضر.

بالنسبة إلى ورقة الدكتور كامل، الكلام عن برنامج النفط مقابل الغذاء له جوانب إيجابية وله جوانب سلبية، وأنا أعتقد أنه من دون هذا البرنامج كان يمكن أن تكون هناك مجاعة في العراق، وهو تفادى المجاعة.

وبالنسبة إلى ملاحظتك أنه لم تعط الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في هذا البرنامج، لم يكن ممكناً القيام بهذا، لأن الحصة التموينية التي زادت كماً ونوعاً توزع بصورة شبه مجانية، يعني بالنسبة إلى العائلة المؤلفة من خمسة أشخاص قيمة الحصة التموينية هي أقل من نصف دولار، وبالتالي لم يكن ممكناً أن يقوم القطاع الخاص بذلك. الدولة توزع على مراكز توزيع مختلفة تابعة للقطاع الخاص وهو يشارك في هذا.

الملاحظة الأخرى هي أن نظام التوزيع هذا، رغم كل ما يقال عن النظام السابق، وبتقارير الأمم المتحدة، كان أفضل نظام توزيع في العالم. الناحية السلبية في هذا النظام أنه كان التصور أن هذه الطريقة ستضعف النظام، والذي حصل هو العكس الناس أصبحت أكثر اعتماداً على النظام من خلال الحصة التموينية، ولا يمكن أن يعارضوا لأن أقل ما يمكن أن يعمله النظام هو أن يوقف الحصة التموينية، والأمر الذي يؤدي إلى عقوبة شديدة جداً، هذا الجانب السلبي جعل النظام أكثر تحكماً، وشكراً.

أنطوان حداد

أضم صوتي إلى من سبقني حول ضرورة الإبقاء على برنامج النفط مقابل الغذاء، إنما ليس إبقاء ميكانيكياً ضمن قدرات التدخل للأمم المتحدة. هناك ضرورة إلى التنبه إلى محتوى الحصة التي توزع، إن من حيث النوعية أو من حيث الحاجات الخاصة، يعني إذا كانت تطال الناس بشكل أعمى أو عشوائي من دون الالتفات إلى مستواهم الاجتماعي.

أشدد على نقطة واحدة ضمن هذه المداخلة، اشتراك الدول العربية في العديد من هذه المظاهر بحرب أو من دون حرب، وكما أشار الدكتور محمود عبد الفضيل بحصار ومن دون حصار. أتوقف عند ثلاثة مظاهر أقلها تدهور نظام القيم وتشوه الحس الاجتماعي وانتشار الفساد والتهاون مع الجريمة وإعطاء شرعية مجتمعية لكل هذه الممارسات الشاذة. أعتقد أن هناك جذراً مشتركاً في كل هذه الأمور، هو طبعاً في ظل غياب العقد الاجتماعي الذي أشار إليه الدكتور عدنان تحل علاقة من نوع آخر بين المواطن والسلطة هي العلاقة الزبائنية، أو العلاقة «الأبوية». هذه العلاقة الزبائنية تقوم على معادلة ليس النفط مقابل الغذاء، بل معادلة الولاء مقابل المكاسب، أي أن الحق البديهي للمواطن يصبح مكسباً . . . مكسباً يعطى، أي منة تعطى من الحاكم أو صاحب السلطة، ومقابله هو الولاء. يعني يصبح الولاء والصمت هي القاعدة مقابل ذلك.

مصطفى حمود

عندي ملاحظة وحيدة تتعلق بعدم التطرق إلى الناحية العسكرية حول الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في العراق. تكلمتم عن المجتمع المدني، ولكن هناك شريحة عسكرية في العراق تتجاوز الـ ١٠ بالمئة من السكان، إضافة إلى الموازنات الدفاعية والإنفاق الدفاعي والسوسيولوجية العسكرية والسيكولوجية العسكرية والتكنولوجية العسكرية والعلم العسكري هناك بعض المسائل الهامة في المجتمع العراقي وبخاصة على الصعيد التعليمي، وعلى الصعيد العلمي التقني والتكنولوجي الرائد في مجال التكنولوجيا المتقدمة وخاصة في التكنولوجيا النووية السلمية.. إضافة إلى ذلك هناك عدة مواضيع عسكرية تتداخل في المجتمع المدني بشكل وثيق إن كان على صعيد البيئة والتربية والتغذية والرياضة والعلاقات الاجتماعية العسكرية، لذلك أرى أن يكون هناك نوع من الاهتمام بالناحية العسكرية لطبقة من المجتمع العراقي هي طبقة - بغض النظر عن الأحداث التي مرت بها - متعلمة ومثقفة عسكرياً واجتماعياً، ومؤهلة للعب دور هام في إعادة إعمار المجتمع العراقي. وشكراً.

كامل العضاض

شكراً سيدتي، هناك ثلاث نقاط فقط، الأولى هي أن هناك توجهاً لدى إدارة الحلفاء للحديث عن تخصيص القطاع النفطي، أعتقد أن هذا الحديث يُمهد له الآن وأعتقد أنه خطير جداً، ذلك لأنه صحيح أن هيمنة الدولة على موارد النفط تكون منها قوة ساحقة، ولكن من الممكن أن يمقرط الإنتاج، مرحلة الإنتاج النفطي، بوضع نظام للمراقبة والمساءلة سواءً على طريق البرلمان أو تحويل هذا القطاع الإنتاجي إلى شركة عامة (Public Corporation) مع جمعية عامة وتصبح المساءلة والرقابة مباشرة وشديدة. أما تخصيص النفط في هذه المرحلة، وهو الثروة الوطنية الضرورية والحاسمة لإعادة بناء العراق فهو عمل خطير.

النقطة الثانية هي مسألة الحصة التموينية، أعتقد أنها كانت سلاحاً ذا حدين. بعد عام ١٩٩١ أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. والوجه الثاني لهذا السلاح هو الاستلاب الكامل للفرد العراقي والأسرة العراقية. ولكن لا يمكن في المرحلة الحالية إلغاؤها بشكل مباشر، وإنما بشكل مخطط تدريجياً.

النقطة الثالثة هي أن المجتمع المدني يجب أن ينطلق من مفاهيم هي جزء من قيم وتراث المجتمع العراقي كجمعيات الزكاة والبر والإحسان والجمعيات الدينية والجمعيات التعاونية، ثم ينطلق إلى تكثيف دور الفرد والجماعات لتقليل الاتكال على الدولة.

جعفر ضياء جعفر

الحصة التموينية كانت موجودة حتى قبل الدخول في موضوع النفط مقابل الغذاء وربما مستقبلاً البطاقة التموينية يتم حصرها في فئات المجتمع التي تحتاج فعلاً إلى هذه المعونة لتدبير شؤونها. إن إلغاء البطاقة التموينية في وقت مبكر سيكون مشكلة كبيرة في المجتمع العراقي، وشكراً.

ناظم عبد الله

لا شك في أنه كانت لبرنامج النفط مقابل الغذاء فوائد كثيرة ساعدت شعب العراق خلال محنته في فترة الحصار، ولكن كانت له أيضاً مساوئ، وأريد أن أذكر واحدة منها هي، وجود قائمة كبيرة بالممنوعات متشددة جداً لأنه من الممكن أن يكون لها فائدة عسكرية. وبذلك حُرم العراق من استيراد أشياء كثيرة كان من الممكن استعمالها في تنمية العراق اقتصادياً بحجة أنها قد تستعمل لشيء آخر.

هشام شرابي

إن بريمر وسلطة الاحتلال في العراق لا يذكران أو لا يتناولان- عن قصد وفي تركيز واضح في خطابهما وسياساتهما المعلنة في العراق- ثلاث نقاط ذكرت اليوم في هذه الجلسة هي النقاط المحورية، وسأذكرها بدون تفصيل لأنه لا يوجد وقت. ما قاله الدكتور عدنان عن أن الشرط المسبق الأساسي لأي تنمية ولأي تغيير لا يمكن أن يقوم إلا على وجود دولة وطنية متكاملة.

النقطة الثانية هي ملاحظة الدكتور عبد الفضيل، لا يمكن للمجتمع العراقي أن يقوم بتأمين إعادة بنائه الاقتصادي إلا بإعادة تطمين المجتمع نفسه. المجتمع الآن في ظل الاحتلال الأمريكي يتعرض للتفسخ والفوضى ووضع الاختلال نفسه الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي خلال الثلاثين أو الخمس والثلاثين سنة الماضية. لذلك فإن الهدف الأساسي المركزي هو العمل الاجتماعي لإعادة الحياة إلى المجتمع العراقي، وهذا موضوع في حقل اهتمامات ونشاطات المجتمعات العربية المحيطة.

النقطة الثالثة والأخيرة، والهامة جداً هي قضية المجتمع المدني. المجتمع المدني في العراق كان محتلاً من قبل الدولة ومن قبل الحزب، الآن المجتمع المدني هو محتل من قبل دولة أجنبية، لذلك تحرير المجتمع المدني هو هدف أساسي، لأنه لا يمكن لأي عمل سياسي أو اجتماعي في العراق أن ينجح إلا بقيام حركات للعمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتحريره مما يضمر له هذا الاحتلال من ترتيبات، وشكراً.

فهمية شرف الدين

من الضروري إعطاء أهمية في النقاش أكبر لمسألة المجتمع المدني ولمسألة إعادة إعمار المجتمع العراقي. يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس فقط الحروب التي مرت على العراق هي التي فسخت العراق وإنما أيضاً تسلط الدولة والمجتمع الشمولي الذي صادر المجتمع وجعل كثيرين من الشعب العراقي خارج العملية التنموية. والقصد من التركيز على المجتمع المدني هو إتاحة الفرصة مرة أخرى للشعب العراقي لأن يقرر بنفسه، ولا يستطيع أن يقرر أو أن فعلياً يظهر مدى قدرته على الالتحام مرة أخرى إلا عبر التنظيمات الاجتماعية الدفاعية أو غيرها من المنظمات التنموية. إن إعادة بناء المؤسسات الحقيقية التي تسمح للأفراد أن يكونوا أفراداً مرتبطين بالمؤسسات مباشرة، هي قضية أساسية لها علاقة بمفهوم الدولة. يعني دون دولة، كل هذا الكلام الذي نقوله لا يمكن أن يكون ممكناً، وشكراً.

مرفت تلاوي

المجتمع المدني مطلب لنا نكرر ذكره في كل نقاشاتنا، وفي صلواتنا حتى، لكن المجتمع المدني عندنا غير فعال وغير شغّال، ويحتاج إلى أن يشتغل ويتدرب ويعمل شيئاً. أما أن ننقل كلاماً جاهزاً من أوروبا إلى هنا، فهذا لا ينفعنا في شيء. المجتمع المدني عندنا يتآكل، وهو ليس مدرباً، ولا يقوم بما يجب أن يقوم به.

هاني فحص

السلطة في العراق حتى أجل غير محدد أمريكية، والعراقيون متعاونون معها وأنا لا أشتم أحداً، أقصد الإدارة العراقية الآن. إذاً نحن نعيد ربط الشعب العراقي بالأمريكان. وبعد فترة تنتشر تماثيل بريمر مكان تماثيل الرئيس. فأنا لبناني عربي مستعرق، العراق كونني وأفتخر بذلك. تقديري أن ما يفعل بالعراق الآن كأنه يقال لنا من خلاله هذا مصيركم أو تذعنون، لكن لماذا؟ تقديري أن العراق من أغنى البلدان العربية مساحةً وخصوبةً، خصوبة أرض، مياه ثروات طبيعية أخرى، موقع، تراث، ثقافة، عدد سكان واف وغير ضابط، خبرات وإمكانات. أنا أعرف أن الفلاح العراقي هو فلاح صبور دؤوب منتج. أنا أعرف أن ما أسميه مجتمعاً أهلياً في العراق لم يرق حتى الآن إلى مستوى المجتمع المدني. المجتمع المدني لم يقدم لنا الأمثولة الطيبة، قدم لنا أمثولة سيئة. المجتمع الأهلي مجتمع حيوي، فيه أشكال تضامن اجتماعي عال، حتى أنا عشت في المناطق التي كانت على هامش السلطة، أو كانت السلطة في مواجهتها، أشكال تضامن اجتماعي عوضت عن غياب الدولة أو عن قمعها وإهمالها أحياناً. إذاً، ما هو توجهنا لاستنهاض دورة إنتاج جديدة في العراق تلطف من قبضة النفط علينا؟ قبضة النفط هي قبضة الأمريكان علينا. وفي تقديري أننا على المستوى العربي لسنا بمعزل عن هذه الأخطار، لبنان ليس بمعزل عن هذه الأخطار، فلسطين في قلب الخطر، بعد أن تعطلت دورة الإنتاج الإجتماعي فيها. أرجو المعذرة إذا كنت قد تدخلت في غير ما أنا مختص به، وشكراً.

منى فياض

شكراً سيدتي الرئيسة، لاحظت غياب الإشارة إلى ضرورة إعادة تأهيل الإنسان العراقي. أعتقد أن التكافل أو التضامن الاجتماعي لم يعد الآن موجوداً بدليل الأرقام التي أشار إليها د. عدنان. هناك العراقيون مجروحون، هناك فئة من الضحايا التي تعذبت وتعرضت للتعذيب، كيف سيعاد حب الحياة إلى هؤلاء الأشخاص؟ هذا البعد غائب، وأنا لا أتفق تماماً مع فكرة الاعتماد على التكافل الاجتماعي لأنه نوع من

الصدقة ويتنافى مع الحس بالمسؤولية الذي نطالب أن يتحلى به الفرد العربي الآن. هناك حاجة إلى ندوات خاصة للعمل على هذه المواضيع لأنها غائبة، هناك برامج علاجية يجب الإشارة إليها والمباشرة فيها. نحن في لبنان لم نقم بذلك كما يجب، لذلك لا نزال نعاني حتى الآن من آثار الحرب التي تجاهلناها، والتي لم نناقشها ولم نجلس مع بعضنا لحل هذه المشاكل.

باسل الحسيني

إن معظم المناقشات التي تدور سواءً أكانت زمان حكم حزب البعث أم غيره، توحي وكأنها سياسات اعتمدت بكامل استقلالية البلد عن الضغط الخارجي، وكأنها اختارت أسبقياتها بنفسها. العراق منذ أن أمم النفط أصبح باللون الأحمر على خارطة الأمن القومي الأمريكي، ماذا يعني ذلك؟ وماذا تعني الضغوط التي سلطت عليه؟ لماذا العراق كان في عصر ذهبي في السبعينيات؟ والتي ذكر فيها الدكتور فالح الجيل المستفيد من هذه الفترة. نعم أنا كنت من الجيل المستفيد من هذه الفترة، وعشت عصراً ذهبياً في هذه الفترة، وأتيحت لي الفرصة لإكمال دراسات مع الكثير من زملائي، تحت شعار ما كان يسمى خلق الإنسان العراقي الجديد. لماذا تغير كل ذلك؟ وما هو الضغط السياسي الخارجي الذي يسلط على العراق مما غير أسبقياته، وفرض عليه حرب إيران وبالتالي حرب الخليج، وبالتالي إننا بحاجة إلى دراسة ومتابعة لكي نتعرف على الخصائص الاجتماعية لمن امتلك رأس المال في القطر وكيف أثر أو فاقم في العلاقات الاجتماعية وفي السلوك الاجتماعي لهذا البلد .

النقطة الثالثة التي أريد أن أتحدث فيها هي ما ذكر عن برنامج النفط مقابل الغذاء. العراق بعد عام ١٩٧٢ تحت تأميم نفط العراق أصبح نهراً سريع الجريان يتجه نحو مستقبل زاهر. وهذا النهر كان لا بد أن يحجم ببناء سدود لإبطاء مجراه أو ربما لتجفيفه. النفط مقابل الغذاء عندما أعلن، أنا كنت آنذاك مسؤول التخطيط في منظمة اليونيسيف. في الصباح التالي جاء الممثل المقيم وقال لقد انتهى العراق، لأنه لو قبل به سوف لن يتمتع بأي مساعدات لأنهم سيقولون إن هناك نفطاً، وإذا رفضه فسوف لن تكون أية مساعدة لأن العالم ستقول له جاءتكم فرصة للاستفادة من مواردكم النفطية، ولم تستفيدوا منها!

الفصل السادس

النفـط مقابـل الغـــذاء

١ - النفط مقابل الغذاء وأعقابه والبدائل

سعد الله الفتحي[*]

إن برنامج النفط مقابل الغذاء ظاهرياً كان لحماية الشعب العراقي ومتطلباته الآنية والحياتية في ظل حصار شامل وقاس فرضته الأمم المتحدة بحكم الهيمنة الأمريكية عليها.

ولكن واقع الحال أثبت أن هذا البرنامج - على الرغم من فوائده - قد أثبت عدم جدواه في انتشال الشعب العراقي من الوضع الذي آل إليه بحكم الحصار والسيطرة على مقدراته من خلال آلية صعبة ومقيدة لا يملك مفاتيحها إلا الدول التي قامت بوضعها.

إن الشفافيات المرفقة (التي تكمل هذه المقدمة) توضح بعض معالم هذا النظام من حيث تاريخ الأحداث والقرارات التي أدت إليه، وكيفية تطور حجمه حسب المراحل التي مر بها منذ القرار ٦٦١ في آب/ أغسطس ١٩٩٠ ولغاية القرار ١٤٨٣ في أيار/ مايو ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه رفع العقوبات الاقتصادية على العراق بعد احتلاله وإخضاعه لأوضاع قد تجعلنا نأسف يوماً ما على نظام النفط مقابل الغذاء الذي لم نرض به أبداً.

وتوضح كذلك صعوبة المراحل اللازمة للاستفادة من البرنامج.. والتي كانت دائماً عائقاً لتفعيل ما يمكن الاستفادة منه من هذا البرنامج. والواقع أن تصعيب الإجراءات كان مقصوداً للحد من استفادة العراق، على ضآلتها.

ومع ذلك فإن الأمم المتحدة - على الرغم من اعترافها بمحدودية فائدة البرنامج - إلا أنها تشير إلى جوانب إيجابية كرفع القيمة الغذائية للفرد العراقي، وتحسن نسبي في الحالة الصحية وانخفاض معدلات سوء التغذية وتأهيل بعض البنى التحتية وتوليد الكهرباء... ولكن الأمم المتحدة مع الأسف لم تقارن بما كان عليه

(*) مستشار - الشارقة.

وضع العراق في عام ١٩٩٠، وعلى هذا الأساس تبقى حسنات البرنامج نسبية بحتة. وإنني إذ أعرض محاسن البرنامج كما كتبته الأمم المتحدة تماماً فأما الغرض من ذلك فهو أن كل هذا الجهد لم يكن كافياً على الإطلاق حتى لإعادة العراق إلى ما كان عليه في عام ١٩٩٠.

إن البرنامج قد سيس بالكامل من قبل أمريكا للحد من فوائده. وقد شوهته التأخيرات والانتقائية في إقرار العقود التي وقعها العراق. وكان إصدار العراق لتوسيع بعض جوانب البرنامج مفيداً، ولكن بشكل محدود فقط بسبب هيمنة لجنة المقاطعة عليه.

ومع ذلك وبعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ سرعان ما تدهور الوضع الصحي والمعاشي للشعب العراقي كما تشير المنظمات الدولية المعنية، إذ أن البرنامج لم يؤسس لأي تحسن، وكان بعيداً عن الاستثمارات المطلوبة لتفعيل الاقتصاد العراقي أصلاً. والنظر إلى إحصائيات العقود المقدمة والمصادق عليها يكفي لإقناع من يريد الاقتناع.

وكمثال خاص. . فإن مصافي النفط، البالغة الأهمية لأحوال الشعب العراقي المعيشية، قد عانت كثيراً في ظل البرنامج، ولم تحصل إلا على جزء بسيط من احتياجاتها. . وبذلك لم تستطع الإيفاء بالالتزام إلا بصعوبة بالغة وعلى حساب مواصفات منتجاتها والإضرار بالبيئة.

لذا. . . فإن هذا البرنامج أو ما يماثله لا يمكن أن يكون مفيداً ومنقذاً للشعب العراقي في الأمد المتوسط والبعيد. وإن الاحتلال قد جاء بتعقيدات جديدة يصعب على العراقيين تجاوزها إلا بزوال الاحتلال، وإلغاء ديونه، ووقف التعويضات بالكامل، وليس تخفيضها إلى ٥ بالمئة من واردات العراق.

إن عراقاً مستقلاً بحكومة وحدة وطنية ديمقراطية تعمل تحت سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان كفيل بتجاوز بدائل برنامج النفط مقابل الغذاء، وبخاصة إذا ما حظي العراق بمعاونة ومساعدة أشقائه العرب.

العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق (١)

- القرار ٦٦١ بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠

- القرار ٦٨٧ بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٠

«قد يواجه الشعب العراقي قريباً كارثة وشيكة أخرى من الممكن أن تشتمل على الوباء والمجاعة في حال لم يتم تلبية الحاجات الحياتية الكثيرة بشكل سريع».

– رفضت الحكومة العراقية القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و٧١٢ (١٩٩١) لاستئناف تصدير النفط.

– القرار ٩٨٦ بتاريخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ :

–المشار اليه ببرنامج «النفط مقابل الغذاء.»

–«مذكرة تفاهم» بين العراق والأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٦.

– يبيع العراق نفط بقيمة ملياري دولار كل ١٨٠ يوماً.

– يبدأ تصدير النفط بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

– وصلت أولى الشحنات الغذائية في آذار/ مارس ١٩٩٧.

– القرار ١١٥٣ بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٨ :

– رفع الحد الأعلى لقيمة الصادرات النفطية العراقية إلى ٥،٢٦ مليارات دولار كل ١٨٠ يوماً.

العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق (٢)

– القرار ١١٧٥ بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ :

– أجاز للعراق استيراد قطع غيار للصناعة النفطية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار كل ١٨٠ يوماً.

– القرار ١٢٨٤ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ :

– أزيل الحد الأعلى للصادرات النفطية العراقية.

– القرار ١٢٩٣ بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠ :

– أجاز للعراق استيراد قطع غيار للصناعة النفطية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار كل ١٨٠ يوماً.

– القرار ١٤٠٩ بتاريخ ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٢ :

– المشار إليه «بالعقوبات الذكية».

– إجراءات جديدة لمعالجة العقود والموافقة عليها.

– «لائحة مراجعة البضائع» الخاصة بالمواد ذات الاستعمال المزدوج.

- القرار ١٤٨٣ بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣:

- رفع العقوبات الاقتصادية.

تدابير الأمم المتحدة ومدفوعات BNP (Banque Nationale de Paris) (١)

- يعد العراق خطة التوزيع.
- توافق الأمم المتحدة على خطة التوزيع.
- يصدر المشتري العراقي المناقصة.
- تقييم العروض.
- منح العقد.
- موافقة الأمم المتحدة.
- فتح كتاب اعتماد.
- تزويدات شحنات البائعين للعراق.
- تصديق الأمم المتحدة.
- تسليم الوثائق إلى BNP .
- الدفع.

المنافع (١)

- حسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحالت دون مزيد من التدهور في الخدمات والبنى التحتية العامة.

- رفعت القيمة الغذائية، ١٩٩٦- ٢٠٠٢، من ١٢٠٠ إلى ٢٢٠٠ سعرة ألفية للشخص الواحد في اليوم.

- حسنت القدرة على إجراء جراحات أساسية بنسبة ٤٠ بالمئة، وأبحاث مختبرية بنسبة ٢٥ بالمئة.

- في أيار/ مايو ٢٠٠٣ لم تسجل أي حالة شلل منذ أكثر من ثلاث سنوات.

- بحلول العام ٢٠٠٢، أصبحت معدلات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة من العمر نصف ما كانت عليه في العام ١٩٩٦.

المنافع (٢)

- في العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٢ انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الناقص من ٢٣بالمئة إلى ١٠بالمئة.

- تم إعادة تأهيل المواصلات البرية الخاصة والعامة بنسب متفاوتة.

- تم وقف تدهور حالة منشآت المياه.

- وفرت التحسينات التي طالت الزراعة غذاءً إضافياً، في حين تضاعف إنتاج لحوم الدجاج والبيض.

- أصبح بالإمكان الاعتماد أكثر على تزويد الكهرباء. ففي صيف ٢٠٠٢، لم يحصل أي قطع مخطط للكهرباء في مدينة بغداد، بينما كانت المدن الأخرى أقل حظاً.

المنافع (٣)

- سمح توزيع ١,٢ مليون مكتب مدرسي بتلبية ٦٠ بالمئة من حاجات المدارس الابتدائية والثانوية وبزيادة معدل ارتياد المدارس بشكل فعلي. ولكن لم يسمح للعراقيين بصناعة مكاتبهم !

- كان من المتوقع أن تصل مساحة المباني السكنية في العام ٢٠٠٢ إلى ١٤٤٣٢٨٩٦ متراً مربعاً مقارنة مع ١٣٩٣٠٤٩٠ متراً مربعاً في العام ١٩٩٠ و٣٤٧٨٩٢ متراً مربعاً في العام ١٩٩٦.

- تعطلت إمدادات المياه بنسبة ٤٠ بالمئة في أوائل التسعينيات.

- توفر ٢١٨ مصنعاً كبيراً، و١١٩١ مصنعاً صغيراً لخدمة المناطق الريفية.

- بين تقييم أجري على ٢٧٨ مصنعاً صغيراً في العام ٢٠٠٢ أن مدخلات برنامج النفط مقابل الغذاء بما فيها المضخات، و مواد الكلور، والمولدات قد حسنت الأداء وأوقفت تدهور حالة المنشآت.

الأداء في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة (١)

- غالباً ما شوهته التأخيرات والاختلافات.

- الفشل في تحقيق الدخل المتوقع.

- إجراءات مختلفة ومعقدة لمعالجة العقود ومراجعتها- القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) لائحة مراجعة البضائع.

- تم توسيع البرنامج، بإصرار من العراق، ليشمل إلى جانب الغذاء والدواء اللذين سبق وأن شدد عليهما، البنى التحتية وإعادة التأهيل وغيرها من القطاعات مثل الكهرباء والزراعة والري والتعليم والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. . . ولكن النتائج كانت موضع شك.

الأداء في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالأمم المتحدة (٢)

- «على الرغم من الإنجازات التي حققها لم يكن يقصد بأن يكون برنامج النفط مقابل الغذاء بديلاً عن النشاط الاقتصادي الطبيعي؛ وابتداء من ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ بقي الكثير لتحقيقه بغية تحسين الظروف الإنسانية للشعب العراقي».

- مع ذلك، في ٢٩ أيار/ مايو٢٠٠٣، أشارت اليونيسيف إلى أن معدل سوء التغذية لدى الأطفال في العراق قد تضاعف تقريباً من ٤بالمئة إلى ٧،٧ بالمئة بين ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ (بداية الحرب) و٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

- لم يسمح برنامج النفط مقابل الغذاء بأي استثمارات جديدة، كما قلص الإنفاق الحكومي ومنع تصديرات أخرى من العراق. وبالتالي ساهم هذا البرنامج بإبقاء الناتج المحلي الإجمالي على معدل منخفض بينما ارتفع معدل السكان.

أحوال مصافي النفط

- لقد تضررت مصافي النفط بشكل كبير بسبب الحرب في العام ١٩٩١ والعقوبات.

- كانت الإصلاحات ممكنة إلى حد ما، ولا سيما لاستعادة القدرة.

- تدهورت مواصفات المنتجات في ما يتعلق بمعدل الاوكتين ومحتوى الكبريت.

- تمت خسارة قدرة التخزين ومرونة التخطيط.

- لم تعمل أنظمة البيئة والسلامة بالشكل المطلوب.

- لم يتم تكبد أي أضرار جسيمة جديدة خلال حرب ٢٠٠٣.

- تقوم مصافي النفط الأساسية بتطوير الإنتاج بصعوبة.

- يتسبب تزويد الكهرباء وتوزيع منتجات زيت الوقود بإعاقة سير العمليات.

- استمرار المشاكل الأمنية.

القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للامم المتحدة بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣

- رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

- منح التحالف سلطات الحكم المؤقت ومنحه صفة «سلطات الاحتلال».

- إنشاء صندوق لتنمية العراق يتم إيداعه لدى بنك العراق المركزي.

- يتلقى كافة العائدات النفطية وأموال مخصصة أخرى.

- يتم الإنفاق باختيار سلطة الحالف المؤقتة وبالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة.

- مجلس استشاري ورقابي دولي.

- خفض نسبة العائدات النفطية التي يتم دفعها إلى لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة إلى ٥بالمئة.

- تعطيل برنامج النفط مقابل الغذاء.

استنتاجات

- لقد دفع العراق ثمناً غالياً خلال ١٣ عاماً من العقوبات وحرب أخرى لكي يدرك العالم أخيراً أن السبب المزعوم للحرب غير صحيح.

- يتوجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة العراق على إعادة إحياء وإصلاح وتحديث اقتصاده وإلغاء ديونه والسماح بتوسيع صناعته النفطية لمصلحة شعبه بالطريقة التي يرونها مناسبة.

- إن من شأن محاولة فرض بعض النماذج الاقتصادية على العراق، ولا سيما في مجال الصناعة النفطية، أن تسبب مشاكل عديدة وتقلص حجم الاستثمارات المطلوبة.

- تستطيع موارد العراق النفطية،كما في السابق، المساهمة بشكل كبير في انتعاش العراق. مع ذلك، يجب تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى بغية التقليل من الاعتماد على النفط والغاز بشكل تدريجي.

البدائل

- برنامج آخر للنفط مقابل الغذاء؟

بالتأكيد لا.

– القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣؟

على الأرجح لا.

– حالة الفوضى والتجربة والخطأ الراهنة التي تعاني منها قوات الاحتلال؟

قطعاً لا.

– السياسة المتعمدة للبطالة الإجبارية؟

خطوة تسبب كارثة.

– إن البديل الوحيد هو إنهاء الاحتلال، واستقلال العراق، وحكومة وحدة وطنية، والوفاق، والديمقراطية والانتخابات، وسلطة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

الجدول رقم (٦-١)
عقود التزويد بحسب القطاع بموجب مذكرة تفاهم للأمم المتحدة - حساب (٥٩ بالمئة)

المراحل I -XII القطاع	المستلمة		المصدق عليها		الوافدة	النسبة
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	القيمة	الوافدة بالمئة
الغذاء	٤٤٤٣	١٣٥٥٧	٣٨٠٥	١٣٥٠٦	١٠٧٦٠	٧٩,٤
معالجة الغذاء	٢١٧٢	٤٠٩٧	١٧٠٠	٣٣١٢	٢٠٥٨	٥٠,٢
الصحة	٤٠٣٠	٣٣٦٩	٣٤٣٠	٣٠٢٦	٢١١١	٦٢,٧
قطع غيار النفط	٦٨٤٥	٤٩٨٦	١٣٤	٣٦٣٦	١٥٧٧	٣١,٦
الكهرباء	٢٠٩١	٤٩٥٣	١٧٠٦	٣٥٣٩	١٨٠٩	٣٦,٥
المياه والتصحاح	١١٢٦	٢٦٣٤	٨٢١	٢٠٠١	١١٤١	٤٣,٣
الزراعة	٢٤٨٩	٤٧٨٣	١٨٦٨	٣٧٣٣	٢١٩٦	٤٥,٩
التربية	٩٤٤	١٥٠٣	٦٤٩	١١٤٧	٥٢٣	٣٤,٨
الاتصالات/ النقل	١١٠١	٢٨٢٠	٧٥٨	٢٠١٦	١١١٣	٣٩,٥
الإسكان	١٥٨١	٣٠٢٧	١١٠٩	٢٧٢١	١٥٣٥	٥٠,٧
حصص خاصة	١٨٦	١٠٠١	١١٢	٢٩٤	٣٢	٣,٢
بنك العراق المركزي	١	٥	صفر	صفر	صفر	٠,٠
البناء	١٢	١٠	٥	٢	صفر	٠،٠
الصناعة	٩٥	٦٥	٦٧	٣٦	صفر	٠،٠
القضاء	٧	٥	٦	٥	صفر	٠،٠
مسائل دينية	٧	٢٠	٣	١٠	صفر	٠،٠
المجموع	٢٧١٣٠	٤٦٨٣٥	٢١١٧٣	٣٨٩٨٣	٢٤٨٥٥	٥٣,١

الجدول رقم (٦-٢)
برنامج «النفط مقابل الغذاء» الخاص بالأمم المتحدة

المرحلة	الصادرات (مليون/ برميل)	سعر النفط (دولار/ برميل)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	البرنامج الإنساني	حصة قطاع النفط
١	١٢٠	١٧,٩	٢١٥٠	٦٦ بالمئة	
٢	١٢٧	١٦,٧	٢١٢٥	٦٦ بالمئة	
٣	١٨٢	١١,٥	٢٠٨٥	٦٦ بالمئة	
٤	٣٠٨	٩,٨	٣٠٢٧	٦٦ بالمئة	٣٠٠
٥	٣٦١	١٠,٩	٣٩٤٧	٦٦ بالمئة	٣٠٠
٦	٣٩٠	١٩,٠	٧٤٠٢	٦٦ بالمئة	٦٠٠
٧	٣٤٣	٢٤,٢	٨٣٠٢	٦٦ بالمئة	٦٠٠
٨	٣٧٦	٢٥,٤	٩٥٦٤	٦٦ بالمئة	٦٠٠
٩	٢٩٣	١٩,٢	٥٦٣٨	٧٢ بالمئة	٦٠٠
١٠	٣٠٠	١٧,٨	٥٣٥٠	٧٢ بالمئة	٦٠٠
١١	٢٢٦	٢٠,٣	٤٥٨٩	٧٢ بالمئة	٦٠٠
١٢	٢٣٣	٢٤,٢	٥٦٣٩	٧٢ بالمئة	٦٠٠
١٣	١٧٠	٢٠,٣	٤٥٨٩	٧٢ بالمئة	٦٠٠
المجموع	٣٤٢٧	١٨,٧	٦٤٢٣١		٥٢٠٠

بدء تصدير النفط (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)

قرار مجلس الأمن ١١٧٥ (١٩ حزيران/ ديسمبر ١٩٩٦)

قرار مجلس الأمن ١٢٩٣ (٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠)

قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٨)

قرار مجلس الأمن ١٢٦٦ (٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)

قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)

قرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٢)

المصدر: <http://www.un.org/Depts/oip/>

الجدول رقم (٦-٣)
الاستثمار المتوقع في قطاع الطاقة العراقي في العام ٢٠١٠

النشاط	مليون دولار
إنعاش قدرة إنتاج النفط وصيانتها	٢٤٠٠
توسيع قدرة إنتاج النفط	١٥٠٠٠
الاستثمار في الغازات الأخرى	٣٠٠٠
مشروع تصدير الغاز إلى تركيا	١٧٠٠
إعادة إعمار المصافي وتحديثها	١٠٠٠
توسيع وبناء مصافي جديدة	٢٧٥٠
تطوير عملية توزيع المنتجات وتوسيعها	٥٠٠
محطات جديدة لتوليد الطاقة	٩٠٠٠
توسيع الصناعة البتروكيميائية	٢٥٠٠
المجموع	٣٧٨٥٠

المصدر : استناداً إلى ورقة قدمتها وزارة النفط إلى المؤتمر العربي السادس حول الطاقة في دمشق عام ١٩٩٨.

الجدول رقم (٦-٤)
انتاج مصافي النفط

	دوره	البصرة	بعجه (١)	بعجه (٢)	المجموع (١)	المجموع (٢)
القدرة	١٠٠	١٥٠	٣١٠	٣١٠	٥٦٠	٥٦٠
غاز البترول المسيل	٣	٦	٧	٨	١٦	١٧
البنزين	٢٠	٣٠	٦١	٦٢	١١١	١١٢
المواد المقطرة	٢٨	٤٢	٨٦	١٠٣	١٥٦	١٧٣
الأسفلت	٩	٧	٩	٢٦	٢٥	٤٢
المزلقات - الزيوت	٣	٣	٣	٣	٩	٩
زيت الوقود	٣٣	٥٧	١٣٠	٩٠	٢٢٠	١٨٠

ملاحظات :

(١) من دون مفكك هيدروجيني.

(٢) مع مفكك هيدروجيني.

٢- النفط مقابل الغذاء - النفط مقابل إعادة الإعمار

رمزي سلمان(*)

النفط مقابل الغذاء

عقب حرب الخليج في العام ١٩٩١، قامت بعثة من عدة وكالات بزيارة العراق لمدة أسبوع. أفادت البعثة بأن «الشعب العراقي قد يواجه قريباً كارثة وشيكة تشمل الوباء والمجاعة في حال لم يتم تلبية الحاجات الحياتية الأساسية».

لم تقبل الحكومة العراقية بالقرارات والتدابير السابقة التي من شأنها السماح للعراق ببيع كميات محددة من النفط لتلبية بعض حاجات الشعب. ولم توافق الحكومة العراقية على إنشاء برنامج «النفط مقابل الغذاء» إلا في العام ١٩٩٥ بعد اعتماد القرار الشهير ٩٨٦.

كان يقصد بأن يكون البرنامج «تدبيراً مؤقتاً لتأمين الحاجات الإنسانية للشعب العراقي إلى أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

لم يتحقق تنفيذ القرارات بما يرضي كافة أعضاء مجلس الأمن، وتحولت التدابير المؤقتة إلى تدابير دائمة مع ازدياد عدد المستفيدين غير القطاعات الفقيرة للشعب العراقي.

استغرق الاتفاق حول تفاصيل التطبيق حوالى اثني عشر شهراً. تم توقيع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والعراق في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦. أبحرت أول شحنة نفط بموجب البرنامج في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بينما وصلت أول شحنة غذاء تم شراؤها بواسطة الأموال المحصلة في آذار/ مارس ١٩٩٧.

(*) مستشار في شركة قطر للبترول.

إن كافة النصوص والتفاصيل المتعلقة بمذكرة التفاهم والقرارات ذات الصلة وتقارير الوكالات متوفرة على موقع مكتب برنامج العراق على شبكة الانترنت، وهو مصدر معظم المعلومات المتوفرة لدي حول الموضوع. لذلك، أنوي أن تقتصر المراجعة التي أقدمها على العناصر التي كانت موضع جدل أو على أي تعليق مبرر.

على الرغم من الحاجات الحياتية الأساسية التي كان لا بد من تلبيتها كما أشير إليها بوضوح في التقرير الذي قدمته الوكالات في آذار/ مارس ١٩٩١، سمح البرنامج في البداية، ولسبب مجهول، ببيع نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر. تم تخصيص حوالى ثلثي تلك القيمة لتلبية حاجات العراق الإنسانية؛ اذ خصصت نسبة ٢٥ بالمئة لصندوق التعويضات ولمدفوعات تعويضات الحرب، و٢,٢ بالمئة للتكاليف الإدارية والتشغيلية الخاصة بالأمم المتحدة، و ٠,٨ بالمئة لبرنامج التفتيش عن الأسلحة.

ولهو من الغريب أن إدراك عدم كفاية الدخل لشراء الغذاء والدواء قد استغرق مدة سنتين. ومن ثم رفع المبلغ من ملياري دولار إلى ٥,٢٦ مليار دولار في العام ١٩٩٨ إلى أن ألغي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت زيادة الحد ومن ثم إلغاؤه كان فقط لزيادة الأموال المتوفرة للحاجات الإنسانية للشعب العراقي أو لعناصر أخرى من الدخل. إن التاريخ المتوفر على موافقات العقود ووصول البضائع لا يدعم بشكل واضح الناحية الإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أن تسع وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة كانت ولا تزال مشتركة في تطبيق البرنامج وهي: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT).

أجاز القرار ١٤٧٢ بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣ لأمين عام الأمم المتحدة مهمة تسهيل توزيع واستلام البضائع التي تم تعاقدها. مع رفع العقوبات المدنية في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، سيتم إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء خلال ستة أشهر.

وسيتم نقل مسؤولية إدارة أي نشاط متبق، بما في ذلك الأموال، إلى سلطات الاحتلال.

تم حتى الآن تصدير ٣,٤ مليار برميل من النفط العراقي (حوالى ٣ بالمئة من احتياطات النفط المثبتة) بشكل رسمي بموجب البرنامج، وتبلغ قيمة هذه الصادرات ٦٥ مليار دولار. تم تخصيص ٧٢ بالمئة أو حوالى ٤٦,٨ مليار دولار للحاجات الإنسانية في كافة أنحاء العراق.

كما تم حتى الآن تسليم تجهيزات وتزويدات إنسانية بقيمة ٢٨ مليار دولار فقط. وهناك تزويدات متعاقدة بقيمة ١٠ مليارات دولار يتم أو سيتم تسليمها وتوزيعها بالتنسيق مع سلطات الاحتلال.

لقد جاءت الجهود التي بذلها معظم موظفي الأمم المتحدة، المشتركين في تطبيق برنامج الغذاء، كبيرة ومهنية. كما كانت الضغوط التي توجب عليهم تحملها والعقبات التي حاولوا تجاوزها هائلة أيضاً.

وعلى الرغم من حسن نية العديد من الأشخاص المعنيين في عملية اتخاذ القرار واللجان والهيئات المكلفة بإعطاء الموافقات أو بمهام المراقبة، استمرت التشويشات النظامية والمتعمدة طوال فترة البرنامج.

غالباً ما هُمِّش الجانب الإنساني للبرنامج، بينما أصبحت الأهداف والمواقع السياسية العناصر الحاسمة. ونادراً ما عولجت المسائل الأساسية المطروحة أو الاقتراحات المقدمة لتحسين تطبيق البرنامج بشكل جدي. وعلى سبيل المثال، نستطيع الإشارة إلى مسألة الحماية التجارية للمشترين العراقيين.

كان لا بد من قبول ودفع ثمن إمدادات صيدلية ذات تاريخ صلاحية قصير، والبسكويت الغني بالبروتينات والحليب المعالج الذي لم يكن من نوعية جيدة، والمواد التي كانت عناصرها الأساسية مفقودة أو معطلة، ومواد غذائية ذات نوعية أقل مما تم التعاقد عليه. كان ذلك إلى حد كبير بسبب غياب الحماية التجارية.

قبض الموردون ثمن هذه المواد ما ان أكد عملاء التفتيش على تسليم هذه الامدادات إلى العراق.و لم يكن يسمح للحكومة العراقية بإدراج أحكام الحماية التجارية في العقود مع الموردين.

أما المسألة الأخرى فهي أن اعتمادات البرنامج الإنساني خلال مرحلة ستة أشهر معينة مرتبطة بالطلبات المقدمة ضمن تلك المرحلة فقط.

وبسبب التقلبات غير المتوقعة في أحجام النفط التي بيعت فعلاً وأسعار السوق السائدة، حصلت تشوهات سببها أحياناً الاختلاف الكبير بين العائدات المتوقعة والأرباح الفعلية. وبحسب المدير التنفيذي للبرنامج، كان تحويل طلبات الشراء الموافق

عليها من مرحلة إلى أخرى بغية تمويلها من الميزانيات المتوفرة مرهقاً للغاية واستهلاكاً الوقت.

وغالباً ما كانت محاولات تعديل العقوبات أو تدابير النفط مقابل الغذاء مضادة للإنتاج المرغوب. وخير مثال على ذلك كان إدخال «لائحة مراجعة البضائع» التي كان من المفترض أن تسرع الموافقة على العقود بنقل بعض مهام المراقبة من لجنة التعويضات إلى خبراء الأسلحة التابعين للأمم المتحدة والمقصود منها التقليل من العناصر الساسية في العملية.

لقد استغرقت الموافقة على هذا التغيير سنة. عندما دخل التدبير الجديد حيز التنفيذ كان من المفترض أن يكون «لائحة لمراجعة البضائع» ولكنه تحول أثناء الممارسة إلى «لائحة لرفض البضائع».

كان برنامج النفط مقابل الغذاء يعتمد بشكل تام على الأموال المحصلة من بيع النفط العراقي. لذلك، فإن أية مشكلة طرأت على مبيعات النفط سببت مشاكل للبرنامج.

أما الجانب المتعلق بالنفط في البرنامج فقد كانت له مشاكله أيضاً. ويعود السبب الأساسي إلى فقدان الثقة. فلم يكن المراقبون ولا الذين يراقبونهم يثقون بالحكومة العراقية، ولم يرغبوا في إعطائهم فرصة لتحقيق أي مكاسب نقدية من البرنامج.

من جهة أخرى، اعتبر الجانب العراقي المراقبين بمثابة وكلاء يستخدمون سلطتهم لحد حريته ولتقليل المنافع التي توقعها أو اعتبرها ممكنة من البرنامج.

بسبب الخلافات حول الأسعار، تم تعليق تصديرات النفط عدة مرات. حتى الشركات التجارية الكبرى التي كانت تأخذ النفط العراقي فقد اتهمت، مراراً وتكراراً، لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة والمراقبين باعتماد مناهج وممارسات تهدف إلى خفض مبيعات النفط العراقي.

غالباً ما ادعى التجار أن الأمم المتحدة لم تكن تؤخر الموافقة على صيغ الأسعار لفترات تتخطى المعقول فحسب، بل إنها لم تكن مرنة لدرجة جعلت النفط العراقي غير قادر على منافسة مواد خام مماثلة.

ورأى معظم التجار أن السبب سياسي يهدف إلى إلحاق خسائر فادحة بالزبائن، ومنعهم من المحافظة على عقودهم.

إن مناقشة هذه المواضيع لا تنتهي أبداً. فلكل طرف أسبابه وأهدافه وجداول أعماله.

لقد استفاد الطرف العراقي من كافة المنافذ الممكنة لتحصيل النقود من داخل البرنامج وخارجه. وحاولت الأطراف الأخرى تقليص مكافآت الجهود العراقية. ففي تجارة النفط، ونظراً لأن تحديد «السعر العادل» أمر شبه مستحيل لأن للعملة وجهين، فإن من المستحيل أن تبقى الصفقة السرية سرية لوقت طويل.

وفي حين لا يمكن إنكار التغييرات التي أحدثها برنامج النفط مقابل الغذاء في حياة غالبية السكان العراقيين، فإن هذا البرنامج قد زاد من اعتماد العراقيين على النظام. وهو نظام لم يهتم سوى بالبقاء في السلطة، وأثبت عدم اكتراثه بمصلحة المدنيين.

يجوز التفكير بأنه لولا هذا البرنامج لما بقي النظام طوال هذه المدة. كما يمكن القول بأن الإذعان إلى قرارات الأمم المتحدة كان ليحصل في وقت سابق، ولا سيما القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل حيث تدعم الوقائع المتوفرة اليوم فكرة أنه تم تدميرها مباشرة بعد حرب الكويت.

على أي حال، أصبح هذا من الماضي، وأود أن أختم هذا القسم بذكر بعض ما قاله السيد سافان، المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ عندما تم اعتماد القرار ١٤٨٣ الذي رفع العقوبات المدنية عن العراق وأنهى البرنامج: «يشكل رفع العقوبات نجدة انتظرها الشعب العراقي منذ وقت طويل» «لطالما اعتبر مجلس الأمن برنامج النفط مقابل الغذاء تدبيراً مؤقتاً. كانت هذه سبع سنوات طويلة من العام ١٩٩٦ حتى هذا اليوم».

النفط مقابل إعادة الإعمار

بداية، أود أن أقتبس من مقدمة القرار ١٤٨٣ ما يلي:

«تأكيداً على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بشكل حر ومراقبة موارده الطبيعية، ترحيباً بالتزام كافة الأطراف المعنية لدعم خلق بيئة يستطيع من خلالها تحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن، وتعبيراً عن العزم بأن يأتي اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم بشكل سريع»

«تأكيداً على ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً في تقيم الإغاثة

الإنسانية وإعادة إعمار العراق وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكم التمثيلي وإعادتها». .

هذا يقودني بعيداً عن الماضي باتجاه المستقبل مع أمل كبير بأن يغير التاريخ عاداته ولا يعيد نفسه لمصلحة الشعب العراقي. كما آمل بألا تتحول فترة الاثني عشر شهراً المحددة للمراجعة بموجب القرار ١٤٨٣ إلى مرحلة أولى من مراجعات متكررة. وأتمنى أن يكون للعبارات التالية التي وردت في المقدمة «أن يقرر بحرية» «مراقبة موارده الطبيعية» «في أسرع وقت ممكن» «بسرعة» «ويجب أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً» المعنى المقصود.

ولسوف يستمر الجدل حول العلاقة بين النفط، ولا سيما النفط العراقي وحرب عام ٢٠٠٣ لفترة طويلة. قال السير أندرو غرين، سفير بريطانيا السابق لدى السعودية: «إن معظم الناس في العالم العربي يرون هذه المسألة بطريقتين. الاولى هي السيطرة على النفط في العراق والثانية هي القضاء على عدو استراتيجي لإسرائيل».بينما يناصر جايمس ايكنز، السفير الأسبق للولايات المتحدة لدى السعودية، فكرة أن النفط وسيطرة أمريكا على موارد النفط هما في صلب تفكير الإدارة الأمريكية.

وفي كل الأحوال، يمكننا القول بأنه ستكون للحرب نتائج هامة على النفط كما كانت الحرب صراعاً لعب فيه النفط دوراً أساسياً. فقد كان النفط إحدى الركائز الأساسية لنظام صدام وسيكون كذلك بالنسبة إلى أي حكومة عراقية جديدة. وهذا يجعل من النفط عنصراً أساسياً في تحديد تفكير اللاعبين الرئيسيين في النزاع، كما ساعد ذلك على تحديد طريقة خوض الحرب من خلال اعتبار مسألة تأمين حقول النفط من الأضرار على رأس قائمة الأولويات.

سيشكل النفط القاعدة الأساسية لإعادة إعمار العراق. إن تنمية النفط العراقي في مرحلة ما بعد الحرب من شأنها أن تؤثر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وفي التدابير والأسواق الاقليمية والعالمية. كما سيكون للنفط تداعيات شاملة على الجغرافية السياسية الاقليمية.

لقد أوردت وسائل الإعلام مؤخراً أنباء عديدة حول قدرات العراق النفطية. وقد تراوح حجم احتياطات النفط المذكورة بين ١٠٠ و٣٠٠ مليار برميل، مما يجعل العراق في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية. ولكن لسوء الحظ، هناك كثيرون يخلطون بين الاحتياطات المثبتة وتلك المحتملة أو الممكنة.

عندما تأسست شركة النفط الوطنية العراقية في العام ١٩٦٤، كان مشروعها الأول إجراء دراسة لتقييم احتياطات العراق من الهيدروكاربون.واستناداً إلى المعلومات القديمة التي ورثتها شركة النفط الوطنية العراقية من شركات النفط الأجنبية بموجب القانون ٨٠، أجريت الدراسة بالتعاون مع مستشار أمريكي. في ذلك الوقت، توفر جهاز الحاسوب الوحيد القادر على القيام بهذا العمل في الجامعة الأميركية في بيروت.

وبينت نتائج الدراسة التي انتهت في العام ١٩٦٥ أن حجم احتياطات النفط المثبتة أو القابلة للاسترداد هي أكثر بقليل من ١٠٠ مليار برميل. كما أشارت الدراسة إلى ١٦٠ مليار برميل محتملاً، و١٠٠ مليار برميل مرجح أو ممكن.

ويجب ألا ننسى أنه في العام ١٩٦٥ كانت عوامل الاسترداد التي تستخدم لاحتساب نسبة النفط في المكان الممكن إنتاجه أصغر بكثير من تلك الممكنة اليوم نتيجة التقدم التقاني (التكنولوجي) الأساسي الذي تحقق في العقود الأربعة الاخيرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن العراق لم يستكشف في ذلك الوقت إلا بشكل جزئي. حتى في يومنا هذا، هناك مناطق وآفاق عذراء ذات امكانيات عالية يجب استكشافها، لذلك يمكننا التأكيد بأن حجم احتياطات العراق النفطية التي يمكن استردادها قد يتخطى ٢٠٠ مليار برميل.

والجدير ذكره أنه حتى بمعدل إنتاج مرتفع يصل إلى ٨ ملايين برميل في اليوم، ستدوم الاحتياطات النفطية أكثر من خمسين عاماً، وهي فترة طويلة قد تكون على الأرجح أطول من استخدام النفط كما نعرفه اليوم.

هناك العديد ممن يتحدثون عن تطوير قدرة إنتاج العراق إلى ٦ ملايين برميل أو أكثر في اليوم. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بمعدل هذه القدرة بل متى؟ وكيف؟

لقد تم التفكير وحتى التخطيط، في أواخر السبعينيات ومجدداً في العام ١٩٩٠، لزيادة القدرة الإنتاجية إلى ٦ ملايين برميل في اليوم أو أكثر. لم تبصر هذه الخطط النور بسبب الحرب التي وقعت بين العراق وإيران في العام ١٩٨٠ والإخفاق التام في الكويت في العام ١٩٩٠. لم نكن بحاجة إلى حرب أخرى للبدء بالتفكير في زيادة الإنتاج.

إن الاحتياطات متوفرة، فبالتالي تصبح المسألة مسألة تمويل وأسواق.

إن الوضع الحالي للصناعة النفطية العراقية وزيادة معدلات الإنتاج إلى ما كانت

عليه قبل الحرب ومن ثم إلى معدلات العام ١٩٩٠، مسألة أكثر تعقيداً مما يراها البعض. وفي رأيي أن المسألة تتعلق بتبديل أجزاء أساسية من المنشآت القائمة بدلاً من مجرد إصلاحها. قد يكون إصلاح البنى التحتية والتجهيزات القديمة وإعادة تأهيلها أكثر كلفة واستهلاكاً للوقت من بناء نظام إنتاج جديد في بعض المناطق والمجالات.

فكل ما تبقى قديم للغاية وقد تم تمديده لفترة طويلة.

كانت كلفة الصيانة غير المناسبة باهظة جداً، وكان استمرار بعض المنشآت بالعمل طوال هذه المدة معجزة بالفعل.

ويعود الفضل الأكبر إلى التقنيين العراقيين الذين حاولوا، في ظل الظروف الصعبة وتحت الضغط الكبير، المحافظة على الإنتاج والتصدير حتى على مستويات فترة ما قبل الحرب المخفضة.

كما تبرز بعض المشاكل المتعلقة بالطبقات التسطحية وبالخزانات، فلقد تسببت إدارة الإنتاج السيئة بأضرار جسيمة في معظم خزانات النفط ألحقت خسائر فادحة بالاحتياطات الممكن استردادها. ويمكن التعويض عن هذه الخسائر بشكل جزئي ولكن بكلفة مرتفعة جداً.

أما بالنسبة إلى تمويل ما يسمى «إعادة إعمار العراق» فيرى الكثيرون أن عائدات صادرات النفط في المستقبل المتوقع لن تكون كافية. فالى جانب الأموال اللازمة لإعادة بناء وتحديث وتوسيع قطاع النفط الذي يعتبر على رأس قائمة الأولويات، هناك قطاعات أخرى عديدة تستحق أولوية مماثلة إن لم تكن أكثر.

وتحتاج البنى التي دمرت في العراق خلال الحروب الثلاث منذ العام ١٩٨٠ وخلال فترات ما بين الحروب إلى اهتمام فوري. لم يقتصر الدمار على البنى التحتية الصناعية بل طال أوجه الحياة كافة. لذلك، تتجاوز عملية إعادة الإعمار القطاعات المادية لتشمل القطاعات المالية والنقدية والاجتماعية.

إن الشعب العراقي يحتاج بشكل ملح- بالإضافة إلى الغذاء والدواء والكهرباء- إلى كافة الخدمات الأخرى اللازمة لتحقيق مستوى عيش لائق يشبه على الأقل المستوى الذي يذكره معظمنا.ويجب أن يكون أحد الاهداف الأساسية إعادة الكرامة إلى شعب مبدع يقدر عزة نفسه وقد احتجز رهينة لفترة طويلة.

مؤخراً، غامر البعض واقترح «الخصخصة» كحل للمشكلة. ولكن بالفعل قليلون هم من ذكروا طريقة الخصخصة وما يجب خصخصته فحدد البعض «احتياطات النفط» كأكثر الأمور جاذبية وسهولة للخصخصة أي البيع.

أما نصيحتي لأولئك الذين يروجون أو يبيعون فكرة «خصخصة الاحتياطات» فهي أن يتكلفوا عناء قراءة التاريخ وبذل جهد لإدراك طريقة تفكير العراقيين بخصوص ثرواتهم وموجوداتهم الوطنية. فيرى معظم العراقيين الحقيقيين أن النفط، الذي كان أحد أسباب معاناتهم ومتعاتهم خلال القرن الأخير، شيء مقدس.

يمكن تحديد القيمة السوقية لسلسلة فنادق، ولخطوط طيران، ولسكك حديدية، وحتى لأرض بشكل عادل ودقيق قبل البيع أو الخصخصة. أما بالنسبة إلى النفط الممكن استرداده من خزانات النفط فيمكن تقديره في أحسن الأحوال، ولكن لا يمكن تحديد كميته ولا حتى سعره.

لا يبدو أن خصخصة أو بيع موجودات لا قيمة محددة لها مجازفة منطقية إلا إذا كان يقصد بيع أو نقل ملكية دولة أو جزء منها، وهذا لا يبدو الهدف حالياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الطبيعية للدولة مثل احتياطات النفط ليست ملكاً لجيل. فللأجيال المستقبلية حصتها في هذه الموارد ولا يحق لأي حكومة أو برلمان وإن تم انتخابه ديمقراطياً أن يجاذف ببيع ما ليس ملكاً له.

مع ذلك، إذا كانت خصخصة الصناعة النفطية تقتصر على المصافي والتوزيع والأنابيب وحتى ناقلات النفط فيمكن التفكير بذلك. فمن شأن الخصخصة الجزئية أو المشاريع المشتركة في تلك القطاعات أن تساعد، في ظل الظروف الراهنة، على تسريع تحويل التكنولوجيا والتجديد وتحديث هذه الخدمات.

وقد تكون مساهمة الشركات الأجنبية والخاصة في تطوير الصناعة من خلال المشاريع المشتركة ضرورية إذا كان سلوك المسار الأسرع مطلوباً.

سيكون للمشاريع المشتركة في تطوير الاحتياطات المثبتة، التي لا تحمل أي مجازفات، نظام مكافآت للشريك الأجنبي يختلف عن ذلك الذي يشمل مخاطر الاستكشاف ومرحلة أطول لاسترداد الكلفة والاستثمار.

ويجب ألا تشمل المشاريع المشتركة امتلاك الاحتياطات بل نفاذاً محدوداً ومحدداً بشكل جيد لهذه الاحتياطات. إن من شأن هذه الخطوة ضمان عدم انتهاك السيادة وهو موضوع حساس للغاية.

لقد تم توقيع اتفاقات امتيازات النفط القديمة المتعلقة بشركات: شركة نفط العراق (IPC) وشركة نفط الموصل (MPC) وشركة البترول البريطانية (BPC) المؤممة في السبعينيات عندما كان العراق فعلياً تحت الاحتلال البريطاني. وسيكون لأي تدبير يتم اتخاذه أو اتفاقات يتم توقيعها قبل قيام الشعب بانتخاب حكومة عراقية بشكل حر

تكون مسؤولة أمامه، عاجلاً أم آجلاً، المصير نفسه للامتيازات. ستقوم الشركات النفط الدولية التي لها خبرة في المنطقة بخطواتها عندما يكون الوقت مناسباً وآمناً.

أما بالنسبة إلى أوبك التي تطوع العديد من الراغبين بتقديم أفكار بخصوصها، فمن المبكر جداً التكهن بشأنها.

وهناك بعض الوقائع التي من المفيد تذكرها عندما يتعلق الأمر بالعراق وبأوبك.

إن العراق عضو مؤسس في الأوبك، وقد وقع المؤسسون على اتفاق بشأن إنشاء أوبك في بغداد في العام ١٩٦٠.

كانت المرة الأخيرة التي خصص فيها للعراق حصة (كوتا) من الإنتاج في تموز/ يوليو ١٩٩٠ وقد كانت على أساس التساوي مع إيران. وتبلغ الكوتا الحالية الخاصة بإيران حوالى ٣,٥ ملايين برميل في اليوم. سيحتاج العراق إلى بعض الوقت ليبلغ هذا المعدل، وعندما يحقق ذلك سيحين الوقت لتدرس أوبك المسألة.

في غضون ذلك، لا شك في أن أوبك ستسيطر على الوضع وستأخذ تصدير العراق بعين الاعتبار بهدف إدارة الإنتاج والحفاظ على استقرار السوق. ولن يكون من مصلحة أوبك ولا العراق الافتراق. فسيكون من مصلحة أوبك تكييف العراق لتحقيق أسعار مربحة ومستقرة. كما لن يكون من مصلحة العراق أن يواجه أوبك أو يشبع السوق. إن من شأن أسعار النفط المرتفعة أن تعود بمداخيل أكثر للعراق وأن تسرع الخطوة باتجاه الحالة السوية. ولكن بقاء العراق في منظمة أوبك سيكون مهماً ليس فقط بالنسبة إلى الدول الأعضاء الأخرى في أوبك بل إلى منتجي النفط الآخرين وحتى المستهلكين.

أود الآن أن أختم باقتباس آخر من بيان السيد سافان المدير التنفيذي لبرنامج العراق الذي ألقاه في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ عندما رفعت العقوبات مع اعتماد القرار ١٤٨٣:

«يملك العراق نعمة الموارد الطبيعية والبشرية وليس أقلها النفط وشعب مثقف ومرن بشكل استثنائي وكادر كفؤ من المدراء الصناعيين والخبراء القادرين على دفع الاقتصاد إلى الأمام؛ في حال ساد السلام والأمن ستحرر قدرتهم وإبداعهم بواسطة هذا القرار».

في حين يبقى الصبر فضيلة، والشعب العراقي قد يختار انتظار السلام والأمن حتى يستتبا، فإن الوقت ينفد بسرعة، ولا يحتمل المراوغة.

المناقشات

كامل مهدي

لا أعتقد أن موضوع خصخصة النفط يمكن أن يُفرض من الخارج بهذا الشكل وبهذه الصيغ المطروحة، ويمر بسلام. ولست أريد أن أدخل في ما تطرق إليه د. رمزي من موضوع النفط للغذاء، وهي مساهمة مهمة جداً، في هذا الموضوع تحدث عن موضوع الخصخصة وميز بشكل واضح ما بين خصخصة الاحتياطي وخصخصة نشاطات معينة. وأتصور أن العامل المهم الذي أثاره هو موضوع توفير التمويل لعملية إعادة الإعمار، وهو ليس موضوع تمويل فقط، هو موضوع قابلية لإعادة الإعمار وموضوع أولويات وغير ذلك. وأنا أطرح الآن الأمور كلها للنقاش، ولدينا فترة ثلاثون دقيقة لذلك.

رمزي سلمان

أظن أن السؤال الجوهري هو ما هي الأطر التي تضمن أن يستفيد مواطنو الدولة، مواطنو العراق من ريع النفط، المواطنون الحاليون والأجيال القادمة؟ هل هناك آليات لضمان حق المواطن العراقي في حصته من النفط؟ هل هناك آليات لضمان أن لا يستنفد النفط بسرعة أكثر من ما يجب، علماً بأن هذا النفط ليس فقط للأحياء من العراقيين وإنما للأجيال المقبلة؟ في نظري هذا سؤال جوهري تنطلق منه آليات العمل والإدارة للنفط.

فرهنك جلال

صحيح أن النفط هو سلعة استراتيجة، ولكن أي مشروع اقتصادي إذا أردنا تنفيذه ويحتاج إلى استثمارات كبيرة، نعتمد على رؤوس أموالنا إذا كانت متوافرة، أما إذا لم تكن متوافرة نلجأ إلى الطريقة الثانية أي القروض. وإذا لم تكن القروض متوفرة نتجه إلى مسألة الشراكة، ويمكن أن يلجأ إلى الإجراءات التي تشبه نوعاً من الرجوع

إلى الوراء، لا نسميها خصخصة وإنما استثمارات مباشرة من قبل الأجانب. نحن نحتاج إلى إعادة الإعمار للممتلكات الفيزيائية بالإضافة إلى البشرية، والحاجة شديدة إلى المال. ويمكن أن نلجأ إلى أساليب اقتصادية مقبولة متفق عليها بشكل جماعي، أما مسألة الخصخصة فإن فكر منطقتنا لا يقبل أن يكون الشيء الموجود في باطن الأرض إلا ملكاً للمجتمع. وإذا استطعنا أن نمدد مرحلة شد الحزام على البطون أفضل بكثير من أن نلجأ إلى خطوات تضر الوضع الحاضر والأجيال المقبلة.

سميرة البناني

يجب أن تأخذ المرأة العراقية حصتها ودورها في بناء هذا المجتمع. فالمرأة العراقية ساهمت بمقدار ٤٠ بالمئة بزيادة دخل الأسرة العراقية نتيجة العمل الإضافي الذي كانت تقوم به داخل المنزل. وهذا ليس من أعمال المنزل وإنما بالإضافة إلى عملها خارج المنزل وبالإضافة إلى مسؤوليتها في تربية الأطفال ورعايتهم والأعمال المنزلية الأخرى. وكما عانت المرأة العراقية، عانى الرجل العراقي. كانت معاناته كبيرة جداً فضلاً عن أصناف كثيرة من الإذلال التي رأيناها من مختلف دعاة الديمقراطية في العالم ودعاة حماية حقوق الإنسان. والأهم من هذا هناك مسألة لم يتطرق أحد إليها، حالياً في ظل الاحتلال، وهي الممارسات البشعة التي يقوم بها الجنود الأمريكان في بغداد وفي كافة المحافظات العراقية. عندما يقوم الجنود الأمريكان باغتصاب قاصرات عراقيات بعمر ١٣ و١٥ سنة ويرمون أمام المخافر إحداهن وعمرها ١٣ سنة وقد ماتت، وأخرى عمرها ١٥ سنة نقلت إلى المستشفى. . هذا موضوع يستحق أن تتوقف عنده المؤتمرات الدولية، وتبحثه لجان حقوق الإنسان والجمعيات النسوية التي تدافع عن حقوق المرأة.

ناظم عبد الله

العراق لا يتحكم في التعامل في الإيراد نفسه، إنما الإيرادات وضعت في بنك في نيويورك. إن مجموع إيرادات النفط العراقي في برنامج النفط مقابل الغذاء ابتداءً من كانون الأول/ ديسمبر إلى شهر آذار/ مارس الماضي تجاوز الـ ٥٦ مليار دولار، كانت فيها فوائد كثيرة للعراق ومن ضمنها في قطاعات الغذاء، والصحة، والمواصلات، والكهرباء، والتعلم وغيرها. لكن كانت هناك فوائد لدول عربية استفادت من البرنامج من ضمنها لبنان والأردن ومصر وسوريا. وتحت هذا البرنامج وصلت التجارة الخارجية بين العراق والدول العربية حوالى ٥٠بالمئة من المجموع. ومن الدول الأخرى التي استفادت بشكل كبير فرنسا وروسيا. وكان هناك حوالى ٧٥ دولة تتعامل مع العراق في موضوع النفط مقابل الغذاء، وحوالى ٦٠بالمئة من الشعب العراقي كان يعتمد على هذا البرنامج.

أحد المشاركين

سؤالي موجه إلى د. رمزي سلمان. لا تزال أعمال النفط تعتمد على مؤشرات طويلة الأجل من ٣ إلى ٥ سنوات قبل أن تعطي أول مردود، فأي نوع من المجموعات هو الذي يمكن أن يقوم بمخاطرة في هذا المجال بالنظر إلى الظروف الراهنة؟ لقد رأينا كيف أن الروس انتظروا طويلاً ولا يزالون يصارعون للحصول على امتيازات غربية. والفرنسيون لم يسلموا، وحتى الأمريكيون يواجهو مشاكل في العثور على شركات مستعدة لخوض المخاطر.

عاطف قبرصي

أود أن أسأل الدكتور سعد الله الفتحي: ما هي قيمة الخصم من الأموال التي درت على العراق ولم ينتفع منها؟ قلت إن هناك ٥٣ بالمئة لم تصل إلى العراق، طلبها ولكن اللجنة لم تعطها إلى العراق. من الـ ٦٥ مليار دولار، ما هي القيمة التي وصلت إلى العراق؟

ثانياً، إلى الدكتور رمزي سلمان وبإيجاز شديد، هنالك نقطة أساسية، وهي أن النفط ليس فقط سلعة استراتيجية وإنما سلعة نقدية، طالما هناك فارق بين السعر وكلفة الإنتاج فهناك ريع وقد شاركت أمريكا في هذا الريع، وقد نظفت الأوروبيين من اليورو دولار برفع السعر، وانتقلت إلى منطقة الخليج ومنها إلى الأسواق المالية الأمريكية. وهذا الهدف جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية لمحاولة السيطرة على النفط وعلى إبقائه بالدولار وعدم القبول أو المجازفة بانتقال تسعيره من الدولار إلى اليورو. كما أريد أن أسأل الدكتور رمزي أن هناك آلية استعملتها كندا والنرويج وحاولت الكويت استعمالها وهو أن ينشأ صندوق للأجيال القادمة، بما أن النفط هو للأجيال القادمة، يعني عندما تستعملها الأجيال الحالية فهي على حساب الأجيال القادمة. فكيف نضمن حقوق الأجيال القادمة التي لا صوت لها اليوم عبر هذا الصندوق؟ وهل هذه الآلية قادرة على المحافظة؟

خير الدين حسيب

أود أن أشكر الأخوين د. رمزي ود. سعد الله على ما قدماه، وبخاصة التوصيات أو الاقتراحات الأخيرة الواردة في ورقة الدكتور سعد الله الفتحي، والأسئلة الثلاثة التي طرحها الدكتور رمزي والتي لم يجب عنها، وأرجو أن يجيب. هل كان ممكناً أن يستمر العراق دون النفط مقابل الغذاء؟ ما هو تأثير ذلك؟ طرحت ثلاثة أسئلة مهمة جداً وأرجو أن يساعدنا في الإجابة عنها. وأنا أحب أن أوضح أحد

الأخطاء الجسيمة في سياسة العراق في موضوع النفط مقابل الغذاء وموضوع الحصار. للأسف الشديد العراق كان يراهن على الزمن وأن الزمن في صالحه، ولم يكن الأمر كذلك. يعني في عام ١٩٩٥ رفض النفط مقابل الغذاء، وفي عام ١٩٩٦ قبله. والأسوأ بكثير من النفط مقابل الغذاء أن اللجنة المكلفة بالبت في سياسة النفط والأمم المتحدة في حدود علمي ثلاثتهم لا يجيدون اللغة الإنكليزية، ولا يعرفون ما يحدث في العالم، وبالتالي العراق لم يكن يتابع. وحتى وزير الخارجية الذي كان أكثر إطلاعاً على ما يجري لم يكن عضواً في هذه اللجنة الثلاثية. المثال الذي ذكرته عن وزير الخارجية صحيح. وسئل بعدها لماذا قلت المعارضة خيانة قال أنا لا أعرف، قالوا لي عارض فأنا ذهبت وقلت أن الموافقة على هذا الاتفاق خيانة، وبعدين وافق. . إلخ. للأسف لم يكن أحد في القيادة السياسية متابعاً لما حصل. في عهد إدارة كلينتون، قدم مارتن إنديك - مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط - شهادة أمام لجنة الكونغرس، وكان يقدم رأي وزارة الخارجية وليس رأيه الشخصي، وقال: تحت أية ظروف كانت لا يمكن لأمريكا أن ترفع الحصار عن العراق، وأن تسمح لصدام حسين بأن يستعمل عائدات النفط كما يشاء. هذه هي السياسة الأمريكية، وكان على العراق أن يفهم هذا ويؤسس عليه. . وشكراً.

هاني فارس

أحذر العراق والعراقيين من أن مستقبل العراق - إذا وقع خلال الأشهر أو السنوات القليلة القادمة في الأيدي الخطأ - قد يسير في الاتجاه الخطأ. إن النفط هو مستقبل العراق ومستقبل أجياله، والحفاظ عليه للشعب العراقي عنصر حيوي للغاية. في أدبيات أمريكا الشمالية الآن هناك اقتراحان يتم الترويج لهما: الأول تحديد قيمة للنفط العراقي وتخصيص نصيب لكل مواطن عراقي في هذه الثروة. وأخشى إذا حدث هذا أن أي مواطنين عراقيين، ومواطنين غير عراقيين يجمعون هذه الأسهم وفي لمح البصر ستكون هناك نواة تملك نفط العراق. والاقتراح الثاني هو فتح حساب مصرفي لكل مواطن عراقي ثم يتم توزيع عائدات شهرياً أو سنوياً على كل أسرة. ويرجع هذا إلى أن ثمة خطة أمريكية كبرى للمنطقة وهي بالنسبة إلى العراق ترمي إلى عراق لا يملك سيطرة كاملة على مصادره.

سعد الله الفتحي

أن النفط لا يصل إلى المواطن العراقي، فبصراحة هذا كلام مبالغ فيه بعض الشيء. نحن من أين درسنا؟ ومن أين أولادنا تعلموا؟ ومن أين بني بلدنا؟ بني من النفط.

هناك أكثر من نموذج للمحافظة على الثروة النفطية مثلما هو موجود في النرويج وألاسكا، نحن في أزمة آنية والحديث في هذا الموضوع كمن يقرأ الشعر وبيته يحترق. أنا أؤيد القول بأننا خسرنا فرصة كبيرة بالتأخر في تصدير النفط،لكني أعود وأقول بأن البرنامج نفسه كان معداً للرفض وليس للقبول. أؤكد للجميع أنه حتى قبل ثلاثة أشهر لم يكن هناك أي أجنبي يعمل في قطاع النفط العراقي، وهذا لا يعني أننا ضد عمل الأجانب.. نحن خلال ثلاث سنوات ونظراً لطبيعة الحقول العراقية نستطيع أن نفعل الكثير إذا تهيأت الظروف وإذا طلعت الإدارة من يد شركة هاليبرتون التي تكتب تقارير فحسب وللآن لم تقم بأي عمل إيجابي تجاه النفط العراقي والشعب العراقي.

أنا أشارك في الشعور بالخطر بأن بعض العراقيين فعلاً يريدون أن يمشوا بطريق الخصخصة، طريق إلغاء تأميم النفط، إنما نحن العراقيين نستطيع أن نبدل الأمور بسرعة.

رمزي سلمان

كيف يمكن أن نؤمن استفادة الفرد العراقي من تخصصاتنا؟ كنماذج ذكرتم النرويج وآلاسكا وغيرهما حالات كثيرة، مجلس الإعمار كان نموذجاً، حتى الحصة الغذائية هي نموذج لتوزيع الإيرادات على الشعب أفضل من توزيع دولارات عليهم.

أحد أسباب استفادة الدول العربية بنسبة عالية كان استعدادهم للغش، بضاعة دون القيمة المطلوبة وعمولة جانبية. عدد كبير من الدول الخارجية رفض التعامل بهذه الأشياء لعدم إمكانيتهم تحويل المبالغ إلى الخارج.

موضوع البطاقات (voutures) والأسهم هذه إمكانية خطرة جداً، وتصبح في ما بعد مثل صكوك الغفران وتصبح للبيع. الموضوع الأهم أن العراق لديه نفط بقيمة معينة.

الفصل السابع

السياســـات الاقتصاديـــة

١- تعريف المسائل المتعلقة بالاقتصاد وبإعادة الإعمار في العراق

جورج قرم

أولاً: تحديد المشكلات

١ - تشخيص موجز

أ- تسببت ثلاث حروب مع ثلاثة عشر عاماً من الحصار الاقتصادي الكامل بإفقار الشعب العراقي. فلقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بشكل مأساوي. وعلى الرغم من امتلاك العراق موارد نفطية، فهو يعتبر حالياً من بين الدول العربية الأشد فقراً.

ب - على الرغم من أن القطاع الخاص لم يغب كلياً في العراق، فقد كان الاقتصاد موجهاً بشكل كبير إذ لعب القطاع العام دوراً قيادياً في إدارة الاقتصاد وتوجيهه. لقد تم تثبيت الأسعار بشكل اصطناعي بواسطة نظام معقد للإعانات الحكومية.

ج - إن الوضع النقدي والمالي في العراق معقد للغاية، وهناك حالياً حالة من الارتباك الشامل. لقد قدم قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ بعض التوضيحات المؤقتة لعدد من المسائل المالية القانونية.

٢ - أربع مهام أساسية

لذلك يمكن إدراج مشاكل العراق الأساسية في أربعة بنود:

أ - مكافحة الفقر وخلق أسس للتنمية المستدامة.

ب – التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

ج – خطط إعادة الإعمار وآليات التمويل.

د – إعادة بناء نظام نقدي ومالي وتفادي الوقوع في الدين.

٣ – الحاجة إلى رؤية شاملة للمستقبل

إن مجموعة المسائل والمسائل الفرعية المندرجة في كل من هذه البنود مترابطة بشكل وثيق مع بعضها البعض؛ ويجب أن نأمل بإمكانية تطوير رؤية شاملة حول مستقبل البلاد آخذين بعين الاعتبار روابط كهذه.

إن من شأن تجزئة المقاربات إلحاق الضرر بعملية إعادة الإعمار الناجحة في البلاد وبالوضع الفعال لآليات ولأنظمة مؤسسية جديدة بغية تأمين رفاهة المواطنين العراقيين.

مع ذلك، تبرز عوائق عديدة في وجه تخطي المقاربات المجزأة.

٤ – العوائق الأساسية

أ – عدم وجود حكومة عراقية معترف بها دولياً.

ب – وضع قيادة التحالف في العراق وعلاقاتها بالشعب العراقي وبممثل الأمم المتحدة فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

ج– المنافسة الدولية للحصول على «عقود لإعادة الإعمار» كما لو كان العراق بمثابة حدود جديدة تستفيد منها الشركات الدولية والاقليمية.

د – تعدد العاملين: وكالات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وكالة التنمية الأمريكية وغيرها من الوكالات الاقليمية العربية.

هـ – اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مما يخلق شكوكاً تتعلق بمعدل الموارد المالية الذي سيتوفر للعراق في المستقبل.

في ظل هذا الوضع الصعب، تبرز الحاجة إلى التركيز على المسائل الأساسية المتعلقة بآليات التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد العرض والطلب وعلى مسائل إعادة الإعمار.

ثانياً: المسائل الرئيسية في التخطيط لتحويل الاقتصاد

هناك العديد من التجارب في مجال تحويل الاقتصاد ويمكن استخلاص العبر منها.

١ - الخصخصة

يكثر الحديث حالياً عن الخصخصة في العراق، إذ تضغط صحيفة **وول ستريت** وبعض جماعات لوبي القطاع الخاص الأمريكية على حكومة الولايات المتحدة لكي تبدأ برنامجاً كبيراً لخصخصة القطاع العام العراقي، بما فيه قطاع النفط.

غير أن غالبية التجارب السابقة (ولا سيما في روسيا) بينت أن من شأن الخصخصة المتهورة التسبب بانخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

تتطلب الخصخصة الناجحة إطاراً قانونياً مترابطاً يحدد القوانين والقواعد بغية تأمين الشفافية واحترام مصلحة المجتمع.

لهذا السبب، ليس من المستحسن البدء بأي خصخصة في غياب حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً تقوم بإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ عملية الخصخصة بشكل ملائم وفقاً لأحكام القانون.

مع ذلك، ما من شيء يمنع ممارسة بعض النشاطات التقليدية (مثل صيانة البنى التحتية العامة وإصلاحها) أو تحويل بعض النشاطات إلى هيئات عامة مستقلة يمكن خصخصتها في مرحلة لاحقة.

٢ - الإعانات الممولة من الدولة العراقية

إن من شأن الإعانات تشويه الآليات الاقتصادية. مع ذلك، وبالنسبة إلى العراق الذي يعاني شعبه من الفقر الشديد، نحن لا نعتقد بضرورة وقف الإعانات كلياً وفوراً. في الواقع، ينبغي أن توضع خطة لوقف الإعانات بشكل تدريجي بالتوافق مع زيادة المداخيل وفرص العمل.

بغض النظر عن أي شبكة أمان اجتماعية من شأنها الحد من الفقر في العراق، لا نزال نعتقد بأن إلغاء الإعانات، وإن كان ضرورة، يجب ألا يكون أولوية وأن يتم بشكل تدريجي.

ينبغي التمييز بين الإعانات المقدمة إلى المستهلكين وتلك المقدمة إلى المنتجين. أما النوع الثاني من الإعانات فقد يكون ضرورياً لتشجيع القطاعات المنتجة (ولا سيما الزراعة) ولتقليل الاعتماد على النفط.

٣ - تحرير سوق القطع الأجنبي

تعتبر هذه الخطوة عنصراً أساسياً ومهماً لتحقيق تحويل اقتصادي ناجح. فنظراً للموارد النفطية التي يمتلكها العراق، يجب ألا يخشى تحرير عمليات حساباته الجارية. أما بالنسبة إلى حساب رأس المال، فنحن نقترح وضع آلية متابعة فقط.

في أي حال، يبدو أن هناك حالياً عملية تحرير فعلية للتعامل بالعملات الأجنبية بغياب أي رقابة تقليدية بسبب انهيار النظام المصرفي.

يعتبر هذا الوضع مؤاتياً لإنشاء نظام نقدي جديد ليس فيه رقابة على الصرف في المستقبل (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب).

٤ - تطوير البورصة

يعتبر تطوير البورصة عنصراً أساسياً آخر من عناصر اقتصاد العرض والطلب. فقبل الحرب الأخيرة، قامت الحكومة العراقية بتشجيع إنشاء بورصة. كان لهذه البورصة دور فعال على الرغم من كونها بدائية. ولكن لا تتوفر لدينا تفاصيل حول الشركات التي كان يتم المتاجرة بأسهمها في هذه السوق.

أما أسواق البورصة العربية، فهي لا تزال تعتمد على بعض أسهم الشركات الكبيرة في حين لا تعتبر قواعد الشفافية وأجهزتها فعالة تماماً. وقد لا يكون من السهل تنمية السوق العراقي.

هناك العديد من الشروط المؤسسية المسبقة لتحقيق تنمية كهذه سنقوم بعرضها الآن.

٥ - مسائل مؤسسية أخرى للاقتصادات الانتقالية

- وضع إطار للمحاسبة (تنظيم المهنة وضبطها) واعتماد مبادىء المحاسبة الدولية بعد تكييفها مع الشروط المحلية.

- تحديث القوانين الجارية.

- تأمين أنظمة قانونية جديدة (التأجير، التجارة الالكترونية، التأمين، بطاقات الاعتماد إلخ. . .)

- تأمين منافسة ملائمة في السوق المحلي ومنع ممارسات الاحتكار أو احتكار القلة.

- تحديث القوانين المصرفية وتدريب مراقبين على المصارف.

– تعزيز الهيئات القضائية (تدريب، تحديث، انشاء محاكم تجارية متخصصة).

– تحديث قوانين العمل والنقابات العمالية، فضلاً عن قوانين الضمان الاجتماعي (معاشات المتقاعدين، العناية الصحية، ألخ . . .).

– تحديث القوانين التي ترعى المستخدمين المدنيين، والمالية العامة، والمناقصات.

– تحديث القانون الذي يرعى تجارة العقارات وإدارة السجلات العقارية.

– تحديث القوانين الضريبية وتبسيطها.

ثالثاً: المسائل الرئيسية في سياسات إعادة الإعمار

١ – تقييم الأضرار

أ – ما هي الاشياء التي يجب تقييمها؟

لا يجوز تطبيق أي سياسة إعادة إعمار من دون إجراء تقييم مناسب للأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة فضلاً عن تقييم الخسائر البشرية أو حالات الإعاقة الجسدية بسبب الحروب الثلاث التي عانى منها العراق، والنشاطات الإجرامية التي مارسها النظام السابق بحق الشعب.

في معظم تجارب إعادة الإعمار الحديثة في الدول النامية، تم التركيز على الأضرار المادية التي لحقت بالبنى التحتية العامة وليس على الخسائر البشرية. وفي معظم الحالات كذلك، لم يتم وضع أي خطة للتعويض عن الأضرار التي تكبدتها هيئات القطاع الخاص (الزراعة، الخدمات، الصناعة) لكي يتم إعادة القدرة الإنتاجية التنافسية للدولة إلى ما كانت عليه في السابق.

كما يجب إيلاء العائلات التي خسرت أحد أفرادها بسبب الحروب أو بسبب ممارسات النظام السابق اهتماماً خاصاً. ولا بد من إجراء تقييم لعدد الأشخاص الذين تعرضوا للقتل أو للإعاقة الكاملة أو الجزئية.

كما يجدر إعطاء الأشخاص الذين شردهم النظام السابق في جنوب البلاد وشمالها اهتماماً خاصاً.

ومن دون تقييمات كهذه، ستكون سياسات إعادة الإعمار ناقصة ومجزأة وغير منظمة. كما ستكون هذه السياسات عرضة لضغوطات من مجموعات سياسية واقتصادية مختلفة (محلية، أو أمريكية أو من الدول المجاورة) وقد تصبح غير منظمة.

ب - ما هي طريقة التقييم؟

لسوء الحظ، وفي ظل الظروف الراهنة، يصعب تصور طريقة لإجراء تقييمات للأضرار. مع ذلك، ما إن يتم إنشاء مجالس بلدية يمكن لهذه الأخيرة تنظيم تقييمات كهذه. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن من شأن إجراء إحصاء رسمي للسكان أن يساعد بشكل كبير على القيام بالتقييمات وتطوير مخططات إعادة الإعمار بأكملها.

وهناك وسيلة أخرى لتقييم الأضرار تكمن في إنشاء خدمة وطنية، مدنية الطابع، ينخرط فيها الشباب العراقي، على أن يساهم العاملون في هذه الخدمة في أعمال الإحصاء عن الأضرار (وبخاصة خريجو الجامعات) وكذلك في أعمال إعادة الإعمار نفسها.

ج - ما هي المبادىء الواجب اعتمادها للتعويض؟

يجب أن يتولى قانون مفصل تنظيم مطالب التعويض. ولا بد أن يشمل قانون كهذا ما يلي:

- أنواع الأضرار التي تتيح الحق بالتعويض.

- أنواع التعويضات (التسديد المباشر في دفعة واحدة، معاشات التقاعد، القروض الميسرة، الاعفاءات من الضرائب ألخ...).

- مقاييس التعويضات لكل نوع من الأضرار وقواعد ومعايير تقييم الأضرار.

٢ - تخطيط أعمال إعادة الإعمار وتنفيذها

يجب معالجة العديد من المسائل المؤسسية.

أ - آلية إعادة الإعمار: المركزية/ غير المركزية

من المستحسن أن تتم الاستفادة من حاجات إعادة الإعمار بغية القيام بتحقيق اللامركزية، بحيث تتم أعمال التخطيط وتنفيذ الأشغال على مستوى المنطقة أو البلدية. تتطلب هذه الخطوة إعادة تأهيل الهيئات المحلية وتقويتها بشكل فوري.

وحدها البنى التحتية الوطنية الطابع تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ على المستوى المركزي.

يشكل تعزيز المؤسسات الاقتصادية المحلية جزءاً من عملية بناء أسس التنمية المستدامة ويجب عدم تجاهله.

ب - الفصل بين التخطيط والتنفيذ والمراقبة

ليس من المستحسن أن تتولى الهيئة نفسها مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمراقبة.

يجب أن تقوم هيئة بالتخطيط والمراقبة بينما تعهد مسؤولية التنفيذ إلى هيئة أخرى.

ونحن ننصح بأن تكون الوزارات الفنية هي نفسها الهيئات التي تتولى التنفيذ لكي لا تنشأ خلافات بيروقراطية بين الهيئة المسؤولة عن التنفيذ والوزارة أو الهيئة المستقلة التي تنفذ من أجلها هذه الأعمال.

يجوز أن تعهد عملية المناقصة إلى أي من الهيئتين المستقلتين ولكل حل حسناته وسيئاته.

ج - تفادي المبالغة في تقدير التكاليف

يجب أن تتوفر للهيئة المخططة (و/ أو الهيئات الفنية) قاعدة بيانات جديدة تتعلق بأسعار المواد وكافة التكاليف الأخرى.

يجب أن تكون عملية المناقصة مرنة وشفافة.

أما معايير اختيار الشركات التي يمكنها تولي المناقصة فيتوجب أن تكون واضحة وثابتة ومطبقة بصرامة.

مع ذلك، يجب أن تتمتع الشركات المحلية بنفاذ ذو امتياز إلى عقود إعادة الإعمار للأسباب المشار إليها أدناه.

٣ - ربط إعادة الإعمار بتحفيز الاقتصاد المحلي

يجب استخدام سياسة إعادة الإعمار كحافز لقدرة الاقتصاد الإنتاجية. لا تجوز مناشدة الشركات العربية أو الأجنبية إلا في حال غياب الخبرة المحلية و/ أو في حال تعذر تصنيع المنتجات المطلوبة بشكل محلي.

سيكون من الخطأ عدم استخدام مليارات الدولارات المخصصة لإعادة إعمار البنى التحتية المتضررة لتحفيز الإنتاج والعمالة المحلية. أمام العراق فرصة تاريخية للتخلص من اعتماده بشكل حصري على الموارد النفطية.

إن من شأن نشاطات إعادة الإعمار التي لا ترتبط بشكل مباشر بأي تحفيز كهذا أن تولد انتعاشاً سطحياً وسريعاً في الاقتصاد المحلي، ولكن آثار هذا الانتعاش لن تدوم لوقت طويل. فقد يحصل المقاولون والموردون المحليون، مثل المقاولين من

الباطن لدى الشركات الأجنبية والعربية، على أرباح مرتفعة ولكن لن يكون هناك أي أثر ايجابي طويل الأجل في الاقتصاد.

٤ - ربط إعادة الإعمار برؤية شاملة

لكي تكون ناجحة، يجب اعتبار إعادة إعمار الاقتصاد العراقي عملية تستطيع الدولة من خلالها تحقيق عدة أهداف رئيسية:

- تحقيق اللامركزية لصالح الهيئات المحلية وتنميتها.
- تنويع الاقتصاد.
- توسيع قدرة القطاع الخاص الإنتاجية.
- إجراء تحديث مؤسسي للاقتصاد وتحول هادىء إلى اقتصاد السوق.
- تقليص الفقر.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ويجب ألا تعتبر عملية إعادة إعمار العراق طريقاً لتحقيق أرباح ضخمة للشركات الأجنبية أوالعربية ولبعض رجال الأعمال العراقيين المحظوظين فحسب، بل يجب أن تقود العبر المستخلصة من فشل سياسات إعادة الإعمار والتحول في العديد من الدول المخططين وصانعي القرار في العراق وأمريكا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تأمين الإطارات والمؤسسات اللأنسب لكي يستفيد الشعب العراقي الذي عانى من صعوبات وحرمان اقتصادي على مدى خمسة وعشرين عاماً، من مليارات الدولارات التي ستتدفق إلى الاقتصاد العراقي.

٢ - السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية(*)

باسل جودت الحسيني(**)

أولاً: السياسات الاقتصادية خلال فترة ما قبل الحرب

طال الحديث وتصاعد الاهتمام بالاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار وبالسياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال تلك الفترة.

وكان السؤال الذي يتردد كثيراً ويثيره العديد من المنظمات الدولية والوكالات والمؤسسات المختلفة هو: كيف استطاع العراق أن يصمد أمام الظروف الصعبة التي خلقها الحصار الشامل، وما هي السياسات والإجراءات التي اتخذها آنذاك للتصدي لهذه الظروف؟

في الحقيقة لم تتم الإجابة عن هذا التساؤل بشكل واضح ومؤكد وذلك لأسباب عديدة من أهمها:

- اتصفت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي بالسرية التامة وكانت أية محاولة للحصول عليها تقترن بمخاطر، وخاصة إذا كان وراء هذا الجهد منظمة دولية. فلم يكن يسمح بالحصول على البيانات الخاصة بالناتج القومي الإجمالي مثلاً إلا بعد مرور خمس سنوات على إصدارها وبالأسعار الجارية، ولا تعطى أية معلومات عن المنهجية التي اعتمدت في احتساب هذا المؤشر.

- تخضع عملية احتساب الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أسعار صرف للدولار

(*) هذه الدراسة نشرت ضمن ملف «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٨٨-١٠٢.

(**) مستشار وطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بغداد.

الأمريكي مقابل الدينار العراقي. ولم يكن بالإمكان الحصول على تبرير مقبول عن السبب في اعتماد مثل هذا الأسلوب من الجهاز المركزي للإحصاء المسؤول عن احتساب هذه المؤشرات.

– لا تتضمن عملية احتساب الناتج المحلي الإجمالي ولا بقية المؤشرات، البيانات الخاصة بمحافظات الحكم الذاتي، وهي أربيل ودْهُوكْ والسليمانية، مما تجعلها غير ممثلة للقطر ككل.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك أي سياسة أو استراتيجية اقتصادية معلنة أو يمكن تخمينها، مما أوجد اتفاقاً شبه عام بأن العراق قد اتبع سياسة إدارة الأزمات منذ عام ١٩٩٠ ولغاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ على أساس أن الحصار حالة مؤقتة ولم يكن يتوقع أنها ستستمر لكل هذه السنين.

وقد ركزت سياسة إدارة الأزمات هذه على ثلاثة جوانب أساسية هي، الأمن الغذائي، والاستثمار، إضافة إلى دعم الأجور والرواتب.

١ – **الأمن الغذائي وسياسات الاستثمار**: لقد أعطيت مسألة الأمن الغذائي أسبقية أولى بين بقية المسائل الأخرى، حيث كان من المؤكد أن فرض الحصار في آب/ أغسطس ١٩٩٠ سيؤدي إلى شحّة كبيرة في كمية المواد الغذائية المتاحة في السوق، ولا سيما أن العراق يعتمد على الاستيراد في سد نسبة ٧٠ بالمئة من احتياجاته الغذائية.

وكانت إيرادات النفط هي المصدر الأساسي لتغطية نفقات هذه الاستيرادات. لذلك اعتمدت الدولة البطاقة التموينية التي يتم بموجبها توزيع المواد الغذائية الأساسية لكافة المواطنين في عموم القطر. وقد اعترفت معظم المنظمات الدولية العاملة في العراق بأن نظام البطاقة التموينية هذا كان نظاماً ناجحاً إلى حد كبير، وأنه استطاع أن ينقذ العراق من مجاعة مؤكدة على الرغم من افتقار السلة الغذائية التي كانت توزع بسعر رمزي جداً إلى الكثير من العناصر الغذائية المهمة كالبروتين وبعض الفيتامينات الضرورية لجسم الإنسان. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه السلة الغذائية منذ البدء بتوزيعها وحتى عام ١٩٩٧ لم تكن توفر أكثر من ١٠٠٠ سعرة حرارية، مع العلم أن الحاجة الأساسية الدنيا لجسم الإنسان هي ٢٥٠٠ سعرة حسب معيار منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى الحصة الغذائية، تم التركيز على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل: الحنطة والشعير والرز والذرة وزهرة الشمس، حيث ألزم المنتجون بزراعة نسبة معينة من أراضيهم بالحبوب وإلزامهم بتسويقها إلى الدولة حصراً وبأسعار محددة.

وقد لوحظ أن هذا التوجه في القطاع الزراعي أدى إلى ظهور نتائج سلبية كثيرة كان من أهمها: اللجوء إلى زراعة أراض ذات غلة واطئة بالحبوب دون الاكتراث بتطبيق الدورات الزراعية منعاً لتدهور التربة، إضافة إلى أن توزيع مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وبخاصة الأسمدة الكيميائية، دفع بالعديد من الفلاحين إلى بيعها إلى منتجين آخرين ممن ينتجون محاصيل ذات ربحية عالية. لذلك تم تعديل هذه السياسة بعد سنة ١٩٩٦ وأصبح السعر المجزي هو المعول عليه في تحفيز المزارعين على إنتاج وتسويق المحاصيل الاستراتيجية.

أما في مجال سياسة الاستثمار، فقد تمت مراجعة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل الدولة بشكل مباشر، وأعطيت الأولوية للمشاريع الإنتاجية المهمة. كما توقفت المشاريع التي تحتاج إلى النقد الأجنبي، وتلك التي تم التعاقد على تنفيذها بواسطة شركات أجنبية. وكان من الطبيعي أن يكون القطاع الخاص إحدى ضحايا هذه السياسة بسبب اعتماده الكبير على دعم الدولة، ولا سيما في مجال توفير ما يحتاجه من النقد الأجنبي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى حملة إعادة إعمار البنى الارتكازية والمرافق الإنتاجية التي دمرها القصف الجوي منذ بدء حرب الخليج في ١٧/ ١/ ١٩٩١. وقد ساعد تراكم الخزين من المكائن والمعدات وتوفر مواد البناء محلياً على إنجاز هذه الحملة خلال فترة قياسية بدأت في منتصف عام ١٩٩١، وانتهت في نهاية عام ١٩٩٣، حيث أعادت إعمار كافة ما دمر أثناء الحرب، بل تجاوزته إلى إنشاء مشاريع أخرى جديدة.

وفي غياب الموارد النفطية ومحدودية إمكانية الاقتراض من الجمهور عن طريق سندات الخزينة، لجأت الدولة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الذي أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار بلغت ذروته في نهاية عام ١٩٩٥، حيث ارتفعت الأسعار ٧٠٠ مرة عما كانت عليه عام ١٩٨٨.

لقد أدت مستويات التضخم العالية هذه إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية وإفقار الطبقات المتوسطة، وبذلك ازدادت إلى حد كبير الطبقات الفقيرة. ولم يكن الجهاز الضريبي بالمرونة والكفاءة اللازمتين لمعالجة هذا النمط الجديد من توزيع الدخل، مما ساعد على تعميق التباين في مستويات الدخل.

٢ - **سياسة الرواتب والأجور**: لقد حاولت الدولة اعتماد سياسة معينة لمعالجة آثار انخفاض القوة الشرائية للرواتب والأجور، وذلك بمنح زيادات نسبية أو مطلقة، إلا أن هذه الزيادات كانت أقل بكثير من الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية، مما

تسبب في ترك الكثيرين من موظفي الدولة وظائفهم، وبخاصة أصحاب الكفاءة منهم الذين استطاعوا أن يحصلوا على فرصة عمل أفضل خارج القطر أو داخله.

ثانياً: السياسات الاقتصادية بعد عام ١٩٩٦

تفاقم الوضع الاقتصادي في العراق وبلغ ذروته في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٥، حيث تجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي حاجز الـ ٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد. وبما أن معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف هذا، فقد أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود ٣٠٠٠ دينار يعادل دولاراً أمريكياً واحداً بقوته الشرائية.

لقد كان وصول الحالة الاقتصادية إلى هذا المستوى المتدني وتطبيقاته على حياة الإنسان العراقي بمثابة إنذار بوشوك حصول انفجار كبير أجبر الحكومة على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء. ومع إعلان موافقة الحكومة على هذا البرنامج وخلال أقل من ثلاثة أيام انخفض سعر الصرف إلى أقل من ٥٠٠ دينار للدولار الواحد مما تسبب في خسائر كبيرة للعديد من أصحاب الأعمال والتجار.

مع القبول ببرنامج النفط مقابل الغذاء، أصبحت هناك قناعة لدى القيادة العراقية بأن الحصار سيستمر لفترة طويلة من الزمن، ولا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون عودة الاقتصاد إلى الحالة التي وصل إليها في نهاية عام ١٩٩٥. وبذلك وجه رئيس الجمهورية رسالة إلى مجلس الوزراء تضمنت المبادىء الأساسية التي سارت عليها الدولة بعد عام ١٩٩٥ مركزة على خفض الإنفاق الحكومي ومن ضمنه عدم منح أية زيادة في الرواتب والأجور، والتوقف عن إصدار أوراق نقدية إضافية، وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات وإعادة النظر في الدعم وإيقاف المساعدات.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت بتطبيق بنود هذه الرسالة المتمثلة بإحداث توازن في موازنة الدولة والحد من وتائر التضخم والتوقف الفعلي عن الإصدار النقدي، إلا أن الاقتصاد استمر في حالة الركود بسبب المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى التي اعتمدت لسحب السيولة من السوق وزيادة إيرادات الدولة. كل ذلك تطلب اتخاذ إجراءات إضافية لتفعيل الاقتصاد العراقي وخلق فرص عمل بدأت في عام ٢٠٠٠، حيث شملت هذه الإجراءات منح امتيازات للمشاريع المنتجة لوسائل الإنتاج ولتلك التي تستخدم مدخلات إنتاج محلية. ومن هذه الامتيازات شمولها بالإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة ٥ - ١٠ سنوات ومنح

مواقع بإيجارات رمزية. كما شملت هذه الإجراءات إنشاء صندوق للتنمية يهدف إلى منح قروض للمشاريع المشمولة بهذه الامتيازات.

أما في المجال الزراعي، فقد استمرت الدولة بمنح أسعار مشجعة لشراء المحاصيل الأساسية والحبوب المستخدمة في الإنتاج الصناعي، إلا أنها تركت الخيار للمزارعين بتسليم المنتجات إلى الدولة أو بيعها في السوق بما في ذلك عبر المنافذ الحدودية.

لقد تزامنت رسالة رئيس الجمهورية هذه مع الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء في بداية عام ١٩٩٦ الذي ركز في مراحله الأولى على توفير الغذاء، حيث تحسنت محتويات الحصة التموينية بشكل ملحوظ، وارتفعت السعرات الحرارية التي تقدمها للشخص الواحد إلى ٢٠٠٠ سعرة حرارية تقريباً. إلا أنه مع ذلك فشل في تخفيض وفيات الأطفال وحالات سوء التغذية المزمنة بشكل مؤثر.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا البرنامج لا يمنح أي دخل نقدي للحكومة ولم يوجّه لتسديد الديون الخارجية المترتبة على العراق، كما هو الحال بالنسبة إلى التعويضات التي خصص لها البرنامج ٣٠ بالمئة من العوائد النفطية. وبذلك بقيت الديون الخارجية الناجمة عن الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج إحدى المشكلات الأساسية التي تهدد مستقبل الاقتصاد العراقي.

١ - **الديون الخارجية**: لقد اختلفت البيانات حول حجم الديون الخارجية للعراق، وكانت مثل هذه البيانات محاطة بالسرية التامة، إلا أنه أمكن الآن الحصول على بيانات قريبة إلى الدقة. فقد أشار التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩١ إلى أن ديون العراق بلغت آنذاك ٤١ مليار دولار عدا الخليجية منها، لأنها كانت بمثابة منح أو مساعدات. وهذه تقدر بـ ٢٧ مليار دولار، ومعظم هذه الديون ناجم عن اتفاقيات ثنائية عسكرية في الغالب، عدا بعض الاتفاقيات المعقودة مع اليابان وفرنسا والصين.

إن عدم قدرة العراق على تسديد الديون بسبب الحصار وعدم قدرته على بيع النفط زاد من صعوبة الموقف، فالفوائد المتراكمة على هذه الديون لغاية عام ١٩٩١ بلغت ١٣ مليار دولار، وبذلك أصبح مقدار الديون وفوائدها عام ١٩٩١ حوالى ٥٤ مليون دولار.

ومع احتساب فائدة مركبة منذ ذلك العام وحتى الوقت الحاضر وبمعدل ٦ بالمئة، يصبح مقدار الديون حوالى ١٠١ مليار دولار. وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ الديون الخليجية فسوف تصبح بحدود ١٢٨ مليار دولار.

ولا شك في أن هذا المبلغ يعتبر عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي في الوقت

الحاضر الذي يحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة إعمار ما خلفته الحرب من دمار، وتحسين مستوى المعيشة.

والمشكلة هنا أن العراق لم يستفد من هذه الديون لأن أغلبها كان لأغراض عسكرية. ومع ذلك فإن الفوائد المتراكمة على هذه الديون قابلة للنقاش بجدية في مفاوضات مع نادي باريس لأنها تراكمت خلال التسعينيات، أي خلال فترة الحصار الذي فرض على العراق بقرار من مجلس الأمن، ومن المؤكد أن يحصل العراق على نتائج إيجابية من خلال التعاطف مع وضعه الراهن في ظل الظروف الجديدة الحالية.

ومن جهة أخرى، كانت طلبات التعويض، سواء التي أُقرت أو قيد الدراسة مبالغاً فيها. وقد بلغت التعويضات المقرة حوالى ٣٥ مليار دولار، في حين بلغ الحجم الإجمالي، أي حجم مبلغ الطلبات المقدمة بحدود ٧٠ مليار دولار. وفي ضوء الظروف الراهنة، كان لا بد من إعادة النظر في حجم هذه التعويضات، حيث خفضت نسبة ما يستقطع لها من واردات النفط من ٣٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة، ثم إلى ٥ بالمئة، بموجب قرار مجلس الأمن الأخير الخاص برفع العقوبات عن العراق.

٢ - البطالة: من الأعباء الأخرى التي يعانيها العراق، والتي لا تتوفر حولها أية بيانات رسمية، مشكلة البطالة. وعلى الرغم من عدم توفر البيانات والإحصاءات المحدثة حول هذه الظاهرة، إلا أن هناك مؤشرات عامة يمكن اللجوء إليها واستخدامها لتقدير حجم البطالة في القطر.

لقد أظهر إحصاء عام ١٩٩٧ أن حجم السكان في سن العمل بلغ ٥٣ بالمئة من مجموع السكان، أي بحدود ١٢ مليون شخص. إن القدرة على إيجاد فرص عمل لهذا العدد الكبير من السكان يعتمد على قدرة الدولة على الإنفاق وخلق فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن السياسة الاقتصادية منذ عام ١٩٩٥ استهدفت تقليص الإنفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة أو منح زيادات في الرواتب والأجور. إضافة إلى ذلك، كان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جزئياً على الرغم من الدعوات في السنوات الأخيرة إلى دعم هذا القطاع، حيث إن ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم بشكل كبير، وإلغاء الإعفاءات منذ عام ١٩٩٥، جعلا مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل ضئيلة جداً، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى ذلك بسب الزيادة في حجم السكان في سن العمل التي تنمو بوتائر أعلى من النمو السكاني، إذ بلغ معدل النمو ٣,١-٣,٣ بالمئة سنوياً، في حين بلغ معدل النمو السكاني ٢,٩ بالمئة.

ويلاحظ أن القطاع العام لا يشغل إلا ١٥ بالمئة من قوة العمل الفعلية، وهذه النسبة تمثل ٧ بالمئة من مجموع السكان في سن العمل. لذا فإن حجم التشغيل في القطاع العام لا يشكل نسبة مؤثرة في حجم الدخل المتحقق. ويبدو أن الإناث من السكان في سن العمل يملن إلى العمل في القطاع العام، حيث ارتفعت نسبتهن من ١٢ بالمئة عام ١٩٦٨ إلى ٤٠ بالمئة عام ٢٠٠٠. إلا أن الصورة الإجمالية لمساهمة المرأة في قوة العمل تشير إلى انخفاض هذه المساهمة من ١٢ بالمئة عام ١٩٨٧ إلى ٩ بالمئة عام ١٩٩٧.

ومما تقدم، يلاحظ أن ٤٠ بالمئة من السكان القادرين على العمل هم في حالة بطالة، وإذا تم توزيع هذه النسبة حسب الجنس وحسب المحافظات فسوف نجد أنها تتركز في مراكز المدن، وأن هناك تفاوتاً واضحاً بين المحافظات من جهة، وبين الريف والحضر وبين النساء والرجال من جهة أخرى.

ولا بد من التأكيد أن الإجراءات التي اعتمدت من قبل قوات الاحتلال مؤخراً بحل الجيش العراقي والأمن والمخابرات والأمن الخاص ستزيد من تفاقم المشكلة، إذ لا يقل عدد هؤلاء عن المليون شخص، أضف إلى ذلك توقف معظم المشاريع والمعامل عن العمل بسبب سوء الحالة الأمنية من جهة، وعدم توفر الطاقة الكهربائية من جهة أخرى، إضافة إلى حالة عدم اليقين المرتبطة بمجمل الأوضاع الأمنية والسياسية في القطر.

والنتيجة الطبيعية إلى مثل هذا الوضع هو زيادة نسبة البطالة بشكل كبير، مما حدا البعض على القول إن معظم الشعب العراقي هو اليوم في بطالة سواء حقيقية أم مقنّعة.

٣ - **الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر التقرير الخاص بمؤشرات تطور الاقتصاد العراقي من التقارير السرية التي يقتصر تداولها على مستوى المسؤولين الكبار وربما يقتصر تداوله من قبل الوزراء فقط. بمعنى آخر، إن البيانات التي يتضمنها هذا التقرير تستخدم لصنع القرار والتخطيط للمراحل اللاحقة. ومع ذلك نجد أن البيانات الواردة فيه هي بيانات لا يصعب على أي اقتصادي أن يشخّص الخلل الكبير في مدى دقتها. فيشير هذا التقرير إلى أن الدخل القومي شهد تطوراً ملحوظاً خلال المدة ١٩٦٨-١٩٩٩ حيث ارتفع من ٨١٢,٥ مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٨٢٦٢٢,٦ مليون دينار عام ١٩٩٩، وبذلك يكون قد حقق معدلاً سنوياً مركباً للنمو قدره ٣٣ بالمئة.

إن معدل النمو المرتفع هذا لا يمكن قبوله خلال فترة ٣١ سنة كانت ١٩ سنة منها سنوات حرب وحصار، والأسوأ من ذلك أن التقرير نفسه يشير إلى أن معدل

النمو السنوي المركب خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٨٠ بلغ ٢٧,٨ بالمئة، في حين بلغ معدل النمو هذا خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٩، أي خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية والحصار وحرب الخليج ٣٦,٣ بالمئة.

لا بد من أن يكون من الصعب القبول بهذه البيانات التي تشير إلى أن معدل النمو في الدخل القومي خلال فترة تأميم النفط والتنمية الانفجارية خلال السبعينيات - كما كانت تسمى - كان أقل من معدل نموه خلال سنوات الحرب والحصار الشامل.

إن زيادة الدخل القومي من ٨١٢,٥ مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٨٢٦٢٢,٦ لم تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الحقيقية للدينار العراقي الذي بدأ بسعر ٣,١ دولار للدينار الواحد عام ١٩٦٨ لينتهي بسعر صرف بلغ ٢٠٠٠ دينار للدولار الواحد. وكان قد تجاوز الثلاثة آلاف دينار للدولار الواحد خلال العام ١٩٩٥.

فالقيمة المجردة للدينار في حسابات الدخل القومي هي قيمة مضللة لا يمكن اعتمادها لأغراض التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرار.

وبطبيعة الحال، اعتمدت هذه البيانات نفسها في احتساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لتبين أن متوسط نصيب الفرد قد ازداد بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٩ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٩، وأن هذا المعدل قد ارتفع إلى ٨١,٤ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.

ومن المفيد أن التقرير المذكور قد تضمن بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية والثابتة لعام ١٩٨٨. والجدول رقم (٧-١) يبين مقدار الاختلاف بين هاتين القيمتين:

الجدول رقم (٧-١)
مقارنة بين الناتج الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد (دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد (دينار)
١٩٨٨	١٩٤٣٢,٢	١١٥١,١	١٩٤٣٢,٢	١١٥١,١
١٩٨٩	٢٠٤٠٧,٩	١١٤٠,٧	١٨٨٢٦,٢	١٠٨٠,٢
١٩٩٠	٢٢٨٤٨,٣	١٢٧٧,٢	١٦٣٧٣,٤	٩١٥,٢
١٩٩١	٢١٣١٣,٣	١١٥٧,١	٧١٣٤,٨	٣٨٧,٤
١٩٩٢	٥٦٨١٣,٦	٢٩٩٨,٢	٨٩٦٤,٠	٤٧٣,١

يتبـع

تابــع

١٩٩٣	١٤٠٥١٧,٩	٧٢١٤,٢	١٣٣١٨,٤	٦٨٣,٨
١٩٩٤	٧٠٣٨٢١,٣	٣٥١٧٨,٨	١٢٧٠٣,٤	٦٣٤,٩
١٩٩٥	٢٢٥٢٢٦٣,٨	١٠٩٦٧٣,٩	١٠٣٧٦,٨	٥٠٥,٣
١٩٩٦	٢٥٥٦٣٠٧,٠	١٢١٠١٤,٣	١٥٥٢٧,٨	٧٣٥,١
١٩٩٧	٣٢٨٦٩٢٤,٧	١٤٩١٣٤,٥	١٨٩٢٦,١	٨٥٨,٧
١٩٩٨	٤٤٦٧٠٠٤,٧	١٩٩٦٠٩,٠	١٨٤٣٠,٧	٨٢٣,٦
١٩٩٩	٦٣٠١٢٨٥,٣	٢٦٩٢٥١,٠	٤١٧٩٨,٣	١٧٨٦,٠

ويلاحظ من بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية زيادة سنوية كبيرة تحققت خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٩٩، وأن معدل النمو السنوي المركب المتحقق قد سجل وتائر عالية، وبخاصة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، حيث سجلت معدل نمو مركب سنوي مقداره ٨٦,٧ بالمئة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، و٨١,٢ بالمئة بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد منه خلال الحقبة نفسها من الزمن كما هو مبين في الجدول رقم (٧-٢).

وعلى النقيض من ذلك، يبين الجدول رقم (٧-١) أيضاً أن احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ قد أظهر تراجع هذه القيمة خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٢، ثم سجلت زيادة ملحوظة خلال العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣ اللذين تركزت خلالهما حملة إعادة إعمار ما خربته الحرب، حيث عاد بعدها الناتج القومي بالانخفاض خلال عام ١٩٩٤ ثم بدأ بالارتفاع من عام ١٩٩٥، حيث شكل هذا العام طفرة كبيرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ بسبب البدء ببرنامج النفط مقابل الغذاء. ومن المعتقد أن هناك خطأً كبيراً في ما يتعلق بقيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٥. فالمعروف أن موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء كانت في نهاية عام ١٩٩٥، إلا أن بيع النفط والبدء باستلام العوائد لم يبدأ إلا في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. ويظهر الجدول كذلك أن معدل النمو المركب السنوي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بلغت ١١,٠ بالمئة بسبب الإيرادات النفطية بعد عام ١٩٩٦، وأن نمو متوسط نصيب الفرد منه كان ٥,٧ بالمئة خلال الفترة نفسها. على جانب آخر، كانت معدلات النمو السنوي المركب لمعظم الفترات الزمنية سالبة ما عدا الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، حيث سجلت معدلاً سنوياً قدره ٥,٧ بالمئة. وهذه الزيادة في معدل النمو تعود إلى الواردات النفطية التي أعقبت موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء.

الجدول رقم (٧-٢)
معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي
ونصيب الفرد منه

السنوات	الناتج القومي الإجمالي(بالمئة)		نصيب الفرد منه	
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
١٩٦٨-١٩٩٩	٣٢,٥	-	٢٨,٤	-
١٩٦٨-١٩٨٠	٢٥,٥	-	٢١,٣	-
١٩٨٠-١٩٩٩	٣٧,١	-	٣٣,٠	-
١٩٩٠-١٩٩٩	٨٦,٧	١١,٠	٨١,٢	٥,٧

٤ - الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الزراعية: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في النشاط الزراعي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ (٣٤٤٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٤٣٩٥٠,٠ مليون دينار عام ١٩٩٩، حيث بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة ٢,٧ بالمئة في حين كان معدل النمو بالأسعار الجارية ٩٨,٢ بالمئة خلال الفترة نفسها.

وفي مجال الصناعة التحويلية، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٣٩,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ٣٨٤٤,٧ في عام ١٩٩٩، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة ١,٦ بالمئة فقط في حين كانت هذه النسبة تساوي ٦٨,٢ بالمئة إذا ما حسبت بالأسعار الجارية.

أما قطاع الماء والكهرباء، فكان أكثر ضحايا الحصار وحرب الخليج، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع من ٢٩٧,٨ مليون دينار عام ١٩٩٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ٢٧٥,٤ مليون دينار عام ١٩٩٩. وبذلك سجل معدل النمو السنوي انخفاضاً بنسبة ٠,٩ بالمئة خلال المدة المذكورة.

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات تأثراً بالحصار وبالعواقب الناجمة عن حرب الخليج، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع (٣٠٧٧,٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨. وقد انخفضت هذه القيمة إلى ٢٢٩,٦ مليون دينار فقط في عام ١٩٩٩، أي أنها انخفضت بمعدل سنوي بلغ ٢٥,١ خلال هذه المدة.

وقد كان قطاع النقل والمواصلات أوفر حظاً من القطاعين السابقين، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي في هذا القطاع من ١٨٩٦،٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ٢٥٠٩,٩ مليون دينار في عام ١٩٩٩، أي أنها زادت

بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٣,٢ بالمئة خلال هذه المدة.

ومن القطاعات الأخرى التي اتصفت بمعدلات نمو سلبية خلال عقد التسعينيات هو قطاع نشاط التجارة، حيث انخفضت قيمة الإنتاج في هذا القطاع من ٢٤٧٥,١ مليون دينار في عام ١٩٩٠ وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ١٧٦٠,٨ مليون دينار عام ١٩٩٩، أي بمعدل سنوي مركب مقداره ٣,٥ بالمئة خلال المدة نفسها.

ولم يكن قطاع تجارة الجملة أوفر حظاً من نشاط التجارة، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع من ٢١٤٣,١ مليون دينار عام ١٩٩٠ وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ١٤٠٩,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٩، أي بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٣,٧ بالمئة خلال هذه الفترة.

وشهد قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات تحسناً نسبياً خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٩، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع من ٢٠٣٧,٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ٧٣٢٧,٨ في عام ١٩٩٩، وبهذا يكون الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع قد نما بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٥,٣ بالمئة خلال هذه المدة.

لقد تأثر قطاع خدمات التنمية الاجتماعية بالحصار وبحرب الخليج كثيراً، شأنه في ذلك شأن القطاعات الأخرى، وربما كان هذا التأثر أكثر شدة عما هو عليه الحال في القطاعات الأخرى، فلقد انخفضت قيمة الإنتاج في هذا القطاع من ٤٤٠٦,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ إلى ٣٨٠,٦ مليون دينار فقط في عام ١٩٩٩. وبذلك يكون معدل النمو السنوي المركب سلبياً وبنسبة ٢٣,٨ بالمئة.

ومن الواضح أن القطاع النفطي كان القطاع الوحيد الذي تضرر بشكل مباشر وفوري عند فرض الحصار على العراق، إذ توقف تصدير النفط حتى قبول برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ عدا الكمية الصغيرة التي كانت تصدر إلى الأردن.

وبذلك كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للنفط الخام ٣٠١٩,٦ مليون دينار عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٢٤٤٦٧,٩ مليون دينار عام ١٩٩٩. ومن الطبيعي أن هذه الزيادة الكبيرة حصلت بعد عام ١٩٩٦.

٥ - دور القطاع الاشتراكي في توليد الناتج المحلي الإجمالي: لقد كان للقطاع الاشتراكي الدور السيادي في قطاعات النفط الخام والكهرباء والماء والبنوك والتأمين وخدمات التنمية الاجتماعية.

أما في القطاعات الأخرى، فإن دور القطاع الاشتراكي يختلف من قطاع إلى آخر. ففي النشاط الزراعي انخفضت نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي إلى الصفر في عام ١٩٩٩ في حين انخفضت نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي في قطاع الصناعة التحويلية من ٦٣,١ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٦٠,٨ عام ١٩٩٩، وهذا يعني أن القطاع الاشتراكي ما زال يلعب دوراً كبيراً في توليد الإنتاج في هذا القطاع.

ولكن مساهمة القطاع الاشتراكي في نشاط التشييد والبناء كانت منخفضة نسبياً ولو أنها ارتفعت من ١١,١ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٠ بالمئة عام ١٩٩٩.

وقد تراجعت مساهمة القطاع الاشتراكي في قطاع النقل والمواصلات بشكل مستمر منذ العام ١٩٦٨، حيث انخفضت من ٣٢,١ إلى ٢,٣ بالمئة فقط في عام ١٩٩٩.

وهناك تذبذب كبير في مساهمة القطاع الاشتراكي في نشاط تجارة الجملة والفرد والفنادق والمطاعم، حيث استمرت في الارتفاع منذ عام ١٩٦٨ حتى بلغت ٥٩,٢ بالمئة في عام ١٩٨٠، ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى ٢,١ بالمئة فقط في عام ١٩٩٩.

ثالثاً: اقتصاد العراق خلال فترة ما بعد الحرب

إن ما ورد أعلاه يوضح الحالة الاقتصادية السائدة حسبما تشير إليها المؤشرات الاقتصادية التي تمت مناقشتها، آخذين بنظر الاعتبار درجة دقة البيانات وطرق احتسابها، أضف إلى ذلك مستوى الكفاءة العام في أداء المؤسسات الحكومية بشكل عام بعدما ترك معظم الموظفين ذوي المؤهلات العالية وظائفهم بحثاً عن فرص عمل أفضل داخل القطر وخارجه.

وبصورة عامة، فإن صورة النشاط الاقتصادي لم تكن مطمئنة بسبب ما عانته من مشكلات، وبخاصة تلك التي خلقتها ظروف الحصار الذي طال لأكثر من اثنتي عشرة سنة. وكان من المتوقع والمعلن أن قوات الاحتلال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستأتي بحلول ومعالجات سريعة، وأن توفر المناخ الملائم للاقتصاد العراقي ليعاد تفعيله وإنقاذه من التدهور الذي عاناه خلال التسعينيات، ولكن مع الأسف لم تتخذ أية إجراءات يمكن أن يستشف منها بأن العراق قد وقف على الطريق الصحيح، على الرغم من أن الحرب لم تدمر البنى التحتية بالشكل الذي حصل خلال حرب الخليج. إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت عدة مشكلات كانت على العكس مما توقعه

الناس من دولة عظمى تتجه نحو قيادة العالم ومن الوعود التي أعلنت حول مستقبل العراق الجديد، مما تسبب في حالة إحباط لدى الكثير من الناس وحتى بين أعداء النظام السابق. ومن أهم هذه المشكلات التي تؤثر في تفعيل النشاط الاقتصادي ما يلي:

١ - **الانهيار المؤسسي**: من عمليات التخريب غير المبررة والتي وصفها الكثير من الناس بأنها متعمدة ومخطط لها، هي مسألة إحراق مؤسسات الدولة بعد سرقة محتوياتها. وقد حدثت مثل هذه الأعمال وبشكل محدد في بعض محافظات القطر خلال حرب الخليج، ولكن النظام السابق أعاد تلك المؤسسات إلى العمل بشكل فوري حال بسط نفوذه على تلك المناطق مرة أخرى، وذلك لم يستغرق أكثر من أيام معدودة.

أما أن تتوقف كافة أجهزة الدولة عن العمل بشكل تام على الرغم من مرور أكثر من شهرين على سقوط بغداد ومن ضمنها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك البنك المركزي، فهذا أمر لا يمكن تبريره أو تفسيره.

ولا شك في أن توقف مؤسسات الدولة عن العمل، ومراجعة معظم الموظفين إلى مواقع بديلة، دون أن يتحقق أي عمل إيجابي حاسم باتجاه إيجاد مواقع بديلة دائمة وإعادة تقسيمها أو تجديدها لتلائم عمل المؤسسات المختلفة، أخذا يؤثران سلباً في نفسية الموظفين، إضافة إلى نشوء المشكلات التي تخلقها النقاشات حول عدم السماح للبعثيين بالاستمرار بالعمل وعلى أي مستوى وما إلى ذلك من الحالات التي بدأت تزيد من تفاقم المشكلة وتحد من إمكانية العودة إلى الحياة الوظيفية الطبيعية في الوقت الذي تحتاج المصالح الاقتصادية للناس إلى مؤسسات الدولة ذات العلاقة بمصالحها لكي تستطيع أن تمارس عملها بشكل صحيح. ولعل هذا الوضع زاد من ترك الموظفين ذوي المؤهلات الجيدة الذين بقوا في الخدمة كل هذه السنين لوظائفهم لشعورهم بالإحباط حول مستقبل دوائرهم وهي تتخبط من دون أن يظهر بصيص ضوء في آخر النفق.

٢ - **فقدان الأمن**: إن عدم عودة مؤسسات الدولة إلى عملها الطبيعي، وبخاصة دوائر الأمن والشرطة زاد من حالة الفوضى التي عمت بغداد ومدن العراق بعد الحرب. فإن غياب السلطة وعدم إيقاف المتجاوزين على القانون عند حدهم، شجع الآخرين على القيام بأعمال السلب والنهب والسطو المسلح على السيارات وبشكل مفضوح من دون خوف من أي أحد. فكيف يمكن أن يبدأ أي نشاط اقتصادي تحت مثل هذه الظروف؟ لعل الظاهرة المنتشرة الآن هي ظاهرة ما يسمى «سوق الحرامية» يبيعون كل ما سرقوه من الدولة وغيرها علناً وهم مسلحون ولا يأبهون بما يقومون

به. ومما يشجعهم على ذلك مرور قطاعات من الجيش الأمريكي بدباباتهم ومدرعاتهم، من دون أن تتدخل في ذلك.

٣ - **عدم فاعلية القوانين**: قد يبدو أن هذا العنوان هو تكرار لعبارة فقدان الأمن، ولكن وضعه بشكل مستقل هو لتأكيد تأثير فقدان سيادة القانون في التبادل التجاري وفي العلاقات التجارية بين الوكلاء الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، البيع بالجملة كان قائماً على مبدأ «على التصريف» بالنسبة إلى بائعي المفرد. وتاجر الجملة في هذه الحالة معتمد على قوة القانون في استرداد حقوقه إذا ما امتنع بائع المفرد من تسديد ما ترتب بذمته بعد بيعه للبضاعة. في الوقت الحاضر بالإمكان أن يمتنع بائع المفرد عن دفع مستحقاته وربما يهدد صاحب الجملة بالسلاح إذا طالبه بذلك لعدم مباشرة المحاكم وأجهزة الشرطة أعمالها كما ينبغي.

أما الإيجارات، فقد توقف الكثير من المستأجرين عن دفع بدلات الإيجار على أساس أن النشاط الاقتصادي في ركود، أو لأنهم من المنتسبين إلى المؤسسات التي تم تسريحها ولم يستلموا راتباً لحد الآن، وما شابه ذلك من المبررات.

٤ - **فرض الوصايا على الأسواق**: تمّ من بعض رجال العصابات بحجة توفير الحماية له وفرض أتاوة على التجار، مما يزيد من حالة عدم اليقين وبالتالي يحجّم أي نشاط اقتصادي جاد.

٥ - **الانتساب إلى بعض الأحزاب الدينية**: دعا الكثير من العاملين إلى التمرد على أصحاب العمل وفرض شروط عمل معينة عليهم وتهديدهم، إضافة إلى أعمال السرقة العلنية من دون قدرة رب العمل على حماية مصالحه.

٦ - **دور القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص**: لا يمكن لأي فرد أن يتنبأ بمصير القطاع العام أو بدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فكما هو مبين أعلاه كان القطاع العام مهيمناً على غالبية القطاعات، لذا فإن انهياره أو تحجيم دوره من دون أن يكون هناك بديل ذو كفاءة يحل محله في القيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ربما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في السوق وفي مختلف النشاطات الاقتصادية.

من جانب آخر لا بد من الإشارة إلى أن طبقة جديدة من القطاع الخاص قد ظهرت الآن معظمها من اللصوص الذين سرقوا الكثير من الموارد المالية من البنوك أو السلع الكثيرة من مخازن الدولة. وهؤلاء لا يتمتعون بالحد الأدنى من الأخلاقية التي يمكن أن يتصف بها المنتجون في القطاع الخاص، وبخاصة في غياب المؤسسات الرقابية.

٧ - زاد الطين بلة عزوف السوق عن قبول الورقة النقدية من فئة العشرة آلاف دينار: حيث أثر ذلك في التداول النقدي، وخلق أزمة كبيرة في السوق من دون أن تتبنى جهة ما، وبخاصة البنك المركزي والبنوك الأخرى الإجراءات السريعة لمعالجة هذا العمل غير المبرر. وبعد مرور أكثر من شهر تفتح عدد قليل من البنوك أبوابها لساعات محدودة من الصباح لتقوم باستبدال عدد محدد من هذه الورقة النقدية بفئات أصغر منها، أو أن تودعها في الحساب. وقد أُعلن مؤخراً عن إصدار عملة جديدة تحل محل العملة القديمة التي قد تحل هذه المشكلة النقدية القائمة.

٨ - الإعلام: كل هذه الأحداث تأتي إلى مسامعنا من خلال الإشاعات بسبب ضعف وسائل الإعلام. وقد بدأ الناس يتساءلون هل أن أمريكا فعلاً غير قادرة على إنشاء إذاعة وتلفزيون جديدين؟ لماذا لم يتحقق ذلك وقد مضى على سيطرتها على العراق أكثر من شهرين، فالشعب لا يخبر بشيء، وليست لديه المعرفة بما يحدث من حوله، وليس لديه تفسير له، مما جعل الناس في حالة إحباط لما آل إليه الوضع في العراق والركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي.

٩ - تزايد أعمال المقاومة: لقد بدأت أعمال المقاومة بالازدياد كما بدأت تأخذ مناحي جديدة سواء في نوع الأسلحة المستخدمة أو في حجم الهجوم على القطاعات الأمريكية. وتطور أخيراً إلى الاستمرار في تبادل النار بعد الهجوم.

١٠ - الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي من العوامل الأساسية الأخرى المؤثرة في النهوض بالنشاط الاقتصادي: على الرغم من عدم تعرض محطات توليد الطاقة إلى التدمير واقتصار ذلك على تخريب أجزاء صغيرة نسبياً من شبكات نقل الطاقة، إلا أن هذه المشكلة بدأت تقلق الناس كثيراً، وبخاصة في فصل الصيف. هذا مع العلم أن معظم المصانع لم تبدأ نشاطها بعد. وهذا يعني أنها لو بدأت فسوف يكون من الصعب الحصول على الطاقة الكهربائية لفترات تؤمن التشغيل الاقتصادي لهذه الأنشطة.

لذا فقد لجأ أصحاب المعامل التي لا بد من عملها مثل معامل الطحين والثلج والأغذية، إلى استخدام المولدات الكهربائية. إلا أن هذا الإجراء تعرض هو الآخر إلى الكثير من التوقفات بسبب شحّة الوقود وحتى الديزل الذي كان دائماً وفيراً وبأسعار زهيدة حيث أصبح يباع بالسوق السوداء بأضعاف سعره الحقيقي. وبطبيعة الحال يقوم المنتج بدفع هذه الزيادة إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار بسبب عدم مرونة الطلب على معظم هذه المنتجات.

وإلى جانب الانقطاعات في التيار الكهربائي هناك الشحّة أيضاً في توفر الماء

الصافي والخام وما في ذلك أيضاً من تأثير سلبي في مجمل مرافق الحياة وليس فقط في النشاط الاقتصادي.

هذه العوامل كلها ترفع حالة عدم اليقين إلى أعلى درجاتها. والمشكلة أن الخط البياني لحالة عدم الاستقرار ما زال في ارتفاع مستمر مما له تأثير بالغ في الاستثمارات الجديدة، أو بدء تشغيل المشاريع القائمة والاستمرار بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.

أضف إلى ذلك أنه لم يعلن لحد الآن منهاج عمل واضح من قبل قوات الاحتلال. وربما يعزى ذلك إلى تأخر تشكيل حكومة وطنية، وهذا أمر خطير آخر أدى تأخيره إلى إثارة الكثير من التساؤلات حول جدية الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ولعل الإجراء الاقتصادي الوحيد الذي اتخذ هو إطلاق الاستيراد بدون إجازة وبدون جمرك مما أغرق الأسواق بالكثير من البضائع ذات الاستهلاك السريع، والتي تتمتع بطلب عال. وهذه الخطوة قد سدت الثغرة الواسعة بين العرض والطلب على هذه السلع، وأدت فعلاً إلى انخفاض أسعارها، إلا أنها استخدمت أيضاً وعلى نطاق واسع لعمليات غسيل الأموال التي سرقت من البنوك ومن المؤسسات الحكومية بكميات كبيرة جداً سواء بالنقد العراقي أو بالعملات الأجنبية.

على أية حال العراق بانتظار تشكيل حكومة وطنية للوقوف على منهاج عملها وفي ما إذا كانت هذه الحكومة تستطيع أن تعيد الأمن إلى مدن العراق وأهله الطيبين. فقد أثبتت السنوات الماضية أن النشاط الاستثماري في العراق يمكن أن يحقق نتائج كبيرة ومذهلة خلال سنوات قليلة إذا ما تمتع بالأمن والاستقرار، وتوفر له وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية المستقبلية.

ما علينا إلا أن نكون متفائلين، وأن تبقى أيدينا مرفوعة إلى السماء.

نرجو من الله أن يعين عراقنا الحبيب على أن يتجاوز هذه المحنة بأسرع وقت ممكن وبأقل التضحيات.

المنـاقشــات

أحد المشاركين

إن تحديد سعر الصرف يعني بالتأكيد نهاية القطاع العام في العراق. في ظل مذكرة التفاهم والنفط مقابل الغذاء كان القطاع العام يحصل على سعر صرف خاص جداً والآن في هذا الوضع لا يمكن أن تتركه إلى سعر صرف السوق فجأة بهذا الشكل. هناك حاجة إلى معالجة الموضوع بشكل هادئ وبترو.

أحد المشاركين

في موضوع التعويضات الإخوان الكويتيون طالبوا بأشياء لا يمكن أن يطالب بها شقيق، يتكلمون عن أجيال قادمة وليست مطالبة من جيب صدام حسين، مئة مليار دولار أسقطت مؤخراً، وكانت المطالبة الواحدة بحوالى ٩٠ ملياراً أنزلت إلى ١,٥ مليار دولار فقط. الآن المتبقي على العراق هو ٢٩ ملياراً مثبتة و٩٨ مطالبات، والأرجح أن المطالبات لن تقبض، ليس لأن الولايات المتحدة أصبحت الآن سيدة القرار وستعامل العراق معاملة تفضيلية على الكويت والسعودية، بل لأن الدول الأخرى لن تقبل بهذه الآلية الموضوعة، يجب أن توافق روسيا وفرنسا على هذه المطالبات، وإلا فلن تتم وستبقى معلقة.

أحد المشاركين

أنا أشارك د. قرم الرأي بأن لا نربط الدينار العراقي بالدولار أو أي عملة أخرى، ويجب أن يكون سعر الصرف حراً ويتبع وضع السوق، موارد العلاقة البشرية والطبيعية ومنها النفط ينبغي أن تعتمد بطريقة سليمة، وبالإضافة إلى رفع الحصار وإعادة هيكلة الديون وإلغاء معظم التعويضات سيحسن الاقتصاد العراقي ويقوي عملته في المستقبل القريب، وشكراً.

أحد المشاركين

الديون العراقية في نهاية عام ١٩٨٨ كانت ٦٠ مليار دولار، ٣٠ منها تعود إلى الخليج وليس فقط إلى الكويت والسعودية، وهذه في الحقيقة كان مشكوكاً فيها، هل هي دين أم منحة من دول الخليج إلى العراق بغرض أن يحميهم من إيران خلال حرب الخليج؟ فهذه تثبت أن ٣٠ مليار وبقية الديون كانت في آب/ أغسطس ١٩٨٨، جزء من هذه الديون ديون لسلع تجارية استوردها العراق بائتمانات تصدير من دول منظمة التعاون الأوروبية والحقيقة أتذكر فاتحوني في البنك المركزي الألماني، أي أنه متى سيدد العراق الديون الألمانية؟ موضوع حساب صندوق التنمية في البنك المركزي هو إعطاء اهتمام أكبر للبنك المركزي وإضعاف وزارة المالية.

النقطة التي أختلف فيها مع الدكتور قرم هي مسألة حرية سعر القطع. لقد انتقل الدينار العراقي من ٣,١ إلى ٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد بعد عام ١٩٩١. وموضوع حرية القطع لا ينصح به لا للدول النامية ولا للدول التي تفتقر إلى الديمقراطية. ولكن الإصلاح النقدي بأي شكل يتم وما هي آثاره على الشرائح الاجتماعية يجب أن يدرس بشكل جيد.

أحد المشاركين

في القانون الدولي هناك مبدأ ينطبق على حالة العراق تماماً هو مبدأ الدين الكريه، خاصة أن الولايات المتحدة طبقت هذا المبدأ مرتين في عام ١٨٩٨ وفي عام ١٩٢٣، وحبذا لو يؤخذ بهذا الرأي ويطالب بإلغاء ديون العراق الخارجية جميعاً وفقاً لهذه المعطيات، وشكراً.

أحد المشاركين

نريد في بادئ الأمر أن نعيد تثبيت العملة لكي تكون هي المحرك الأساسي الذي يعطي القدرة على تخفيض التضخم، وبإمكاننا أن نحصل على هذا التخفيض دون رفع سعر الفائدة بالشكل الذي حصل في لبنان إذا توفر شرطان، الأول الدعم السيكولوجي بحيث يعتبر النفط كجزء لا يتجزأ من القدرة العراقية على تثبيت. ثانياً، إذا كان هنالك أي مطلب لتحريك الإنتاج فلنحاول أن نحرك هذا الإنتاج عبر قواعد الضرائب أو الدعم، وهذه قدرة استعملت في آسيا وما زالت تستعمل، وقد نجحت نجاحاً هائلاً في كوريا الجنوبية، بحيث دعمت الصناعات القادرة على التصدير بأسعار فائدة متدنية ودعامات أخرى ربطت بقدرتها على المنافسة وبقدرتها على تحقيق التصدير.

جورج قرم

موضوع حساب الصندوق لدى البنك المركزي، لقد انتقص من سيادة العراق والقضية ليست أين الحساب في وزارة المالية أو البنك المركزي؟ كل وزارات المالية تستعمل المصارف المركزية لدفع كل نفقاتها.

وعن الديون الكريهة أشك جداً أن تؤخذ سابقة الدول الغربية وأن تعترف بأن الديون لدول منظمة التعاون الأوروبية (OECD) هي ديون كريهة، سيكون هناك ضياع للوقت إذا جرب العراق ذلك.

تبقى مسألة توحيد وتحديد سعر الصرف، النظام المفضل عندي أن يطلع الدعم بشكل شفاف، بموازنة الدولة لبعض المواد الأساسية، وهذا أفضل للإدارة الاقتصادية، لأن تعدد أسعار الصرف يجعل من الصعب حتى أن تحسب ما هو الدخل الوطني، وما هي التجارة الخارجية. إذا استطاع العراق مستقبلاً أن يؤمن نوعاً من شبكة الحماية النقدية، مصارف مركزية عربية أو احتياطي اتحادي. في السياسات الاقتصادية السليمة لا يوجد داع لأن تتعرض العملة لهجمات. أهم نقطة هي النظام الإنتاجي، ويجب أن تكون السياسة الاقتصادية العراقية استنفار القدرات البشرية التي ستعطي قدرات إنتاجية كبيرة.

باسل الحسيني

لماذا استقر سعر العملة في الوقت الحاضر على ١٤٠٠ دينار للدولار الواحد؟ هناك أسباب عديدة منها قلة النقد المتداول بسبب عدم التداول بفئة العشرة آلاف دينار. وهي لا شك نسبة كبيرة من النقد المتداول، وهذا ما أجبر قوات الاحتلال على طبع النقود وعليها صورة صدام، أجبروا على ذلك لأن هناك شحة كبيرة في النقد المتداول. لكن قبل أيام قليلة أعلن أنهم طبعوا عملة جديدة، لكنها ليست جديدة. أنها ستُقيّم بشكل آخر، هي مجرد استبدال لصورة صدام التي يبدو أنها تثير الرعب حتى الآن لدى قوات الاحتلال. لذلك لندع السوق هذه لمرحلة اختبارية، فلتستبدل العملة، وتكون متداولة بشكل كاف. دعنا نحقق التقدم في الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثامن

العبر التي يمكن استخلاصها من تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الحرب

وليد محل عين(*)

(*) مستشار في الشؤون التجارية.

يرتكز هذا العرض على تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبع عشرة دولة (بما فيها البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية) المجموعة في منشور الدروس التي يمكن استخلاصها من الأزمات وحالات ما بعد الحرب (٢٠٠٢).

مقاربة برامج الإنعاش الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- دعم مجتمعات بأكملها للتعافي من الحرب (برامج ترتكز على المنطقة).

- ربط نشاطات الإنعاش بعمليات وبنتائج تنمية طويلة الأجل.

تركز برامج الإنعاش الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي على:

- الدعم الاقتصادي والاجتماعي لإنعاش المجتمعات المتأثرة من الحرب (نشاطات توليد الدخل والعمالة، دعم سبل العيش المستدامة) مثلاً: جنوب لبنان.

- إعادة دمج اللاجئين العائدين والأشخاص المرحلين داخلياً والمحاربين القدامى (البوسنة، كوسوفو، تيمور الشرقية، وحالياً أفغانستان)

- بناء قدرات هيئات الحكم وأنظمته (المحلية والوطنية) التي تؤمن الخدمات الأساسية، وكذلك بناء قدرات المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني.

أمثلة عن المساعدات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد الصراع: دعم تسريح المحاربين القدامى وإعادة دمجهم

- العمل بصفة الامانة العامة للجنة المسؤولة عن التسريح - إعادة الدمج (غواتيمالا).

- تطبيق مخططات الدفع نقداً» من خلال صندوق ائتمان أعده المجتمع الدولي (الموزامبيق).

- الاعداد المهني وتطوير المهارات (أميركا الوسطى، كوسوفو، هايتي).

- جمع الاسلحة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، مالي).

- تنظيم مخططات الاعتماد وتأمين المدخلات/ الادوات لتنمية العمالة الذاتية والمؤسسات الصغيرة (البوسنة، الفيليبين، السلفادور، وجنوب لبنان).

مجالات أخرى لتدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (غالباً» ما يكون من خلال برامج متكاملة متعددة القطاعات)

- نزع الألغام (البوسنة، كمبوديا، ولبنان).

- إعادة تأهيل البنى التحتية (بما فيها إمدادات المياه والكهرباء).

والخدمات الاجتماعية الأساسية (البوسنة، تيمور الشرقية).

- إعادة جمع شمل اللاجئين والأشخاص المرحلين داخلياً (ترميم المنازل وإعادة إعمار البنى التحتية في البوسنة وكوسوفو).

- بناء قدرات المؤسسات المحلية (البوسنة، جنوب لبنان، والصومال) والمؤسسات الوطنية (تيمور الشرقية).

- دعم تطوير وسائل الإعلام المستقلة (كوسوفو).

نتائج متفاوتة بسبب:

- القدرات المحلية الضعيفة: (عدد الخبراء ومستوى المهارات) مثلاً: كوسوفو تيمور الشرقية (مشاريع البنى التحتية).

- نقص في التنسيق (مشروع لدعم وسائل الإعلام المستقلة في كوسوفو).

- تصميم غير ملائم و/ أو اطار زمني غير ملائم لبرامج تدريبات قصيرة أو غير ملائمة للمحاربين القدامى في غواتيمالا، موزامبيق، والفيليبين؛ الحكم المحلي في الصومال).

- فرص اقتصادية ضعيفة أو غير موجودة (غواتيمالا، هاييتي، موزامبيق، الفيليبين).

- استشارات محدودة مع المستفيدين (النساء اللاجئان في البوسنة، المجتمعات المحلية في الصومال).

- تمويل غير كاف (دعم المؤسسات المحلية في الصومال).

سيناريو «الممارسة الجيدة»

– تقييم حاجات مرحلة ما بعد النزاع من قبل فريق مفوض دولياً ومتعدد المنظمات.

– مناقشات مع الحكومة للتأكيد على الحاجات ومع المانحين لتأكيد التزاماتهم.

– دراسات الجدوى المسبقة تشمل المستفيدين، والخبراء المحليين، ومانحين آخرين، والوكالة التنفيذية المختارة).

– نشاطات بناء القدرات عند الطلب.

– موافقة مدير المشروع على سياق المسار السريع مع إطارات زمنية معدة مسبقاً لكل خطوة ولكل طرف معني.

– مراقبة التقدم عن كثب من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج الموجودة تحت رعايته.

في المرحلة التي تلي مباشرة أي حرب:

– إن من شأن المشاريع السريعة التأثير والقصيرة الأجل مع نشاطات توليد العمالة والدخل دعم بناء السلام والتسوية (برنامج العمالة في القرى والبيئة في البوسنة: خلق ٢٨٠٠٠ وظيفة).

– إن من شأن مشاريع البنى التحتية العودة بمنافع هامة وواسعة النطاق.

– كما تقوم أيضاً بتشكيل «نقاط دخول» إلى مناطق أخرى مهمة.

في الوقت نفسه:

– تطوير برامج طويلة الأجل تعالج بشكل مباشر أسباب عدم الاستقرار.

– بناء قدرات محلية ووطنية لدعم البرامج (كوسوفو وتيمور الشرقية).

بعض الدروس العامة

– تحتاج مشاريع ما بعد النزاع إلى البدء بها بسرعة وإبقائها مرنة.

– قد لا يكون التنفيذ الوطني ممكناً دائماً في الدول ذات الحكومات الضعيفة أو الغائبة (كمبوديا، تيمور الشرقية، كوسوفو، الصومال).

– قد لا يكون بالضرورة استهداف مجموعات محددة الاستراتيجيةَ المثلى، على

الرغم من أن بعض المجموعات (المحاربون القدامى، الأرامل، المعوقون، الأيتام) قد تحتاج إلى اهتمام خاص.

- إن التنسيق بين الشركاء بالإنسانية والتنمية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) مهم للغاية لإدارة أوضاع ما بعد الحرب (البوسنة خير مثال على ذلك).

- يجب أن تتم استشارة جميع المستفيدين والممثلين الشرعيين للمجتمع المدني فقط لدى التخطيط لبرامج المساعدة التقنية (مسألة جدية في الصومال).

مواطن القوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التواجد داخل الدول.

- سمعة عالمية حسنة بصفته شريكاً حيادياً وموضوعياً في التنمية.

- القدرة على بناء القدرات بغية تحسين الحكم (خبرة في إدارة الانتخابات العامة، وفي بناء مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، وفي إعداد الهيئات الأمنية وتدريبها، وفي تنسيق نشاطات نزع الألغام).

- القدرة على تعبئة موارد المانحين.

- القدرة على إشراك المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية (ناجحة جداً في البوسنة).

إعادة إعمار العراق: نقاط دخول مبدئية

- إعادة التأهيل الفوري للبنى التحتية الأساسية (المستشفيات، والمدارس، وشبكات تزويد الكهرباء والمياه).

- إصلاحات مؤسسية: اللامركزية، واللوائح الودية للسوق، والحكم الديمقراطي وعمليات المشاركة.

- بناء قدرات مؤسسات جديدة.

متطلبات قليلة

- إعادة إحلال النظام المدني (الأمن) والأنظمة القضائية.

- تقييم الحاجات: الحصول على معلومات موثوقة لتخطيط وتمويل نشاطات الإنعاش والتنمية.

- صلاحية واضحة: توضيح المسؤوليات.

تحديات أساسية

- الانتقال من دولة مركزية إلى دولة ديمقراطية لامركزية.
- التحول إلى اقتصاد العرض والطلب / تنمية القطاع الخاص.
- استقرار الاقتصاد الكلي وخلق فرص عمل.
- تسوية مسألة الدين.

المناقشـــات

أحد المشاركين

سؤال إلى الأستاذ وليد: هل لدى البرنامج الإنمائي (UNDP) في اللحظة الراهنة أية مشروعات محددة في مرحلة التخطيط أو التنفيذي الفعلي في العراق؟ لقد قيل القليل للغاية حتى الآن عن خطوات عملية لمعالجة هذه المشكلات المهمة والملحة التي تواجه العراق. والسؤال الثاني يتعلق باحتياج المعلومات، فهل هناك أية خطط لدى البرنامج الإنمائي لإقامة نوع من قاعدة المعلومات لتستخدمها كل المنظمات الدولية؟

باسل الحسيني

أعتقد أن هذا السؤال ربما يوجه إليّ وليس إلى الأخ وليد، أنا مستشار البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بغداد. نعم هناك مشاريع طموحة بدأت فيها البرنامج الإنمائي في بغداد وكان على رأسها المشروع الذي أسميناه برنامج إعادة الإعمار والتوظيف العراقي((Iraqi Reconstruction and Employment Program(IREP) وقد خصص له ١٢ مليون دولار وبوشر فيه بالمشاريع التي تستهدف الجيل في عمر التوظف (Employment Generation). اليابانيون أيضاً بالتعاون معنا بدأوا في مشروع تنظيف ميناء أم قصر من السفن الغارقة لجعله صالحاً للعمل. أيضاً لتسهيل عملنا أسسنا مكتبين، واحداً في الجنوب في البصرة والآخر في الموصل؛ لتقديم خدمات بصورة أكثر مباشرة إلى المنطقة الشمالية والجنوبية. مشروع كبير أيضاً بدأنا فيه مع البنك الدولي ومع صندوق النقد الدولي الذي نسميه نحن تقارير مراقبة موجزة (Watching Brief Reports) وهذا سيهيىء صورة كاملة وتفصيلية عن الظروف الاقتصادية في العراق. التقرير أكملناه بصيغته الأولية قبل قدومي إلى بيروت والآن هناك «Project Manager» مع مستشار من الإسكوا يجري التحقق من المعلومات (Verification of Data)، وأيضاً يفكرون في طريقة لإدماج منطقة الحكم الذاتي في البيانات المستحصلة عن بقية القطر. هناك برنامج طموح آخر بدأنا في الإعداد له وهو

مسح للأحوال المعيشية (A Living Conditions Survey) مع الفافو وهي منظمة نرويجية وهناك مشروع قائم مع وزارة العمل لتهيئة مثل قاعدة البيانات، لكن هذه القاعدة ستستخدم أيضاً من قبل البرنامج الإنمائي.

الموضوع الذي سيستمر عندنا هو موضوع «Micro Credits» لأنه أيضاً كان يعتبر من المشاريع الناجحة في العراق.

جيم غاليجيان

سؤال موجه إلى السيد وليد: هل يمكن أن يحدث في العراق شيء مماثل لما حدث في الصومال حيث انفصلت المنطقة المعروفة باسم أرض الصومال (Somali Land)؟ وهل يستطيع البرنامج الإنمائي (UNDP) أن يبقى بعيداً عن دروس الصومال، عن كارثة الصومال ونجاح أرض الصومال؟

وليد محل عين

لقد طلب البنك الدولي ومنظمات أخرى من البرنامج الإنمائي أن يبدأ في تقدير احتياجات العراق، وفي الوحدة التي أترأسها فإننا نسهم بتحديد الخبراء، من العراقيين وغيرهم، الذين ينتمون للمنطقة. أما بشأن السؤال عن درس الصومال فإنه حتى في مقديشو وأماكن أخرى هناك حيث لا توجد مؤسسات مركزية ولا تنظيم للمياه مثلاً هناك قطاع خاص مزدهر وسيبدأ عاجلاً أو آجلاً بناء مجتمع مدني، وقد أدت منظمات غير حكومية عملاً كثيراً. ورأيي الشخصي بالنسبة إلى العراق أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لبناء مجتمع مدني، إذ نستطيع أن نعمل مع الروابط المهنية والجماعات القروية وعلى مستويات مختلفة من أجل بناء المؤسسات، وربما يستطيع البرنامج الإنمائي أن يسهل هذه العملية.

سليم نصر

الوضع في الصومال والبوسنة يختلف تماماً عن الوضع في العراق. وهناك دائماً خطر من تراكم سلاسل من المشروعات ومن الازدواج والمنافسة. وعلى أهمية المشروعات التي ذكرت فإننا لا نعرف من سيكون شريكاً فيها على الصعيد الوطني (العراقي). ما أقوله هو أن هناك ميلاً كامناً في المنظمات الدولية لأن تقوم بأعمالها دون أن يكون هناك غالباً جهد من أجل بناء وطني متماسك. وفي هذه الحالة قد يكون بالإمكان تجنب ذلك.

الفصل التاسع

إعادة بناء العـراق: استراتيجيـات التنميـة في ظروف الأزمـات(*)

عاطف قبرصي(**)

وعلي قادري(***)

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٤٦-٦٧.

(**) قسم الاقتصاد، جامعة ماك ماستر - كندا.

(***) قسم التحليل الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

مقدمـة

إن أي استراتيجية هي في النهاية سلسلة متعاقبة منسقة من الخيارات والأفعال. ويمكن أن تنظم هذه السلسلة المتعاقبة وفقاً للوقت والمجال وأصحاب الأدوار. واذا كانت الاستراتيجية قد مزقتها الأزمات فهي تنظم بالضرورة وفقاً للوقت والأفعال الملحة. واليوم، فإن أي استراتيجية محددة لأجل العراق يفرضها إطار زمني ضيق وسلسلة متعاقبة من خطوات متصلة تحدد أسلوبها ظروف الأزمة. وهي أيضاً - وبالضرورة - استراتيجية ذات توجه إنمائي. مع ذلك فثمة تناقضات كامنة بين التنمية - وهي عملية طويلة الأجل - وإدارة الأزمة، وهي بصفة أولية تتركز على الأجل القصير. وربما يكون الأكثر خطورة من هذا تناقض أهداف التنمية مع الاحتلال. فإذا كانت استراتيجية ما سلسلة متعاقبة مرتبة، يكون من الأمور الحاسمة أن تثار تساؤلات بشأن من سينظم هذه السلسلة المتعاقبة ولمصلحة من سيكون هذا التنظيم؟

بإيجاز، فإن المسائل الحقيقية هي تلك المتعلقة باختيار استراتيجية للتنمية في ظل أزمة، حيث تتعلق التنمية بإطلاق الإمكانيات البشرية وتوسيع خيارات الناس. ويرادف هذا في الوقت الحاضر ما يصفه أمارتيا سين (Amartya Sen) بعبارة «التنمية هي حرية»،[1] إذ تعرف الحرية بمعنى واسع بحيث تشمل الحرية من الجوع، ومن القهر، ومن كل ما يقف عقبة في طريق مشاركة الناس مشاركة تامة بلا عوائق في تشكيل مستقبلهم. وتتطلب استراتيجية التنمية بالضرورة إزالة تدريجية للاحتلال؛ فهي ببساطة لا تستطيع أن تتعايش معه، فأحدهما ينفي الآخر ما لم تنسق بين الاثنين عملية استعاضة سلبية وتراكمية.

والأمر المؤكد أن اختيار استراتيجية التنمية الملائمة ليس شأناً مستقلاً عن الرؤية الكلية لمستقبل الاقتصاد والمجتمع والسياق الذي يحدد الأسوار الخارجية، والذي

(١) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Oxford University Press, 1999).

يحصر داخلها الاستراتيجية التي ستوضَّح تفصيلاتها. إن من الضروري البدء بتقدير سليم للحدود والقوى التي تشكل الحاضر والميراث الكامل للماضي من دون فقدان البصيرة بالأهداف الطويلة الأجل للتنمية. ويشكّل هذا المنظور وتلك المجموعة من القيود الأسس المتصلة بها التي تتيح إدارة الأزمة والسعي إلى أهداف التنمية في آن واحد.

داخل إطار هذا المنظور ربما يكون إعادة إعمار العراق منظوراً خاطئاً، ويمكن حتى أن يكون استراتيجية في غير موضوعها. فالمسائل أعقد بكثير من مجرد تنظيم وتمويل برنامج إنشائي ضخم وإشراك مؤسسة دولية عملاقة للإنشاءات. المسائل الحقيقية تتعلق بالأحرى بإعادة بناء اقتصاد ومجتمع وحكومة جميعها مدمرة في آن واحد وبصورة تراكمية وبلا تأخير.

كذلك، فإن من قبيل الافتراض المغلوط أن نعتقد أن الاقتصاد العراقي أو المجتمع العراقي مجموعة آليات (ميكانيزمات) أو مجموع تجهيزات ميكانيكية، كل ما تمس الحاجة اليه داخل إطار هذا المنظور المغلوط للبدء من جديد في الاقتصاد وفي إعادة هيكلة المجتمع هو استبدال قطع قليلة بقطع جديدة، وتغيير جهاز تحريك واحد بآخر حيثما يكون من الممكن شراء هذه القطع من بيان تجاري موجود.

أما من منظور أكثر ملاءمة، فينظر إلى الاقتصاد والمجتمع ككائنين عضويين حيين أكثر منهما مجرد آلية. ويتطلب قتل الكائن العضوي القديم خلق كائن عضوي جديد له أنساقه المتماسكة والمتكاملة والقادر على البقاء حياً في بيئة العراق وقيمه ومواهبه الطبيعية. وهو أيضاً كائن عضوي يتعين أن يكون قادراً على أن ينمو وأن يراكم قوة داخل فضائه الحر الذي سيوفره له البدء بالتنمية. مع ذلك سيتوقف هذا كله على عملية الميلاد والساعات والأيام القليلة الحرجة لهذا الميلاد. فسوف تصوغ المستقبل ساعاتُ الأزمة الحرجة المبكرة والخطوات الملحة والإجراءات الفورية، وستحدد النتيجة بغض النظر عن الأهداف السامية والنيات النبيلة.

ومن قبيل منظور مغلوط بالمثل الافتراض بأن الاستراتيجية الرامية إلى إعادة بناء العراق يمكن تحديد تفصيلاتها من دون رجوع لازم إلى السياق الإقليمي الذي ستظهر فيه التطورات العراقية. فالاقتصاد العراقي يرتبط على نطاق واسع بالاقتصاد الإقليمي من خلال التجارة والمصادر والاستثمار وحركة العمال. وليس من المتصور أن يُعتقد أن إعادة بناء العراق تتم من دون تحديد لنوع الرابطة التي سيحتفظ بها مع البلدان المجاورة، وخلق الحوافز الضرورية لهؤلاء الجيران لدعم

انتعاش وإعادة إعمار عراقيين مستقرين، وأن يكون لهذه البلدان المجاورة مصلحة معقولة في بروزه مجدداً كمجتمع وكاقتصاد قادر على البقاء. وفي حين أن الصادرات العراقية - في الحقيقة - يغلب عليها النفط وأن هذا النفط يباع أساساً لبلدان صناعية، فإن شبكة العلاقات الاقتصادية التي شكلها التاريخ والجغرافيا وأفرختها العقوبات بين العراق والأردن، والعراق وسوريا، والعراق وتركيا، والعراق وبعض دول الخليج، هي علاقات معقدة وعميقة وواسعة ولا يمكن تجاهلها أو التهوين من قدرها. كذلك ليس من المتصور رؤية العراق يسعى لاستراتيجية تنمية تتناقض مع، وتحل محل، الخيارات المجاورة من دون أن تكون لهذا عواقبه. إن إعادة بناء العراق تنطوي على إعادة بناء للنظام الذي في إطاره ستتفاعل المنطقة وتعيش في سلام.

أولاً: الخطوات المبكرة

إن التنسيق في غضون إطار زمني ضيق يعني أنه من الضروري أن يأتي المهم أولاً. فلا يمكن أن يكون هناك بديل من البدء بإقامة القانون والنظام. إنه العمل الأول الذي منه وعليه يمكن أن تقوم الخيارات الأخرى.

فلا بديل من القانون والنظام لتوظيف صحي للاقتصاد وللنظام الاجتماعي. وليس باستطاعة اقتصاد أو مجتمع أن يعمل وينمو في غيابهما. وليس المقصود نظاماً فظاً قاسياً تفرضه قوى داخلية أو خارجية. الأحرى أنه نظام يعكس مشاركة وقبولاً تامين من العراقيين كجزء من عقد اجتماعي جديد وحكومة ديمقراطية فاعلة. ذلك أنه من دون المشاركة التامة من العراقيين في هذا النظام سيفقد هذا النظام شرعيته. والتوفيق بين قبول العراقيين والاحتلال ليس أمراً بسيطاً وليس بكل المعاني ذا طبيعة متناقضة. وعلى المحك هنا النص على بند بشأن غروب الاحتلال والتحديد الدقيق لفترة انتهائه. فعندئذ يمكن اعتبار أن المشاركة التامة من قبل العراقيين جزء من تسلم الأمور من المحتلين وليس تواطؤاً معهم.

مع ذلك، لا يمكن تعزيز القانون والنظام من دون إجراءات اقتصادية قوية وصحيحة تعالج الأعطال والصعوبات والاختلالات الاقتصادية الفورية. ولما كان الحال كذلك، فإن برنامجاً اقتصادياً محدداً تحديداً جيداً وإجراءات اقتصادية بعينها تصبح ضرورية.

١ - الإجراءات الاقتصادية

تدعو هذه الإجراءات إلى برنامج دقيق ومفصل وإلى أفعال فورية ذات محصلات علنية وجوهرية. وهي تنطوي على اختيارات حاسمة تتطلب تمويلاً سخياً. وسنجازف بالدخول في بعض أكثر السمات بروزاً لهذا البرنامج، وهذه تتضمن:

أ - إقامة مرتكز مالي

إقامة صندوق كاف لتحقيق الاستقرار لمساندة مرتكز مالي مستقر (أي دينار عراقي مستقر) لتدعيم أسس كل التحويلات الفورية والمستقبلية. ويتعين أن تأتي مصادر هذا الصندوق فوراً من الجماعة الدولية والمؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمصادر النفطية الكاملة التي يمكن للعراق أن يعلنها - بصفة رمزية - بمثابة غطاء للدينار. لقد أعلنت ألمانيا في وقت ما - في عام ١٩٢٣ - أن كافة المصادر لديها تغطي المارك الألماني بعد فترة التضخم المفرط. وقد أفاد هذا الإعلان الرمزي ألمانيا فائدة كبيرة وهناك مبررات مشروعة بالتأكيد لأن يحدث الأمر نفسه في العراق[٢].

إن القيمة الفعلية في الوقت الحاضر للاحتياطيات النفطية العراقية الثابتة تقدر بـ ١١٢ مليار برميل، ومن شأن هذا الاحتياطي أن تزيد قيمته - إذا حدد سعر البرميل الواحد بـ ٢٠ دولاراً أمريكياً - على ٢,٢ تريليون دولار (أي ٢٢٠٠ مليار دولار). وهناك تقديرات تحدد الحجم الرسمي للاحتياطيات النفطية العراقية بما يحتمل أن يكون له ضعف هذه القيمة[٣]. ويمكن لصندوق تحقيق الاستقرار هذا - إذا ما أجاد العمل وبسرعة - أن يساعد في إزالة التضخم دون اللجوء إلى معدلات فائدة عالية، الأمر الذي غالباً ما أدى إلى إفشال الانتعاش الاقتصادي. كذلك فإن بإمكانه أن يخلق البيئة الاقتصادية الكبرى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي ولإعادة المدخرات العراقية في الخارج إلى الوطن. وتجربة لبنان في أوائل تسعينيات القرن العشرين تجربة يمكن التعلم منها. فهي تقدم مثلاً حياً للعراق ليتعلم منه.

---

(٢) David Hackett Fischer, *The Great Wave: Price Revolutions and the Rhythm of History* (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 192 - 193; Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (London: Unwin, 1989), pp. 357 - 373, and Derek H. Aldcroft, *From Versailles to Wall Street, 1919-1929* (New York: [n. pb.], 1977), chaps. 1 and 2.

(٣) وفقاً للتقديرات الحالية تتألف احتياطيات العراق ما بين ١١٢ إلى ٢٢٠ مليار برميل، ما يضع العراق بعد السعودية مباشرة، ويمكن «بسهولة» أن يزاد إنتاجه الحالي الذي يقارب ٣ ملايين برميل يومياً إلى ٦ ملايين خلال ٣ إلى ٤ سنوات حسب الياس سركيس، *Arab Oil and Gas Directory* (2 October 2003).

لقد أدت معدلات التضخم العالية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين - التي أطلقها تراجع قيمة الدينار العراقي وحالات العجز المالي الذي كان يتم تمويله بطبع النقود - إلى تقويض مدّخرات العراقيين، وساهم في النهاية في دفع الأشخاص الموهوبين إلى الهجرة من العراق، وهم الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للطبقة المتوسطة العراقية[٤]. إن تحقيق استقرار العملة وإزالة التضخم خطوتان أوليان حرجتان، لأن نظام التحول النقدي الثابت الذي من شأنه أن ينشأ ليس بلا ثمن. فهو يمكن أن يحرم الاقتصاد من المرونة التي تمكنه من امتصاص الصدمات الخارجية وإعطاء الصادرات العراقية الليونة التي قد تتطلبها. وقد يحدث هذا في وقت لاحق. أما في الوقت الحاضر - مع إمكانات التصدير المحدودة في المنتجات غير النفطية ومع الاقتصاد المثقل بالديون - لا يبدو من المعقول تعريض الاقتصاد لتقلبات النظام المالي الدولي في وقت لا يمكن فيه توقع أية مزايا من الحساب الراهن أو من الاعتبار الكامل لميزان المدفوعات برمته. وعلى أي الأحوال، إذا تطلب نظام الإنتاج مثل هذه المرونة فيمكن تحقيقها عن طريق الضرائب وأشكال الدعم على طريقة فرضيات لانكستر المسماة «ثاني أفضل الفرضيات»[٥]. ومن شأن دعم التصدير أن يؤدي إلى الحد من أنواع الدعم والواردات، الأمر الذي سيتطلب فرض ضرائب وتعريفات (جمركية).

ب - دفع الأجور

إن فصل آلاف الموظفين والجنود بـ«الجملة» عمل لا يتسم بالحكمة، وباهظ التكاليف وغير منتج؛ أصاب بنكسة بناء وضع يشجع على الاستقرار، بل في الواقع إنه ساعد على بناء وضع صاخب مزعزع للاستقرار لا يعنيه الاقتصاد. إن النسبة العالية للمعولين في المجتمع العراقي تعني أن فصل و/أو تعليق دفع الرواتب لنحو ١,٢ مليون شخص قد ترك قرابة ١٢ مليون نسمة (نصف السكان) من دون أي قاعدة لدخل مضمون. لقد تم تحويل شريحتين مهمتين جداً من المجتمع - تتمتعان بنفوذ وسلطة - إلى عدوتين فوريتين؛ إنهما تتألفان من الجيش والموظفين المدنيين الأقوياء.

---

(٤) من معدل تحويل بقيمة ٣ دولارات للدينار، تستقر العملة المحلية في العراق عند معدل نحو ١٤٠٠ دينار مقابل الدولار. انظر: United Nations Statistics Database.

(٥) R. G. Lipsey and K. Lancaster, «The General Theory of Second Best,» *Review of Economic Studies*, vol. 24 (1956), pp. 11-32

إن دفع أجور كافية للموظفين المدنيين في وزارات الحكومة الرئيسة وإداراتها، وكذلك للعاملين في المشروعات العامة، هو إجراء ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي اللحظة الراهنة فإن ٤٠٠ ألف من أفراد الجيش هم من دون رواتب، ونحو ٨٠٠ ألف موظف مدني إما من دون رواتب أو يتقاضون ٢٠ دولاراً فقط شهرياً. وليس معقولاً أو مستحسناً أن يكون متوجباً على المرء أن ينتظر، أو يستطيع أن ينتظر، أن يتم توظيف الناس ودفع رواتب لهم حتى يكون قد أقيم جهاز بيروقراطي جديد على أساس الكفاءة. إن دفع الأجور سيضع فوراً قوة شرائية في أيدي العائلات لتلبي الحاجات الفورية والأساسية، وسيساعد في تعزيز الطلب المحلي على السلع والخدمات في اقتصاد محروم من النقود السائلة ويعاني ضعف الطلب المتراكم. وينبغي ألا ننسى أن برنامج النفط مقابل الغذاء قد ترك أكثر من ٦٠ بالمئة من السكان معتمدين اعتماداً كلياً على حصص الغذاء الحكومية، ونحو ٩٠ بالمئة من السكان معتمدين كلياً أو جزئياً على هذه الحصص. كما ان الامتناع عن دفع أجور كافية وفورية هو وصفة للجوع والمجاعة وسوء التغذية وعدم الاستقرار.

إن خلق الوظائف على نحو عاجل وخلق مصادر الدخل المكتسب أمر حتمي لتحقيق القانون والنظام. وينبغي أن يصبح لمبادرات خلق الوظائف أولوية في الأجل القصير في الاعتمادات التي تخصص لها أية أموال جديدة في الاقتصاد. فالتأكيد على الأجل القصير أمر حاسم. وفي التحليل النهائي ينبغي أن تحكم رؤية استثمارية كاملة اعتماد المصادر النادرة وإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه وقدرته على المنافسة، ولكن خلق الوظائف في الأجل القصير يكتسب ضرورة حاسمة لا يمكن أن تنتظر التحديد الكامل لتفصيلات رؤية أو خطة كاملة وشاملة للمستقبل.

ويمكن أن توضع موضع الاستخدام الجيد فوراً برامج خاصة لدعم التوظف الذاتي، وتشجيع المشروعات الصغيرة، والتجميع العنقودي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تأهيل المشروعات العامة. وهناك دليل دولي معتبر يشير إلى أن هذه الإجراءات مثمرة جداً في خلق التوظف وفي معالجة المستويات العليا من البطالة التي يخلقها التشريد والتعرض لمشكلات تكيف قاسية، وبالأخص في الأجل القصير.

إن ثمة أمثلة دولية كثيرة، حيث أقامت الأمم المتحدة برنامجاً للمساعدة في أوضاع ما بعد الحرب لدعم تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. وقد انطوى

معظم هذه البرامج على خطط مدفوعات نقدية (موزمبيق) وتدريب مهني وتنمية مهارات (كوسوفو وهاييتي). وقد تبنت الأمم المتحدة في بعض الأوقات خططاً ائتمانية ووفرت الأدوات/ المدخلات للتوظيف الذاتي وتنمية المشروعات الصغيرة (البوسنة والفيليبين والسلفادور)[٦].

ج - إعادة بناء البنية التحتية

هناك أنواع كثيرة من البنية التحتية تعزز وتدعم أسس النشاط الاقتصادي. وسيكون كافياً هنا إيضاح فارق أساسي بين بنية تحتية جامعة للإنتاج وبنية تحتية داعمة للاستهلاك.

ينبغي في النهاية أن يوضع برنامج لإعادة تأهيل البنية التحتية الكلية في قطاعات الكهرباء والماء والنقل والاتصالات. ولكن على أساس الأولوية ينبغي أن تكون البنية التحتية الإنتاجية هي التي تخصص في المقام الأول بأية أموال ترصد لأغراض إعادة تأهيل البنية التحتية. ويحتاج المرء إلى معالجة المنغصات المباشرة للسكان، ولكن استدامة التوظيف ينبغي أن تكون لها أسبقية على الاعتبارات الأخرى ما لم تكن البنية التحتية المعنية تتعلق بأمور الحياة والموت (غرف الطوارئ . . . إلخ). كذلك فإنه من المجدي الربط بين إعادة تأهيل هذه البنية التحتية والمشتريات المحلية للسلع والخدمات. وبهذه الطريقة فإن بناء البنية التحتية سيكون مرتبطاً بخلق طلب فعال على الصناعة المحلية وبمجهود خلق الوظائف. وكانت قبرص - بعد الصراع المدمر الذي خاضته في عام ١٩٧٤ - ناجحة تماماً في ربط إعادة تأهيل البنية التحتية بتنمية الصناعة المحلية[٧].

ومن الأمور التي لها القدر نفسه من الأهمية هنا إدارة إعادة بناء البنية التحتية لتجنّب المغالاة في الأسعار وتجاوز النفقات. إن انخراط المؤسسات العابرة للقوميات من دون مراجعة مستقلة يخلق صعوبتين: **الأولى** أن هذه المؤسسات باهظة التكاليف ومعروفة بتجاوز النفقات، ومن المرجح أن تفضل منتجات ومهارات مستوردة باهظة الثمن. والحقيقة أن تقديرات إعادة بناء قطاع الكهرباء بعد حرب الخليج الأولى كانت محددة بـ ١٠ مليارات من الدولارات من قِبل إحدى المؤسسات العابرة للقوميات، في

(٦) United Nations Development Programme [UNDP] and [SURF], «Lessons Learned from UNDP Involvement in Crisis and Post: Conflict Situations,» Beirut, July 2003.

(٧) George Corm, «Identifying the Main Financial and Monetary Issues in Iraq,» paper presented at: ESCWA workshop on Iraq and the Region after the War at 9 - 10 July 2003.

حين تمكن العراقيون من أن يعيدوا بناءها مقابل ٢٠٠ مليون دولار فقط[٨] **ثانياً** إنها - بطبيعة عملياتها - ستخلق انفصالاً للبنية التحتية عن بناء القدرة الصناعية المحلية.

ولعل الأمر الأكثر حسماً هو الجمع بين إعادة تأهيل البنية التحتية وخدمة القطاعات الإنتاجية وربط مداها بالاحتياجات الفورية للاقتصاد. إن هذا أمر باهظ النفقات فعلاً، كما كان في حالة لبنان، حيث بنيت بنية تحتية أضخم وأروع، في الوقت الذي لم يكن هناك اهتمام كاف بمدى قدرة الاقتصاد على تحمل نفقات صيانتها ودفع خدمة الدين الذي نتج من جراء دفع تكاليفها، إذ ينبغي أن تُربط إعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة بنائها بنشاطات إنتاجية يمكنها في النهاية من أن تسدد نفقات صيانتها وعملياتها واستهلاك ديْنها.

د - إعادة بناء القاعدة الصناعية والإنتاجية

إن الحاجة ماسة إلى إعادة بناء القطاعات الإنتاجية لكي تلبي مطالب العائلات، وينبغي أن توجه هذه الجهود إلى خلق الوظائف، حتى في الأجل القصير. وقد يتطلب هذا تركيزاً مبدئياً على إعادة تأهيل المشروعات العامة. فليس ثمة مكسب من وراء الانخراط قبل الأوان في حملة خصخصة. وقد لا تكون لدى الجمهور مدخرات كافية لشراء هذه المشروعات، كما قد لا تكون هذه المشروعات جذابة بالنسبة إلى القطاع الخاص حين لا تكون في حالة تشغيل ومن دون أي قيمة فعلية. والخصخصة في ظل ظروف ضائقة من ذلك النمط الذي حدث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي تؤدي عموماً إلى تعرية الأصول وتوزيع الأصول على الأطراف الخطأ في القطاع الخاص (عصابات المافيا).

ينبغي النظر في خصخصة المشروعات العامة ما إن تصبح هذه المشروعات قادرة على إنتاج سلع وخدمات بصورة مربحة وبكفاءة وعلى توليد إيرادات فعلية، وبعد أن

---

(٨) جعفر ضياء جعفر، متحدثاً أمام ورشة عمل الإسكوا حول العراق والمنطقة بعد الحرب في ٩ و ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣. كذلك فإن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق وضع خطة لكي تُعاد إمدادات الكهرباء والمياه إلى مستوياتها قبل الحرب في غضون ٦٠ يوماً. كذلك فقد حدد الخطوط العامة لعملية وضع مسودة دستور جديد يمكن أن يؤدي إلى انتخابات مبكرة في أوائل العام القادم. وتقدر الإدارة المدنية الأمريكية أن إعادة بناء البنية التحتية للكهرباء ستكلف ١٣ مليار دولار، بينما تتنبأ الأمم المتحدة بأن تبلغ نفقات استعادة إمدادات المياه ١٦ مليار دولار خلال أربع سنوات. أما لاستعادة الأمن فقد قال بريمر أنه يرمي إلى تعيين وتدريب الفصيلة الأولى من الجيش الوطني العراقي الجديد وإعدادها في كتائب - أي نحو ٧ آلاف رجل - ليكوّنوا محور الدفاع المدني خلال ٦٠ يوماً. ودعا الجماعة الدولية إلى المساعدة في خفض عجز الميزانية المتوقع للسنة القادمة والمقدر بأربعة مليارات من الدولارات. وأعرب مستر بريمر عن ثقة متزايدة في رغبة العراقيين في التعاون مع القوات الأمريكية في جهود إعادة الإعمار.

توضع خطة وثيقة لتوزيع الملكية. ويمكن أن يأخذ هذا التوزيع للملكية صورة «تروهند» (Treuhund) (صندوق ضخم متبادل يمكنه أن يمتلك نيابة عن شعب العراق كل المشروعات العامة وأن يتولى مسؤولية إعادة تأهيلها قبل خصخصتها) على نحو ما جرى في ألمانيا في تسعينيات القرن العشرين. وليس من المتصور استخدام الايصالات (Vouchers) في العراق، حيث لا توجد سوق منظمة لرأس المال أو يمكن أن تقام بسرعة على نحو ما حدث في تشيكوسلوفاكيا. وإلى جانب مشاعر القلق التي تم الإعلان عنها بشأن إمكانية أن يضطر الناس تحت ضغط ظروف صعبة إلى أن يبيعوا إيصالاتهم سريعاً، وبثمن يقل كثيراً عن قيمتها، إلى صناديق ضخمة متبادلة تمثل مصلحة الأقوياء المحليين أو تمثل المصالح الأجنبية كما كان الحال في تشيكوسلوفاكيا.

هناك مسألتان مهمتان بشأن الخصخصة تستحقان انتباهاً خاصاً هنا: **الأولى** هي المدى الذي يمكن الذهاب إليه في النصح بشراء مشروعات قديمة حينما تكون هناك حاجة إلى استثمار جديد. **الثانية** المدى الذي يمكن أن تخفق معه الخصخصة حينما لا تكون القواعد المنظمة والقوانين التي تحكم عمليات المشروعات في حالة تشغيل تام أو لا تكون قائمة.

ليس هناك بديل في الأجل الطويل من برنامج جاد لتمكين القطاع الخاص وتنشيطه، ولم يكن هذا الخيار حقيقياً أبداً في أي مكان، بل الأحرى أن الخيار هو بشأن إطار الشراكة الذي يمكن لهذين الحقلين (العام والخاص) أن يعملا فيه معاً. ولا شك في أن نموذج الدولة القديم نموذج مميت، ويحتاج المرء إلى أن يعيد تصميم القطاع العام. فإخفاقات السوق في العراق واسعة الانتشار وإخفاقات الحكومة قاسية بالقدر نفسه. والمسألة الحقيقية هي إعادة صنع العلاقات السليمة بين المجالين بطريقة متوازنة وعملية وبعيداً عن الاعتبارات الايديولوجية من الجانبين على السواء. وتوفر خبرات التنمية الحكومية في جنوب شرق آسيا دروساً جيدة يتعين على العراق أن يدرسها وأن يستفيد منها.

لن ينجح تمكين القطاع الخاص في غياب مواهب إدارية محلية جيدة. وتطوير هذا الجانب في الأجل القصير مستحيل. وربما يكون أكثر أهمية عند هذا المفصل أن تستخدم مواهب مغتربة. وربما يمكن ربط هذا ببرنامج على غرار برنامج «توكتين»[٩] الذي من شأنه أن يتيح لعراقيين على مستوى عالٍ من التدريب أن يعودوا إلى الوطن

(٩) إن مصطلح «توكتين» (TOKTEN) مركب ويرمز إلى «نقل المعرفة عبر المواطنين المهاجرين»، وهو ينفذ عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والحكومات الوطنية في الدول النامية.

بتمويل من الأمم المتحدة ومصادر متبرعة أخرى. وقد يكون تحقيق استقرار الدينار وتوطيد القانون والنظام والحرية المكتسبة مؤخراً حافزين كافيين للمثقفين العراقيين للعودة إلى وطنهم، ولكن أي برنامج دعم من شأنه أن يخفف من وطأة هذه العودة ويسهلها سيكون مرغوباً فيه بدرجة عالية. فهو سيؤدي دور مؤسسة التوظيف التي توفق بين الأشخاص في الخارج والمتطلبات داخل العراق، وهو ضروري أيضاً لتنفيذ سياسات وخلق مؤسسات وقواعد معلومات وإجراءات من شأنها تشجيع العراقيين العائدين على أن يجلبوا معهم رأسمالهم ليستثمروه في بلدهم.

٢ - جهود التنويع واتجاهاته

يملك العراق - خلافاً لكثير من دول الخليج العربي ومنتجي النفط العرب الآخرين - القدرة على بناء قاعدة اقتصادية متنوعة. والسؤال الحقيقي هو: أين يبدأ، وفي أي اتجاه؟ إن ثمة قدرة كبيرة على القيام بنشاطات زراعية فعالة ما أن يصبح بالإمكان استصلاح الأرض الزراعية، وإعادة تأهيلها وتأمين حقوق المياه. وثمة حجج تساق تأييداً للتحرك نحو اقتصاد جديد ونشاطات تقوم على قاعدة «تقانة الدائرة المتكاملة» (I.C.T.)(*) بالنظر إلى مواهب العراقيين المؤكدة والتغييرات في أساس النجاح في البيئة الدولية الجديدة ذات الدرجة العالية من التنافس. وبينما يمكن أن تستغرق هذه الاستراتيجية في التحول فترة طويلة لكي تُنفَّذ، فإنه يتوجب أن تبدأ على الفور. وينبغي أن تبدأ فوراً وبهمة متطلبات بناء البنية التحتية المادية الصحيحة للوصلات العريضة (Broadband) والأنسجة البصرية وتدريب الخبرات الداعمة. والخبرات الناجحة لكثير من بلدان جنوب شرق وجنوب آسيا في هذا الصدد هي شهادات قوية على مدى الرغبة في هذه الاستراتيجية.

٣ - تخفيض أعباء الديون واحتياجات التمويل

ثمة حاجة كبيرة إلى تخفيف فوري لأعباء الديون عن طريق تعليق مدفوعات الديون القديمة إلى أن تتم إعادة جدولتها وتقويمها والاعفاء من بعضها من دون معاقبة الدائنين القدامى بإشراكهم في عبء تخفيض الديون. وسيزيل هذا العمل الدين الضخم الذي طال أمده، الأمر الذي يمكن أن يشكّل همزة البداية للاقتصاد.

في حين أن هناك تقديرات كثيرة متباينة للدين العراقي تشمل أو تستثني الفائدة المتراكمة، مع تقديرات التعويض ومن دونها، فإنه بغض النظر عن هذه التقديرات

(*) الاختصار يشير إلى Integrated Circuit Technology (المترجم).

المتباينة سيدخل العراق حقبة ما بعد العقوبات وعليه عبء مالي ثقيل بقيمة لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار من الديون الأجنبية. ويضيف بعضهم إلى هذا ٢٠٠ مليار دولار أخرى قيمة تعويضات حرب، و١٠٠ مليار دولار مدفوعات لإيران عن أضرار حرب، ومتطلبات استثمار مقدرة بـ ٣٠ مليار دولار لإعادة تأهيل الصناعة النفطية. وغالباً ما تضاف ٤٥٠ مليار دولار أخرى كتقدير للاستعاضة من تكاليف البنية التحتية التي دمرتها الحرب. وليس من المتخيل أن تكفي إيرادات النفط العراقي الحالية أو المستقبلية، أو أنه يتوجب أن تستخدم لدفع كل هذه المتطلبات. وقد يكون من المرغوب فيه أن يعقد مؤتمر دولي للدول المانحة لكي تسهم في تمويل إعادة بناء العراق كاستثمار في عملية السلام.

يتعين على العراق أن يحسب فاتورة الأضرار التي لحقت به بفعل الحروب والعقوبات. فليس من المعقول أن يطلب من العراق أن يعوض على الآخرين نتيجة أفعاله، وأن يعفي الذين ألحقوا الضرر به. وهذا أمر مهم بشكل خاص في ضوء حقيقة أن شعب العراق قد دفع غالياً ثمن الأفعال والخيارات التي قام بها نظام حكم لم يختره هذا الشعب أو يؤيده. وتتجاوز تقديرات الأضرار من حرب الخليج الأولى والعقوبات ٤٠٠ مليار دولار. وقد لا يكون من المألوف سياسياً أن يطلب من الحلفاء أن يدفعوا التعويضات عن هذه الأضرار، ولكن من المؤكد أن التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية في حرب الخليج الأولى والآثار التعجيزية للعقوبات تقع ضمن مسؤوليتهم مباشرة، وسيكون من قبيل إساءة النصح للعراقيين أن لا يعدوا تقديرات سليمة لهذه الأضرار التي يمكن أن تلغى مقابل مطالب تعويض وديون أخرى. وبالفعل فإن اليهود الذين غادروا العراق في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين يقومون بإعداد تقديرات لخسائرهم التي يسعون للحصول على تعويضات منها. كذلك فإن أرصدة العراق المجمدة قد طولب بها في المحاكم الأمريكية لتعويض أسرى الحرب الأمريكيين. ويتعين - حتماً - أن يعد العراق مطالب مضادة، ولا يمكنه أن ينتظر.

ثانياً : النفط العراقي

إن إبطال صيغ الاعتماد المشددة وغير المتوازنة التي تحكم التوزيع القائم للعائدات النفطية أمر ذو أهمية حرجة في هذه المرحلة. ويتعين على العراقيين أن يمارسوا على الفور حقهم الاستثنائي في أن يَحكموا استخدام عائداتهم النفطية الخاصة وأن يحددوا حجم إنتاجهم النفطي. ويؤكد هذا الحاجة إلى تمكين العراقيين من حكم أنفسهم. وعلاوة على هذا، لا توجد فائدة حقيقية للعراق من وراء ترك عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أو زيادة إمداداته النفطية بطريقة غير منسقة وغير

مخططة. فإن الزيادة غير المنسقة في الإنتاج النفطي من جانب العراق يمكن أن يثير ردود فعل من منتجين آخرين للنفط، وهو ما يلحق الضرر بالمنتجين كافة وحتى بمصلحة المستهلكين في الأجل الطويل.

وستحدد ثلاثة عوامل على الأقل مسار التطور المستقبلي لصناعة النفط العراقية:

١ - المتطلبات التقنية والمالية لتطوير القطاع النفطي.

٢ - رد فعل البلدان الأعضاء في «أوبك» إزاء عودة النفط العراقي للدخول إلى سوق النفط العالمية.

٣ - المدى الذي يمكن أن يذهب العراق إليه في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن حجم نفطه وما يصدره منه.

وسيطلب العراق حقاً مساعدات تقنية ومالية واسعة النطاق لإعادة تأهيل قطاعه النفطي ولإنتاج الـ ٣,٢ مليون برميل يومياً التي اعتاد أن ينتجها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين. ولا بد من أن يكون العراق قادراً في الأجل القصير على استعادة مستوى إنتاج يومي يعادل ١,٥ مليون برميل على وجه السرعة. أما التوسع في الإنتاج ليصل إلى ٦ ملايين برميل يومياً فيستغرق ٣ - ٥ سنوات على الأقل وسيتطلب ٣٠ مليار دولار. وحتى هذا الأمر يمكن أن يثير ردود فعل عدائية من أعضاء آخرين في «أوبك». كما سيلغي أيةَ مكاسب يحققها العراق من عمل مستقل فعلُ تصحيحي من جانب بلدان أخرى في «أوبك».

إن الولايات المتحدة تعتزم خصخصة إنتاج النفط واكتشافه. وحجتهم هي أن هذا الإجراء سيدعو شركات كثيرة للتنافس على الإنتاج لكي تحصل على عقود استكشاف، وهو ما يتيح للعراق بالتالي أن يحصل على أفضل العروض من هذه الشركات ويخصص حقوق الاحتياطي هذه لأولئك الذين يملكون رأس المال اللازم لإعادة تأهيل حقوق النفط وتوليد إمدادات ممكنة. ومن ناحية أخرى، فإن من شأن هذا الأمر أن يمنح الشركات الأمريكية ميزة غير عادلة على المؤسسات الأخرى، ومن شأنه أن يحطم الملكية الجماعية لهذه السلعة العامة.

النفط هو ثروة غير قابلة للتجدد؛ وأي إنتاج مفرط في المستقبل المباشر من شأنه أن يشل مصلحة الأجيال القادمة. وفي غياب أسواق مستقبلية تؤدي وظيفتها جيداً من الصعب أن تنسب قيمة مؤكدة لهذا النفط في الوقت الحاضر. كما أن أي مخطط لخصخصة هذا النفط، في الظرف الحاضر، وبالنظر إلى حالة الأسواق غير المكتملة، من شأنه أن يضر بمصلحة الأجيال العراقية القادمة.

ثالثاً : الحروب وعمليات الحظر

لقد دمرت الحروب والعقوبات والقمع اقتصاداً كان يوماً مزدهراً، وكان ذا إمكانيات عظيمة. فالعراق بلد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي فيه من نحو ٥ آلاف دولار أمريكي في المتوسط في الثمانينيات إلى نحو ألف دولار أمريكي في التسعينيات. وانحدر متوسط الرواتب إلى أقل من ثلاثين دولاراً في الشهر. وقدرت قيمة الخسارة في احتياطي رأس المال بنحو ٤٥٠ مليار دولار أمريكي، وترك نحو ٤ ملايين شخص من ذوي التعليم العالي البلد تحت ظروف إنسانية مروعة. وفي الوقت الحاضر، حيث أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان عاطلين، فإن الركود في القدرة غير المستخدمة هائل. وليس إعادة تشغيل الاقتصاد عملاً يستطيع العراقيون القيام به وحدهم، إنما يتعين أن يبذل مجهود يتولاه القطاعان الخاص والعام المحليان في تآزر مع المانحين الدوليين وقطاع الأعمال الدولي. إن استبعاد مشاركة قطاع عام في بلد ما ومنطقة ما - عُرفت بأن فيها أعلى نسبة للاستثمار العام مقارنة بالخاص في العالم - يجعل من شأن العالم أن يخلق فراغاً مماثلاً لذلك الذي حدث في انتقال روسيا إلى الرأسمالية. مع ذلك، فإن صورة الأوضاع القادمة تبدو متأثرة سلباً بالتبرير الإيديولوجي ذاته الذي ساق اقتصادات انتقالية كثيرة إلى أحوال اقتصادية سحيقة.

لقد تعهدت تصريحات أدلى بها مؤخراً وزير الدفاع (الأمريكي) دونالد رامسفيلد ونشرت في صحيفة **وول ستريت جورنال** في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، بعزم الولايات المتحدة على انتهاج سياسات «تحبذ أنظمة السوق» و«تشجع التحرك نحو خصخصة المشروعات المملوكة للدولة». وطبقاً لتقديرات وزارة الخزانة الأمريكية، فإن البنية التحتية المدمرة المقصوفة بالقنابل في هذا البلد ستحتاج إلى مبالغ تتراوح بين ٢٥ و٦٠ مليار دولار. وقال بعض المحليين المستقلين إن استثمار ٢٠٠ مليون دولار سيكون مطلوباً لتحويل البنية التحتية للدولة السابقة - التي خربت إلى حد كبير أو دمرت - إلى اقتصاد سوق. في الوقت نفسه، فإن التزامات المانحين لإعادة الإعمار تبقى دون المستوى المطلوب. وعلى سبيل المثال، فإن وكالة التنمية الأمريكية التابعة للحكومة (USAID) قد أعلنت أنها ستنفق فقط ١,٧ مليار دولار (أي مليار جنيه استرليني) على إعادة الإعمار في العراق[١٠]. ويجعل هذا الأمر سياسة «السوق الحرة المفتوحة

(١٠) Ed Vulliamy and Faisal Islam Report, «And Now for the Really Big Guns: War is One Thing, but Can Iraq Survive Full - on Assault by Wall Street?,» *Observer*, 29/6/ 2003.

بإفراط» تتفق مع احتياجات العراق. ليس هذا فحسب، بل إن المعونة المطلوبة لوقف المعاناة الإنسانية المباشرة تقصر عن الهدف.

كذلك، فإن ثمة مسافة كبيرة لا بد من أن تُقطع قبل أن يعود العراق إلى أدائه السابق على الحرب. إن دين العراق يصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي؛ قرابة نصفه عائد إلى مدفوعات فوائد متراكمة، والنصف الباقي مستحق لدول عربية مجاورة. كما أن استحقاقات تعويضات الحرب المعلقة – تعويضات الحرب عن حرب الخليج السابقة – تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار (٤٥ مليار دولار منها تقريباً أكدها مجلس محافظي لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة). ومن دون تخفيف أعباء الديون أو التعديل باتجاه التخفيض للاستحقاقات التي أدرجت كتعويضات ناقشتها لجنة التعويضات في الأمم المتحدة بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (في عام ١٩٩١)، فإنه ستحدث نكسة لأي محاولة لإعادة العراق إلى الوضع السوي. وتبلغ قيمة خدمة الدين في الوقت الحاضر فعلاً كنسبة من إجمالي الإنتاج القومي في العراق نحو ٧٠٠ بالمئة، وهي نسبة عبثية ولا يمكن مقارنتها في ضخامتها بأي نظير في العالم.

وبغض النظر عن مسائل الأمن، هناك أيضاً أسباب وجيهة جداً لإعادة العراق إلى الجماعة الدولية. فهناك، على الجانب المتقلب من حكاية الدين، تقديرات متحفظة بقيمة الدولارات اليومية لاحتياطيات تبلغ ثلاثة تريليونات دولار (٣ آلاف مليار) من النفط في باطن الأرض. وتضاعف تقديرات أخرى هذه الاحتياطيات وتقدر قيمتها بستة تريليونات دولار. إن إعادة استثمار النفط العراقي، ووضع البلد على طريق إصلاح تدريجي وبتصميم إنساني، من شأنه أن يعني ضمناً أن فرص الأعمال واستثماراتها لا بد من أن تكون وشيكة[١١].

---

(١١) كحالة تدخل في صلب الموضوع انظر الملحوظة التالية المستمدة من تقرير صحفي مؤخراً: «هناك فرص تفوق العد للاستثمار في العراق في أعقاب الحرب، مع وجود إمكانية خاصة لقطاعات الخدمات، بما فيها التعليم والرعاية الصحية والاتصالات، حسبما يقول رجل أعمال عراقي كبير. فقد تحدث سلطان يوسف، نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي، أمام جمع كبير نظمته غرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي مع مجلس الأعمال العراقي، فقال: «إن العراق الجديد مفتوح الآن على اتساع للنبلاء والجادين من المساهمين من رجال الأعمال في الإمارات العربية المتحدة الذين يريدون أن يصبحوا جزءاً من عمليات إعادة الإعمار الضخمة في البلاد والتي دمرتها الحرب. وسينسق مجلس الأعمال العراقي – الذي يضم ٢٠٠ عضو – مع السلطات التجارية في الإمارات (دبي) المعنية بمساعدة السوق العراقية على استعادة وضعها الطبيعي سريعاً جداً». انظر: <http://www.menafn.com>.

رابعاً : العواقب الإقليمية

لقد أثرت حرب الخليج الأخيرة بالفعل في الاقتصادات العالمية والإقليمية على نحو سلبي. ففي اليوم الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.) «أن بحثاً جديداً يشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي يعاني بالفعل بعد ١٣ يوماً فقط من بداية الحرب». وثمة بحث أكثر جوهرية من هذا قام به و. نوردهاوز[١٢] (W. Nordhaus) وآخرون أشار إلى أن نفقات الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذا هي استمرت طويلاً، وإذا ارتفعت أسعار النفط، يمكن أن تصل إلى ١,٩ تريليون دولار (١٩٠٠ مليار). ولقد يكون مناسباً أن نعيد التأكيد بأن توزيع الخسائر أو المكاسب العالمية، مرة أخرى، يبقى مرهوناً بدرجة السيطرة الأمريكية، وتأثيرات أسعار النفط وإمداداته، وديمومة العمليات العسكرية وعواقب الحرب. مع ذلك ومن الناحية الإقليمية، أو هكذا يبدو، وإن يكن ذلك على أساس تكهنات تقوم على اتجاهات ماضية، وأيا كان الاتجاه الذي ستسير فيه الأمور، فإن اقتصادات العرب وجيرانهم ستتحمل، إما آلام الانكماش الاقتصادي العالمي المستمر والتناقص الناشئ عن ذلك في الطلب العالي على النفط، وإما - وهذا متوقع أكثر - تبعات توترات إقليمية متزايدة مع ما سينتج من ذلك من انخفاض لأسعار النفط[١٣]. وقد يكون بالإمكان صد هذه العواقب الاقتصادية الخطيرة بواسطة ارتفاع كبير غير مرجح في أسعار النفط، ومع ذلك فإنه مع ترنّح تماسك أوبك وقوة عضلاتها السياسية، تبقى هذه النتيجة غير مرجحة على الأقل بالنظر إلى التحول في الجاذبيات السياسية العالمية وإعادة صنع قواعد اللعبة في المضمار الدولي على نحو سيشكل الأمور بصورة مختلفة خلال فترة زمنية قادمة.

وعلى الرغم من أن العواقب الاقتصادية للحرب - على صعيد عالمي - لن تختلف بين أولئك الذين ستكون لهم السيطرة على مصادر العراق النفطية، وأولئك الذين ليس لهم نصيب في ذلك، فإن جيران العراق سيحصدون العواقب السلبية لحدث آخر لم يقع بعد في دورة الصدمات السياسية الإقليمية[١٤]. وفي المنطقة العربية

(١٢) التقديرات المبدئية القصيرة الأجل هي عند نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي، انظر: William D. Nordhaus, «The Economic Consequences of a War with Iraq,» in: Carl Kaysen [et al.], *War with Iraq: Costs, Consequences, and Alternatives*, Occasional Paper (Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences, Committee on International Security Studies, 2003).

(١٣) مع الضعف الذي أصاب «أوبك» بفعل الحرب الأخيرة يمكن أيضاً أن تحدد خسائر الأجل الطويل باجتماع توترات عالية ومنخفضة لدفع أسعار النفط إلى الاعتدال.

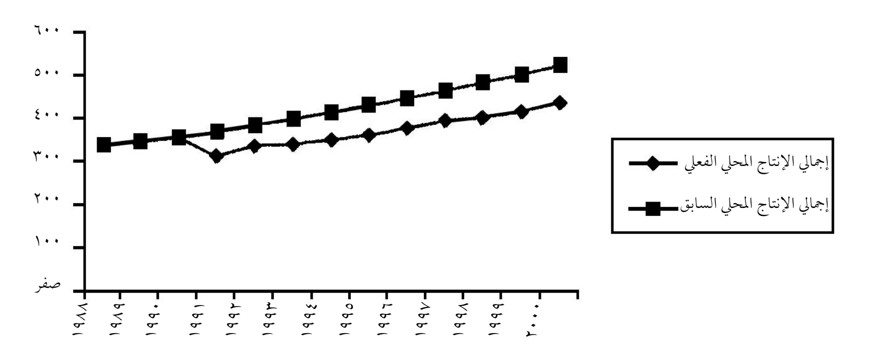
(١٤) ارتفعت عائدات النفط في هذه المنطقة - في المتوسط وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية - =

المباشرة، فإن المخاطر التي تفرضها التوترات السياسية للاستثمار قد استنفدت المصادر التي كان يمكن لولا ذلك أن تستخدم للتنمية. وكان يمكن لمستوى متزايد من التوترات ناشئ عن الحرب الأخيرة ويتجاوز ذلك الذي أدت إليه حرب عام ١٩٩٠، أن يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة على هذه المنطقة. ويصدق أكثر في هذا الصدد أنه بالرجوع إلى عام ١٩٩١ - حتى حينما كان الاقتصاد العالمي يسترد عافيته - كانت هناك خسارة بنسبة ١٤ بالمئة في بلدان غرب آسيا العربية (وهذه تمثل إنتاج البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة «الإسكوا»)[١٥] (أي إجمالي إنتاجها المحلي) في الفترة التي أعقبت مباشرة حرب الخليج الأولى. وهذا يعادل نحو ٥٠ مليار دولار أمريكي بأسعار عام ١٩٩٠. وفي أكثر التقديرت تحفظاً - إذا جاز التعبير - لو أن الحرب لم تقع واستمر معدل النمو في المنطقة في الارتفاع بنسبة ٣ بالمئة المتواضعة، فإن الخسائر المتراكمة بأسعار ١٩٩٠ الثابتة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢ تقدر بنحو ستمائة مليار دولار أمريكي (انظر الشكل (٩-١)). وهذا يعني أن كل شخص في هذه المنطقة - خلال السنوات العشر إلى الاثنتي عشرة الماضية - قد فقد في المتوسط نحو ٣٥٠٠ دولار أمريكي محسوبة بدولارات عام ١٩٩٠. أسوأ من هذا، إن اقتصادات «الإسكوا» خسرت أيضاً نحو أربعة ملايين وظيفة محتملة كان يمكن - لولا ذلك، أو في ظل ظروف أكثر أمناً - أن تخفض معدلات البطالة العالية في منطقة «الإسكوا». والحقيقة أن استرداد العافية من حرب الخليج الأولى، عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، سواء كان بالمصادفة أو بالضرورة، أو - كما هو الحال دائماً - بتداخل العاملين معاً، كان ضعيفاً وناقصاً. لقد استغرقت استعادة الإنتاج للمستويات التي كان عندها في عام ١٩٩٠ نحو خمس سنوات بعد حرب عام ١٩٩٠، لأن كوارث الحرب - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - قد فرضت عبئاً ثقيلاً وقاسياً على الاقتصاد الإقليمي.

= بنسبة ٢ بالمئة سنوياً، ولكن نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج القومي انخفض من ٢٨٥٠ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٨٥ إلى ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠. ومن الأسباب الكثيرة التي قادت الدخل نحو الهبوط وهو السبب الأساسي في اجتماع أسعار نفط مخفضة بصورة متناسبة مع التوترات السياسية. وتواصل البلدان الأعضاء في «الإسكوا» الإفراط في الإنفاق على الأسلحة. ولو أن بلدان «الإسكوا» لم تنفق بهذا القدر على الأمن لأمكن خفض البطالة بمعدل نقطة ونصف بالمئة في المتوسط كل عام. ولكن، ليس هذا كل ما في الأمر. فالأثر الاقتصادي الرئيس للتوترات السياسية يقع على الاستثمارات. وتزيد التوترات السياسية من المخاطر الطويلة الأجل، وتدفع المصادر إلى الابتعاد وتخفض الاستثمارات العامة والخاصة (بما في ذلك هروب رأس المال). وهذه المسائل هي - بدرجة أبعد كثيراً - الأكثر حسماً للمنطقة وبالنظر إلى الروابط الإقليمية داخل المنطقة فإنها لا تعفي أحداً.

(١٥) تشمل هذه سوريا ولبنان والأردن والعراق وفلسطين وبلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن ومصر.

الشكل رقم (٩-١)
إجمالي الإنتاج المحلي الفعلي والسابق في منطقة «الإسكوا» نتيجة لحرب عام ١٩٩٠ (بمليارات الدولارات)



أما الحرب الأخيرة، والتوترات السياسية الناتجة منها، فستكون ذات أثر رهيب بشكل خاص في منطقة «الإسكوا». وإذا ما افترضنا أن معدلات الخسارة المبدئية والتوترات السياسية هي ذاتها معدلات التسعينيات، فإن الخسائر المبدئية ستكون نحو مائة مليار دولار في السنة الأولى من الحرب (وهي في الأساس خسائر للعراق)، الأمر الذي يعني أنه إذا لم يُستعد الاستقرار بسرعة فإن خسائر «الإسكوا» على مدى عقد ستتجاوز بسهولة تريليون دولار (ألف مليار). كذلك يمكن أن تتجاوز الخسائر في الوظائف السابقة بسهولة سبعة ملايين وظيفة. وستكون الخسارة التي يتكبدها كل فرد في المنطقة نحو ٥٥٠٠ دولار أمريكي (لكل شخص) على مدى السنوات العشر التالية. وهذه خسارة ممكنة بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة في الدخل الفعلي لكل شخص. وهذه الأرقام محسوبة على أساس الدخل السابق من إنتاج ممكن على أساس فرضية «اللاحرب» وعلى أساس مستويات التوتر والخسائر المبدئية التي سادت عقد التسعينيات. وعلى مستوى حسي أكثر، فإن الخسائر الأساسية قد لحقت بالعراق، بينما النمو في بلدان «الإسكوا» الأخرى إما سيجمد أو ينحدر[١٦].

(١٦) من المرجح في هذه الاسقاطات الطويلة الأجل أن يكون الانهيار المبدئي في الدخل الإقليمي للسنة الأولى في حدود ٥٠ وليس ١٠٠ مليار دولار أمريكي. مع ذلك فإن هناك أسساً للمبالغة في الانهيار في الدخل نظراً لأن هذه الإسقاطات الطويلة الأجل ومستويات المخاطر المستقبلية من المؤكد أن تكون أعلى. وهذه في الحقيقة اسقاطات على مدى عقد. ومع استمرار احتلال العراق، ووضع الجمود في الأراضي المحتلة (الفلسطينية) وقلق اللاعبين الإقليميين والدوليين بشأن السيطرة الأمريكية على العراق، يتوقع من مستويات القلاقل في المستقبل أن تكون أعلى، ومن هنا لا بد من أن خسائر الأجل الطويل في المنطقة ستربو على مجرد التوازن مع الانهيار المبدئي المبالغ فيه في الدخل حوالى هذا الوقت.

قد يكون من المناسب أن نستبعد الفكرة القائلة بأن بعض البلدان قد يتكبد خسائر اقتصادية من الحرب، بينما لن تتكبد هذه الخسائر بلدان أخرى. وسيعاني كل بلد عضو في منطقة «الإسكوا» العواقب الاقتصادية السيئة للحرب. ومبدئياً، فإن بعض البلدان في مجلس التعاون الخليجي قد تكسب عوائد غير منتظرة من ضخ إضافي للنفط بأسعار زمن الحرب، وغيرها قد يتمتع بإيرادات نقدية تبقيه على الخطوط الجانبية، بينما سيتلقى العراق أعتى الضربات. لكن هذه المكاسب ستظل مكاسب لمرة واحدة لا تكفي لتغطية الإنفاق المتصاعد على الأمن. ويقال هذا اعتماداً على خبرة التسعينيات من القرن الماضي، حيث منحت بعض دول منطقة «الإسكوا» إلغاء ذا حجم كبير للديون، مع ذلك فإن أداءها الاقتصادي في الأجل الطويل لم يكن مشجعاً إلى الحد المتصور، مثل مصر. كذلك - وهذا أكثر أهمية - فإنه إذا ما كان للعراق أن يُحرم من الحصص والأنصبة التي تحددها «أوبك»، فإن اجتماع سعر مخفض للنفط مع توترات (سياسية) متزايدة سيمثل مخاطر طويلة الأجل تدفع بعيداً الاستثمار والموارد المالية الأخرى التي كان يمكن لولا ذلك أن تخصص للتنمية.

خامساً: أثر الحرب في التجارة الإقليمية

أصبحت التجارة والسياحة مكونين مهمين للنشاط الاقتصادي في هذه المنطقة، وسيتأثر هذان المكونان بشدة نتيجة للحرب والتوترات الناجمة عنها. وبصفة خاصة، فإنه يمكن للمخاطرة المتصاعدة أن تكون قاسية للغاية على قطاع السياحة في مصر والأردن ولبنان، حيث تمثل إيرادات السياحة وحدها في تلك البلدان نسبة تتراوح بين خمسة وعشرة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. كذلك - وفي تحول غريب للأمور - فإن الحظر المفروض على العراق قد أدى إلى زيادة في مستوى التجارة الإقليمية بين العراق وجيرانه. فمن الناحية التجارية، كان معنى الحظر على العراق أن زاد كثير من البلدان في المنطقة - مثل سوريا ومصر والأردن - نشاطه التجاري مع العراق. وقد قدر حجم التجارة مع سوريا ومصر والأردن - تقديراً متحفظاً - بنحو ثلاثة مليارات من الدولارات في السنة الماضية. وقد توقف هذا النشاط مع الحرب، وستتلاءم خسائر المستقبل - في حالة استمرار التوترات السياسية، وإذا ما تطلعت حكومة عراقية مقبلة إلى أماكن أخرى بحثاً عن شركاء تجاريين - مع المستويات الإقليمية، لأن التجارة بين بلدان المنطقة تعزز الآلية نفسها التي تنشط القطاعات الأولية من المصنوعات والزراعة[١٧].

(١٧) من ثم، وفي حالة ما إذا أدى استمرار التوترات إلى انهيار فوري في الإنتاج، فإن الميزان التجاري سيضعف، ونتيجة لهذا ستنشأ مخاطرة عالية لخفض قيمة العملة واندلاع التضخم في الاقتصادات المكشوفة بصورة مفرطة.

وفي الحقيقة، فإن بلداناً مجاورة قد تجد أسواقاً بديلة للصادرات، وبعضها قد يعوض خسائره الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن التجارة والمعاملات الأخرى مع العراق كانت تطورات طبيعية أملتها الجغرافيا والاقتصادات. وقد لا تكون العلاقات الجديدة قابلة للاستدامة بالمثل.

ولتأكيد ملاءمة هذه المسائل، فإننا نقدم في ما يلي مقتطفات عن تأثير تعليق التجارة بين العراق وبلدان مختارة في المنطقة، كما وردت في وسائط الإعلام، وكما نفذت في التقارير اليومية للتأثيرات التي تصدر عن قسم التحليل الاقتصادي في «الإسكوا».

١ - صادرات الأردن

طبقاً لآخر الإحصاءات التي أصدرتها دائرة الإحصاءات، تراجعت صادرات الأردن إلى العراق من ١٦,٢ مليون دينار أردني في آذار/ مارس إلى ١,١ مليون دينار أردني في نيسان/ أبريل. وبالنسبة إلى الأشهر الأربعة الأولى من سنة ٢٠٠٣، فإن إجمالي الصادرات إلى العراق بلغ ٥٣,٩ مليون دينار عراقي. وفي الفترة نفسها من سنة ٢٠٠٢، كان المبلغ ٨٢,٩ مليون دينار أردني. وعلى الرغم من فقدان السوق العراقية، فإن صادرات الأردن لا تزال تنمو نظراً لزيادة سريعة في الصادرات إلى الولايات المتحدة. ففي الأشهر الأربعة الأولى من سنة ٢٠٠٣ كانت قيمة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة ١١٥,٣ مليون دينار أردني. وفي الفترة نفسها من السنة السابقة، كانت الأرقام ٦٠,١ مليون دينار أردني. وعلى الرغم من أن الإحصاءات الرسمية الأخيرة قد بيّنت توسعاً مستمراً في صادرات الأردن، خاصة إلى الولايات المتحدة، فإن رئيس غرفة صناعة الزرقاء أبلغ صحيفة **جوردان تايمز** *(Jordan Times)* في ٩ تموز/ يوليو بأن الصادرات من الزرقاء في الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية تراجعت إلى ٤٩,٩ مليون دينار أردني من ٦٦,٩٤ مليون دينار في الفترة نفسها من السنة الماضية. وحسب رئيس غرفة صناعة الزرقاء، كانت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الزرقاء تعتمد على التجارة مع العراق وحده، وكانت على وشك فصل بعض موظفيها. مع ذلك، فقد نقل عنه أيضاً قوله إن بعض المصانع التي تعتمد على أسواق محلية وأوروبية لم تعان كثيراً. وليس معروفاً بعد مدى التعديلات الضرورية في الصناعات في الأردن، ولكن المسألة قد تستمر لوقت طويل، لأن أي تعديل هيكلي في الصناعات يستغرق في العادة وقتاً طويلاً.

وفي أعقاب تقريرها عن الزرقاء في تموز/ يوليو نشرت صحيفة **جوردان تايمز** (١٥ تموز/ يوليو) تقريراً عن حالة الصادرات من مجمّع الحسن الصناعي يفيد بأن

إيرادات الصادرات قد ارتفعت إلى نحو ١٥٣ مليون دولار أمريكي للنصف الأول من سنة ٢٠٠٣، مقارنة بـ ١٢٩ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وقد نتجت الزيادة من مبيعات أعلى من المنسوجات والألبسة، بلغت نسبتها ٩٤ بالمئة من إجمالي الصادرات، وكان قيمتها ١٤٣,٥ مليون دولار للنصف الأول من السنة الحالية، مقارنة بـ ١٠٧,٥ مليون دولار للفترة نفسها من السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، سجلت صادرات صناعات البلاستيك هبوطاً ضخماً، إذ هبطت بنسبة ٨٩ بالمئة إلى ٢١٠ آلاف دولار أمريكي للنصف الأول من سنة ٢٠٠٣ بعد أن كانت ١,٩ مليون دولار أمريكي للفترة نفسها من العام الماضي. وتظهر التقارير من الزرقاء ومن مجمع الحسن الصناعي أن حرب العراق أجبرت بعض الصناعات على إجراء تعديلات أو الخروج من قطاع الأعمال، بينما استفادت صناعات أخرى من الوضع الاقتصادي الراهن.

٢ - صادرات لبنان

حسب آخر الإحصاءات الجمركية، بلغت صادرات لبنان إلى العراق للشهور الأربعة الأولى من سنة ٢٠٠٣ ما قيمته ٩ ملايين دولار أمريكي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن قيمة الصادرات الإجمالية لسنة ٢٠٠٢ بأكملها بلغت ٧١ مليون دولار أمريكي، فإن الرقم الجديد يقدر بنحو نصف المستوى الذي كان في الفترة نفسها من السنة الماضية. وعلى الرغم من فقدان السوق العراقية، فإن الصادرات اللبنانية لا تزال تنمو نظراً لزيادة كبيرة في الصادرات إلى سويسرا. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ٢٠٠٣ بلغت قيمة صادرات لبنان إلى سويسرا ١٤٣ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ أكبر من قيمة صادراته إلى سويسرا خلال سنة ٢٠٠٢ بأكملها (والتي بلغت ١٣٢ مليون دولار أمريكي).

٣ - تجارة سوريا

انحدرت التجارة السورية في السلع مع العراق - الذي كان سوقاً رابحة في الماضي - انحداراً دراماتيكياً بسبب الحرب التي شنت على العراق مؤخراً بقيادة الولايات المتحدة، بحيث أصبح الأردن في وضع مكنه من انتزاع الأعمال (من سوريا) حسب قول التجار. وكانت سوريا قد دفنت عقوداً من الخصومة مع العراق لتبني روابط تجارية قوية معه قبل أن تغزو الولايات المتحدة البلد لتسقط صدام حسين. وقد أبلغت المؤسسة العامة للغلال والتجارة - وهي الوكالة الحكومية المعنية بالغلال في سوريا - وكالة رويترز للأنباء أنها خسرت تجارياً نتيجة للحرب. وقال تاجر يتخذ

مقره في الشرق الأوسط أن السلطات الأمريكية ربما تحاول الآن وقف التجارة السورية مع العراق[18].

وربما تكون إحصاءات التجارة غير المسجلة أكثر ملاءمة، ذلك أن حجماً كبيراً من التجارة كان يتدفق لمقايضته مع نفط عراقي رخيص الثمن. وقد بلغت قيمة هذه التجارة نحو مليون دولار أمريكي مع الأردن ونحو ٤ ملايين دولار مع سوريا. ومن طبيعة هذه الأعمال التجارية غير الخاضعة للحظر ألا تكون صحيحة أو يُكشف عنها، ولكن محللين كثيرين في المنطقة يشعرون بأن هذه الأرقام تتطابق مع واقع قائم للتجارة في المنطقة.

خاتمـة

بدأنا في هذه المقالة مناقشتنا بمقدمة مفادها أن الحرية تُمثل شرطاً جوهرياً للتنمية. وعلى الرغم من أن الإنجازات الاجتماعية التي حققتها ديمقراطية قائمة على المشاركة يصعب ردها على أعقابها، إلا أنه باستطاعة المرء مع ذلك أن يذهب إلى أن التنمية يمكن أن تتحقق في ظل أحوال من ديمقراطية جزئية أو انتقائية، ولكن هذا سيظل أمراً قابلاً للجدل، حيث إن إنجازاته تمثل أيضاً تحققاً جزئياً أو انتقائياً للإرادة والطموحات العامة. وتعني التنمية تحت الاحتلال - بطبيعة الحال - شكلاً للتنمية يمكن تبديله وهو على درجة عالية من الضعف، لأنه أولاً وقبل كل شيء هو السد المنيع للميثاق الدولي لحقوق الإنسان. فهو ينتهك تقريباً كل مادة من حقوق الإنسان وكل تعديل وكل معاهدة، ولكنه مبدئياً يخرق حق الأمن وتكوين الروابط الحرة والعمل. إن المطالبة بالسلامة الشخصية والأجور والخدمات الأساسية هي أمور ملزمة في السياسة أكثر منها خيارات للسياسة. مع ذلك، فإن الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية والسيطرة على الثروات الوطنية، كما تقضي المادتان ٧٣ و٧٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تبقى من خيارات الشعب العراقي.

في دولة اعتادت على تدخل حكومي بعيد المدى، وعلى أشكال من الدعم والتخطيط على كافة صعد الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، ليس تغيير هذا الاتجاه إلى اتجاه معاكس عملاً يمكن أن يتم في يوم واحد، أو تفويضاً ممنوحاً لقوات الاحتلال. إن تاريخ العراق الحديث قد مزقته الحروب والبؤس إلى حد أنه لم يكن قادراً في أي وقت من تاريخه الحديث على أن يخلق انسجاماً بين المصالح الاقتصادية للقطاع الأوسع من السكان عبر آليات السوق التي تعتمد قاعدة «دعه يعمل». لقد

---

(١٨) *Jordan Times*, 29/7/2003.

دخل العراق القرن العشرين بتعداد للسكان أقل بقدر كبير مما كان له قبل قرن بسبب الموت وأمراض ذات علاقة بالحروب التركية - الإيرانية[١٩]. ودخل فترة الانتداب بمعدل أسبوعي عال من غارات القذف بالقنابل من الجو من جانب السلاح الجوي الملكي (البريطاني)[٢٠]. وفي الوقت الذي نال فيه استقلاله الناجز التام في عام ١٩٥٨ كان مدرجاً في كتب التنمية الاقتصادية كواحد من البلدان التي يسكنها أفقر السكان الريفيين، وكان فيه أعلى مستوى للتفاوت في توزيع الدخل، كما كان واحداً من البلدان التي تحوي أعلى معدلات الأمية[٢١]. وبحلول عام ١٩٧٥، وعن طريق تدخل فعال من القطاع العام، انعكس سجل العراق الكئيب في مجال التنمية، وكان الفضل في هذا - في جانب كبير منه - لتدخل القطاع العام.

إن لكل بلد خصوصيته، والحال هو هكذا بالنسبة إلى العراق. فبعد قرابة قرن من الصراعات العسكرية تشكلت فيه هوية روحية محددة. والحاجة إلى إعادة الإعمار في هذا البلد ملحة وقاسية. فقد كانت في كل الماضي القريب جداً نماذج كثيرة لإعادة إعمار فاشلة، لأنه لم يكن هناك اعتبار للخصوصية. وقد نتجت هذه الإخفاقات مبدئياً من الحماسة البالغة لنموذج السوق الحرة. مع ذلك، فإن هذا الموقف الإيديولوجي والشاذ قد يبدو غير مناسب في سياق منطقة الشرق الأدنى. فهنا تعرض الحكومات ذات الميل اليميني وذات الميل اليساري النسبة الأعلى في العالم من الاستثمارات العامة مقارنة بالخاصة. وثمة أسباب وجيهة لهذا. هناك - أولاً - المخاطر التي يفرضها التوتر السياسي أمام الاستثمار الخاص، وحقيقة أن الموارد العامة تعمل كحزام حامل للموارد الخاصة. كذلك، فإن هناك العنصر الثقافي لـ «التكافل»[٢٢]، وليس من قبيل المصادفة أن معدل الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مطلق/ مدقع لم يتطابق تطابقاً تاماً مع معدلات النمو المتردية. وما لم تحدث تغيرات جذرية عالمية، اقتصادية وثقافية، فإن هذه الخصائص لن تتغير سريعاً ولا بسهولة.

إن درجة البؤس والدمار السائدة الآن في العراق لا يكاد يُناظرها غيرها في أي مكان آخر. كما أن استمرار الاحتلال يسلب حق الشعب العراقي في تقرير المصير. وثمة حاجة في العراق إلى التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى هذا،

---

(١٩) V. Lutsky, *Modern History of the Arab Countries* (Beirut: Alfarabi, 1985).

(٢٠) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, foreword by A. H. Hourani (London; Boston, MA: Kegan Paul International, 1982).

(٢١) انظر الاصدارات الأولى حول: Michael P. Todaro, *Economic Development*, Addison - Wesley Series in Economics ([London]: Prentice Hall Publishers, 1979).

(٢٢) هذا يعني حرفياً توفير ضمان للأقل حظاً من أعضاء المجتمع.

فإن الظروف الفعلية في العراق تقصر عن أن تكون مستقرة و/أو توفر الظروف لإعادة الإعمار[23]. ومن دون مشاركة أصلية للعراقيين في عملية صنع القرار الذي يحدد وجودهم كشعب وكدولة عراقية، لا يمكن للمرء أن يبدأ بالحديث عن إعادة الإعمار. إن مجموعة من المسائل تتمثل في: إعادة تكوين البنية السياسية، وتمكين العراقيين، وتحفيز الخيارات والمؤسسات الاقتصادية المناسبة بشكل فوري، ستتيح للعراق السير في درب طويل استعداداً لمستقبل أفضل. لقد عانى الشعب العراقي لزمن طويل وعانى الكثير. وقد حان الوقت تماماً لكي يتاح له أن يعيش في سلام وأن يسعى إلى الرخاء.

(٢٣) أبلغ مديرو شركات النفط الكبرى الولايات المتحدة بأنهم لن يستثمروا مبالغ ضخمة في العراق بينما يبقى الوضع الأمني خطراً إلى هذا الحد. وأعربوا في اجتماعات مع مسؤولين أمريكيين على مستوى رفيع، عن قلقهم بشأن نقص الشرعية السياسية للسلطة التي تساندها الولايات المتحدة في العراق. إن عزوف الصناعة عن الاستثمار لأجل طويل هو انتكاسة للجهود الأمريكية لإحياء صناعة النفط العراقية وإعادة بناء اقتصاد العراق. ويقدر خبراء الصناعة أن تكلف ما بين ٣٠ - ٤٠ مليار دولار (١٨ - ٢٤ مليار استرليني) عملية الحصر الكامل لمخزونات النفط الواسعة الممكنة في العراق.

المناقشات

رئيس الجلسة

شكراً د. عاطف. لقد تناول الدكتور عاطف العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية الحاصلة أو المرتقبة، وركز على العلاقات الاقتصادية مع المنطقة وإعادة صياغة نسيجها، ولكنه مر عليها بسرعة.وهذه ملاحظة مني أنه لم نتحدث عن هذا الموضوع إلا قليلاً جداً في هذه الندوة، وكأن العراق يخرج من الحصار إلى نوع من العزلة والاستفراد، ويجب أن نعيد التفكير على الأقل في عدد من الأبعاد في علاقة العراق الاقتصادية وحتى الاجتماعية مع محيطه العربي والاقليمي. وهذه الزاوية من النظر كانت شبه غائبة في العديد من المناقشات.

أحد المشاركين

موضوع القطاع الخاص قد يكون صعباً، في العراق كانت هناك ثقافة للقطاع الخاص في العهد الملكي، ومع الثورات والاشتراكية أصبح القطاع الخاص هامشياً. أريد أن أعطي مثالاً واحداً عن القطاع الخاص العراقي القديم، في بداية السبعينيات - ١٩٧١ أو ١٩٧٣ - كان الرئيس البكر في زيارة لبلغاريا وأخذوه إلى مزارع طماطم وبصل، وهناك كان معمل كبير جداً لصناعة معجون الطماطم (Tomato Paste) وتعليبه. أعجب البكر بالمشروع وهنا أبلغوه بأن الذي بناه شخص عراقي عام ١٩٥٢، لهذا فإنه أخذ مقاولة لتجهيز الجيش العراقي بمعجون الطماطم. في المرحلة الحالية يجب أن يعاد بناء القطاع العام وتعطى الحرية للقطاع الخاص لينمو بصورة طبيعية بدون معوقات.

جورج قرم

في نظري أن أي فكرة لاستعمال المخزون النفطي بأي صفة من الصفات تحت أي حجة من الحجج لتسريع التنمية والإعمار هي فخ. وأنا أدعو إلى أرثوذكسية مطلقة

في هذا الموضوع، وأن لا يدخل العراق في أي مديونية جديدة. وهناك نقطة أخرى أنا لا أعتبر أن المجتمع الدولي سوف يعترف للعراق بأي نوع من التعويضات. السفير الأمريكي نفسه قال لي مباشرة لا تضيعوا وقتكم، القضية الرئيسية قضية الفوائد المركبة، وهذه هي التي تحتاج إلى معركة كبيرة، لأن مجمل الديون إذا وضعنا جانباً ديون الدول العربية والاتحاد السوفياتي هناك ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار وهذه ليست قضية كبيرة. يمكن أن تتم إعادة جدولة عادية بنادي باريس، ولكن المعركة الكبيرة هي بالفوائد لأنه إذا أردت أن تركب فوائد سيكون هناك دين بمئة مليار. نحن نحتاج أن نركز على قضية واحدة وهي قضية إعادة بناء الإدارات بسرعة خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، وإلا فإن التفكك العراقي سوف يستمر.

خير الدين حسيب

غالباً ما يعالج موضوع القطاع العام والقطاع الخاص في البلاد العربية بمعزل عن أوضاع هذه الدول. في معظم الدول النامية ومنها العراق نشوء القطاع العام لم يكن خياراً أيديولوجياً، إنما كان ضرورة تنموية. قبل ثورة ١٩٥٨ كان النظام يؤمن بالاقتصاد الحر، ولكن كانت هناك حاجة للتنمية، وكان القطاع الخاص غير قادر، لا يوجد لديه إدخارات كافية ولذلك أنشأت حكومة نوري السعيد مصانع للأسمنت، للغزل والنسيج، للألبسة والأحذية إلخ. وليس فقط العراق، الآن السعودية لا تؤمن بالاقتصاد الاشتراكي أو القطاع العام إلخ، لكن حجم القطاع العام في السعودية الآن في الناتج القومي السعودي أكبر من حجم القطاع العام في سوريا. وفي الكويت كذلك. حتى الذي يملك رأس المال في الداخل أو في الخارج ومن حقه أن يحمي هذا الرأسمال، وهو رأسمال جبان بطبيعته، لا يستطيع أن يقوم باستثمار حيث لا يوجد أمان ولا توجد ثقة بالمستقبل. كانت هناك مشاريع صناعية في القطاع الخاص وكانت الدولة تحميها. وبعضها كان يحقق ما بين ٥٠ إلى ٧٠بالمئة سنوياً من الأرباح، ولكن لم تكن هذه الأرباح العالية يعاد استثمار قسم معقول منها،وبالتالي أنت أمام وضع اقتصادي القطاع الخاص فيه غير قادر، الدولة لا يوجد لديها إمكانية مالية والقطاع الخاص الموجود لا يستثمر أمواله.

سأعطي مثال البنك البريطاني في الشرق الأوسط، كان رأسماله ٢٥٠ ألف دينار، لكن ودائعه بملايين الدنانير، رقم كبير لا أذكره، هذا البنك البريطاني للشرق الأوسط أعطى لشركة البترول العراقية (IPC)، قرضاً بتسعة ملايين دينار، وأنا أتكلم في أوائل التسعينيات، تسعة ملايين دينار طبعاً من زاوية مصرفية بحتة العمل هذا مفيد للبنك، فبدل أن يعطي التسعة ملايين لمئة أو مائتين مقترض إلخ وقسم منهم لا

يسدد، يعطيها لمقترض واحد هو الـ« IPC»، وهي مقترض مليء ولا يوجد خوف أن لا يسدد. بالنسبة لـ «IPC» التي من المفروض أن تحصّل رأسمال للعراق كانت هذه عملية مربحة، لأن الفائدة في العراق كانت أقل من الفائدة في الخارج. فالبنوك وشركات التأمين لا بد من توجيه الودائع والإدخارات الموجودة لديها بما يخدم عملية التنمية في البلد، وهذا لم يحصل.

أما بالنسبة إلى المستقبل فقد صدرت الوقائع العراقية وفيها الأوامر التي صدرت من الحاكم الأمريكي، علّق كل النظام القانوني في العراق في ما عدا القانون الجنائي. عملياً يمارس قطيعة مع البلاد العربية. ولكن هناك اتفاقيات ذات طابع دولي، كاتفاقية الدفاع العربي المشترك، والوحدة الاقتصادية، وأنواع الاتفاقات، هذه اتفاقيات دولية لا يستطيع لا العراق ولا بريمر ولا غيره أن يلغيها، لكنها عملياً مجمدة. ففي هذا الوضع لا يوجد وضع أمني مستقر، حتى أمس اعترف بوش الابن بأن القوات الأمريكية تواجه صعوبات أمنية كبيرة إلخ. فرانكس الذي كان القائد للقوات المركزية والذي تقاعد قبل أيام، قال أمس أمام الكونغرس أن عدد الهجمات اليومية على القوات الأمريكية هو بين ١٠ و٢٥، ففي هذا الوضع كيف تتوقع من القطاع الخاص أن يستثمر دون معرفة المصير؟ السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كلها في شخص واحد، ولا يوجد قضاء، حتى الشركات غير الأمريكية كيف ستتفاعل مع هذا المحيط؟ وبالتالي أعتقد أن هناك قضايا رئيسية يجب أن تعالج في العراق قبل أن نتكلم في العموميات.

فرهنك جلال

أريد أن أركز في محاضرة الدكتور عاطف على حقيقة الاهتمام بالقضايا البراغماتية، ولا ننسى المسائل النظرية والأيديولوجية إلخ، ولكن نقلل إلى حد كبير من الاهتمام بها. من الكلام الذي سمعناه من الأخوين المحاضرين الممتازين أمس حول القطاع النفطي، رأينا أن العراقيين كانوا يديرون النفط وحقيقةً بإمكانهم إدارته من ناحية الإنتاج والتسويق وكل شيء. عندما نتكلم عن خصخصة النفط تثار مشاكل لا حاجة لها. هناك خبرات إدارية وتنظيمية كثيرة في العراق.. هناك ثروات متراكمة في العراق والقوانين والخبرات والثروات. . إذا كانت هناك حاجة إلى نقل مصانع نسيجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص يمكن أن يتم ذلك بسهولة إذا ركزنا على القضايا البراغماتية.

أمين مدني

أسمي أمين مدني وأمثل المكتب الاقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وأود أن ألفت النظر إلى موضوع حق تقرير المصير، وإلى وثيقة الحكم في العراق، وإلى أوضاع حقوق الإنسان، وإلى النضال اليومي الذي يحصل اليوم في العراق، ونحن الآن نتكلم عن الوضع المالي والاقتصادي.. وهذا كله لن يتم إذا لم يحصل كلام عن تقرير المصير وعن العدوان أو الاحتلال الحاصل وكيفية الخروج منه. أما هذا الحديث فسيأتي في ما بعد. وأنا أحب أن أسجل أسفي الشديد أن تعقد هذه الندوة، وأن لا تكون هناك ورقة أو إعداد أو تصور عن موضوع حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وتقرير المصير.

حسن الشريف

كان هناك قرار حاسم أن لا ندخل في النقاشات السياسية حول هذا الموضوع لسبب بسيط، وهو أن هذا الموضوع يحتاج ليس إلى ورقة، يحتاج إلى نقاشات مطولة، وليس من خبراء، إنما فعلاً من القانون الدولي، ومن مجلس الأمن. أعتقد أننا جميعاً مع ما قلته ألف بالمئة وبلا نقاش ولسنا في مجال حتى لطرح ذلك للتساؤل. نحن نعتبر أن هذا أمر مقر ونهائي ويحتاج إلى ضغط سياسي عالمي للقيام به.

الفصل العاشر

المجتمع الدولي ودور الأمم المتحدة

نواف سلام(*)
وكريم مقدسي(**)

(*) محام وأستاذ محاضر في الجامعة الأمريكية - لبنان.

(**) مدير الشؤون الاقتصادية، الفريق المساند لإدارة الشؤون البيئية.

أولاً : دور الأمم المتحدة في عمليات السلام

١ - تطور عمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة

يجب أن يتم تحليل أي دور يعطى للأمم المتحدة بعد انهيار الحكومة العراقية واحتلال العراق في إطار عمليات السلام السابقة الخاصة بالأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. خلال الحرب الباردة، برز حفظ السلام كأداة أساسية تستطيع الأمم المتحدة من خلالها تحقيق هدفها الأول ألا وهو الحفاظ على السلام والأمن[١]. مع ذلك، تطور دور الأمم المتحدة في تأمين السلام في مناطق النزاع من مجرد «حفظ السلام» إلى «بناء السلام» (بما في ذلك بناء الدولة والإدارة الانتقالية). وبحسب جوليان هارستون، مدير شعبة منطقة آسيا والشرق الأوسط في قسم حفظ السلام الخاص بالأمم المتحدة:

لقد تغيرت مقاربة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام خلال العقد الأخير. ففي السابق، شملت عمليات حفظ السلام مراقبة ترتيبات وقف إطلاق النار، والمساعدة على انسحاب الجنود، وتأمين مناطق فاصلة بين القوات المتعارضة، والمساعدة على تطبيق تسوية نهائية. أما اليوم، فقد أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى بعض الأوجه التقليدية لعمليات حفظ السلام، تملك هذه الأخيرة عناصر تذكر بعملية الأمم المتحدة للوصاية لإزالة الاستعمار.

جاء تطوير عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد الخاصة بالأمم المتحدة في الجانب الأكبر منه استجابة للانتشار السريع للنزاعات الأهلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إن هذه النزاعات التي غالباً ما سببتها أنواع مختلفة من الخلافات هي

---

(١) هذا على الرغم من حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه لا يذكر حفظ السلام. والحقيقة ـ كما يؤكد شاليني شاولا (Shalini Chawla) أن حفظ السلام «كان ابتكاراً خلاقاً رئيساً للأمم المتحدة» وكان «قد تم تبنيه أثناء الحرب الباردة كبديل عن الأمن الجماعي، ورداً - غالباً - على حالة الاستعصاء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن» انظر: Shalini Chawla, «Trends in United Nations Peacekeeping,» *Strategic Analysis*, vol. 24, no. 10 (January 2001), p. 1.

عادة ناتجة عن مشاكل أساسية ومهمة مثل عدم وجود هيكليات سياسية موثوقة، وغياب آليات لنقل السلطة بشكل منظم، وانتهاكات حقوق الإنسان والتفاوتات الاجتماعية(٢).

بدأ مسار هذا التطور رسمياً عندما أصدر أمين عام الأمم المتحدة السابق بطرس بطرس غالي جدول أعمال للسلام في العام ١٩٩٢. قام بطرس غالي بتعريف حفظ السلام ببساطة «كنشر لوجود الأمم المتحدة في الميدان مع موافقة كافة الأطراف المعنية»، وتابع موضحاً أن «حفظ السلام تقنية من شأنها أن توسع احتمالات منع الصراع وصنع السلام». نشأ مفهوم «بناء السلام» المتعدد الأبعاد عندما أوضح بطرس غالي أنه لكي تكون عمليتا «حفظ السلام» «وصناعة السلام» ناجحتين يجب «أن تتضمنا جهوداً شاملة لتحديد ولدعم هيكليات من شأنها أن تعزز السلام وتعمم شعوراً بالثقة والرفاهة بين الشعب».بمعنى آخر، يتوجب على الأمم المتحدة أن تركز على الجوانب السياسية والمؤسسية إذا أرادت النجاح في بناء سلام حقيقي في الدول التي مزقتها الحروب.

نتيجة للتقرير الذي قدمه بطرس غالي، شهدت التسعينيات من القرن العشرين انتشار المهام والعمليات المعقدة من كمبوديا إلى الصومال، ومن البوسنة إلى موزامبيق وسيراليون. في حين كان عدداً من هذه المهام ناجحاً، سجلت بعض حالات الإخفاق البارزة مثل البوسنة ورواندا. لهذا السبب، اتخذ الأمين العام كوفي أنان قراراً في آذار/ مارس ٢٠٠٠ بعقد هيئة عليا لعمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة يرأسها الأخضر الإبراهيمي «لتقييم مواطن ضعف» نظام حفظ السلام القائم «وللقيام بتوصيات صريحة ومحددة وواقعية للتغير»(٣). استنتج **تقرير هيئة عليا لعمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة** (المشار إليه بتقرير الإبراهيمي) «أن الشروط الأساسية لنجاح العمليات المعقدة المستقبلية هي الدعم السياسي، والانتشار السريع بصورة قوية، واستراتيجية سليمة لبناء السلام». تابع التقرير بتعريف بناء السلام (أحد النشاطات الإنسانية الثلاثة لعمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة فضلاً عن منع الصراع وحفظ السلام) على أنه:

(٢) Julian Harston, «Transformation of UN Peacekeeping: Role of the International Community in Peace-Building,» paper presented at: The Japan Institute of International Affairs and United Nations University Joint Symposium on the Role of Peace Keeping of the Operation in the Process of Nation Building-Peace Building Experience in East Timor, 18 September 2002.

(٣) United Nations, General Assembly Security Council, «Report of the Panel on United Nations Peace Operations,» 21 August 2000, (A/55/305-S/2000/809).

نشاطات منفذة في الجانب البعيد من النزاع لإعادة جمع أسس السلام ولتأمين الأدوات اللازمة لبناء ما هو أكثر من غياب الحرب على هذه الأسس. ولكن يشمل بناء السلام إعادة دمج المحاربين القدامى في المجتمع المدني، وتعزيز حكم القانون (. . .) وتحسين احترام حقوق الإنسان من خلال المراقبة والتعلم والتحقيق في انتهاكات سابقة وحالية، وتأمين المساعدة التقنية للتنمية الديمقراطية (بما في ذلك المساعدة الانتخابية والدعم لوسائل الإعلام الحرة) وتعزيز محاولات حل الصراع وإنهائها، ولكنه لا يقتصر على ذلك[٤].

٢ - نماذج عن عمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة

بشكل عام، هناك أربعة نماذج أساسية لمهام الأمم المتحدة:

أ - حفظ السلام التقليدي (١): شكل هذا النموذج معظم عمليات حفظ السلام حتى أوائل التسعينيات. تكون هذه العمليات تحت السلطة الحصرية لمجلس الأمن الذي تقع على عاتقه المسؤولية الكاملة. كما يعمل الأمين العام بصفة المدير التنفيذي (بينما يتولى رئيس البعثة القيادة ميدانياً). تكمن الوظيفة الأساسية في الفصل بين الأطراف أو الدول المتحاربة والمحافظة على الأمن والنظام. يتم نشر هذه البعثات بناء على موافقة الدولة ويطلب منها العمل بطريقة حيادية ومتجردة. والأمثلة على ذلك تشمل يونوسوم (UNOSOM) (الصومال) ويونيفيل (UNIFIL) (لبنان) و«UNPROFOR» (البوسنة والهرسك).

ب - حفظ السلام التقليدي (٢): كانت قوات الأمم المتحدة للطوارىء الاستثناء الذي سمح للجمعية العامة- بدلاً من مجلس الأمن الذي كان منقسماً- بتعزيز آلية «الاتحاد من أجل السلام في العام ١٩٥٦». هذه الخطوة خولت الأمين العام على تشكيل قوة عسكرية لها صلاحية ضمان انسحاب الجيوش الأجنبية من مصر بعد حرب السويس، وبالتالي العمل كقوة ردع بين مصر واسرائيل.

ج - قوات الأمم المتحدة التي تشرف على تطبيق اتفاقات السلام: تشمل الأمثلة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (UNTAK) وبعثة المساعدة الخاصة بالأمم المتحدة في أفغانستان (UNAMA).

د - قوات الأمم المتحدة التي تدير منطقة خلال مرحلية انتقالية: تشمل الأمثلة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIC) والإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور

(٤) المصدر نفسه، ص ٣.

الشرقية/ بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

كانت تدخلات الأمم المتحدة الأخيرة أقرب إلى مهام «لبناء السلام» منها إلى مهام تقليدية «لحفظ السلام». وسنبحث بشكل موجز دور الأمم المتحدة في أربع مهام «لبناء السلام» - في كمبوديا وكوسوفو وتيمور الشرقية وأفغانستان- للاستفادة من العبر التي استخلصتها الأمم المتحدة ولفهم أفضل للخيارات المتوفرة للأمم المتحدة في العراق. وأخيراً سنعرض تحليلاً تمهيدياً للدور الحالي والغامض للأمم المتحدة في العراق، وسنستكشف الإمكانيات المتوفرة أمامها.

ثانياً: كمبوديا: السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا (UNTAC)

لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في المحاولات التي امتدت على عقد من الزمن للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في كمبوديا. كما كان لها دور مفيد في دورتي اتفاقات باريس للسلام (١٩٨٩ و١٩٩١) اللتين نتجت عنهما تسوية سلام شاملة. كذلك اضطلعت الأمم المتحدة من خلال يونتاك بدور حاسم في المرحلة الانتقالية حتى انتهاء الانتخابات العامة في العام ١٩٩٣.

١ - خلفية

إن وحشية الحرب الأهلية في كمبوديا و طبيعة التدخل الأجنبي قد استلزمتا تدخل الأمم المتحدة. في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٩ في باريس التقى المجتمع الدولي - الذي تمثله الأمم المتحدة والقوى الاقليمية والدولية الأساسية والأطراف الكمبودية الأساسية الأربعة - لصياغة تسوية شاملة. مع ذلك، تم تعليق هذه المفاوضات في ٣٠ آب / أغسطس ١٩٨٩ اذ اتضح عدم التوصل إلى إجماع. أجرى مساعدا رئيس الدورة الأولى، أي وزيرا خارجية فرنسا واندونيسيا، والأمين العام مشاورات مكثفة مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والأطراف الكمبودية الأساسية.

صندوق ١

أطراف دورتي مؤتمرات باريس للسلام حول كمبوديا (١٩٨٩ / ١٩٩١)

أستراليا، بروناي دار السلام، كمبوديا، كندا، الصين، فرنسا، الهند، اندونيسيا، اليابان، لاغوس، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاندا، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام.

كما تم تمثيل حركة عدم الانحياز.

في الدورة الأولى (١٩٨٩) قامت أربعة أطراف رئيسية بتمثيل كمبوديا: حزب الخمير الحمر، (SOC)، الجبهة الوطنية المتحدة من أجل دولة كمبودية مستقلة وحيادية ومسالمة ومتعاونة (KPNLF).

في الدورة الثانية (١٩٩١) مثل كمبوديا مجلس كمبوديا الوطني الأعلى الذي كان يتزعمه الرئيس الأمير سيهانوك.

كان وزيرا خارجية فرنسا واندونيسيا، رولان دوما وعلي الاتاس، نائبي الرئيس.

في اجتماع غير رسمي عقد في جاكارتا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اتفقت الأطراف الكمبودية الأربعة الأساسية على تشكيل مجلس وطني أعلى يمثل كمبوديا في كافة مفاوضات السلام. تم انتخاب الأمير سيهانوك رئيساً للمجلس الوطني الأعلى. وبناء على طلب من هذا الأخير، أجاز القرار ٧١٧ (١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنشاء يوناميك (UNAMIC) مباشرة بعد توقيع اتفاقات التسوية السياسية الشاملة لكمبوديا. بعد فترة قصيرة، بدأت الدورة الثانية لمؤتمر باريس ونتج عنها اتفاق بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر حول التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا؛ اتفاق حول السيادة والاستقلال، ووحدة الأراضي وعدم انتهاكها، وحيادية كمبوديا ووحدتها الوطنية؛ وإعلان إعادة تأهيل وإعمار كمبوديا.

صندوق ٢
مقتطفات أساسية من إعلان إعادة تأهيل وإعمار كمبوديا

- يجب أن يكون الهدف الأساسي من إعادة إعمار كمبوديا تقدم الأمة والشعب من دون تمييز أو تحيز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحرية الأساسية. يتطلب تحقيق هذا الهدف التطبيق الكامل للتسوية السياسية الكاملة.

- يجب أن تعود المسؤولية الأساسية في تحديد حاجات وخطط إعادة إعمار كمبوديا للشعب الكمبودي وللحكومة التي تشكلت بعد انتخابات حرة وعادلة. يجب ألا يكون هناك أي محاولة لفرض استراتيجية تنمية على كمبوديا من أي مصدر خارجي...

- ستضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في إعادة التأهيل والإعمار.

- يجب أن ينتظر تطبيق أي خطة تنمية دولية ذات أجل طويل لإعادة الإعمار

تشكيل حكومة عقب انتخابات وقيام هذه الحكومة بتحديد سياساتها وأولوياتها وباعتمادها.

صادق القرار ٧١٨ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذه الاتفاقات بعد مرور ثمانية أيام وناشد الأمين العام تعيين ممثله الخاص لكمبوديا وطلب منه إعداد تقرير يشمل خطة التطبيق الخاصة بـ «يونتاك» (UNTAC).

الصندوق ٣
يوناميك (UNAMIC)[٥]

تم تأسيس يوناميك من أجل تقديم المساعدة إلى الأطراف الكمبودية الأربعة بغية الحفاظ على وقف إطلاق النار خلال الفترة التي سبقت إنشاء ونشر سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والبدء بتوعية السكان المدنيين من خطر الألغام. في وقت لاحق، تم توسيع الصلاحية لتشمل برنامجاً تدريبياً أساسياً للشعب الكمبودي بخصوص الكشف عن الألغام وإزالتها، إزالة الألغام من الطرق ومراكز الاستقبال ومناطق إعادة الاستيطان.

حلت يونتاك مكان يوناميك في آذار/ مارس ١٩٩٢.

٢ - صلاحية «يونتاك» (UNTAC)

تنص المادة ٢ من اتفاق باريس لعام ١٩٩١ على أن « الموقعين يناشدون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنشاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (يونتاك) على أن تكون العناصر المدنية والعسكرية تحت المسؤولية المباشرة لأمين عام الأمم المتحدة». كما تطالب المادة ٢ من الأمين العام تعيين ممثل خاص ينوب عنه.

تعطي المادة ٦ الأمم المتحدة «كافة السلطات الضرورية لضمان تطبيق هذا الاتفاق».

يفصل الملحق ١ الصلاحية المحددة ليونتاك التي تشمل الإدارة المدنية والوظائف العسكرية والانتخابات وحقوق الإنسان. يحدد الملحق بشكل واضح ما هي آلية التطبيق لمعالجة كافة المسائل التي تنشأ بين الأمم المتحدة والمجلس الوطني الأعلى. يقوم هذا الأخير «بتقديم النصح» ليونتاك. في حال توفر الإجماع في المجلس الوطني الأعلى، على «يونتاك» أن تستجيب إلى هذه النصيحة. أما في حال لم يتوفر الإجماع،

(٥) <http://www.un.org/depts/dpko/dpko/co_mission/unamic.htm>.

يقدم رئيس المجلس الوطني الأعلى (الأمير سيهانوك) هذه النصيحة بنفسه. وفي حال فشل، سيكون للممثل الخاص للأمين العام السلطة لاتخاذ القرار النهائي. ومن الواضح أن الممثل الخاص يقوم في جميع الحالات بتحديد ما إذا كانت النصيحة المقدمة موافقة لاتفاقات باريس. فالممثل الخاص مخول للتدخل في حال فشل المجلس الوطني الأعلى باتخاذ قرار ما ولضمان الإذعان دائماً لاتفاق السلام.

أ - الإدارة المدنية

أما بالنسبة إلى وظيفة الإدارة المدنية، فقد منحت «يونتاك» المراقبة المباشرة على الوكالات والهيئات والمكاتب الإدارية التي تعمل في مجال الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والأمن العام والإعلام. يحق للمثل الخاص إصدار التعليمات التي تلزم كافة الأطراف الكمبودية فضلاً عن تعيين موظف من الأمم المتحدة، يتمتع بنفاذ غير محدود لكافة المعلومات والعمليات، في أي هيئة إدارية. علاوة على ذلك، يقرر الممثل الخاص ما هو نوع الشرطة المدنية الضرورية لضمان المحافظة على القانون بشكل عادل وفعال. تعمل هذه الشرطة المدنية تحت إشراف يونتاك على عملية تطبيق القانون والعمليات القضائية في كافة أنحاء كمبوديا.

ب - الوظائف العسكرية

كما منحت «يونتاك» صلاحية عسكرية في الملحق ١. شملت هذه الصلاحية الإشراف على انسحاب الجيوش الأجنبية من كمبوديا والتحقق من ذلك (بما في ذلك عدم عودتها) ومراقبة وقف المساعدة العسكرية الخارجية المقدمة لكافة الأطراف الكمبودية ومصادرة الأسلحة والمؤن العسكرية الموجودة في البلاد وإزالة الألغام.

ج - الانتخابات

تم منح يونتاك صلاحية «تنظيم وإدارة» الانتخابات العامة للجمعية التأسيسية الخاصة بالشعب الكمبودي في حين اتفقت كافة الأطراف الكمبودية على الالتزام بنتائج الانتخابات. كما أعطيت يونتاك صلاحية إنشاء نظام قوانين وتدابير وإجراءات إدارية (بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي وتصميم وتطبيق نظام تعليم وسجلات المقترعين) بغية تحقيق ذلك بالتشاور مع المجلس الوطني الأعلى. كما تتولى يونتاك الإدارة الكاملة لعملية الاقتراع ولاحتساب الأصوات خلال الانتخابات ويكون لها صلاحية للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بشوائب العملية الانتخابية وتحديد ما إذا كانت الانتخابات «حرة وعادلة» أم لا، والتأكيد على لائحة الأشخاص المنتخبين.

د - حقوق الانسان

تم تفويض «يونتاك» تطوير وتطبيق برنامج لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا ومراقبة وضع حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان.

هـ - «يونتاك» والمرحلة الانتقالية

تأسست «يونتاك» لمدة ١٨ شهراً بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٥ (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢) الذي صادق على تقريرالأمين العام بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير حول خطة التطبيق الخاصة بيونتاك. أكد هذا القرار على توصية الأمين العام بحيث أصبحت يونتاك جاهزة للعمل ابتداء من ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٢ وقد حلت مكان «يوناميك». وكان لا بد من تحديد موعد للانتخابات قبل أيار/ مايو ١٩٩٣.

صندوق ٤
المشكلة الأكثر إلحاحاً التي واجهت «يونتاك»

رفض حزب الخمير الحمر، أحد الأطراف الكمبودية الأربعة التي وقعت على الدورة الأولى لاتفاق باريس، التعاون مع يونتاك لتطبيق المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار المتفق عليه (مرحلة نزع السلاح وتسريح الجنود). فقد رفض حزب الخمير الحمر السماح لقوات يونتاك بالانتشار في المناطق الواقعة تحت سيطرته واستمر بنشر الرعب بين الكمبوديين.

شكل تصلب أحد الأطراف الأساسية في اتفاق السلام تحدياً جدياً أمام تمكن يونتاك من إنجاز صلاحيتها. ففي التقرير الذي أعده الأمين العام في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢، قدم لمجلس الأمن خيارين: إما تعليق العملية حتى تذعن كافة الأطراف لاتفاقات باريس؛ أو متابعة الأهداف على الرغم من موقف حزب الخمير الحمر مظهراً بالتالي عزم المجتمعات الدولية. قدم مجلس الأمن الدعم للأمين العام في جهوده لمواصلة العملية باتجاه إجراء انتخابات في أيار/ مايو ١٩٩٣. ففي الواقع، طلب قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٣ (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢) من حزب الخمير الحمر إتمام واجباته بموجب اتفاقات باريس.

لكن حزب الخمير الحمر بقي على موقفه. واستمر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدعم «الدبلوماسية الصابرة» للأمين العام مصرة على إجراء الانتخابات في كافة المناطق التي حصلت يونتاك على حق النفاذ إليها حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. على الرغم من العنف المتزايد والانسحاب الرسمي لحزب الخمير الحمر أجريت أخيراً الانتخابات في أيار/ مايو ١٩٩٣.

ثالثاً: كوسوفو: بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (يونميك)

١ - خلفية

تسبب النزاع في كوسوفو بأزمة إنسانية خطيرة. هاجر حوالى نصف سكان كوسوفو (المقدرون بـ ١,٧ مليون في العام ١٩٩٨) إلى ألبانيا ومقدونيا ومونتنغرو خلال سنة واحدة بينما تشرد أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص داخلياً افتقروا للغذاء أو للملجأ[٦]. دفع هذا الوضع بالمجتمع الدولي إلى الإصرار على تطبيق وقف العمليات العدائية وترسيخ الوضع الأمني في كوسوفو. التقت القوى الوطنية والدولية الأساسية في رامبوييه في فرنسا بغية التوصل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي لكوسوفو تقبله كافة الأطراف. كان الاتفاق المؤقت للسلام وللحكم الذاتي في كوسوفو (اتفاق رامبوييه) يهدف إلى قيام «حكم ذاتي ديمقراطي» في كوسوفو قائم على احترام وحدة وسيادة أراضي يوغوسلافيا. مع ذلك، لم تقبل السلطات اليوغوسلافية الفدرالية بتواجد القوات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو - الأمر الذي كانت تصر عليه الولايات المتحدة- ورفض البرلمان اليوغوسلافي الاتفاق.

صندوق ٥

اتفاقات رامبوييه

قدمت (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية) اتفاقات رامبوييه لكي تدرسها أطراف النزاع الوطنية في كوسوفو.

وبموجب الاتفاق، تحظى كوسوفو بحكم ذاتي، ولكن تحتفظ السلطات الفدرالية بسلطة عامة في ما يتعلق بمسائل وحدة الأراضي، السياسة النقية، الدفاع، السياسة الخارجية، فرض الضرائب والانتخابات. قد تشكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي «بعثة تطبيق» في كوسوفو. كما قد تعمل لجنة مشتركة - يرأسها رئيس بعثة التطبيق وتضم ممثلاً فدرالياً وآخر جمهورياً، وممثلاً عن كل جماعة وطنية في كوسوفو، ورئيس الجمعية، وممثلاً عن رئيس جمهورية كوسوفو- بصفة «آلية مركزية لمراقبة وتنسيق التطبيق المدني لهذا الاتفاق».في حال لم تتوصل اللجنة إلى إجماع، يعود القرار النهائي إلى الرئيس ويكون الهدف الأساسي إجراء انتخابات عامة خلال تسعة أشهر من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

---

(٦) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo,» 12 July 1999, (S/1999/779).

وافقت يوغوسلافيا على القسم الأكبر من هذه الأحكام. أما القسم الثاني من خطة التطبيق في رامبوييه فلم تقبل به السلطات الفدرالية وهو يتعلق بنشر قوات حلف شمال الأطلسي (كيفور) كقوة تطبيق عسكرية متعددة الجنسيات في كوسوفو. أصرت الولايات المتحدة على أن يتولى حلف شمال الأطلسي دون سواه هذه المهمة وعارضت تدخل الأمم المتحدة أو أي قوة تحت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فشلت المفاوضات بين الولايات المتحدة ويوغوسلافيا على الرغم من أن الأخيرة قد أبدت استعدادها لقبول صيغة أخرى لقوة عسكرية متعددة الجنسيات في كوسوفو.

في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، شن حلف الناتو حرباً على يوغوسلافيا متذرعاً بأن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمتكررة المرتكبة بحق شعب كوسوفو تتطلب تدخلاً كهذا. لم يجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحرب التي دامت ٧٨ يوماً. مع ذلك، عند انتهاء الحرب، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٢٤٤ (١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٩) مجيزاً «نشر وجود مدني وأمني دولي في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة».كما قرر أيضاً أن أي حل سياسي لأزمة كوسوفو يجب أن يرتكز على المبادىء الأساسية التي وافق عليها وزراء خارجية مجموعة الـ ٨ بتاريخ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ (انظر الصندوق ٦ أدناه).

صندوق ٦

بيان الرئيس حول نتيجة الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية مجموعة الثماني في مركز بطرسبرغ في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩.

في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ اعتمد وزراء خارجية مجموعة الـ ٨ المبادىء العامة التالية حول الحل السياسي لأزمة كوسوفو:

- الوقف الفوري والممكن إثباته للعنف وللقمع في كوسوفو.

- انسحاب القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة من كوسوفو.

- نشر وجود مدني وأمني دولي فعال في كوسوفو تصادق عليه وتعتمده الأمم المتحدة يكون قادراً على ضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

- إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية ضمان ظروف ملائمة لحياة سليمة وطبيعية لسكان كوسوفو.

- العودة الآمنة والحرة للاجئين وللأشخاص المشردين والنفاذ السهل لمنظمات المساعدة الإنسانية إلى كوسوفو.

- عملية سياسية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول إطار سياسي مؤقت يؤدي إلى حكم ذاتي حقيقي لكوسوفو، مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقات رامبوييه ومبادىء وحدة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية والدول الأخرى في المنطقة وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح.

- مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية وللاستقرار في منطقة الأزمة.

تمت إضافة هذا البيان «كملحق ١» للقرار ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢ - صلاحية «يونميك»: الوجود المدني المتكامل في كوسوفو

خول القرار ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمين العام إنشاء «وجود دولي في كوسوفو بغية تأمين إدارة مؤقتة يستطيع من خلالها الشعب التمتع بحكم ذاتي حقيقي.» تشمل المسؤوليات الأساسية للوجود المدني الدولي: تعزيز الحكم الذاتي في كوسوفو، تأدية الوظائف الإدارية المدنية الأساسية، وتنمية المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي والمستقل، ونقل المسؤوليات الإدارية إلى المؤسسات المؤقتة المحلية الناشئة الخاصة بكوسوفو، وتسهيل عملية سياسية لتحديد وضع مستقبل كوسوفو، ومراقبة نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو المؤقتة إلى مؤسسات دائمة تنشأ عن العملية السياسية، ودعم إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية وغيرها من الإعمار السياسي، ودعم المساعدات الإنسانية، والحفاظ على القانون والنظام المدني، وحماية حقوق الإنسان، وتأمين العودة الآمنة لكافة اللاجئين والمشردين إلى منازلهم في كوسوفو.

كما طالب القرار ١٢٤٤ بانشاء وجود أمني دولي - المعرف في ملحق القرار على أنه يشمل مشاركة «أساسية» لحلف شمال الأطلسي- يكون مخولاً لخلق بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو ولتسهيل العودة الآمنة للأشخاص المشردين واللاجئين إلى منازلهم».تم نشر قوات كوسوفو (كيفور) التي يقودها حلف الناتو في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ في كوسوفو بهدف مراقبة انسحاب الجيش اليوغوسلافي وقوات الأمن الصربية (كما نص عليه الاتفاق العسكري- التقني الموقع مع حلف شمال الأطلسي) فضلاً عن تجريد جيش تحرير كوسوفو من أسلحته.

كما ناشد القرار ١٢٤٤ الأمين العام على تعيين ممثل خاص يتولى «مراقبة تطبيق الوجود المدني الدولي» والتنسيق مع الوجود الأمني الدولي. تم تعيين سيرجيو فييرا دي ميللو ممثلاً خاصاً مؤقتاً ومن ثم اختير بيرنارد كوشنير (فرنسا) في ٢ تموز/ يوليو

١٩٩٩ ممثلاً خاصاً خلفه هانز هايكراب (دنمارك) في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١. يعتبر الممثل الخاص الذي يترأس يونميك المسؤول المدني الدولي الأعلى في كوسوفو وهو مخول لتسهيل عملية سياسية بغية تحديد وضع مستقبل كوسوفو (مع الأخذ في الاعتبار اتفاقات رامبوييه).

صندوق ٧

استراتيجية «يونميك» العامة وهيكليتها

استراتيجية يونميك العامة:

أشار تقرير الأمين العام في ١٢ تموز/ يوليو إلى خمس مراحل مستقلة للنشاطات المخططة ليونميك. كانت هذه الرؤية مهمة لأنها أعطت يونميك صلاحية واضحة وجدولاً زمنياً. أما المراحل فهي:

١- إنشاء سلطة «يونميك» وتعزيزها وخلق هيكليات إدارية تديرها «يونميك» مؤقتاً.

٢- إدارة الخدمات المدنية وتعزيز حكم القانون.

٣- إنجاز التحضيرات لانتخابات السلطة الانتقالية في كوسوفو وإجرائها.

٤- مراقبة ممثلي كوسوفو المنتخبين ومساعدتهم في جهودهم لتنظيم ولإنشاء المؤسسات المؤقتة الخاصة بالحكم الذاتي الديمقراطي المستقل.

٥- مراقبة نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو المؤقتة إلى مؤسسات تم إنشاؤها بموجب تسوية سياسية.

هيكلية «يونميك»:

أما بالنسبة إلى هيكلية يونميك، فهي تتألف من أربعة عناصر رئيسية كل منها خاضع لقيادة شريك مختلف على الرغم من كونها تخضع لسلطة الأمم المتحدة:

١- الإدارة المدنية (بقيادة الأمم المتحدة).

٢- المسائل الإنسانية (بقيادة المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

٣- بناء المؤسسات (بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

٤- إعادة الإعمار (بقيادة الاتحاد الأوروبي).

علاوة على ذلك، تؤمن القوات التي يقودها حلف شمال الأطلسي (قوات كوسوفو أو كيفور) الوجود الأمني الدولي.

يعتبر الممثل الخاص للأمين العام المسؤول المدني الأعلى في كوسوفو ويتمتع بالسلطات التنفيذية المدنية القصوى التي منحه إياها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤. يقوم الممثل الخاص بتسهيل عملية سياسية من شأنها تحديد وضع كوسوفو المستقبلي(مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقات رامبوييه). هناك أربعة نواب للمثل الخاص (واحد لكل من الوظائف الأربع المخصصة ليونميك) ونائب أساسي للمثل الخاص (تكون مهمته الأساسية تأمين مقاربة متناسقة ومتكاملة) يقومون بمساعدة الممثل الخاص.

أخيراً، هناك مجموعة تخطيط مشترك- يرأسها الممثل الخاص الأساسي وتضم موظفين رفيعي المستوى من المنظمات الرئيسية (المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي)- تتولى ضمان تماسك الخطط. كما تعمل كيفور مع مجموعة التخطيط المشترك حول المسائل العسكرية المدنية.

إن العناصر الأساسية لمهمة «يونميك» المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ والمفصلة في تقرير الأمين العام بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو هي:

أ -الإدارة المدنية

تم تقسيم الإدارة المدنية الخاصة بيونميك إلى ثلاثة أقسام فعالة: الإدارة العامة/ المسائل المدنية، الشرطة، والمسائل القضائية.

(١) الإدارة العامة

تهدف الإدارة العامة إلى إنشاء هيكلية حكومية متعددة الأعراق تتولى بشكل تدريجي المراقبة التنفيذية التي كانت تمارسها أولاً «يونميك». كما يتولى موظفو يونميك مراقبة تطبيق التعليمات في البلديات، وتقديم تقارير حول فعالية الهيئات المحلية، وتصحيح أنظمة التعليم الصربية والالبانية.

(٢) الشرطة

أما بالنسبة إلى الشرطة، فهناك هدفان أساسيان: تأمين خدمات تطبيق القانون المؤقتة والتطوير السريع لدائرة شرطة محترفة ومتجردة في كوسوفو. كانت كيفور مسؤولة في البداية عن توفير الأمن والنظام العام إلى أن تصبح الشرطة المدنية الخاصة بـ «يونميك» جاهزة لتولي السلطة. عندما يتم تشكيل قوة محلية مدربة ومختارة بشكل جيد، تقوم يونميك بنقل مسؤوليات القانون والنظام ومهام مراقبة الحدود إلى دائرة شرطة كوسوفو.

(٣) المسائل القضائية

يكمن الهدف الأساسي لعنصر المسائل القضائية في قيام حكم حقيقي للقانون في كوسوفو بما في ذلك إنشاء سلطة قضائية مستقلة متجردة ومتعددة الأعراق. بغية تحقيق ذلك، أعطي مكتب «يونميك» للشؤون القضائية أربع مسؤوليات في مجالات أساسية: إدارة المحاكم، وخدمات القاضاة والسجون، وتطوير السياسات القضائية، ومراجعة التشريع وأعداده، وتقييم نوعية القضاء في كوسوفو. كذلك خولت «يونميك» إعادة إنشاء المحكمة العليا في كوسوفو ومكتب المدعي العام.

ب - بناء المؤسسات

تتولى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رئاسة هذه المهمة. أما العناصر الأساسية الثلاثة فهي الدمقرطة وبناء المؤسسات، وتنظيم الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان.

(١) الدمقرطة وبناء المؤسسات

تتولى «يونميك» تحديد حاجات المدراء المدنيين المحليين وتدريبهم فضلاً عن تسهيل وعي ومشاركة سكان كوسوفو. على المدى الأطول، يكمن الهدف في تطوير «مقاربة متكاملة لتقوية هيكليات الحكم» ووضع أسس لوسائل إعلام ديمقراطية ومحترفة في كوسوفو.

(٢) الانتخابات

اعتبر إجراء الانتخابات في كوسوفو جزءاً أساسياً من صلاحية «يونميك» «لتنظيم ومراقبة» تطوير مؤسسات مؤقتة «لحكم ذاتي ديمقراطي ومستقل».وتشمل النشاطات إعادة المنظمات والمؤسسات السياسية الديمقراطية، وتصميم سجلات المقترعين وتطبيقها، وإجراء إحصاء لسكان كوسوفو (بما في ذلك اللاجئون والأشخاص المشردون).

(٣) حقوق الانسان

تتعهد «يونميك» بتطوير آليات لضمان أن تعمل الشرطة والمحاكم وغيرها من الهيكليات القضائية بالتوافق مع المعايير الدولية للمحكمة الجنائية ولحقوق الإنسان.

ج - المسائل الإنسانية

يتولى المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة هذا العنصر الذي يتألف من قسمين أساسيين: المساعدة الإنسانية (لتوفير الملجأ والغذاء والمياه النظيفة والمساعدة الطبية والعمل المناسب لشعب كوسوفو) والعمل المتعلق بالألغام. تجدر

الإشارة إلى أن نظام الأمم المتحدة ككل يسعى لإعادة إعمار وتأهيل وتنمية المنطقة على المدى الأطول.

د - إعادة الإعمار

يترأس الاتحاد الأوروبي هذه المهمة. أعطيت «يونميك» بموجب القرار ١٢٤٤ صلاحية دعم «إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية وأشكال أخرى من الإعمار الاقتصادي».بحسب تقرير الأمين العام (١٢ تموز/ يوليو) تشمل المهام الأساسية لهذا العنصر: التخطيط والمراقبة لإعادة إعمار كوسوفو، وإعداد وتقييم السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتنسيق بين مختلف المانحين والمؤسسات المالية لضمان أن تكون المساعدة المالية موجهة للأولويات التي حددتها يونميك. تشمل عملية إعادة الإعمار في كوسوفو ثلاث مراحل مترابطة: الإغاثة الإنسانية الفورية، وإعادة الإعمار والتأهيل، وإنشاء اقتصاد سوق قابل للاستمرار ونظام اجتماعي عادل.

رابعاً: تيمور الشرقية: الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية

١ - خلفية

في العام ١٩٧٥، غزت اندونيسيا المستعمرة البرتغالية السابقة تيمور الشرقية واحتلتها. ولكن لم تعترف الأمم المتحدة بهذا الاحتلال، إذ ناشدت الجمعية العامة ومجلس الأمن اندونيسيا الانسحاب. بداية في العام ١٩٨٢، وبطلب من الجمعية العامة، حاولت الأمم المتحدة القيام بجهود وساطة عديدة ومتتالية (بما في ذلك البرتغال واندونيسيا) بغية تسوية الوضع في تيمور الشرقية ولكن من دون فائدة. ولكن مع انتخاب حبيبي رئيساً لاندونيسيا في العام ١٩٩٨، اقترحت اندونيسيا حكماً ذاتياً محدوداً لتيمور الشرقية. وقد سبق أن طلبت البرتغال واندونيسيا رسمياً أن يتولى أمين عام الأمم المتحدة تنظيم وإجراء «مشاورات شعبية» مع شعب تيمور الشرقية لإعطائهم فرصة قبول خيار الحكم الذاتي ضمن اندونيسيا.

بغية إجراء هذه المشاورات، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٢٤٦ بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ أجاز فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تتولى مراقبة المرحلة الانتقالية حتى تنفيذ إرادة شعب تيمور الشرقية. في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩، ومع إقبال ضخم (٩٨بالمئة) من الناخبين المسجلين في تيمور الشرقية قررت

نسبة كبيرة (٧٨,٥ بالمئة) رفض الحكم الذاتي المقترح وأيّدت الاستقلال[٧]. عندئذ، بدأت الميليشيات المؤيدة لاندونيسيا حملة عنف في كافة أرجاء تيمور الشرقية وقتلت المئات وشردت أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص؛ في حين اضطرت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى الانسحاب جزئياً. واندونيسيا التي لم تستجب في البداية بشكل فعلي للعنف المستمر، سرعان ما رضخت للضغط الدولي للقبول بقرار صادر عن مجلس الأمن يجيز نشر قوات متعددة الجنسيات بغية إحلال الأمن وحماية موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، مع انسحاب القوات المسلحة والشرطة الاندونيسية من تيمور الشرقية، اتفقت اندونيسيا والبرتغال على نقل السلطة إلى الأمم المتحدة. اعترفت الجمعية الاستشارية للشعب الاندونيسي بشكل رسمي بنتائج مؤتمر تيمور الشرقية في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر؛ وبعد مرور ستة أيام أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٢٧٢ الذي سمح بإنشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - باتجاه الاستقلال: الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية

نص القرار ١٢٧٢ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ على إنشاء إدارة انتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وقد «منحت مسؤولية إدارة تيمور الشرقية وخولت ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية بما في ذلك إدارة العدل»[٨]. شملت صلاحية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية: توفير الأمن والحفاظ على القانون والنظام في تيمور الشرقية، وإنشاء إدارة فعالة، والمساعدة في تنمية الخدمات المدنية والاجتماعية، وضمان تنسيق المساعدات الإنسانية وتوزيعها، وإعادة التأهيل والتنمية، ودعم بناء القدرات للحكم الذاتي، والمساعدة على توفير الظروف للتنمية المستدامة. كما أجاز القرار ١٢٧٢ لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية اتخاذ كافة التدابير لإتمام صلاحيتها.

أما بالنسبة إلى هيكلية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، فلقد اعتمد القرار ١٢٧٢ توصيات الأمين العام في تقريره بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ وهي تشمل ثلاثة عناصر أساسية:

(٧) لمزيد من المعلومات انظر: «East Timor-UNTAET-Background,» <http://www.un.org/peace/etimor/UntaetB.htm>.

(٨) United Nations Security Council, Resolution 1272, 25 October 1999 (S/RES/1272 (1999)).

أ - الحكم والإدارة العامة. شمل هذا العنصر قوات شرطة دولية بلغت حوالى ١٦٤٠ شرطياً مدنياً.

ب -المساعدة الإنسانية.

ج - العنصر العسكري.

كما دعا القرار ١٢٧٢ إلى أن تتعاون قوات الأمم المتحدة العسكرية المنشأة حديثاً مع القوات المتعددة الجنسيات (انترفيت) بينما تحل مكانها بشكل تدريجي. بحلول شباط/ فبراير ٢٠٠٠ اكتملت هذه العملية وأصبحت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية السلطة العسكرية الوحيدة في تيمور الشرقية.

صندوق ٨
الطريق إلى الاستقلال

قام الأمين العام بتعيين سيرجيو فييرا دي ميللو (البرازيل) ممثلاً خاصاً له في تيمور الشرقية ومديراً انتقالياً. وبالتشاور مع الزعيم السياسي في تيمور الشرقية، أنشأ المدير الانتقالي المجلس الاستشاري الوطني- هيئة تضم أربعة أعضاء من الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية و١١ عضواً من تيمور الشرقية- وصلاحيته مراقبة عملية اتخاذ القرار خلال المرحلة الانتقالية. كان الهدف خلق ملكية محلية للعملية الانتقالية. وافق المجلس الاستشاري الوطني على مجموعة أنظمة أساسية مثل إنشاء نظام قانوني، ووضع عملة رسمية، وخلق نقاط مراقبة للحدود، وفرض الضرائب.

في آب/ أغسطس ٢٠٠٠، بعد عملية إعادة التنظيم التي أجرتها الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية واستمرت ستة أشهر لتشبه حكومة تيمور الشرقية المستقبلية وزيادة المشاركة المباشرة لتيمور الشرقية- تم إنشاء الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية ويرأسها المدير الانتقالي. بعد ذلك تم تشكيل قوات دفاع لتيمور الشرقية حتى مع توسيع دائرة شرطة تيمور الشرقية. في غضون ذلك، حل المجلس الوطني مكان المجلس الاستشاري الوطني السابق وتوسع على حسابه كنواة لجمعية وطنية مستقبلية. ضم المجلس الوطني المجتمع الوطني والمؤسسات التجارية والأطراف السياسية والمنظمات غير الحكومية وثلاث عشرة مقاطعة في تيمور الشرقية.

في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١، قام أكثر من ٩١بالمئة من الناخبين المؤهلين في تيمور الشرقية بانتخاب ٨٨ عضواً للجمعية التأسيسية، التي كانت مهامها الأساسية وضع مسودة للدستور وإنشاء إطار للانتقال إلى الاستقلال التام. تم التوقيع على

الدستور حسب الأصول ودخل حيز التنفيذ في ٢٢ آذار/ مارس بينما نتج عن الانتخابات التي أجريت في ١٤ نيسان/ أبريل انتخاب زانانا جوزماو كأول رئيس لتيمور الشرقية. نالت تيمور الشرقية استقلالها رسمياً في ٢٠ آيار/ مايو.

٣ - مرحلة ما بعد الاستقلال وبعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية

في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٢-قبل ثلاثة أيام من استقلال تيمور الشرقية-أنشأ القرار ١٤١٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة البعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وهي بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية استناداً إلى تقرير الأمين العام بتاريخ ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢[٩]. وفقاً لهذا التقرير، «تقضي الخطة بخفض مستمر ومناسب لبعثة حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال لضمان أمن الدولة الناشئة واستقرارها. تؤمن الخطة مقاربة باتجاه الانسحاب التدريجي للبعثة خلال فخرة سنتين»[١٠].

أما مهمة بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية- التي تم تمديدها مؤخراً إلى أيار/ مايو ٢٠٠٤[١١]- فهي تأمين المساعدة للهيكليات الإدارية الجوهرية والأساسية للنمو وللاستقرار السياسي في تيمور الشرقية، وتأمين التطبيق المؤقت للقانون والأمن العام والمساعدة في تطوير دائرة شرطة تيمور الشرقية والمساهمة في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للدولة الجديدة.

عين الأمين العام كاماليش شارام (الهند) ممثلاً خاصاً له في تيمور الشرقية لرئاسة بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية. بموجب القرار ١٤١٠ تم إنشاء ثلاثة عناصر تحت إشراف الممثل الخاص كما هي مبينة في تقرير الأمين العام بتاريخ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢:

أ - العنصر المدني

يشمل مكتب الممثل الخاص ونقاطاً أساسية للجندرة والايدز، ومجموعة دعم مدنية تضم حوالى ١٠٠ موظف يعملون في وظائف أساسية، ووحدة الجرائم الخطيرة، ووحدة حقوق الإنسان.

(٩) United Nations Security Council, «Report of the Secretary General on the United Nations Transition Administration in East Timor,» 17 April 2002, (S/2002/432).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١١) United Nations Security Council, Resolution 1480, 19 May 2003, (S/RES/1480 (2003)).

ب - عنصر الشرطة المدنية

يشمل أولاً ١٢٥٠ مكتباً. يكمن هدفه الأساسي في ضمان أن تستمر دائرة شرطة تيمور الشرقية بتطوير نفسها للتحول إلى مؤسسة مسؤولة وجديرة بالثقة.

ج- العنصر العسكري

يضم هذا العنصر ٥٠٠٠ جندي يمكن خفض عددهم بشكل تدريجي عندما تتطور قوات الدفاع الخاصة بتيمور الشرقية وتتولى السيطرة الكاملة (بحلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ كمهلة أقصى).

كما يطلب من بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية التطبيق الكامل للبرامج الثلاثة في خطة التطبيق (كما بينها تقرير الأمين العام في نيسان/ أبريل) أي: (١)الاستقرار، والديمقراطية، والعدالة؛ (٢) الأمن العام وتطبيق القانون؛ (٣) الأمن الخارجي ومراقبة الحدود.

أخيراً، يؤكد القرار ١٤١٠ على ضرورة أن تقوم بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال السنتين القادمتين «بنقل كافة المسؤوليات العملياتية بشكل كامل إلى سلطات تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن».

خامساً: أفغانستان: بعثة المساعدة الخاصة بالأمم المتحدة في أفغانستان (يوناما (UNAMA))

١ - خلفية

عقب اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على برجي نيويورك، في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، بدأ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة حربه على حكومة طالبان وشبكة القاعدة. انتهى الهجوم في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر بالإطاحة بطالبان من السلطة.

رعت الأمم المتحدة مؤتمر سلام في بون في ألمانيا. في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١[١٢] عقد «اتفاق حول التدابير المؤقتة في أفغانستان التي تلزم إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة المعروف باتفاق بون. أدى هذا الاتفاق إلى قيام سلطة

(١٢) «Agreements on Provisional Arrangements in Afghanistan Pending the Re-establishment of Permanent Government Institutions,» <http:// unama-afg.org/docs/bonn/bonn_p.html>.

مؤقتة شملت إدارة مؤقتة أشرف عليها رئيس (حميد كارزاي) ولجنة مستقلة خاصة لعقد «اللويا جيرغا» الطارئة، ومحكمة عليا في أفغانستان وآية محاكم أخرى يمكن ان تنشئها الإدارة المؤقتة. يتم عقد «اللويا جيرغا» الطارئة خلال ستة أشهر بغية اتخاذ قرار بشأن سلطة انتقالية (تشمل إدارة انتقالية شاملة) تقود أفغانستان إلى انتخاب حكومة تمثيلية قبل انقضاء سنتين على تاريخ عقد «اللويا جيرغا» الطارئة. علاوة على ذلك، يجب عقد «لويا جيرغا» تأسيسية خلال ١٨ شهراً من تأسيس السلطة الانتقالية بغية اعتماد دستور جديد. أخيراً، أعطى اتفاق بون صلاحية بأن تقوم الإدارة الانتقالية، بمساعدة الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة تأسيسية خلال شهرين من بدئها بغية إعداد الدستور المقترح.

صندوق ٩
«اللويا جيرغا» الطارئة

تعني عبارة «لويا جيرغا» الجمعية الكبرى وهي طريقة تقليدية استخدمها الأفغان تاريخياً لحل المشاكل، وللسماح للناس بالتعبير عن آرائهم من خلال ممثليهم[١٣].

نصت اتفاقات بون على عقد لويا جيرغا طارئة خلال ستة أشهر من تأسيس السلطة الانتقالية الأفغانية (التي أنشئت في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١). كانت صلاحية «اللويا جيرغا» الطارئة نقل السلطة من السلطة المؤقتة إلى الإدارة الانتقالية وانتخاب رئيس لإدارة جديدة.

تم تأسيس لجنة مستقلة خاصة لعقد «اللويا جيرغا» الطارئة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. تم انتخاب أكثر من ١٥٠٠ ممثل من ٤٠٠ مقاطعة أفغانية من قبل ممثلين عن المقاطعات. اجتمعت اللويا جيرغا الطارئة من ١٢-١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ في خيمة في كابول مع تقديم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والتقني الضروري.

تم انتخاب حميد كارزاي رئيساً للإدارة الانتقالية الجديدة بواسطة الاقتراع السري. وفقاً لاتفاق بون، يتوجب على الإدارة الانتقالية إجراء انتخابات عامة خلال سنتين (أي بحلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٤).

يشير الملحق ٢ من اتفاق بون إلى «دور الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية». إذ

---

(١٣) United Nations Assistance Mission in Afghanistan [UNAMA], «Fact Sheet: Bonn Agreement,» <http://www.unama-afg.org>.

تم تسليم الممثل الخاص مسؤولية كافة أوجه عمل الأمم المتحدة في أفغانستان بما في ذلك المراقبة والمساعدة على تطبيق كافة جوانب اتفاق بون. يطلب من الأمم المتحدة تقديم النصائح إلى السلطة الانتقالية بشأن خلق بيئة محايدة سياسياً تساعد على عقد اللويا جيرغا الطارئة. في حال نشوء أي خلافات داخل الإدارة المؤقتة حول عقد اللويا جيرغا الطارئة يطلب من الممثل الخاص تسهيل قرار بهذا الخصوص.

أيّد القرار ١٣٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتفاق بون بينما أجاز قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠١) تشكيل قوات مساعدة أمنية دولية (ايساف) بغية المساعدة على حفظ الأمن في كابول. قام الأمين العام بتعيين الأخضر الإبراهيمي (الجزائر) ممثلاً خاصاً له.

٢ - بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما UNAMA)

صادق القرار ١٤٠١ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢)[١٤] على إنشاء يوناما المقترحة في الأساس في تقرير الأمين العام[١٥] الذي رفعه إلى مجلس الأمن في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢. تشمل صلاحية «يوناما» تعزيز الوفاق الوطني، وإتمام المهام والمسؤوليات المعهودة إلى الأمم المتحدة في اتفاق بون، وإدارة كافة النشاطات الإنسانية للأمم المتحدة المتعلقة بالإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في أفغانستان بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية. في الأساس، أكد الأمين العام على ضرورة أن تكون يوناما «هيكلية موحدة ومتكاملة» تحت سلطة الممثل الخاص لأفغانستان ويجب أن يكون هدفها الأساسي تأمين الدعم لتطبيق عمليات اتفاق بون.

أشار تقرير الأمين العام في ١٨ آذار/ مارس إلى الدعامتين الأساسيتين ليوناما: الشؤون السياسية والتنمية البشرية. يتحمل الممثل الخاص مسؤولية ضمان التنسيق بين هاتين الدعامتين.

أ - دعامة المسائل السياسية

يترأسها نائب الممثل الخاص للشؤون السياسية. تكون هذه الدعامة مسؤولة عن: إدارة وتحليل وإعداد تقرير حول مجمل الوضع السياسي ووضع حقوق الإنسان وتطبيق اتفاق بون؛ ودعم عمل اللجنة المستقلة الخاصة باللويا جيرغا الطارئة؛ والحفاظ على اتصالات مع الزعماء الأفغان ومجموعات المجتمع المدني؛

---

(١٤) United Nations Security Council, Resolution 1401, 28 March 2003, (S/RES/1401 (2002)).

(١٥) United Nations Security Council, «The Situation in Afghanistan and Its Implications for International Peace and Security, Report of the Secretary-General,» 18 March 2002, (S/2002/278).

والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

ب - دعامة الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار

يترأسها نائب الممثل الخاص للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار. تقوم هذه الدعامة بتوجيه ومراقبة نشاطات إعادة الإعمار (بما في ذلك إعادة دمج اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً). تشمل مهامها الأساسية تقديم رؤية استراتيجية لدور المساعدة الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان؛ وتطوير برنامج مساعدة متكامل ومسؤول؛ ودعم بناء القدرات في الإدارات والمنظمات الافغانية على المستويين الوطني ودون الوطني بغية تطوير قدرات صناعة السياسة، والتخطيط، والإدارة، والتقييم والتنسيق.

٣ - تقييم دور الأمم المتحدة في أفغانستان

وفقاً للأمين العام، يبقى غياب الأمن المستمر في أفغانستان التحدي الأصعب في وجه الإدارة الانتقالية الأفغانية. لذلك، «يبقى المشروع الوطني الطارىء» تشكيل قوات أمن تقبل بها غالبية الشعب الأفغاني[١٦]. في ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٢ تم اغتيال نائب رئيس الإدارة الانتقالية (حاجي قدير) وارتفع عدد حوادث العنف في كافة أنحاء أفغانستان. مع ذلك، جعل وجود «ايساف» في كابول الوضع آمناً إلى حد ما.

كانت الأمم المتحدة أكثر نجاحاً في التنسيق مع السلطات الأفغانية لإعادة اللاجئين إلى موطنهم بشكل طوعي. عاد حوالى ١,٧ مليون لاجىء أفغاني إلى أفغانستان قادمين من باكستان وإيران وآسيا الوسطى مع نهاية العام ٢٠٠٢. كما عاد حوالى ٤٠٠,٠٠٠ مشرد إلى مناطقهم الأصلية[١٧]. مع ذلك، يكمن التحدي الحقيقي في مساعدة هؤلاء اللاجئين والمشردين على إعادة بناء حياتهم.

استمرت «يوناما» في التأكيد على أن أولوية الأمم المتحدة في أفغانستان لا تزال تعزيز قدرات الإدارة الانتقالية بغية ضمان إعادة إعمار فعال. ولكن من المعروف أن الشرط المسبق لتحقيق هذه الخطوة هو زيادة الأمن، ولاسيما خارج كابول. لقد أشار الممثل الخاص الأخضر الإبراهيمي أمام مجلس الأمن «أنه قد يكون لتوسيع ايساف أثر كبير في الأمن».

تبقى الطريق نحو انتخابات العام ٢٠٠٤ محفوفة بالمخاطر وبإمكانية عودة

(١٦) United Nations Security Council, Resolution 1173, 21 October 2002, (S/2002/1173), p. 9.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

التصادمات العرقية. على الرغم من الجهود التي تبذلها «يوناما»، فإن نقص الموارد والالتزام السياسي يبينان بأن الوضع في أفغانستان لا يزال غير مستقر.

سادساً: دروس تمهيدية يمكن استخلاصها من عمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة

وفقاً للأخضر الإبراهيمي، «يكمن الدرس الأساسي الواجب استخلاصه من عمليات السلام السابقة الخاصة بالأمم المتحدة في كون كل عملية فريدة من نوعها»[18]. من الواضح أن هذا المبدأ ذو أهمية كبيرة. فلكل مهمة ظروفها الخاصة بها وأي تدخل للأمم المتحدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار الثقافي والسياسي والتاريخي والمؤسسي المحدد. في حالة العراق، هناك رأي بأن هذه القاعدة مناسبة جداً نظراً للقوة التي لم يسبق لها مثيل لدولة واحدة هي الولايات المتحدة.

وقد حاولت الأمم المتحدة الاستفادة من تجاربها السابقة بغية تحسين عمليات السلام الحالية والمستقبلية. تم تشكيل وحدة للدروس المستخلصة في قسم حفظ السلام وقد أجريت دراسات حول عمليات حفظ السلام المتعددة الاختصاصات في دول مثل الصومال ورواندا وهاييتي وأنغولا. من بين الدروس المستخلصة، وفقاً لوحدة الدروس المستخلصة، ما يلي[19]:

- يجب أن تتدخل الأمم المتحدة بشكل فعال في مفاوضات اتفاقات السلام، واتفاقات وقف إطلاق النار أو غيرها من الاتفاقات التي تحدد دورها في حالة النزاع. قبل أن تتولى المنظمة مهمة حفظ السلام، يتوجب على الأطراف أن تبدي التزامها بتطبيق الاتفاقات.

- يجب أن تكون صلاحية عمليات حفظ السلام واضحة وواقعية وممكنة وتؤمن الوسائل الضرورية للتطبيق.

- يتوجب على مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء، جماعياً وفردياً، توفير الوسائل والموارد الملائمة لعملية حفظ السلام بغية تنفيذ صلاحيتها.

- يجب أن توضع الصلاحيات بشكل مرن وتشمل عناصر لبناء السلام وإعادة الإعمار الطارىء للاقتصاديات التي مزقتها الحرب.

---

(١٨) مقابلة شخصية في بيروت في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

(١٩) مبنية على التقرير: United Nations, «Multi-disciplinary Peacekeeping: Lessons Learned from Recent Experience,» April 1999, <http://globalpolicy.org/security/peacekpg/lessons/lesson.htm>.

- يجب أن يشمل التخطيط لعملية حفظ السلام متعددة الاختصاصات مجمل النشاطات. بعد موافقة مجلس الأمن، يجب أن تترجم الصلاحية إلى خطة عملياتية مع نشاطات محددة ومفصلة لكل عنصر.

- إن التنسيق الفعلي لكافة عناصر عملية حفظ السلام ضروري لنجاح المهمة. يجب أن تتوفر أهداف وغايات محددة بوضوح.

- يجب تطوير تدابير العمليات التقليدية المفصلة لجميع وظائف العنصر العسكري. يجب إعداد خطة أمنية بشكل مباشر عند بدء أي مهمة.

- يجب أن يعتبر تدريب الشرطة المحلية جزءاً من نشاطات البعثة لبناء السلام الطويل الأجل وفي إطار الأمن، وحقوق الإنسان، وأنظمة الإدارة العامة.

- يجب تحسين البنى التحتية المادية مع توزيع المساعدات الإنسانية.

- إن استراتيجية حملة إعلام ناجحة وعلاقات طيبة مع وسائل الإعلام ضرورية للغاية.

- إن دعم السكان المحليين ضروري لنجاح عملية حفظ السلام. يجب أن يعتبر السكان المحليون البعثة وموظفيها محايدين.

- يتوجب على الأمم المتحدة أن تبرهن على التزامها بمبادىء الشفافية والمساءلة في نشاطاتها.

- يعتبر احترام التقاليد الثقافية والعادات الاجتماعية للسكان المحليين أمراً مهماً بالنسبة إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع السكان.

- يمكن أن تكون جهود بناء السلام طريقة فعالة لكسب تأييد المواطنين المحليين ولزيادة الدعم الأساسي للعملية.

سابعاً: دور الأمم المتحدة في العراق

تحليل تمهيدي

في العراق، تستطيع الأمم المتحدة أن تعتمد على التجارب الغنية والخبرات التي جمعتها من كافة المهمات المذكورة أعلاه. كما عليها أن تستفيد من «دروسها».

١ - خصائص حالة العراق

من المهم تسليط الضوء على مجموعتين بارزتين من الاختلافات بين حالة العراق

وحالات أخرى من النزاع أو ما بعده حيث لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً.

أولاً: يتمثل الوضع الراهن في العراق بوجود حكومة منهارة ودولة محتلة بينما:

- اتسمت أفغانستان بوجود دولة منحلة لها حكومة مركزية (طالبان) معترف بها من قبل ثلاث دول؛ وأجزاء أخرى من الدولة تحكمها قوات (تحالف الشمال).

- لم تكن كوسوفو دولة ولم تكن لديها حتى حكومة محلية ككيان مستقل.

- أما تيمور الشرقية فتوجب بناؤها من «الصفر» وفقاً لمفهوم الدولة.

- أما كمبوديا فلم تكن تعاني من آثار الاحتلال الأجنبي فحسب، بل مزقتها الحروب الأهلية أيضاً.

ثانياً: في الحالات الأربع المذكورة أعلاه، كان للأمم المتحدة صلاحية محددة بشكل جيد نسبياً تمنحها دوراً قيادياً في عملية إعادة الإعمار السياسي مع مسؤوليات محددة وسلطة واضحة لتنفيذ مهمتها. لكن صلاحية الأمم المتحدة في العراق ما بعد الحرب تبقى وفقاً للقرار ١٤٨٣ غير محددة بشكل واضح، فلم تمنح الأمم المتحدة دوراً قيادياً ولا حتى «سلطة واضحة». في الواقع، بينما يتم التأكيد على الطبيعة «المستقلة» لمسؤوليات الممثل الخاص، يطلب من هذا الأخير العمل «بشكل مكثف» مع سلطات الاحتلال التي تتمتع بالصلاحيات القانونية الواسعة «لتعزيز مصلحة الشعب العراقي من خلال الإدارة الفعلية للأراضي العراقية» بعد مناشدتها للإذعان إلى واجبات سلطات الاحتلال بموجب معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ ولوائح لاهاي عام ١٩٠٧.

٢ - فرص الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣

مع ذلك، وعلى الرغم من الصلاحية المطلقة التي لم يسبق لها مثيل والدور القيادي اللذين منحا لسلطات الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً مهماً- وإن لم يكن على الأرجح قيادياً - في إعادة الإعمار السياسي للعراق. إن الضغط الدولي على الولايات المتحدة وبريطانيا يبين أنه لم يتم حصر دور الأمم المتحدة في «تقديم المساعدات الإنسانية»، لا بل تم توسيعه ليشمل «إنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكومة التمثيلية وتجديدها». علاوة على ذلك، تشمل «المسؤوليات المستقلة» التي يتمتع بها الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة مهمة تسهيل «عملية تؤدي إلى قيام حكومة عراقية تمثيلية معترف بها دولياً. بغية تحقيق ذلك، يتوجب على الممثل الخاص أن يعمل «بشكل مكثف» ليس مع سلطات الاحتلال فحسب بل مع «الشعب العراقي» «وغيرهم من المعنيين» أيضاً.

إن من شأن صلاحية واسعة كهذه أن تفتح الباب أمام دور مهم للأمم المتحدة في العراق. مع ذلك، يتوجب على الأمم المتحدة أن تعمل على إظهار أهميتها وقيمة الدور الذي يمكن أن تؤديه نظراً لخبرتها الفريدة في حالات الصراع وما بعدها. كما عليها أن تبين لم تستطع هي دون سواها القيام بمثل هذا الدور مشددة مثلاً على الأهمية الكبرى «لحياديتها» «كميسّر سياسي».

ولكن بغية تحقيق ذلك الأمر، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تطور رؤية تتحدى بشكل مباشر دور سلطات الاحتلال. لا بل عليها أن تقنع سلطات الاحتلال بأنه لا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار السياسي في العراق. بمعنى آخر، لا يمكن تصوير رؤية الأمم المتحدة المقترحة لمرحلة ما بعد الحرب على أنها تعطي دوراً للولايات المتحدة مقابل دور للأمم المتحدة، ولكنها علاقة تكافلية تبين الحاجة إلى الطرفين (الولايات المتحدة - بريطانيا والأمم المتحدة).

على الرغم من الصلاحية المطلقة التي يمنحها قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ «لقوات التحالف»، تبقى الولايات المتحدة وبريطانيا بحاجة إلى مظلة الأمم المتحدة من أجل:

أولاً: تعزيز شرعية أي إدارة أو حكومة جديدة مؤقتة إزاء ما يلي:

- العراقيون أنفسهم.

- بقية الوطن العربي.

- القوى الدولية التي عارضت الحرب على الرغم من موقفها الجديد الذي عكسته الموافقة على قرار ١٤٨٣.

ثانياً: المساعدة على تأمين الدعم الدولي، ولا سيما من دول الاتحاد الأوروبي بغية إعادة إعمار وتأهيل العراق.

٣ - ما يستتبعه دور الأمم المتحدة في العراق

في حال - وعندما - يتم استيفاء الشروط السياسية المذكورة أعلاه، ومع الأخذ بعين الاعتبار فراغ السلطة المحلية الناتج عن انهيار الحكومة العراقية، تستطيع الأمم المتحدة، استناداً إلى خبرتها وتجربتها في حالات صراع أخرى أو ما بعدها، أن تضطلع بدور هام في عملية إعادة الإعمار السياسي. فتستطيع بشكل خاص:

- دعم الوفاق الوطني وتعزيز الحوار والإجماع بين مختلف المجموعات العرقية والدينية العراقية.

- الإشراف على تشكيل إدارة انتقالية عراقية.

- تسهيل تشكيل حكومة تمثيلية شاملة.

- الإشراف على انتخاب جمعية دستورية.

- مشاطرة خبرتها من خلال المساعدة على التخطيط لمؤسسات سياسية جديدة في حالات ما بعد النزاع.

- المساعدة في إعادة بناء المجتمع المدني العراقي عبر تقديم برامج خاصة بهذا الصدد من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

- ضمان أن يكون سلوك القضاء الانتقالي بخصوص مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل نظام صدام موافقاً للقانون الدولي ولمستلزمات العملية المطلوبة.

- كذلك ضمان أن يتم نزع أسلحة العراق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وليس بطريقة عقابية.

وختاماً، إن تنسيق المساعدات الإنسانية هو أقل أدوار الأمم المتحدة في العراق إثارة للجدال من الناحية السياسية. فمحط النزاع هو ما إذا كان يجب حصر دور الأمم المتحدة في العراق بتقديم المساعدات الإنسانية.

أما بالنسبة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، فتستطيع الأمم المتحدة أن تعتمد على خبرتها في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، فضلاً عن تجاربها الدولية الأخرى، من خلال تنسيقها الجهود الإنسانية بشكل ناجح في أفغانستان وكوسوفو مثلاً، بين المنظمات الحكومية الدولية المختلفة وبين هذه الأخيرة والمنظمات غير الحكومية. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تأمين الإعانات المطلوبة، قد يكون دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية حاسماً لإعادة بناء المجتمع المدني العراقي.

في الختام، يعود الأمر إلى الأمم المتحدة لتكسب دوراً لنفسها في العراق. إنها مخولة للقيام بذلك بموجب القرار ١٤٨٣. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تنسيق نشاطاتها مع سلطات الاحتلال، يجب ألا ينظر إليها على أنها تعمل تحت «سلطانها».

يعتمد دور الأمم المتحدة المهم في العراق على المجتمع الدولي بإظهار عدم إمكانية الاستغناء عن دور كهذا. وسيعتمد نجاح هذا الدور على تعزيز «استقلالية» الأمم المتحدة عن سلطات الاحتلال أثناء التنسيق معها.

المنـاقشـــات

رئيس الجلسة

رأى الدكتور نواف أن هناك فرصاً وإمكانيات لا بأس بها لتحسين هذا الدور وللاستفادة من هذه الإمكانية، وبشكل متوازن مع الدور الأمريكي البريطاني وليس بديلاً عنه أو محاولة موازنته بضغط من الجماعة الدولية.

جورج قصيفي

شُنت الحرب ضد العراق خارج إطار الأمم المتحدة ثم شرعت لاحقاً، وأعتقد أن مصداقية الأمم المتحدة في مرحلة تاريخية هي على المحك.

في نظري يجب تركيز طلباتنا من الأمم المتحدة حول نقطتين أساسيتين. النقطة الأولى هي حث الأمم المتحدة من خلال القرار ١٤٨٣ على تنفيذ ما جاء في هذا القرار من ناحية تشكيل حكومة وطنية عراقية. والنقطة الثانية هي الطلب من الأمم المتحدة تشجيع مختلف الفرقاء العراقيين على المصارحة والمصالحة. وبعلمي أن هناك فكرة قدمت من الزميلة الدكتورة علياء الدالي حول هذا الموضوع. يجب دعوة كافة الأطراف العراقيين من دون أي فيتو على أي طرف للمصارحة أولاً حول ما وصلنا إليه، وثانياً للاتفاق على الخروج بنقاط أساسية يتفق عليها العراقيون. هناك قوى أساسية في المنطقة – وعلى رأسها إسرائيل – تسعى إلى تفتيت العراق. يجب وضع هذا المشروع ضمن إطار زمني فلنقل فترة ستة أشهر نتصارح ونصل خلالها إلى استنتاج، ويمكن بعدها أن تليها انتخابات نيابية حرة.

أحد المشاركين

سؤال موجه إلى د. نواف سلام. لقد أوصيت بأن تشرف الأمم المتحدة على أي نوع من الإجراءات الجنائية ضد جرائم الحرب، فهل تعتقد أن على الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات نفسها التي اتخذتها في سابقة محاكمة ميلوسوفيتش وآخرين؟

جورج قرم

عند مقارنة بين الحالة العراقية وحالات أخرى يقول إن حكومة انهارت، وأنا في رأيي أن دولة قد انهارت. ونعود إلى قضية أن الوزارات كلها اختفت ولا يوجد إدارة. وهناك تشابه مع حالة كمبوديا إذا أردنا أن نقارن، لأنه يوجد فرقاء متخاصمون. . . حتى أن أشد الفرقاء المتخاصمين هم الأحزاب الكردية مع الحكومة المركزية.

نقطة ثانية، أنا لا أثق بكلمة مصالحة، إذ لا توجد خصومات بين الشعب العراقي. المصالحة تصلح للبنان، ولكن في الحالة العراقية أنا لا أريد أن نقع في فخ أن نطيّف المجتمع العراقي.

النقطة الثالثة، إن الأمم المتحدة في نظري يجب أن تكون ضمير المجتمع العالمي، وإذا تصرف المحتل بطريقة غير صحيحة يمكنها أن تدق ناقوس الخطر. نحن ننتظر من الأمم المتحدة بالنسبة إلى العراق أن لا تعطي فقط الشرعية، القرار ١٤٨٣ هو شرعن إلى حد ما الحرب والاحتلال حتى يمكننا تسيير الأمور، ولكن هذا لا يعني الأمم المتحدة هنا لتغطية أعمال قوى التحالف في العراق، على العكس يجب أن تأخذ مسافة وتكون ضمير العالم.

أحد المشاركين

المطلوب بالنسبة إلى العراق على مستوى مكوناته والأطراف المكونة ككل اجتماع أن يحدث بينها حوار وقائي وليس علاجياً للمستقبل، وربما يقتضي هذا أن نساعد من غير وصاية في قراءة تجارب صراعية. المثال اللبناني مثلما قدم أمثولة سلبية في الحرب، يمكن أن يقدم أمثولة إيجابية في السلم.

النقطة الثانية، أريد أن أسجل اعتراضاً شكليّاً على عنوان الندوة، في تقديري يمكن أن يكون التعبير الأمثل هو «بعد الحروب»، لأن هناك حرباً داخلية في العراق مستمرة إذا أردنا أن نتسامح هي حرب الدولة على ذاتها وعلى المجتمع، وهناك حروب خارجية حرب العراق على إيران. . . من هنا ما يبدو من ارتياح قوات التحالف إلى اتساع رقعة التخريب في المؤسسات العراقية، والمماطلة في تحقيق المطلوب سياسياً وإدارياً يعني أن تعميم الخراب وإطالة مدته هي مقدمة ضرورية لإطالة زمان إعادة الإعمار والتحكم به، أي إحكام الرهن. طبعاً الأمريكان ليسوا دائماً ضد الوحدة، أنا منحاز للوحدة مطلقاً حتى لو عملها الشيطان. إن المسار العام الجاري هو إعادة تظهير الفوارق الإثنية والإضافة إليها توليد فوارق جديدة برمجتها لاستخدامها في اللحظة

المناسبة لكسر أي إرادة بتنمية ناجعة ضد الاستحواذ العولمي الإمبراطوري الأمريكي الذي يرفض المشاركة.

عاطف قبرصي

هنالك من يصور أن القطاع الخاص يبقى قابعاً في مكانه مقهوراً من قبل الدولة، وأنه عندما ترفع الدولة قبضتها عن هذا القطاع فإنه يتحرك بديناميكية قوية ويأخذ مكانه. أعتقد أن في هذه الصورة بعض التبسيط، وهي ليست الصورة الصحيحة، لأن هناك قدرات غير متوفرة وأن هناك شروطاً غير متوفرة، وأن هناك بنى تحتية يجب أن تتوفر قبل أن يلعب القطاع الخاص دوره. هنالك قضية عن استعمال النفط، أنا لم أقل استعمال النفط وريع النفط كعينة للمحافظة على تثبيت سعر الدينار، وأنا اعتبرته كمثال سيكولوجي كما استعمل في ألمانيا كما ذكرت عام ١٩٢٣، فإن ما ثبت المارك الألماني هو جميع مصادر وثروة ألمانيا. لكن أنا على العكس شددت على أن يكون هنالك صندوق قومي وأن يستفاد من الدول المانحة ومن صندوق النقد الدولي في هذه العملية.

أنا أيضاً أرفض أن يكون هنالك هذا القبول بعدم حصر التعويضات، أنا انتقل من مقولة أن الحق لا يضيع إذا ما بقي هناك مطالب. لماذا وقفت أمريكا وصاغت مشروع خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية بعد تقويض اليابان وألمانيا؟ ولماذا لا نستعمل المنطق نفسه و الطريقة نفسها بأن تكون أمريكا التي هدمت العراق مسؤولة على إعادة تعميره وعلى رصد المبالغ والقدرات والإمكانيات الكبيرة التي للولايات المتحدة في عملية إعادة الإعمار؟

أذكر أيضاً أنني في ورقتي ربطت استراتيجيات التنمية تحت ظل الأزمات بعملية أساسية أن ما بقي لا يمكن أن يكون تنمية، فالتنمية هي مرادفة للحرية، وهنالك ترابط وتزامن ديناميكي مطلوبان أساساً بين متوالية التنمية وبين تناقص الاحتلال، ويجب أن يكون هذا الربط محكماً وإلا فقدت عملية التنمية الاستراتيجية مضمونها وأساسها في هذه العملية.

نواف سلام

إن هناك حاجة للأمم المتحدة، ولا يمكن أن ينمو دور الأمم المتحدة وهناك دولتان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بإمكانهما أن يضعا الفيتو، إذا صور دور الأمم المتحدة كضد لقوات الاحتلال.

وفي ما يتعلق بالإجراءات الجنائية أعتقد أن هناك مسائل راهنة وسريعة، والأمم المتحدة يجب أن يكون لديها عين مفتوحة عليها.

زيد عبد الهادي

أود أولاً تقديم نبذة قصيرة جداً عن قاعدة المعلومات هذه، فكرة القاعدة في الحقيقة نشأت بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وأهدافها جمع المعلومات عن المغتربين العراقيين الذين لديهم الخبرة والاستعداد للعمل في مشاريع إعادة الإعمار لفترة قصيرة أو طويلة بدون مقابل أو بأجور محدودة للمساعدة في إعمار العراق.

أيضاً جمع المعلومات عن الخبراء غير العراقيين من ذوي الخبرة في مجال إعادة الإعمار في بلدان أخرى للمساهمة في مشاريع إعادة الإعمار، وتوفير قاعدة هذه إلى منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومة وأية حكومة عراقية مقبلة لاستخدامها لانتقاء القوى العاملة لمشاريع إعادة الإعمار.

تم فعلاً التطوير البرمجي لقاعدة المعلومات هذه بدعم من الإسكوا من قبل قسم الحاسوب والإحصاء في المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وتتوفر حالياً على موقع انترنت مؤقت، وسيتم خلال وقت قصير جداً نصبها على موقع الانترنت الخاص بالإسكوا وإعلانه بشكل واسع إلى الخبراء العراقيين والعرب والأجانب على أمل أن يتم تجميع الآلاف من الخبرات في المجالات المختلفة خلال فترة الثلاثة أشهر القادمة. ويمكن أن أعرف أي شخص يرغب بقاعدة المعلومات هذه. المطلوب الآن هو دعم هذه القاعدة من خلال الخبراء الإعلاميين، وتزويدها بالمعلومات، وتوفير الدعم المادي للتمكن من ضمان استمراريتها والسيطرة النوعية على المعلومات الموجودة فيها. وإن شاء الله خلال فترة قصيرة ستكون متوفرة للجميع. فقط أريد أن أريكم شيئاً واحداً هو الـ «Registration Form» التي استعملت لقاعدة المعلومات هذه حيث يتمكن أي شخص من خلال الانترنت أن يدلي بمعلوماته، وأيضاً يمكن أن تتضمن السيرة الذاتية التفصيلية للخبير. وفي الحقيقة هذه تعتمد على سرعة الانترنت المتوفرة، ومن الممكن أن تأخذ وقتاً لكي تظهر، وشكراً.

حسن الشريف

أود أن أذكر أن مشروع القاعدة هو في الحقيقة مشترك مع البنك الدولي بمشاركة مباشرة مع الدكتور عمر رزاز الذي سعى إلى إيجاد المبلغ الأولي مع الإسكوا. ونأمل أن يكون شريكنا لاستكماله إلى نهايته، وستطرح هذه القاعدة بكامل تفاصيلها لمن يرغب في الجلسة الخاصة بين المشاريع الأخرى.

سيدي الرئيس لدي بعض الملاحظات الفورية. عندنا الآن في العراق احتلال قانوني وغير شرعي، ولذلك يجب أن نفرق بين قانونية الاحتلال نظراً لكونه ناتجاً عن قرار لمجلس الأمن، ١٤٨٣ وهذه المفارقة مهمة وأساسية لأنها تستتبع بعض التوضيحات عن الحالة العراقية في المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة.

النقطة الثانية يجب علينا أن نحدد من هو المحتل، هل الولايات المتحدة هي سلطة الاحتلال؟ صحيح أنها هي السلطة القائدة في الاحتلال، فما هو دور المتحالفين مع الولايات المتحدة في الاحتلال؟

ثانياً الاحتلال عملية عسكرية تؤدي عادةً إلى نتيجة بالنسبة إلى القطر الذي يُحتل، ما هو العراق اليوم؟ هو تحت الاحتلال ولكن هل أصبح العراق مستعمرة للتحالف؟ أو هل أن ما ادعته الولايات المتحدة بأن دخولها وغزوها للعراق كان عملية تحرير؟ إذاً الاحتلال يؤدي إلى نتائج قانونية هي إما نوع من الاستعمار أو في أحسن الأحوال نوع من الامتداد، أما إذا كانت عملية تحرير فذلك لا يوجب مسبباً للاحتلال. هذا الالتباس المقصود الذي تعمدته الولايات المتحدة بالقول إنها غزو أو عملية عسكرية لتحرير العراق، تحريره من نظام يستوجب نظاماً بديلاً سريعاً إما تحت إشراف الأمم المتحدة كما حصل في كوسوفو أو أن يكون هناك نظام تتراجع فيه سلطات الاحتلال. إذاً هذا الوضع ليس مضموناً، لا نعرف مدى الوقت الذي سيستغرقه هذا الاحتلال، ولا نعرف النتيجة الوصفية التي نستطيع أن نصف بها ما هو حاصل في العراق اليوم، لأن الاحتلال ليس إلا حالة تنفيذية إجرائية، فما هو العراق اليوم؟ هذا السؤال يجب أن نجيب عنه، ولا نستطيع نحن هنا في هذه الندوة أن نجيب عنه لأنه يقتضي في نهاية الأمر إعادة النظر في القرار ١٤٨٣ كمحاولة دولية لاستصدار قرار آخر يوضح هذه الإشكالية القانونية الناتجة والتي أسماها الدكتور جورج قرم بالفراغ القانوني.

النقطة الثالثة التي أعتقد أن علينا أن نتوقعها وهي نقطة فيها نوع من التفاؤل النسبي. إن ما هو حاصل اليوم داخل بريطانيا وإلى حد أقل داخل الولايات المتحدة هو بدايات التحقق بأن المسبب لهذا الغزو، أي التفتيش وإيجاد أسلحة الدمار الشامل، هو لغاية الآن يبدو غير وارد.

النقطة الأخيرة، صحيح يجب أن يحاكم الذين أجرموا بحق الشعب العراقي في المحكمة الجنائية الدولية. المشكلة أن السلطة المحتلة الرئيسة، الولايات المتحدة، لم توقع ولا تؤمن وتريد استثناء من أن يكون لهذه المحكمة صلاحيات. هل الدول العربية مستعدة لأن تقوم بدراسة لهذه الحالة الطارئة الممكنة؟ عندئذ نستطيع أن نفعّل

الجامعة العربية من حيث إنها سوف تقيم مكتباً للشؤون العراقية، وعندنا أيضاً صلاحية الجامعة العربية من خلال بدء التعاون مع الأمم المتحدة، وأن تفعّل دور الأمم المتحدة.

نبيلة صعب فتح الله

رغم الاعتقاد الكبير بأن الخصخصة هي مفتاح التنمية فإنني أقول وبصراحة بأن الخصخصة هي مشروع يلائم الدول المتقدمة، إلا أنها في نظري لا تلائم المجتمعات الأقل تقدماً، ولا سيما مجتمعاتنا العربية، فما بال مجتمعات لا يوجد فيها دولة كالعراق حيث تسيطر عليها الدولة المحتلة، لذا فالخوف كل الخوف من التكلم عن الخصخصة الآن.

فاروق مولوي

أريد أن أتعرض بشكل خاص لحالة الصومال التي كنت مشاركاً فيها بصفة مباشرة كمدير للشؤون العامة، والتي كانت ناجحة سياسياً وناجحة اجتماعياً إلى أن دخلت القوات المسلحة الأمريكية مباشرة لإلقاء القبض على الجنرال عيديد، الأمر الذي أدى إلى إلقاء كل عمليات الأمم المتحدة هناك في حالة من التمزق، وفي النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية.

الأمر الآخر أن هناك الآن دعوات جادة داخل الكونغرس الأمريكي لتدخل الأمم المتحدة وأيضاً لقوات من حلف الأطلسي، وكلنا نعرف أن ألمانيا وفرنسا أوضحتا أنهما لن تشاركا إلا بناءً على تفويض من مجلس الأمن. ينبغي إذاً أن نؤكد مراراً وتكراراً أن هذه عملية لا يمكن أن تتولاها دولة واحدة مهما كانت قوتها.

خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس. بسبب الوقت المحدود سأحاول أن أركز على عدد محدود من النقاط.

١- ابتداءً أمريكا جمعت المجد من أطرافه، لأن صلاحيات قوات الاحتلال محددة في اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ واتفاقية جنيف ١٩٤٩ والتعديل الذي حصل في عام ١٩٧٤، وبموجب هذه لا تستطيع سلطة الاحتلال أن تغير نظاماً قانونياً في البلد المحتل، لكنها أعطيت صلاحيات بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ بأن تتصرف كما تشاء وقامت بتجميد النظام القانوني في العراق عدا قانون العقوبات، وجمعت بيد شخص

واحد (السيد بريمر) جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٢- لقد تبين الآن بما لا يقبل الشك أنه لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق. كانت حجتهم أنهم كانوا يريدون أن يقابلوا العلماء العراقيين المعنيين بتلك الأسلحة. وقد اتصلوا بعد احتلال العراق بكل الأشخاص الذين كانوا يريدون الاتصال بهم، ومع ذلك لم يعثروا على شيء منها.

وحتى بريطانيا، فقد كان بلير نفسه قد صرح بأنه سيجد أسلحة دمار شامل، ولكنه يتحدث بعد احتلال العراق عن أنهم سيجدون «برامج» وهذه قضية مختلفة، لأنه أخذ موافقة من مجلس العموم البريطاني على الاشتراك في الحرب على العراق على أساس أنه لا يزال يخفي أسلحة دمار شامل وأنه يمكنه في خلال ٤٥ دقيقة استعمالها، ولذلك فهي تشكل خطراً على أمن بريطانيا . .إلخ. كما أقر كذلك أنه أخذ قرار الحرب قبل أن يأخذ موافقة مجلس العموم.

أما الأمريكان، فابتداءً من بوش الذي ثبت أنه كان كاذباً في ما قاله في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير الماضي (٢٠٠٣)، كما كان كولن باول وزير الخارجية كاذباً أيضاً في التقرير الذي قدمه لمجلس الأمن واستند فيه إلى معلومات وحجج تبين في ما بعد للجان التفتيش أنها غير صحيحة.وأخيراً رامسفيلد نفسه الذي كان أكبر الكذابين، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على ما يقوله ويوجهه من تهم.

٣- وكما يقول الدكتور جورج قرم، فإن الأمريكان، وعند احتلالهم للعراق، لم يقضوا على النظام فقط، بل قضوا على الدولة العراقية نفسها، فقد فككوا الدولة العراقية وأنهوها، وحلّوا الجيش وقوات الأمن، وسمحوا بنهب الإدارات الحكومية وحرقها، وبذلك أنهوا الدولة العراقية ليحاولوا إعادة تشكيلها كما يريدون .

٤- وفي هذا المجال لا أعتقد أنه يمكن عمل تنمية أو أي إعادة بناء في ظل الاحتلال. كما أعتقد أنه لن يحرر العراق إلا العراقيون، ولا يستطيع العراق أن يعتمد، بناء على تجربته على موقف الآخرين من الحرب، أوعلى مساعدات عربية أو دولية. القضية قضية مصالح، والأنظمة العربية، كما قلت سابقاً، هي بين خائف وساكت ومتواطئ علناً أو سراً. لكن هذا لا يعني أن العراقيين يجب أن لا يساهموا في إعادة الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية من كهرباء وماء. . إلخ.

٥- كما أرى أن لا يتعاون الأفراد والقوى السياسية الوطنية مع السلطة المحتلة لكي تساهم في خروج المحتل في أسرع وقت ممكن. هناك مؤشرات في الأيام الأخيرة

أنه، ونتيجة للضحايا البشرية التي تكبدها الأمريكان، إلى أن أمريكا تريد إشراك قوة أخرى من الأمم المتحدة أو حلف الأطلسي، أو من دول أخرى، حتى توزع الضحايا على عدد أكبر من الجيوش وأن لا تنحصر في الجيش الأمريكي فقط، فهل هذا مقدمة لإنسحاب من العراق وتسليم السلطة إلى الأمم المتحدة؟ كما كان هناك بالأمس وفد سري أمريكي في زيارة إلى مصر للمباحثات مع الرئيس المصري حول إمكانية مشاركة العرب في هذا المجال، أي نوع من المشاركة؟ ولكنه لم يعلن شيء عن نتيجة ذلك، وهناك بعض التصريحات من بعض المسؤولين العرب إلى أن العرب لن يساهموا بقوى عسكرية مع جيش الاحتلال.

كما ظهر ممثل الأمم المتحدة في العراق السيد سيرجيو دي ميليو(*) أول أمس في مقابلة خاصة مع تلفزيون الجزيرة، كما ظهر أمس في قناة أبو ظبي، وقال بصراحة واضحة إنه ليست لديه أية صلاحيات محددة، وأن دوره هو بقدر ما يستطيع أن يقنع «الإمبراطور بريمر» ببعض الأشياء.

وينطبق الأمر نفسه على دور بريطانيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اتصل الدكتور عدنان الباجه جي بالشيخ زايد وبناء على طلبه كلم الشيخ زايد السيد جاك سترو وزير خارجية بريطانيا ليقنع السيد بريمر بالموافقة على تغيير اسم المجلس من «المجلس الاستشاري» كما كان الأمريكان يريدون أن يسموه إلى «المجلس الحاكم» وأن يسرعوا في إعلان ذلك. فدور البريطانيين كذلك هو دور الإقناع.

٦- أعتقد أنه لا سبيل لإعادة إعمار العراق ولإعادة الدولة العراقية كاملة إلا من خلال تحرير العراق من قوات الاحتلال، وتسليم السلطة الانتقالية إلى الأمم المتحدة. وأمام الأمم المتحدة خيارات مختلفة، فإما أن تأخذ بدستور ما قبل ١٩٥٨(**) وتحذف منه الأجزاء الخاصة بالملكية وغير ذلك مما لا ينطبق على الأوضاع الحالية، وهو نظرياً دستور جيد يمكن تطبيقه، أو أن تعين شخصاً كرئيس وزراء ويؤلف وزارة من التكنوقراط تتولى المسؤولية، والعراق مليء بالشخصيات، شخصية مثل السيد ناجي طالب، وهو من الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، وكان وزيراً في أول وزارة في العهد الجمهوري، كما كان رئيساً للوزراء خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، وهو شخصية من أصل شيعي، لكنه قومي عربي وله شعبية ويمكن أن يشكل وزارة تكنوقراط. المهم أن ينتبه العراقيون والعرب إلى أن لا تقوم

(*) توفي بحادث انفجار سيارة ملغومة أصابت مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

(**)ما قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨.

سلطة الاحتلال الأمريكية بالدخول في اتفاقات والتزامات تكبّل العراق لسنوات طويلة قادمة، وبخاصة في ما يتعلق بالسياسة النفطية، أو السياسة الاقتصادية عموماً وغير ذلك من الالتزامات ذات الأثر الطويل الأمد.

٧- أحب أن أشير أيضاً إلى ما يتعلق بالعلماء العراقيين. ففي ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل في العراق، كانت أمريكا تخشى من المستقبل وتقول إنه توجد عقول علمية عراقية صنعت تلك الأسلحة فإذا ما رفع الحصار وتوفرت للعراق عوائد النفط فيمكنه عندها أن يعيد صناعة أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي كانت هناك محاولات مستميتة من الولايات المتحدة لتقديم إغراءات لبعض العلماء العراقيين حتى يذهبوا لأمريكا، وأعتقد أن هذا التوجه موجود الآن ويجب العمل على منعه.

٨- إنني لا أعتقد أن العراق، حتى بوضعه الحالي، بحاجة إلى خبراء لا من الأمم المتحدة ولا من غير الأمم المتحدة، هذا ناهيك عن الكفاءات العراقية في الخارج التي يمكن أن تعود. فلا يوجد في أي دائرة من دوائر الأمم المتحدة في أي حقل كان من هو أكثر كفاءة مما هو موجود في العراق، وبالتالي يجب أن لا نتوقف عند هذا الموضوع كثيراً.

٩- في ما يتعلق بالموضوع الذي أثاره أحد الإخوان وسماه «المصارحة والمصالحة»، هناك حاجة إلى مصالحة وطنية لأن قوات الاحتلال بدأت بداية خاطئة بتحريم حزب البعث جميعاً بدون استثناء، كما صدرت تصريحات حول اجتثاث حزب البعث. ومع أن قوات الاحتلال الأمريكية تدعي أنها قادمة لتعطينا الحرية، فقد أصدر السيد بريمر قراراً بأنه لا يجوز نشر شيء في الإعلام ضد القوات المحتلة، ولا يجوز التحريض على المقاومة. هذا جزء من القضية. وفي ما يتعلق بالمصالحة، أنا أعتقد أن هناك حاجة إلى تعاون القوى الوطنية في ما بينها من خلال أية صيغة مناسبة. وأنا هنا أفرق بين «القوى الوطنية» و«القوى العميلة المتعاونة مع أمريكا» التي جاءت معها على ظهر الدبابة. مطلوب من القوى الوطنية أن تجتمع في ما بينها، وتعمل جبهة وطنية وتطرح برنامجاً. وأنا أعتقد أن القضية قضية وقت. هناك من يمارس الآن مقاومة مسلحة، وهناك من يمارس مقاومة سلمية. . ولكن مع الزمن سيصل إلى النتيجة نفسها وهي أن كل المحاولات الأخرى لن تجد نفعاً.

١٠- لا يمكن الآن الكلام عن الديمقراطية والعزل السياسي في العراق في وقت واحد. فلا شك في أن هناك جرائم قام بها عدد من المسؤولين في حزب البعث، ولكن لا نستطيع أن نبدأ من عام ١٩٦٨، بل يجب أن نبدأ من عام ١٩٥٨ ابتداءً من الجرائم التي حصلت ضد النظام الملكي، الناس الذين قُتلوا وكل الاعتداءات التي

حصلت. كما يجب أن نشمل جرائم عام ١٩٥٩ والمجازر التي حصلت في الموصل وكركوك وغيرهما. وفي ما بعد ما حصل من جرائم خلال عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ وما بعدهما. وبالتالي فإن أية محاولة لمعاقبة الذين اعتدوا على حقوق الإنسان يجب أن تشمل من عام ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر بما في ذلك ما ارتكب من جرائم بعد احتلال العراق. يبقى كيف نتعامل مع تلك الجرائم؟ هذا ما يجب أن يقرره الشعب العراقي. فيجب أن يعطى الفرصة لأن يناقش هذا الموضوع، وأن يكون هناك استفتاء حوله، ويمكن أن تطرح آراء مختلفة. هناك تجارب مختلفة في العالم: هناك ما تم مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تمت إقامة محاكم خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الرئيسيين، وهناك طريقة جنوب أفريقيا التي اتبعت طريقة «المصارحة والعفو» حيث يعفى عن الشخص بعد أن يعترف علناً بالجرائم التي ارتكبها. كما أن هناك طريقة شمال إيرلندا وطريقة لبنان حيث تم العفو العام عن الجرائم السابقة. فهناك طرق مختلفة لمعالجة ذلك. ويمكن للذي عنده شكوى الآن أن يقدم شكواه وتتم التحقيقات. كما أن هناك حاجة إلى محكمة عدل دولية أو عربية تضم كفاءات قانونية تكون مستقلة لأنه للأسف الشديد من الصعب إنشاء قضاء عراقي مستقل في الوقت الحاضر. وبعد أن تُشكل حكومة وطنية ويتم انتخاب المجلس التأسيسي فإن المجلس المنتخب من الشعب هو الذي يقرر كيفية التعامل مع هذه الجرائم سواء ارتكبت من قبل القوميين أو الشيوعيين أو البعثيين أو الأكراد.. إلخ. ولكنه يجب أن لا يحدث عزل سياسي كامل، فأنا أعتقد أنه لا يمكن أن يحمّل حزب البعث كله، سواءً في العراق أو في غير العراق، مسؤولية ما تم من تعديات على حقوق الإنسان، كما لا يمكن أن يُحمل الحزب الشيوعي العراقي كله مسؤولية الجرائم التي ارتكبت عام ١٩٥٩ في الموصل وكركوك، وينطبق الامر نفسه على الأحزاب الكردية وغيرها.

أحد المشاركين

حول موضوع الأمن الدولي والاقليمي والوطني، الأمن الدولي يتطلب من المنظمات الدولية والاقليمية الطلب إلى قوات دولية وإلى جامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية أيضاً تأمين قوات أمنية اقليمية، إلى جانب إعادة بناء نواة أساسية للأمن الوطني العراقي، لأنه هو الأكفأ في المساعدة على إعادة الإعمار.

أما الناحية الدبلوماسية، فإن للتعويضات أصولاً، وهناك دبلوماسية التعويضات والمنظمات الدولية والاقليمية قد تكون المهمة الأساسية لهذه المنظمات هي المطالبة بالتعويضات ودراسة التعويضات. والدرس من الحرب العالمية الأولى والثانية للألمان هو الدرس الواضح لإسقاط الديون عن الدولة الألمانية، وهذا ما يجب أن يتم في العراق لأنه حّمل خسائر باهظة زوراً وبهتاناً.

جيم كاريديانيس (عضو في البرلمان الكندي)

لا بد من تمكين الأشخاص العراقيين – ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية – الذين يعيشون في بلدان مثل كندا والولايات المتحدة وبريطانيا من أن يعودوا إلى العراق للمساهمة في عملية إعادة البناء. ولا بد من أن يكون هناك برنامج تابع للأمم المتحدة أو للبلد الذي يقيمون فيه لتمكينهم من عمل ذلك. إن بعضهم إما يتولى وظائف من نوع قيادة سياسات الأجرة أو تسليم وجبات البيتزا إلى المنازل، أو هو عاطل عن العمل، على الرغم من أن الكثيرين يحملون درجات دكتوراه مثلاً. فإذا كان بلد مثل كندا يريد أن يسهم بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عملية إعادة إعمار العراق، فلا بد أن تنبه إلى أن بالإمكان إنفاق جزء من هذا المبلغ داخل كندا نفسها لإعداد هؤلاء العراقيين فيه للعودة إلى العراق لبناء بلدهم.

علياء الدالي

عندما تظهر الحقيقة ننتقل إلى مرحلة الوفاق. والوفاق يجب أن يكون عن طريق إطار قانوني يحدد أين المسؤولية، من المسؤول، وكيف يحاكم، وما هي التعويضات التي تعطى للناس التي تأذت وأجحفت حقوقها. والآن ما يحدث في العراق، وبالمناسبة هذه الفكرة ليست فكرتي أنا، الفكرة من عدة جماعات عراقية وليس مني أنا كفرد، ما يحصل الآن في العراق بالوسط والجنوب أن العشائر أخذت هذه الفكرة وأصبحت تطبقها بنفسها حسب النظام العشائري الموجود وهو اسمه الفصول. الفصول تأخذ أنت الشخص التي تتصور أنه مرتكب جرائم معينة والعشيرة تحاكمه ثم تحدد ما يترتب عليه بما في ذلك التعويضات. هذا لا بد أن يوضع في إطار قانوني. نريد أن نؤسس لجنة الحقيقة والوفاق، لتطبيق الفكرة بشكل يرضينا كعراقيين وليس أي جهة خارجية.

منى فياض

إن فكرة المصالحة غير مناسبة في هذا المكان، فكرة المحاسبة هي المناسبة لأنه ليس كل بعثي مداناً، ومن أجل ذلك أتابع فكرة الدكتورة علياء أن تكون هناك محاكمة للأشخاص الذين يتأكد أنهم قاموا باعتداءات نشطة ضد المواطنين، ومحاكمتهم في أماكن ضمن الإطار القانوني وقيامهم باعتذار ومكاشفة من الضحايا، لأنه إذا لم نعترف بالضحية أنها ضحية سيبقى الكثير من المشاكل في العراق، وهذا من ضمن مفهوم إعادة التأهيل بالشكل العام الذي من المهم التركيز عليه.

رمزي سلمان

يجب محاسبة كل العراقيين الذين قاموا بعمل سيىء ضد آخرين، وفي الوقت نفسه يُطرح السؤال: من الذي سيحاسب الأمريكان؟

العراق لا يحتاج إلى مساعدة مادية أو بشرية، العراق كل ما يريده الأمان، وأن يترك لوحده لتدبير أموره، وأنا أتصور أن الأمم المتحدة تحتاج مساعدة أكثر من العراق. نحن كلنا نعترف بأننا في عصر قانون القوة وليس قوة القانون. فأصبح الكلام عن الشرعية موضوعاً ثانوياً. نحن نريد أن ننجح مثلما كانت كل المؤتمرات التي حصلت حول القضية الفلسطينية لأكثر من خمسين سنة.. العراق تهدم في أجزاء كبيرة منه، والأمر هنا هو أمر جذري. كل ما نريده هو أن نساعد الأمم المتحدة على أن تصبح هي الأمم المتحدة وتحقق الأهداف التي انشئت لأجلها.

هاني فحص

لا أقول «حلُّوا عن العراقيين»، لا أقول دعوا العراقيين، ولكن يجب أن نسمع الصوت العراقي بكل إيقاعاته وكل ألوانه، يجب أن نتعلم منه، من وجعه ومن شوقه، من ماضيه الجريح ومن مستقبله الصعب بلا تسهيل للأمور.. وشكراً.

كامل العضاض

هناك نقطتان أود أن أعلق عليهما: أولاً: إن دور الأمم المتحدة يتحدد وفقاً لميثاقها وأهدافها ومنها فض النزاعات وتحقيق السلام وتحقيق تنمية متوازنة مستدامة وتحقيق سعي الشعوب من أجل الازدهار والتقدم وحقوق الإنسان. هذه الأهداف تفرض على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً مهماً في القضية الماثلة في العراق. وأعتقد أن توصية تخرج من هذا المؤتمر إلى حث الأمم المتحدة لتفعيل دورها والمشاركة الفاعلة في الاشتراك في المرحلة الحالية المؤقتة ليس فقط لإعادة إعمار العراق وإنما لإعادة بناء الحياة السياسية تتفق وتتساوق تماماً مع منظور المطامح الوطنية والقومية للعراق.

كان الاستعمار التقليدي هو استعمار لنهب موارد الشعوب. لكن هذا المفهوم التقليدي الآن - ما عدا بعد الإرهاصات القائمة الآن بالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي - قد ولى وانتهى. لماذا؟ لأن الاستعمار التقليدي أي وجود قوات أجنبية مكلف اقتصادياً، ومكلف بشرياً، ومكلف أخلاقياً، وغير شرعي وغير قانوني، وبالتالي مكافحته تحسم لمصلحة الشعوب بكل الأحوال. إنه في رأيي احتلال لبناء استراتيجية الرأسمالية العالمية الجديدة، أي أن هناك مقولة للينين معروفة أن

«الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية»، لكن الحقيقة التي صارت في سياق التاريخ أن الاستعمار القديم بذر بذور نشوء رأسمالية جديدة. الرأسمالية الجديدة القائمة على الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تريد أن تضمن تدفق النفط، تريد أن تقيم نظاماً خصوصاً بعد ١١ أيلول/ سبتمبر بلا قطاع طرق كما تسميه، بلا أنظمة مغلقة وسلفية ومظلمة وكارهة، ولكنها في الحقيقة سوف تجبر على التخلي عن العراق. وأعتقد أن الموقف من المحتلين يعتمد اعتماداً كبيراً على العراقيين ووحدة الفصائل السياسية في العراق. وأنا أعتقد أنه يوجد عقل كاف في العراق لبناء عراق جديد ونظام سياسي جديد. إن العراقيين يعرفون أن المحتل يجب أن يخرج، وسوف يخرج.. وأعتقد أن مستقبل العراق سيكون مزدهراً.

جعفر ضياء جعفر

لدي ملاحظة أو ملاحظتان على شكل توصيات، ولكن تم التطرق إليهما.

الملاحظة الأولى، عدم جواز التصرف بالنفط العراقي أو باحتياطاته النفطية وثروته المعدنية وثرواته الأخرى من قبل قوات الاحتلال أو أي طرف آخر، وترك هذه الأمور لحكومة وطنية منتخبة ديمقراطياً من الشعب العراقي. الملاحظة الثانية، عدم خصخصة أي جزء من منشآت القطاع العام من قبل قوات الاحتلال أو أي طرف آخر، وترك هذه الأمور للبت بها لحكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً من الشعب العراقي.

فرهنك جلال

لاحظت من جميع المداخلات أن هناك مبالغة كبيرة في أن الدولة العراقية والحكومة العراقية والمجتمع العراقي انهار وانتهى وذهب، هذا كلام غير صحيح. في الوقت الحاضر أجزاء كبيرة من العراق، ومحافظات كثيرة في العراق ما زالت فيها الدولة والمدارس والمستشفيات والشرطة وكل شيء، ليس فقط في المناطق الشمالية بل في المناطق الجنوبية والوسطى وحتى داخل مدينة بغداد هناك مناطق كثيرة آمنة وليس عليها خوف. وعلى كل حال نتمنى ونتوقع أن تعود الأوضاع إلى حالة شبه طبيعية في المستقبل القريب وإلى طبيعية في المستقبل المتوسط. القوانين موجودة، أملاك تباع وتشترى وتسجل عند حاكم العدل. كل هذه الأشياء حقيقة، مع ذلك هل نحن راضون عن هذا الوضع؟ بالطبع لا. هل نحن مع الاحتلال؟ بالتأكيد لا. هل نعمل لتقصير فترة الاحتلال؟ طبعاً نعم. هل يجب أن نتعاون مع بعضنا؟ بالتأكيد. لكن أن أقول إنه لا يمكن عمل شيء إلا بزوال الاحتلال، فهذا غير صحيح. أنا أؤيد القيام

بكل أعمال الدراسات التي تقوم بها الإسكوا ومنظمات الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين في إعادة إعمار بلدهم.

الكلام على إعادة الإعمار في ظل الاحتلال - عندما يقال إن الأمور تسير بشكل طبيعي في بعض المناطق الهادئة - يعني أن الشعب العراقي يتقدم هذه الظاهرة، وأنه توجد إمكانية لإعادة الإعمار في ظل الاحتلال، وكأن الاحتلال شيء عرضي في تاريخ الشعوب يمكن أن يتأقلم معه، وبالتالي بالنسبة إلينا كمؤرخين هذه ظاهرة غير مقبولة على الإطلاق. ونعود إلى مقولة مالك بن نبي حول قابلية الشعوب للاستعمار. هل الشعب العراقي قابل للاستعمار أو لعودة الاستعمار إلى بلده، والجواب طبعاً بالنفي.

النقطة الثانية، هذه الكعكة العراقية التي يتم الكلام عليها حول إعادة الإعمار: بلد فيه دفق كبير من النفط، يعوم على النفط ولكن على أرضه يعيش أكثر من ٢٣ مليون إنسان، وعنده مشاكل هائلة منها ما له علاقة بالاحتلال ومنها ما له علاقة بالنزاعات الداخلية، والبنية الاجتماعية مهدمة والمجتمع الاقتصادي مهدم. وبالتالي هل هذا الشكل الموجود الآن في العراق قادر على إعادة تجديد بنية المجتمع العراقي؟ هذا سؤال أساسي. هل العراقي المقيم الآن في الخارج يتحمس للعودة إلى داخل العراق؟ هل الرساميل العراقية تقبل بالعودة إلى العمل داخل المجتمع العراقي وكأن شيئاً لم يكن؟ كيف ستكون عملية إعمار وخصخصة وما شابه والتصرف بأموال النفط وغيرها؟

النقطة الثالثة هي المستثمر الذي أتى من الخارج. وأنا قرأت مقالة منشورة في جريدة **الخليج** مترجمة عن مستثمر ربما ياباني، يقول إن المستثمر الذي يأتي إلى العراق يجب أن يدفع يومياً أكثر من ١٥٠٠ دولار للحارس الشخصي حتى يتمكن أن يتجول داخل العراق. هل هذه الظروف ملائمة للإعمار؟ ملائمة لعودة المستثمرين؟ ملائمة لعودة الرساميل الخارجية التي توظف في داخل العراق؟ من ناحية أخرى عملية النفط الذي كتب كثيراً أنه سيكون سلاحاً في يد الأمريكان لتأديب أوروبا من جهة وتأديب اليابان من جهة أخرى، هل تستطيع أمريكا بهذا الشكل من الحكم أن تستخدم النفط العراقي لتأديب اليابان وأوروبا وغيرهما؟ وهل من الممكن أن تنسف الأنابيب في أي لحظة، وأن يعطّل بشكل يومي عبر مقاومة تتزايد؟ إذاً هنا في التوصيات أعتقد أنه يمكن التركيز كما سبقوني في القول، أن كل قرار يتخذه الأمريكيون له علاقة بالنفط أو بموارد العراق يعتبر غير شرعي، لأنه لا يحق لهم أن يلزموا العراق أو يستخدموا موارد العراق في أية اتفاقيات لا تؤهلهم لذلك، والتمسك بالأمم المتحدة على أساس أنها الحل الأفضل المتاح الآن بالنسبة إلى العراقيين، وشكراً.

أنطوان حداد

هذه حالة ليست غير مسبوقة.. أي احتلال يليه تشريع قانوني، يعني على بعد عشرات الكيلومترات من العراق هناك تجربة تاريخية مماثلة وإن كانت من حقبة تاريخية أخرى. خلاصة الأمر أن خلال تلك الفترة التي هي مزيج في لبنان وسوريا من التعاون والمقاطعة والتعاون السلبي والمقاومة لم تتوقف عجلة التاريخ. لا أقول إن المحتل لا يخرج بالمقاومة، إنما المحتل الفرنسي دخل بمعادلة جيوستراتيجية وخرج بمعادلة جيوستراتيجية عندما تبدلت تلك المعادلة. دعونا لا نغفل المعادلة الجيوستراتيجة التي أدخلت الأمريكي إلى العراق.الظروف الدولية أمنّت هذا الدخول. وبانتظار أن تنضج المعطيات الجيوستراتيجية على الصعيد الاقليمي والدولي، هناك قطر عربي اسمه العراق قد يضطر لبضع سنوات أن يتعايش مع وجود أمريكي في داخله. أهم ما في الأمر أن يدرك العراقيون أن عليهم إزالة هذه المسألة بأعلى درجة من الحوار في ما بينهم، وأنه يعود إليهم بالدرجة الأولى أن يضعوا سياسة وطنية للتعامل مع هذا الأمر.

أحد المشاركين

خمسة أيام في هذا المؤتمر، لم ينتقد أحد النظام البائد في العراق، إلا بشكل أو بآخر من بعض أشخاص. كل النقد كان موجهاً إلى أمريكا، وأمريكا ليست ملاكاً بدون شك. ولكنني أقول بصراحة إن هذ النظام الذي كان قائماً في العراق لم يكن له سوى أمريكا حتى تزيحه من أمام الشعب العراقي.

في ما يتعلق بموضوع الأمم المتحدة كيف يمكن أن نطلب من أمريكا، وقد تحملت كل هذا العبء الدولي وهذه المخالفة الدولية الرسمية والشعبية أن تقول لهذه المنظمة تفضلي لتحكمي وأنا خارج هذا الجو؟

خير الدين حسيب

سيدي الرئيس، إن موضوع ما قام به حزب البعث وغير حزب البعث لم يكن مطروحاً. لكني أريد أن أخبر الأخ المتكلم الأخير أن خير الدين حسيب كان من أول ضحايا حزب البعث بعد عام ١٩٦٨. فقد بقيت حوالى سنتين ونصف في السجن بدون محاكمة، وتعرضت إلى أنواع التعذيب الذي لا تزال آثاره موجودة، وبعدها وفي سنة ١٩٧٤ طلب مني مغادرة العراق ولا أزال خارج العراق. أنا لا أتكلم عن حزب البعث، لكن حزب البعث تعلّم العنف من غيره، تعلّم من ممارسات بعض

الشيوعيين في عام ١٩٥٩، وتعلم من ممارسة بعض الأكراد أيضاً وغيرهم. لقد مارست كل هذه القوى العنف وارتكبت جرائم باسمها جميعاً وكما يقول السيد المسيح «من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر».

بالنسبة إلى أمريكا، الأخ يريد أن يشكرها على تحرير العراق. أمريكا هي التي ساهمت من خلاله عبد الرزاق الفانك وزمرته في انقلاب عام ١٩٦٨، وهي التي شجعت (مع بعض العرب) النظام وتعاونت معه في الحرب مع إيران، ولكنها غيّرت موقفها بعد ذلك لأسباب استراتيجية بعد أن استطاع العراق أن يطور نوعاً من الردع لإسرائيل وللاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. **أنا لا أدافع عن حزب البعث**. . . **أنا أدافع عن وطن اسمه العراق.**

عمر رزاز

أريد أن أركز على قضية توقيت هذه الورشة، فالعديد من الأخوة والأخوات تساءل عن فعالية لقاء كهذا في الوقت الذي لا يزال الاحتلال فيه قائماً، ولا يزال هناك سفك للدماء، وعدم استقرار. وهناك برنامج، وخطة عمل، رؤية مستقبلية لخروج الاحتلال، وطبعاً كل هذا منطقي ونتفق معه. بالإضافة إلى ذلك هناك من طرح أنه ليس بمقدورنا طرح الأسئلة التي تطرحها هذه الورشة إلا بعد نشوء الدولة. في نظري إذا أحجم المثقف وخصوصاً المثقف العراقي عن الخوض في هذا الحوار عن طبيعة الدولة عن دورها عن العلاقة التي تحكمها بالمواطن والقطاع الخاص والموارد الطبيعية، سيخوض فيها غيره، وستبدأ المؤسسات والهياكل في الظهور. وبالعكس إذا تمكن المثقف من بلورة موقف متجانس حول ما يريده من المستقبل في العراق سيصبح من الصعب جداً تجاهل هذا الإجماع عن المستقبل. فربما هي دعوة إلى النظر إلى المستقبل فلا بد أن يتبع ما جرى في هذه الورشة ربما بمبادرة عراقية لا من البنك الدولي ولا من الأمم المتحدة لخوض حوار حول العقد الاجتماعي، حول النفط وإدارته وملكه، حول دور القطاع الخاص، ونحن يمكن أن نكون من الجالسين المستمعين لحوار كهذا، وشكراً.

رئيس الجلسة

يجب حينما نصل إلى التوصيات أن تكون هناك توصيات سياسية موجهة إلى مجلس الأمن، وبعض التوصيات التنفيذية تحت سقف القرار السياسي توجه إلى الأمانات التنفيذية ومنها الإسكوا، التي تستطيع مع بعض المنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي أن نأخذ من توجهاتكم ما نستطيع أن نقوم به في المرحلة الحالية.

الحاضرون مقتنعون بأن الدور الأساسي لإعادة خلق العراق كمؤسسة وكدولة وكنظام هو أولاً وأخيراً للعراقيين وللقوى الوطنية العراقية، نحن في هذه الفترة نتصور أننا كأمم متحدة وكمواطنين عرب نستطيع أن نقدم بعض الخدمات لمساعدة العراقيين في هذه المرحلة الانتقالية. لا نطمع بأكثر من ذلك ولا نريد أن نفرض على أي طرف أي شيء، وخصوصاً على زملائنا العراقيين الموجودين بيننا أو الموجودين في الداخل. من هذا المنطلق وضعنا هذه التوصيات وأركز على التوصية الأولى، التي تقول إن مشروع إعادة إعمار وبناء العراق هي أولاً وأخيراً ملك للعراقيين، سنساعد ببناء قاعدة البيانات، سنساعد ببعض الدراسات، سنساعد بإقامة بعض المشاريع العملية على الأرض إن شاء الله إذا استطعنا وسمح لنا الاحتلال. إذاً هذه التوصيات.. هذا هو توجهنا. بالإضافة إلى ذلك كل التوجهات الأخرى التي ظهرت في المؤتمر على اختلافها سنسعى، والتي هي بتقديرنا إما موجهة إلى السلطة القائمة أو إلى السلطة الوطنية المستقبلية ستدخل في صلب التقرير النهائي الشامل الذي سيذكر مختلف التوجهات، وبشكل خاص ما نتصوره أنه من التوجهات التي تلتقي مع طموحات اخواننا في العراق ومع القانون الدولي، عندما نقول إنه ليس من حق الاحتلال أن يتصرف بخيرات العراق، هذا ليس تمنياً هذا قانون دولي فيجب أن نؤكده وسيصدر في التقرير(*). لم يرد في التوصيات لأنه لا يوجد شيء عملي، ومن هذه الروحية إذا كانت هناك أية مناقشات لهذه التوصيات فلتتفضل.

أحد المشاركين

بشأن موضوع حق الإنسان العراقي من ضمن موضوع حقوق الإنسان في الميثاق العالمي. لدي توصية كتبتها وسأقرأها عليكم وآمل أن تتبنوها.

لا يمكن لجهود إعادة الإعمار أن تحقق نجاحاً واستدامة إلا عن طريق إدراك وتناول المسألة الأساسية للحقوق المادية والمعنوية للفرد العراقي داخل سياق الميثاق الدولي لحقوق الإنسان. ويتوجب أن يقوم هذا على أساس دراسات لهذه المسألة في تطورها التاريخي وذلك بهدف وضعه كمحور لدولة المستقبل الديمقراطية في العراق.

أحد المشاركين

قدمت بعض التوصيات، لكن هناك أمراً أريد أن أؤكده هو ضرورة تكثيف الهجمات المسلحة على القوات الأمريكية والبريطانية والنضال من أجل الحرية والكرامة من قبل الشعب العراقي نفسه.

(*) انظر ص ٢٥ من هذا الكتاب.

باسل الحسيني

إنها فعلاً مسؤولية كبيرة أن يخرج المؤتمر بتوصيات خاصة وأنه لم تتح للعراقيين الذين قدموا من العراق أن يساهموا في النقاش لأن بعض المناقشات كان مؤلماً جداً حيث إن الناس البعيدين على الأرض لا يعرفون ما يدور. وما زال الكثير منا محتلين عقلياً من قبل الأمريكان ويتصورون أنه يجب أن يبرر احتلالهم للأرض لأن النظام السابق كان دموياً. لا أدري من الذي كان غير دموي إذا رفع السلاح ضده. الأمريكان أنفسهم بمجرد أن أطلقت رصاصة في مدينة على إحدى مدرعاتهم قتلوا ٧٥ شخصاً، أليس هذا مقبرة جماعية لو كانوا قد دفنوا في مكان واحد؟ فلنتحرر أولاً من عقليتنا، وثانياً نستطيع أن نفكر وطنياً. في الحقيقة التوصية الأولى التي أقترح تركز على ضرورة إقامة النظام الوطني، وليس فقط استخدام المصادر البشرية لأن هناك جدوى أساسية، كل منظمات الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة مع السلطة الوطنية، ومجلس الأمن بقراره يسمي سلطة الاحتلال، وهذا سيحجم إلى حد كبير مساهمة منظمات الأمم المتحدة وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعمار العراق أو في إعادة تأهيله لأنه في هذا يجب أن يتعاون مع سلطة الاحتلال، ونحن لا نستطيع أن نقدم الجهد الكبير في هذا المجال وبالتالي سيكون باسم قوات الاحتلال، هذا يجب أن يعالج بشكل واضح في التوصية الأولى.

ويجب أن يعاد النظر في التوصية المقترحة عن موضوع المصادر البشرية وإنما نقول إنه يجب أن تبنى مصادر بشرية وطنية لأن هناك توجهاً أصبح واضحاً في العراق إذ أن بعض الشركات الأمريكية بدأ في إعمار مصالحهم فقط. المطار المدني مثلاً قيل إنهم اعتمدوا على عمالة جاءت من خارج القطر بحجة أن العمالة العراقية ليست ذات إنتاجية، وهذا توجه خطير جداً سيضيف إلى مشكلة البطالة في العراق.

الأمر الثالث، موضوع القطاع العام. إذا أريد تدمير العراق فيجب أن ندعو إلى عدم تنشيط القطاع العام، القطاع العام بحاجة إلى أن يسند ويكمل دوره في المدى القصير، لأن القطاع الخاص في العراق شيء مختلف، إنه ليس مختلفاً لأنه ذو خصائص اجتماعية وحسب، القطاع الخاص منذ الحصار أصبح يعيش في مناخ غير صحي مناخ اتسم بالرشوة والتزوير وكل أنواع المعوقات التي تتصل بأعمال التبادل التجاري. أرجو أن يكون بالإمكان خلق قطاع خاص جديد. بعد أن يكون هناك إطار قانوني وأخلاقي سليم مستقر في العراق سيظهر العراق الحقيقي لأن هناك قدرات استثمارية هائلة، وهناك عقول قد استثمر فيها الكثير في العهد الدموي كما يقول البعض في السبعينيات، مئات الآلاف من الطلبة، هناك دراسات عليا، وبنية الإنسان

وبنية القدرات الوطنية كبيرة ذلك الوقت، أنا لست في صدد مدح النظام.. أنا من الذين لا يتمنون له العودة، إنما هناك قدرات بشرية كبيرة في العراق يمكن أن تستثمر إذا ما أتيح لها المناخ الملائم.

أحد المشاركين

أريد أن أقترح توصية من أجل تشجيع المواطنين العراقيين على الانخراط في عملية بناء البلد وتنميته. وينبغي أن تتم هذه العملية بصورة مباشرة وغير مباشرة تحت مظلة الأمم المتحدة.

رئيس الجلسة

أريد أن أقول للزميل الأخ باسل إن التوصية الأولى سيعاد صياغتها كما تفضلت، أما التوصية الثانية فستدخل في صلب التقرير لأنه طرح العديد عن قضايا دور القطاع الخاص والقطاع العام سنحاول أن نضمنها في التقرير العام.

رياض تبوني

أقترح توصية بأن تعتبر الأمم المتحدة كل انتهاكات قوات الاحتلال في العراق لحقوق الإنسان من جرائم الحرب وأن لا تسقط بالتقادم.

حسن الشريف

أعتقد أن هذه توصية ترفع لأي دولة تقدمها إلى مجلس الأمن ليأخذوا فيها قراراً.

أحد المشاركين

شكراً حضرة الرئيس. أريد أن أضيف جانباً عملياً أكثر على النقطة التي تحدث فيها الدكتور رياض تبوني، تتعلق بحقوق الإنسان وهي الحاجة إلى صياغة عملية أو مرجعية إلى من نوع التأكد من احترام حقوق الإنسان في كل نشاط يتصل بعملية إعادة الإعمار أكان من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها أو الجهات الأخرى كقوات التحالف والسلطات المحلية، بمعنى أن يكون هذا من البنود المرجعية لأي نشاط تقوم به الإسكوا وحلفاؤها في هذا المضمار.

ثانياً، هناك جانب عملي أكثر، وهو التركيز أو التشجيع على قيام آليات أو برامج لحل ثلاثة أنواع من المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان، أولاً المصالحات المحلية المتصلة بالنزاع على الأراضي، والتي يمكن أن تشغل حروباً أهلية صغيرة في بعض الأماكن،

وثانياً إيجاد هيئة تعنى بالضحايا المباشرين للحرب، المفقودين والجرحى وأسر القتلى لأنه لا توجد هيئة تعنى مباشرة بالكشف عن المصير وحصر العدد. . إلخ.

أحد المشاركين

في هذا الإطار أود أن أقول ما يلي، السيد أحمد مكي مدني الذي هو مفوض حقوق الإنسان في المنطقة اقترح - وأعتقد أننا سنعمل على تنفيذ ذلك - الدعوة إلى ندوة عربية بالتعاون مع الأطراف المعنية بقضايا حقوق الإنسان في العراق، وأعتقد أن هذه أهم توصية ندخلها وتدخل فيها كل هذه القضايا بالتفصيل، على أن توصيتك جاءت خطية وبالتعاون معك نحاول أن ندخلها في التقرير العام.

أحد المشاركين

هل يوجد بيان صحافي لاحقاً، أم ننهي الأعمال بدونه؟ هل ستصاغ توصيات توزع للصحافة اليوم أم ماذا؟

حسن الشريف

التوصيات الموجودة ستضاف إليها فقرة حول الدعوة إلى الندوة حول حقوق الإنسان في العراق والتوصية التي قدمها السيد كاريديانيس من كندا حول طلب من الدول المضيفة مساعدة العراقيين في الخارج على المساهمة في إعادة إعمار العراق.

أحد المشاركين

العديد من الآراء التي طرحت في الواقع تستحق التدقيق ومن الممكن أن نضيف واحدة من التوصيات تتعلق بالمستقبل، موضوع عمل عدد من الندوات تتعاطى مع حقوق الإنسان، إدارة النفط وملكيته، دور القطاع الخاص والعام، مرحلة الانتقال، وندرج فيها عدداً من القضايا التي أثيرت ولم تأخذ حقها في هذه الجلسة.

أحد المشاركين

في الفقرة الرابعة أرجو أن نفرد اهتماماً خاصاً بالمرأة العراقية. المرأة العراقية كان لها دور فعال جداً طوال العقود الماضية في الإدارة وفي الاقتصاد وفي التعليم وفي كل المجالات، فرجاءً إفراد ذكر المرأة العراقية في ما يتعلق بالمجتمع المدني.

أحد المشاركين

من الضروري الاهتمام بالمرحلة الانتقالية للشعب العراقي. فهو يحتاج إلى إعادة تأهيل، وإلى أن يتعود أن يعيش خارج دولة مسيطرة على كل شيء.

أحد المشاركين

في ما يتعلق بالمصارحة والحوار، كنت قد ناقشت هذا الموضوع مع زميلي العزيز الأخ جورج، المصارحة حول ماذا ومع من، نحن غير مختلفين أساساً، لا يوجد اختلاف في الشارع العراقي على أي جانب من الجوانب. الخلاف هو على الوعود التي قطعت للشعب العراقي من قبل قوات الاحتلال ومع الواقع التطبيقي الذي صار بعد شهرين ونصف لا إذاعة موجودة ولا كهرباء موجود ولا ماء موجود. والكهرباء عندما تنقطع ليست بالأمر السهل، فالحرارة في العراق هي ٥٠ درجة مئوية، والكهرباء تتوفر في أحسن الحالات كل أربع ساعات انقطاع لمدة ساعتين فقط. في زمان صدام الدموي بعد أن خربت البنية التحتية تماماً، أعيدت إلينا بعد شهرين وصار عندنا كهرباء وماء وبنزين خلال شهرين. لحد الآن بلد البنزين من غير بنزين ومن دون كهرباء ومن دون ماء ومن دون أمن. هذه الوعود التي كنا نتصور أن الدولة الأعظم ستقدمها لنا لم نجدها. نحن ليس لدينا خلاف بين القوى السياسية ولا هناك خلاف وطني، وإنما الخلاف بين التوقعات وبين الواقع الفعلي.

حسن الشريف

لا بد دائماً في الختام من توجيه الشكر للكثيرين الذين ساهموا في أن تكون هذه الندوة ناجحة وبدرجة كبير من الإنتاجية والثمرة الطيبة. طبعاً في البداية لا بد من شكر شركاء الإسكوا البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الدراسات اللبنانية ومؤسسة فريدريك إيبرت والمعهد الشرقي الألماني، واشكر بشكل خاص أيضاً كل من حضر من بغداد لأنني أعرف أنهم عانوا حتى أتوا، كما أشكر كل الأخوة العراقيين الذين أتوا من كل أنحاء الأرض، من كندا إلى الإمارات إلى كل المواقع الأخرى. وأعتقد أن مشاركتهم أعطت هذه الندوة عمقها ووزنها، فشكراً لهم جميعاً. وأعود لأؤكد أن كل المزايدات عليكم كانت من باب المحبة وليس من أي باب آخر، ولكن لدينا ثقة كبيرة بأن حيوية العراق وحيوية العراقيين في الداخل والخارج قادرتان على تجاوز كل الصعوبات والعودة بالعراق إلى الخط السليم والوطني الذي نتأمله له. نشكر كل من حضر الأوراق التي قدمت أو وزعت وجميع المداخلات. أشكر العاملين

والعاملات الصامتين والصامتات، وأشكر المترجمات، وخاصة الصبايا اللاتي كان لهن دور كبير في إعداد كل التفاصيل اللوجستية للندوة، واللاتي لم ينمن آخر ثلاث أو أربع ليال. . حقيقةً دورهن كان كبيراً، وكذلك الإخوان شباباً وسيدات من إدارة المؤتمر. وأنا شخصياً أريد أن أشكر الإخوان في قوة المهام (Task Force) التي ساهمت في حضور هذا العدد من الخبرات المشهود لها - العراقية وغير العراقية - والشكر الأخير إلى الصديق السيد جيم الذي جاء من كندا خصيصاً لهذا الغرض، ونأمل أن يكون بإمكانك المساعدة في توجيه المصادر عبر الإسكوا لمساعدة الزملاء في العراق على عمل ما يريدون لمستقبلهم.

شكراً جزيلاً لكم.

فهرس

ـ أ ـ

الإبراهيمي، الأخضر: ٢٧٦، ٢٩٥ ـ ٢٩٧
ابن نبي، مالك: ٣١٥
الأتاسي، علي: ٢٧٩
الاتحاد الأوروبي: ٩٣، ٢٠٦، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠٠
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: ١٨٨
الاتحاد من أجل السلام (١٩٥٦): ٢٧٧
اتفاق اعلان المبادىء بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ١٢٠
اتفاق رامبوييه (١٩٩٩): ٢٨٣، ٢٨٥ ـ ٢٨٧
اتفاقية الدفاع العربي المشترك: ٢٧٠
اتفاقية لاهاي (١٩٠٧): ٣٠٧
اتفاقية منع التمييز ضد المرأة: ١٤٠
أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ١٢١، ٢٩٣
الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية: ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩١
أسلحة الدمار الشامل: ١٩١، ٣٠٨، ٣١٠
الإصلاح الاجتماعي: ١٣٧
الإصلاح الاقتصادي: ٣٠، ٣١، ١١٨
إصلاح البنى التحتية: ١٩٤
الإصلاح التربوي: ١٠٩
الإصلاح السياسي: ١١٨
الإصلاح النقدي: ٢٣٠
الأعسم، علي: ٦٤
الاقتصاد الاشتراكي: ٢٦٩
الاقتصاد الأمريكي: ٢٥٩
الاقتصاد الحر: ٢٦٩
الاقتصاد الريعي: ٢٢، ٩٠
اقتصاد السوق: ٩٢، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٥٧
الاقتصاد العراقي: ١٢، ٣١ ـ ٣٤، ٧٦، ٨٤، ٨٩، ١٠٦، ١٣٦، ١٦١، ١٧٨، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٦
الاقتصاد الموجه: ٢٠٦
الامبريالية: ٥٨
الأمم المتحدة: ١٠، ١١، ١٥، ٢١ ـ ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٧ ـ ٨٢، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١١٨، ١٢٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٨ ـ ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٧٥ ـ ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣ ـ ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠،

٣١٢، ٣١٣، ٣١٥ ـ ٣٢٠
ـ الجمعية العامة: ١٠، ٣٨، ٢٧٧، ٢٨٩
ـ مجلس الأمن الدولي: ٣٧، ٣٩، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٨١، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ٢١٨، ٢٧١، ٢٧٧ ـ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠
ـ ـ القرار رقم (٦٦١): ٤٦، ١٣٨، ١٧٧، ١٧٨
ـ ـ القرار رقم (٦٨١): ٧٤
ـ ـ القرار رقم (٦٨٧): ١٧٨، ٢٥٨
ـ ـ القرار رقم (٧٠٦): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (٧١٢): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (٧١٧): ٢٧٩
ـ ـ القرار رقم (٧١٨): ٢٨٠
ـ ـ القرار رقم (٧٤٥): ٢٨٢
ـ ـ القرار رقم (٩٨٦): ٧٣، ١٧٩، ١٨٧
ـ ـ القرار رقم (١١٥٣): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (١١٧٥): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (١٢٤٤): ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩
ـ ـ القرار رقم (١٢٤٦): ٢٧٩
ـ ـ القرار رقم (١٢٧٢): ٢٩٠، ٢٩١
ـ ـ القرار رقم (١٢٨٤): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (١٢٩٣): ١٧٩
ـ ـ القرار رقم (١٣٨٣): ٢٩٥
ـ ـ القرار رقم (١٣٨٦): ٢٩٥
ـ ـ القرار رقم (١٤٠١): ٢٩٥
ـ ـ القرار رقم (١٤٠٩): ١٧٩، ١٨١
ـ ـ القرار رقم (١٤١٠): ٢٩٢، ٢٩٣
ـ ـ القرار رقم (١٤٧٢): ١٨٨
ـ ـ القرار رقم (١٤٨٣): ١١، ٢٧، ٣٠، ٣٩، ٧٢، ٧٧، ٨١، ١٠٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٩٩، ٣٠٠ ـ ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧
ـ ـ القرار رقم (١٥٠٠): ١١
ـ ـ القرار رقم (١٥١١): ١٠
ـ الميثاق: ٣٩، ٢٦٥
الأمن الاجتماعي: ٣٣، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٢
الأمن الغذائي: ٢١٤
الأمية: ١٠٩، ٢٦٦
أنان، كوفي: ٩٤، ٢٧٦
إنديك، مارتن: ١١٤، ٢٠٠
أهتيساري، مارتي: ٤٤
إيكنز، جيمس: ١٢٧، ١٩٢

ـ ب ـ

الباجه جي، عدنان: ٣٠٩
باول، كولن: ٣٠٨
برغوتي، مصطفى: ٩١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٠، ٢١ ـ ٢٣، ٣٥، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٣٥ ـ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٠١، ٣١٩، ٣٢٢
برنامج الغذاء العالمي (WEP): ١٠٣، ١٨٨
برنامج «النفط مقابل الغذاء»: ١١، ٢٢، ٤٦، ٤٨، ٧٤، ٧٥، ٨١، ١٠٣، ١٦٥، ١٦٨ ـ ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧ ـ ١٧٩، ١٨١ ـ ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٣٠١

البرنامج النووي العراقي: ٤٧، ٥٠
بريمر، بول: ٣١، ٣٢، ٩٢، ٩٤، ١٧٢، ١٧٣، ٢٧٠، ٣٠٨ ـ ٣١٠
البطالة: ١١، ٣٣، ٧١، ١٤٥، ١٨٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٥٠، ٢٦٠، ٣١٩
بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIC): ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥ ـ ٢٨٨
بعثة الدعم الخاصة بالأمم المتحدة في تيمور الشرقية: ٢٧٨، ٢٩٠، ٢٩٢
بعثة المساعدة الخاصة بالأمم المتحدة (أفغانستان) (UNAMA): ٢٧٧، ٢٩٣، ٢٩٥ ـ ٢٩٧
البكر، محمد حسن: ٢٦٨
بلير، توني: ٣٠٨
البناني، سميرة: ١٩٨
البنك البريطاني في الشرق الأوسط: ٢٦٩
البنك الدولي: ١٠، ٢١، ٢٣، ٢٩، ٣٥، ٧٤، ٧٨، ٩١، ٩٣، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٢٢
البنى التحتية: ١٨٠، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٨٥، ٢٩٨، ٣٠٤
البنى التحتية النفطية العراقية: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٦
البنى التحتية للنظام التعليمي: ١٠٩
بوش (الأب)، جورج: ١٢٧، ١٢٨
بوش (الإبن)، جورج: ١٥، ٥٧، ٦٢، ٦٧، ١٢١، ٢٧٠، ٣٠٨
بيرك، إدموند: ٥٨
البيروقراطية: ٣٣

ـ ت ـ

تأميم النفط العراقي: ١٧٤، ٢٢٠
تبوني، رياض: ١١٠، ٣٢٠
التجارة البينية العربية: ٢٣
تحرير التجارة: ٢٣
ترامونتيني، ليسلي: ١٢٥
تشيلدروس، كيرين: ١٥٦
التضخم: ٧١، ٩١، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٥، ٢١٥، ٢٣٠، ٢٤٩
تعدد الأحزاب: ٦١
التعليم الإلزامي: ١٣٨
تعويضات الحرب المتوجبة على العراق: ٣٢، ٢٥٨
تفجيرات مقر الأمم المتحدة في العراق (٢٠٠٣): ١٠
التقدم التقاني: ١٩٣
التكامل الاقتصادي: ٢٣
تلاوي، مرفت: ٩، ٢١، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٦٦ ـ ٦٨، ١٦٨، ١٧٣
تلوث البيئة: ٨٨، ٨٩
التمثيل النسبي: ٦١
تنظيم القاعدة: ١٢١، ٢٩٣
التنمية الاجتماعية: ٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ٢٢٣
التنمية الاقتصادية: ٣٠، ١٤٨، ٢٦٦، ٢٨٥
التنمية البشرية: ١٠٧، ١٣٧، ١٣٨
التنمية الزراعية: ٨٤
التنمية المستدامة: ١٠٥، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٩٠، ٣١٣
توينبي، أرنولد: ١٣٤

ـ ث ـ

ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ (العراق): ٦٠، ١١٥، ٢٦٩، ٣٠٩

- ج -

جامعة الدول العربية: ٢١، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٦٨، ١١٩، ١٤١، ٣٠٧، ٣١١
الجبهة الوطنية المتحدة من أجل دولة كمبودية مستقلة وحيادية ومسالمة ومتعاونة (KPNLF): ٢٧٩
جعفر، جعفر ضياء: ٢٩، ٤٠، ٤٣، ٦٣ ـ ٦٦، ٩٢، ١٧١، ٣١٤
جلال، فرهنك: ٦٤، ٦٥، ٨٩، ١٢٦ ـ ١٢٨، ١٩٧، ٢٧٠، ٣١٤
جواد، هاشم: ١٣٥

- ح -

حبيبي، يوسف: ٢٨٩
حداد، انطوان: ٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٧٠، ٣١٦
الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ١١٨، ١٢٠، ١٨٢، ١٩٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٣٠٢
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٢٩
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ٢٢، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٨، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٨، ١٠١، ١٠٥، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ١٣٧، ١٧٤، ١٨٧، ١٩١، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢ ـ ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١
حرب السويس (١٩٥٦): ٢٧٧
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٢٢، ٧٧، ٨٩، ١٣٧، ١٧٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٥١، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣١٧
حركة طالبان: ٢٩٣، ٢٩٩
حركة عدم الانحياز: ٢٧٨
الحريري، رفيق: ٨٢
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٤، ٣١٠، ٣١١، ٣١٦، ٣١٧
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٦٠
حزب الخمير الحمر (كمبوديا): ٢٧٩، ٢٨٢
حزب الدعوة (العراق): ١٢٥
الحزب الشيوعي العراقي: ٣١١
حسيب، خير الدين: ٣٨، ٨٨، ٩٢، ٩٥، ١٢٧، ١٥٧، ١٦٩، ١٩٩، ٢٦٩، ٣٠٧، ٣١٦
حسين، صدام: ٥٧ ـ ٥٩، ٦٧، ٧٥، ٨١، ١٠٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٥، ١٥٧، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٦٤، ٣٠١، ٣٢٢
الحسيني، باسل جودت: ١٧٤، ٢١٣، ٢٣١، ٢٤٠، ٣١٩، ٣٢٠
الحصار الاقتصادي على العراق: ٢٢، ٢١٨، ٢٢٣
حقوق الإنسان: ٩٩ ـ ١٠١، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٨، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١١، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١
حقوق المرأة: ١٩٨
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٨٣ ـ ٢٨٦، ٣٠٧، ٣٠٩
حمود، مصطفى: ١٧٠

- خ -

الخالدي، ذكاء: ٨٨، ٩٢

الخصخصة: ١٢، ٣١، ٣٢، ٨٧ ـ ٩١، ٩٤، ١١٧، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٧٠، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥

- د -

دالاس، جون فوستر: ١٣٤
الدالي، علياء: ١٦٨، ٣٠٢، ٣١٢
دو توكفيل، أليكسيس: ١٥٣، ١٥٤
دوما، رولان: ٢٧٩
دي ميللو، سيرجيو فييرا: ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٩
الديمقراطية: ٣٩، ٤٠، ٥٩، ٦٥ ـ ٦٧، ١١٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٨، ١٦٠، ١٨٤، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٩٣، ٣١٠
ديون العراق الخارجية: ٣٢، ٧٨، ١٣٧، ٢١٧، ٢٥٤

- ر -

الرأسمالية: ٢٥٧، ٣١٤
رامسفيلد، دونالد: ٢٥٧، ٣٠٨
رزاز، عمر: ٦٦، ٣٠٥، ٣١٧
الرفاهية الاقتصادية: ١٤٥
روبسبيير، ماكسميليان: ٥٧

- ز -

زايد بن سلطان آل نهيان: ٣٠٩

- س -

السادات، أنور: ١٢٩
سافان، بينون: ١٩٦
ستالين، جوزيف: ٥٨
سترو، جاك: ٣٠٩
السعيد، نوري: ٢٦٩
سلام، نواف: ٢٧٣، ٣٠٢، ٣٠٤
سلامة، غسان: ٩٤
السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (UNTAK): ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠ ـ ٢٨٢
سلمان، رمزي: ١٢٦، ١٨٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٣١٣
سميث، آدم: ١٥٣
سوء التغذية: ١٨٠، ١٨٢، ٢١٧
السيستاني، علي الحسيني (آية الله العظمى): ١٢٥
سين، أمارتيا: ٢٤٥
سيهانوك (أمير كمبوديا): ٢٧٩، ٢٨١

- ش -

شارام، كاماليش: ٢٩٢
شرابي، هشام: ١٧٢
شرف الدين، فهمية: ١٧٢
الشركات المتعددة الجنسيات: ٢٩، ٣١٤
شركة البترول البريطانية (BPC): ١٩٥
شركة بيكتل: ٢٩، ٣٦، ٦٣، ٨٢
شركة نفط الموصل (MPC): ١٩٥
شركة النفط الوطنية العراقية (IPC): ١٩٣، ١٩٥، ٢٦٩
شركة هاليبرتون: ٢٩، ٢٠١
الشريف، حسن: ٩٤، ١١٠، ٢٧١، ٣٠٥، ٣٢٠ ـ ٣٢٢
الشفافية: ٧٦، ٩١، ١٦٧

- ص -

صدر الدين آغا خان (الأمير): ٤٤

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ١٢٠
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: ١٢٠
الصناعة النفطية العراقية: ٢٩، ١٩٣، ١٩٥، ٢٥٦
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٢٩، ٧٤
صندوق النقد الدولي: ٧٤، ٩١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٤٠، ٢٤٨، ٣٠٤
صندوق النقد العربي: ٢٤٨

ـ ض ـ

الضمان الصحي والاجتماعي (العراق): ١٣٨

ـ ط ـ

طالب، ناجي: ٣٠٩
طالباني، جلال: ١٢٧

ـ ظ ـ

ظاهرة التسول والتشرد: ١٤٣

ـ ع ـ

عبدالله، ناظم: ١٧١، ١٩٨
عبد الجبار، فالح: ١٥٣، ١٧٤
عبد الفضيل، محمود: ٢٥، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٩٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢
عبد الهادي، زيد: ٣٠٥
عجمي، فؤاد: ١٢٨
العروبة: ٥٨
عصبة الأمم: ٢١
العضاض، كامل: ١٧١، ٣١٣
العقد الاجتماعي: ١٥١، ١٧٠
العقوبات الاقتصادية على العراق: ٤٦، ١٧٧ ـ ١٨٠، ١٨٣
العلاقات العربية ـ العربية: ١١٨، ١١٩
العمالة: ١٢
عمالة الأطفال: ٣٣، ١٤٢
العمالة العراقية: ٣١٩
العمل العربي المشترك: ١٢٣
عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوسوم): ٢٧٧
عملية الأمم المتحدة للوصاية لإزالة الاستعمار: ٢٧٥
العولمة: ٢٢
عيديد، محمد فارح: ٣٠٧

ـ غ ـ

غاليجيان، جيم: ٤٠، ٢٤١
غالي، بطرس بطرس: ٢٧٦
غرامشي، أنطونيو: ١٥٤
غرين، أندرو: ١٢٦، ١٩٢

ـ ف ـ

فارس، هاني: ١١٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ٢٠٠
الفانك، عبد الرزاق: ٣١٧
فتح الله، سعد: ١٢٤
فتح الله، نبيلة صعب: ٣٠٧
الفتحي، سعدالله: ١٧٧، ١٩٩، ٢٠٠
فحص، هاني: ١٥٩، ١٧٣، ٣١٣
فرانكس، تومي: ٢٧٠
فريدمان، توماس: ١١٨
الفساد الإداري: ١٣٨، ١٤٥
فياض، منى: ١٧٣، ٣١٢

ـ ق ـ

قادري، علي: ٢٤٣
قبرصي، عاطف: ٣١، ٩٠، ٩٤، ١٩٩، ٢٤٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٣٠٤
قدورة، عدنان: ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣
قدير، حاجي: ٢٩٦
قرضاي، حميد: ٩٢، ٢٩٤
قرم، جورج: ٣١، ٣٩، ٦٩، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ١٢٤، ٢٠٥، ٢٢٩ ـ ٢٣١، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨
قصيفي، جورج: ٦٣، ٣٠٢، ٣٢٢
القضية الفلسطينية: ١٢٠، ٣١٣
القطاع الخاص: ١٦٩، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٨ ـ ٢٧٠، ٣٠٤، ٣١٧، ٣١٩ ـ ٣٢١
القطاع العام: ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٨ ـ ٢٧٠، ٣١٤، ٣١٩ ـ ٣٢١
القطاع المصرفي: ١٢
القطاع النفطي: ٢٥٦، ٢٧٠
قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNPROFOR): ٢٧٧
قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL): ٢٧٧
قوات التحالف: ١٠٦، ١١٩، ١٢٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣
قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو (كيفور): ٢٨٤ ـ ٢٨٧
القوات المتعددة الجنسيات (انترفيت): ٢٩١
قوات المساعدة الأمنية الدولية (ايساف): ٢٩٥، ٢٩٦
القومية العراقية: ١٢٩
القومية العربية: ٥٩، ١٢٩

ـ ك ـ

كارتر، جيمي: ١٢١
كاريديانيس، جيم: ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٣
كلينتون، بيل: ١٢١، ٢٠٠
كوشنير، بيرنارد: ٢٨٥
كينز، جون ماينرد: ٣٢

ـ ل ـ

لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة: ٧٤، ٧٦، ٧٩ ـ ٨١، ١٨٣، ٢٥٨
اللويا جيرغا الأفغانية: ٢٩٤
لينين، فلاديمير إيليتش: ٣١٣

ـ م ـ

ماركس، كارل: ١٥٤
المجتمع الأهلي: ١٧٣
المجتمع المدني: ٣٥، ٦٢، ٩٣، ١١١، ١١٦، ١١٧، ١٣١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠ ـ ١٧٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٧، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٢١
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٣٥، ٢٦٢
مجموعة الثماني: ٢٨٤
المحكمة الجنائية الدولية: ٢٨٨، ٣٠٦
محل عين، وليد: ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١
محو الأمية: ١٣٨
مدني، أحمد مكي: ٣٢١
مدني، أمين: ٢٧١
المرأة العراقية: ١٤٠، ١٩٨، ٣٢١
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(UN-HABITAT): ١٨٨
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٢، ١٥، ١٦
المركز اللبناني للدراسات: ١٠، ٢١، ٣٢٢
مشروع ري شمال الجزيرة (العراق): ٥١، ٥٢
مصطفى، عدنان ياسين: ١٣٣
معاهدة جنيف (١٩٤٩): ٢٩٩، ٣٠٧
المعهد الشرقي الألماني: ٣٢٢
المقاومة العراقية: ٢٢٧
مقدسي، كريم: ٢٧٣
مقصود، كلوفيس: ٣٧، ٦٣، ٦٦، ٦٧
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS): ١٨٨
المنظمات غير الحكومية: ٣٥
منظمة الأغذية والزراعة (FAO): ١٣٨، ١٨٨
منظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (UNICEF): ٣٥، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١٤١، ١٤٢، ١٧٤، ١٨٨
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): ١١٠، ١١٨
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦ ـ ٢٨٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٢٠
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٧٦ ـ ٧٨، ٢٣٠، ٢٣١
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ١٩٢، ١٩٦، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢
منظمة الصحة العالمية (WHO): ١٠٤، ١٤٠، ١٨٨
منظمة الفافو (النروج): ٢٤١
منظمة هيومن رايتس ووتش: ١٠١
مؤتمر الدول المانحة (١: ٢٠٠٣: مدريد): ١١، ٢٩، ٢٥٥
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ١٢٠
المؤتمر العالمي للمرأة (١٩٩٥: بكين): ١٤٠
مؤتمر القمة العربية (٧: ١٩٧٤: الرباط): ١٢٠
المؤسسة العامة للغلال والتجارة (سورية): ٢٦٤
مؤسسة فريديريش إيبرت: ١٠، ٢١، ٣٢٢
مؤسسة كارنيغي: ٥٩
مهدي، كامل عباس: ٣٩، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٧
مولوي، فاروق: ٣٠٧
مونتسكيو: ١٥٤
الميثاق الدولي لحقوق الإنسان: ٢٦٥، ٣١٨
ميلوسوفيتش، سلوبودان: ٣٠٢

ـ ن ـ

نادي باريس: ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٢١٨، ٢٦٩
نادي لندن: ٧٨
النازية: ٧٦
نتنياهو، بنيامين: ٦٥
نصر، سليم: ١٢٤، ٢٤١
النظام الاتحادي الفدرالي: ٦١
النظام الاقليمي (العربي): ٦٨، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٢٣
النظام البرلماني: ٦١
نظام البطاقة التموينية (العراق): ١٣٨، ١٤٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ٢١٤، ٢١٧
نظام التوزيع العام (PDS): ١٠٣
النظام الديمقراطي: ٦١
النظام الرئاسي: ٦١

النظام الصحي العراقي: ١٠٤
النظام الطائفي اللبناني: ٣٤، ١١٦
النظام المصرفي في العراق: ٧٢
النفط العراقي: ١٩٠
النمو الاجتماعي: ٢٢
النمو الاقتصادي: ٢٢، ٣١، ٨٢
النمو السكاني: ٢١٨
نوردهاوز، و.: ٢٥٩

- هـ -

هابرماس، آدورنو: ١٥٤
هارستون، جوليان: ٢٧٥
هايكراب، هانز: ٢٨٦
هدسون، مايكل: ٥٧، ٦٣، ٦٥ ـ ٦٧
هيغل، فريديريش: ١٥٤
هيئة التصنيع الحربي (العراق): ٥٠

- و -

الوجود العسكري الأمريكي في العراق: ١٢٠، ١٢٣
وكالة التنمية الأمريكية (USAID): ٣٥، ٨٢، ١٠٨، ٢٠٦، ٢٥٧
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.): ٥٩
وولفويتس، بول: ١١٤، ١٢١، ١٢٨

- ي -

اليد العاملة العراقية: ٣٣